مستقبل الديمقراطية الاجتماعية

بقلم توماس ماير
مع مساهمات من نيكول برايز

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٤١٦٢ / ١٢ / ٢٠٠٨)

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ماير ،توماس مع مساهمات من نيكول براير

مستقبل الديمقراطية الاجتماعية

عمان : مؤسسة فريدريش ايبرت ٢٠٠٨

د.أ (٤١٦٢ / ١٢ / ٢٠٠٨)

الناشر:
نشر هذا الكتاب لصالح مؤسسة فريدريش إيبرت
من قبل الأستاذ الدكتور توماس ماير،
رئيس الشؤون العلمية في الأكاديمية السياسية

شارك في العمل:
نيكول برايرـ الأكاديمية السياسية لمؤسسة فريدريش إيبرت

© حقوق الطبع ٢٠٠٨ لمؤسسة فريدريش إيبرت

ترجمة: د. خليل أبو عياش

الغلاف: مايا شامي، بيروت

ISBN 978-9957-484-07-01

طبع في: عمان، ٢٠٠٨
المطبعة الإقتصادية

المحتويات

تقدمة الطبعة العربية ٧

كلمة تقديم ٩

١ – مقدمـــة ١١

٢ – القيم الأساسية والقواعد الأساسية ١٥
٢–١ الديمقراطية الليبرالية في تناقض ١٥
٢–٢ عجز الديمقراطية الليبرتارية ١٧
٢–٣ استحقاق الديمقراطية الاجتماعية ١٨
٢–٤ الخطوط العريضة للديمقراطية الاجتماعية ١٩
٢–٥ حقوق المواطن الاجتماعية ٢١
٢–٦ الحقوق الأساسية العالمية ٢٢
٢–٧ المسؤولية الذاتية وواجبات المواطنة ٢٥
٢–٨ المخاطرات الاجتماعية ٢٧
٢–٩ الأنثروبولوجيا السياسية ٣٠
٢–١٠ العدالة ٣٣
٢–١١ الإستدامة ٣٨

٣ – العمل والتعامل السياسي ٤١
٣–١ واجبات العمل والتعامل السياسي ٤١
٣–٢ ناشطون، أنظمة وإستراتيجيات ٤٣
٣–٣ عمليات التوجيه السياسي ٤٤
٣–٤ الدمقرطة المجتمعية ٤٦
٣–٥ المجتمع المدني ٤٨
٣–٦ الوسط العلني العام ٥٢

٤ – الاقتصاد السياسي ٥٧
أ. الاقتصاد ٥٧
٤–١ العولمة والاقتصاد السياسي ٥٧
٤–٢ الاحتضان المجتمعي للسوق ٦٥
٤–٣ حقوق الملكية والحريات المتساوية ٦٧
٤–٤ الضبط الاقتصادي ٦٨
٤–٥ الخيرات العامة وحقوق المواطن ٧٤
ب. الدولة الاجتماعية ٧٧
٤–٦ العمل وكرامة الإنسان ٧٧
٤–٧ احتضان الشأن الاجتماعي في الأسواق ٧٨
٤–٨ حق العمل للجميع ٨٠
٤–٩ الحقوق الأساسية والدولة الاجتماعية ٨١
٤–١٠ التعليم ٩٠
٤–١١ مستقبل اقتصاد السوق الاجتماعي ٩٤
٤–١٢ روى العمل والتعامل ١٠٠

٥ – سياسة العولمة ١٠٦
٥–١ الديمقراطية الاجتماعية والعولمة ١٠٦
٥–٢ المواطنة العالمية ١٠٨
٥–٣ نماذج من الدمقرطة المعولمة ١٠٩
٥–٤ احتضان السوق العالمي ١١٥
٥–٥ الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا ١٢٠
٥–٦ العولمة كعملية مفتوحة ١٢٣

٦ – الثقافة السياسية ١٢٥
٦–١ شمولية الديمقراطية الاجتماعية عالمياً ١٢٦
٦–٢ الإختلافات الثقافية والمواطنة الاجتماعية ١٢٧

٧ – نماذج من مختلف البلدان ١٢٩
٧–١ مقارنة بين البلدان ١٢٩
٧–٢ السويد ١٢٩
٧–٣ بريطانيا العظمى ١٣٥
٧–٤ مملكة الأراضي المنخفضة (هولندا) ١٤١
٧–٥ ألمانيا ١٤٧
٧–٦ اليابان ١٥٤
٧–٧ الولايات المتحدة الأمريكية ١٦١
٧–٨ النماذج في المقارنة ١٦٧
٧–٩ الخلاصة ١٨٣

٨ – الممارسة السياسية العملية ١٨٥
٨–١ لاعبو الأدوار السياسية على صعيد الديمقراطية الاجتماعية ١٨٥
٨–٢ التشكيل والتكيف ١٨٦
٨–٣ الديمقراطية الليبرتارية: ديمقراطية معطوبة ١٨٨

٩–إطلالة..... ١٩٠

١٠–ملخص بالإنجليزية..... ١٩٢

١١–المراجع..... ١٩٥

الهوامش..... ٢١٢

كلمة شكر..... ٢٢٤

تقدمة للطبعة العربية

حتى الآن لم ينتشر نهج الديمقراطية الإجتماعية في العالم العربي، مثلها مثل نموذج الديمقراطية الليبرتاريه المنافس لها. وينطبق ذلك على الأحزاب السياسية التي تفتقر الى التوجه نحو البرمجية في عملها، كما ينطبق على نطاق واسع من الوسط العام على حد سواء، والذي من النادر ما يمثل مفهوم الديمقراطية الإجتماعية لديه أي علاقة ترتبط بواقع حياته العملية.

إبان العقود الماضية، كان هناك مسيرتان متلازمتان من التطور، اللتان صبغتا الساحة السياسية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بلون معين. فمن ناحية فقدت التيارات السياسية التي كانت تتبنى برامج عمل علمانية يسارية الكثير من أهميتها في المنطقة جراء التطورات السياسية الداخلية والخارجية التي إجتاحت المنطقة في عقدي السبعينات والثمانينات، حيث أخذت تلك الاحزاب تفقد من مصداقيتها أيضاً بسبب فشل أنظمة الحكم العلمانية و / أو الإشتراكية توفير التقدم الإجتماعي لمواطنيها. ومن ناحية أخرى ظهر أن زخم الدفع الذي حظيت به الحركات الإسلامية، أثبت أن السياسة في الشرق الأدنى لا يتم تنظيمها ضمن أطياف سياسية يسارية او يمينية حسب التصورات التقليدية الغربية.

ولكن في نفس الوقت، فقد دأبت الحركات الإسلامية والمنظمات غير الحكومية بجانب لاعبي الأدوار السياسية التقليديين على تضمين عناصر وقيم الديمقراطية الإجتماعية أيضاً في أجنداتها السياسية، ولو بشكل رسمي على الأقل.

ولهذا السبب بالذات، أصبح من الأهمية بمكان خاصة في عصر العولمة أن يتم توضيح أي قيم لا تقبل الإستغناء عنها في الديمقراطية الإجتماعية، ولماذا تختلف هذه القيم، وأحياناً إختلافا كبيراً عن تلك القيم التي تتبناها حكومات المنطقة وكذلك الحركات الإسلامية أيضاً لتستقطب المؤيدين لها.

يتألف نهج الديمقراطية الإجتماعية من عنصرين أساسيين: العنصر الإجتماعي والعنصر الديمقراطي من السياسة. والعامل الجوهري في كلا الحقلين يتمثل في التشاركية التي تقتضي إشراك أكبر قدر ممكن من فئات الشعب المختلفة. فبدون التمتع بحرية المشاركة في القرار والفعل والتنافس للوصول الى أفضل ممارسة سياسية ممكنة، فلن يكون هناك ديمقراطية إجتماعية – وهذا الطرح ينطبق على الدول الغربية مثلما ينطبق على دول الشرق الأدنى.

ومن متطلبات الديمقراطية الإجتماعية الأساسية هي أيضاً الحرية في إقتفاء أفضل الطرق وفي تنبني المواقف الجدلية وتبادلها مع الأخرين. وبقدر ما هو من المؤسف أن يحتدم الجدال ضمن حركات الديمقراطية الإجتماعية وخاصة اليسارية منها على أدق التفاصيل، بقدر ما يكون مثل هذا النزاع ضرورة حيوية لإستدامة تطور الديمقراطية. ولا يجوز التضحية بمثل هذه الحرية في النزاع الديمقراطي تحت ذريعة محاربة الإرهاب أو تحت مبررات الحفاظ على الأمن الوطني لا في الدول الغربية ولا في دول الشرق الأوسط أيضاً.

لقد تم إعداد هذا الكتاب كمساهمة في النقاش الدائر حالياً في أوساط الديمقراطية الإجتماعية الألمانية. ولكنه يقدم للقاريء العربي أيضاً وبشكل وفير، فرصة للتمعن في بعض الأفكار والطروحات التي لا تقتصر خصوصيتها وأهميتها على المفهوم الثقافي الأوروبي فقط، بل تصلح كذلك أن تكون مادة جديرة بالنقاش في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على حد سواء.

أخيم فوكت
ممثل مؤسسة فريدريش- إيبرت
عمان – الأردن
تشرين ثاني ٢٠٠٨

كلمة تقديم

مؤسسة فريدريش إيبرت هي المؤسسة السياسية للديمقراطية الاجتماعية. فمنذ تأسيسها عام ١٩٢٥، دأبت المؤسسة على تكريس نفسها لزرع بذور القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية، والنهوض بها والعمل على تحقيقها في الميادين السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

هذا الكتاب عبارة عن محاولة لتقديم وصف شامل لمشروع "الديمقراطية الاجتماعية" وأهم مهامها المستقبلية في عالمنا المعولم. فالحقوق السياسية والمدنية الأساسية ينبغي تكملتها بحقوق اجتماعية واقتصادية أساسية من أجل تحقيق ظروف حياتية جديرة بالكرامة الإنسانية لكافة البشر.

الديمقراطية الاجتماعية هي التشاركية المبنية على قاعدة من الأمن الاجتماعي وحصول الفرد على نصيبه في المجتمع وتوزيع عادل لفرص العيش. فالحقوق المدنية الاجتماعية هي التي تمنح للحق الأساسي في تقرير المصير قيمته الجديرة به. وهي التي تجعل حق المساواة في تداول الديمقراطية ممكناً للجميع.

اليوم يأخذ النزاع مجراه على الصعيد العالمي بين الديمقراطية الليبرالية الأصولية والديمقراطية الاجتماعية. فديمقراطية الليبرالية الأصولية، ترى أن ضمان حرية المواطن يمكن أن يتحقق بقدر كافٍ من خلال التنظيم الذاتي للسوق والإمتلاك الحر لوسائل الإنتاج. إلا أن الخبرات المكتسبة تاريخياً، والتحاليل الجارية على المشاكل المعاصرة تظهر عكس ذلك. إن اقتصاد السوق الاجتماعي المترابط مع حق المشاركة في اتخاذ القرار على الصعيد المجتمعي والاقتصادي، ومع دولة التضامن الاجتماعي هو الذي يضمن حرية المواطنين ويعزز الاستقرار في الديمقراطية. فالديمقراطية الاجتماعية توفي حتماً بالاستحقاق الديمقراطي وإرساء الديمقراطية في حياة المواطن اليومية.

في عصر العولمة، تكتسب الديمقراطية الاجتماعية قدراً إضافياً جديداً من الأهمية. ففي ضوء ما يجري في كافة المجالات، من الخطر الداهم على البيئة إلى تدفق تيارات اللجوء على المستوى العالمي، ومن غياب نظام مالي إلى التهديد بعدم الاستقرار من جراء التوزيع غير العادل للثروات وفرص العيش، تظهر مخاطر التقصير جلياً في أداء العولمة المحضة للسوق. بينما تبان ضرورة ملحة لاحتضان الأسواق في سرير المسؤولية السياسية والاجتماعية، لكي يتسنى ضمان أهلية الحقوق السياسية على النطاق العالمي وتحقيق سلام مبني على دعائم من التعاون النزيه. فهذا الكتاب بين يديك يتضمن الكثير والكثير من المقترحات العملية لمثل هذه السياسات.

يبين هذا الكتاب بوضوح أن فكرة ومطلب الديمقراطية الاجتماعية لا يتوقفان على آراء وممارسات فردية. فمشروع الديمقراطية الاجتماعية يهدف إلى بعث روح الحياة في الحقوق السياسية والاجتماعية الأساسية على النطاق العالمي، من خلال عمليات الإصلاح في داخل كل بلد ومن خلال ترتيب وتشكيل العولمة. وبالأحرى، فإن هذا المشروع هو عبارة عن برنامج إصلاح يتجه نحو المستقبل ويرتبط مع مصير الديمقراطية بشكل وثيق.

ويعطي هذا الكتاب دلالات واضحة، بأن عامل الحسم لنجاح هذا المشروع يعتمد أولاً على العديد من لاعبي الأدوار في الساحة السياسية والاجتماعية، الذين يدعمون أهداف هذا المشروع، ويعملون سوياً في سبيل تحقيقها داخل كل مجتمع بعينه وعلى الصعيد الكوني على حد سواء

أتمنى أن يقدم هذا الكتاب مساهمة قيمة في هذه الجهود.

أنكي فوكس – Anke Fuchs
رئيسة مؤسسة فريدريش إيبرت
برلين، كانون أول ٢٠٠٤

١- مقدمة

في حاضر العالم المعولم، يتنازع نمطان مختلفان كلياً من الديمقراطية على النفوذ: الديمقراطية الليبرالية مثل النمط السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، والديمقراطية الاجتماعية على غرار النمط الأوروبي. ومع أن كلاهما يدافع عن الأسس الأطرية لحقوق الإنسان والديمقراطية النيابية، إلا أن وجهتي نظرهما تبتعدان عن بعضهما عندما يدور الأمر حول أي نظام اقتصادي-اجتماعي سيوفي بالاستحقاقات الديمقراطية بشكل عادل. وينطبق ذلك على دستور كل مجتمع بمفرده بقدر لا يقل عن انطباقه على النظام العالمي ككل.

يقدم هذا الكتاب مدخلاً في نظرية الديمقراطية الاجتماعية وتطبيقاتها العملية. فالموضوع إذاً لا يدور حول تاريخ نظرية الديمقراطية الاجتماعية – مع أنه سوف يتم أحياناً الرجوع إليها وإلى الديمقراطية الإشتراكية – ولا يدور أيضاً حول تاريخ فكرة سياسية، بل أن السؤال المركزي هو: كيف تكتسب الديمقراطية الحديثة الشرعية لنفسها، وما هو الدور الذي تلعبه العدالة الاجتماعية لها، وعلى أي الحقوق الأساسية تبني مرجعيتها، وما هي أهميتها في تحقيق الاستقرار والفعالية في المجتمع. فنظرية الديمقراطية الاجتماعية تعرض وتبين أياً من إستراتيجيات العمل السياسي يمكنها أن تضمن لكافة المواطنين حقوقهم الأساسية على أفضل وجه، وبالذات حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية. وفي نفس الوقت تقارن النظرية بين مجتمعات مختلفة بالنظر لاختلاف إستراتيجياتها في التعامل مع تهديد المخاطرات المجتمعية للحقوق الأساسية.

تتمثل نواة هاجس الديمقراطية الاجتماعية في إيجاد الحلول المدعومة بالتجارب العملية للمعضلة السياسية الرئيسة وهي: أي مؤسسات وأي منتديات وأي سياسات وأي فرص للمشاركة وأي حقوق تحتاج الديمقراطية لتتمكن من تأمين الحقوق الأساسية العالمية للمواطنات والمواطنين ضد جميع المخاطرات الاقتصادية والمجتمعية العصرية بشكل كافٍ؟ وكذلك يدور الأمر حول دور المسؤولية الذاتية: أي واجبات اجتماعية وسياسية يجب أن يعترف بها المواطنون لأنفسهم إذا أرادوا أن يتمتعوا بكامل حقوق مواطنتهم الاجتماعية؟

تقدم نظرية الديمقراطية الاجتماعية دلالات على إستنادها المباشر إلى الخبرة المكتسبة بالتجربة، وبالتالي إلى الممارسة الديمقراطية في الواقع العملي. وهناك الكثير من الديمقراطيات الوطنية التي استطاعت أن تحقق الديمقراطية الاجتماعية تدريجياً بل قد حققتها إلى درجة عالية كالدول الاسكندينافية على سبيل المثال. جمهورية ألمانيا الاتحادية نفسها تم وصفها من قبل المحكمة الدستورية الاتحادية بأنها دولة ديمقراطية اجتماعية. في سياق العرض في هذا الكتاب، يتم تحليل ما يجري فعلاً على أرض الواقع من تعامل بإسم الديمقراطية الاجتماعية. ولكن هذا العرض يتعدى ذلك للتمحيص عمّا هو جدير بالتطلع إليه من وجهة النظر العقلانية والعملية. وتتمثل إثارة العرض بشكل خاص، بأنه يتطرق إلى تطلعات تتعدى ما هو قائم في الوضع الراهن من أجل تنظيم ديمقراطي للمجتمع. وتبين النظرية كذلك أياً من الإستراتيجيات السياسية يمكن أن تحظى بفرصة لتحقيقها تحت الظروف العالمية الراهنة، ولكنها تقدم في نفس الوقت توجهات عملية أيضاً. ففي ضوء التغيرات الديناميكية الجارية في المجتمع العالمي يصبح أي توجه يتم اتباعه إستناداً إلى الوضع القائم حصراً في الحقيقة ليس واقعياً ولا مسؤولاً.

تتضمن نظرية الديمقراطية الاجتماعية عناصر نظرية معيارية. ولكن بسبب استحقاقها بأن تكون صالحة للتطبيق على النطاق العالمي، فسيصار إلى اختيار قاعدة معيارية تخلو بقدر الإمكان من الشروط المسبقة، والتي من شأنها أن تعزز تعميم استحقاق صلاحية تطبيق النظرية في جميع أنحاء العالم. تتكون عناصر تلك القاعدة من الحقوق المدنية الأساسية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تنطوي في حزمة مواثيق الأمم المتحدة من عام ١٩٦٦، والتي صادقت عليها ١٤٨ دولة من مختلف الأصول الحضارية ومختلف المناطق النامية. وقد تم وضع نصوص هذه المعايير بشكل حذر، بحيث تأخذ بالحسبان الاختلافات السائدة بين البلدان واختلاف مستويات التنمية فيها. أحد مراكز ثقل نظرية الديمقراطية الاجتماعية يتمثل في السؤال: أي تبعيات من قبيل النظرية الديمقراطية والسياسات الديمقراطية والسياسات المجتمعية تتأتى من وراء هذه الحقوق الأساسية العالمية؟ وتحلل النظرية أيضاً أياً من إستراتيجيات العمل المؤسسية والاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق مادي ملموس لهذه الحقوق في العالم الحاضر.

تضم نظرية الديمقراطية الاجتماعية سلسلة من الأبعاد البحثية المرتبطة بها (قارن جدول رقم ١).

جدول رقم ١: الأبعاد البحثية الخاصة بالنظرية الديمقراطية

البعد البحثي	السؤال المطروح
بعد نوعي	بماذا تختلف الديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية الليبرتارية؟
بعد معياري	ما هي المعايير التي تؤمن للديمقراطية شرعيتها؟
بعد المعرفة من خلال التجربة والتحليل	ما مدى قدرة الأنظمة الديمقراطية وفعّاليتها لدى تقديم الحلول للمشاكل المجتمعية؟
بحوث الاستقرار	ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لضمان استدامة الديمقراطية السياسية؟
بحث ديمقراطي مقارن	أي نجاحات حققتها الحلول المختلفة الخاصة ببلدان معينة؟
مستجد في البحث الديمقراطي	أي مسببات وأي أشكال وأي مؤثرات ترتبط بالديمقراطية المعطوبة؟

كل هذه الأسئلة مسلطة على المراس العملي مع الديمقراطية السياسية، وترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً مع بعضها البعض. وتكون هذه الأسئلة المدخل الديمقراطي النظري للديمقراطية الاجتماعية.

يربط مشروع الديمقراطية الاجتماعية الالتزامات المعيارية تجاه الحقوق السياسية والاجتماعية الأساسية مع التحقيق العملي لها؛ فقد بني هذا المشروع على آهليته للتطبيق على أرض الواقع ضمن المجتمعات المعقدة المعاصرة. ولهذا فهو يعتمد على فرضية لعب الأدوار النظرية. وهذه الفرضية تأخذ دوما أمرين لكافة أبعاد العمل المجتمعي بعين الاعتبار وهما: محددات العمل التي تأتي من خلال الأنظمة المجتمعية الجزئية، والمتسعات المتوفرة للعمل من أجل تغيير تلك المحددات.

الدولة الاجتماعية تمثل أحد أعمدة الديمقراطية الاجتماعية. ولكن الديمقراطية الاجتماعية تتعدى حدود هذه الدولة، لأنها تتناول جميع الأنظمة المجتمعية الجزئية ومؤثراتها المتبادلة على بعضها البعض ومنها:

الأنظمة الجزئية للديمقراطية الاجتماعية:

١ – النظام السياسي
٢ – نظام الحقوق الأساسية
٣ – نظام الوسط العام السياسي
٤ – المجتمع المدني
٥ – الأنظمة الجزئية للدمقرطة المجتمعية
٦ – الدولة الاجتماعية
٧ – نظام التعليم
٨ – التشريعات الاقتصادية
٩ – التعليمات الناظمة للاقتصاد
١٠ – نظام تشريعات العمل الحر
١١ – التنسيق عبر الحدود الدولية
١٢ – الثقافة السياسية

تسمح هذه الأنظمة الجزئية جميعها بوجود بدائل تشكيلية مختلفة تماماً. في مشروع الديمقراطية الاجتماعية، يدور الأمر حول تحديد تلك البدائل المطروحة لتشكيل الأنظمة الجزئية التي تفي باستحقاقات الحقوق السياسية والاجتماعية على أعدل وجه ممكن.

لمصطلح "الديمقراطية الاجتماعية" ثلاثة أبعاد:

أولاً: يمثل مصطلحاً أساسياً في النظرية الديمقراطية.

ثانياً: يستعمل للتعبير عن برنامج سياسي. علماً أن هناك ناشطين سياسيين يستعملون مصطلح "الديمقراطية الاجتماعية" كإسم لبرنامجهم، مع أن تطلعاتهم السياسية لا تتطابق مع تطلعات نظرية الديمقراطية الاجتماعية. من ناحية أخرى فلا تستطيع أحزاب الديمقراطية الاجتماعية أن تجعل من هذا المصطلح حكراً لها، حيث أن ناشطين آخرين في ساحات المجتمع المدني وعلى الصعيد السياسي يستطيعون أن يتبنوا وجهة نظر الديمقراطية الاجتماعية في بعض أهدافهم.

ثالثاً: لهذا المصطلح بعد شرعي قانوني على صعيد الدول، إذ أنه يلعب دوراً في دساتير العديد من الدول الأوروبية.

منذ هيرمان هللر[١] (Hermann Heller) أصبح مصطلح الديمقراطية الاجتماعية يعكس الترابط الداخلي بين الأمن الاجتماعي والتوزيع العادل لفرص العيش وفرص المشاركة المجتمعية في الديمقراطية.

يتجزأ هذا الكتاب على الفصول التالية:

١ – **القيم الأساسية:** تحليل للديمقراطية الليبرالية والليبرتارية؛ الخطوط العريضة للنظرية الديمقراطية الاجتماعية.
٢ – **الممارسة السياسية:** رسم أولي لواجبات الممارسة السياسية؛ وصف الشروط لعملية الدمقرطة لمجتمع مدني جيد الأداء يسود الحوار المنطقي رأيه العام.
٣ – **اقتصاد سياسي:** تحليل الاحتضان المجتمعي للسوق وقواعد الناظمات الاقتصادية.
٤ – **الدولة الاجتماعية:** وصف أولي لمبادىء الديمقراطية الاجتماعية ومشاريعها القائمة لإصلاح سوق العمل والسياسات الاجتماعية.
٥ – **سياسة العولمة:** وصف لتحديات العولمة وإمكانية تعميم المواطنة والدمقرطة على الصعيد العالمي.
٦ – **الثقافة السياسية:** اختلافات حضارية ومواطنة مشتركة؛ قواعد عالمية عامة للديمقراطية الاجتماعية.
٧ – **نماذج من البلدان:** مقارنة بين نماذج مختلفة من الديمقراطية الاجتماعية.
٨ – **التطبيق السياسي العملي:** سياسة إصلاح براجماتية، ناشطون، خبرات وإستراتيجيات الديمقراطية الاجتماعية.

٢ – القيم الأساسية والقواعد الأساسية

٢–١ الديمقراطية الليبرالية في تناقض

منذ عهد التنوير، أخذت نظرية الديمقراطية الليبرالية تنتشر تدريجياً على الساحة الأوروبية كعلم سياسي مشروع للحداثة[٢]. وكل الديمقراطيات الحالية من النمط الدستوري الغربي ترتكز على النموذج الأساسي الليبرالي. وهذا النموذج يستند على معايير السيادة السياسية التالية[٣]:

- حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية على النطاق العالمي
- سيادة دولة القانون
- الربط الدستوري للسلطة السياسية
- مبدأ الأغلبية في سيادة منظمة للشعب

ومع أن هذه المعايير تمثل في الواقع العملي دوماً مدعاة للشك في جميع أنحاء العالم تقريباً، إلاّ أن هناك اعتراف بشرعيتها في منتديات النقاش العامة[٤]. فقد رسخت الليبرالية نفسها، خاصةً بعد إنهيار الماركسية اللينينية، كعلم مشرعن وحيد للسيادة السياسية في العصر الحديث قابل للاعتماد والإجماع عليه عالمياً.

حتى في صيغتها الكلاسيكية الباكرة لدى جون لوك (John Locke ١٦٢٣–١٧٠٤)، إستندت الليبرالية على رويتها في المساواة والحرية المدعومة بحقوق الإنسان[٥]. ومع تأسيس الدولة العصرية، قادت الليبرالية إلى اعتماد المساواة في الحقوق بين المواطنين التي تسري على الجميع، وتحدد بدورها في نهاية المطاف المنطقية والغرض من سيادة الدولة وحدود تلك السيادة. وتتطلب فكرة الليبرالية السياسية مساواة الكرامة الإنسانية لجميع الأفراد (مساواة استقلالية الذات الخصوصية)، كما تتطلب مساواة حقوقهم عند إتخاذ كل القرارات (مساواة استقلالية الذات السياسية).

إرتأى لوك (Locke) في الملكية الشخصية واقتصاد السوق بجانب الدولة الدستورية ضماناً للحقوق الأساسية. وكانت الليبرالية الكلاسيكية بمفكريها، وفي مقدمتهم آدم سميث (Adam Smith ١٧٢٣–١٧٩٠)[٦] إضافة إلى لوك، قد أتت بحجتين لذلك: إحداهما مبدأية والأخرى آلية[٧]. تنص الحجة المبدأية على أن حرية الملكية والسوق المنتظم ذاتياً وحدهما كفيلان بحرية الأداء في الحيز الاقتصادي، ويحرران أداء كل فرد في هذا المجال من أي محددات خارجية[٨]. فيما تدّعي الحجة الآلية بأن هاتين المؤسستين الاقتصاديتين المتحررتين والأساسيتين بإمكانهما أن يؤمنا أفضل إقتراب ممكن من تحقيق الرفاه العام، وضمان تزويد المجتمع بالسلع والخدمات بأقل كلفة ممكنة.

إستمر التيار الرئيسي من الأحزاب الليبرالية ومن المنظرين الليبراليين حتى مدخل القرن العشرين في طرح العديد من الحجج، في محاولة منهم للإلتفات على النتائج والتبعيات المتأتية من مبادىء المساواة في الاستقلالية على الصعيدين السياسي والخصوصي لصالح حماية الملكية. وقد قاد هذا الدفاع "المتطرف" عن حماية الملكية إلى الحد من الاستقلالية السياسية لفترة زمنية طويلة.

كانت نقطة انطلاق الديمقراطية الاجتماعية من مشكلتي الليبرالية اللتين بقيتا بلا حلول، ألا وهما أولاً السؤال إلى أي مدى تصل صلاحية متطلب مبادىء المساواة في النظام المجتمعي الدستوري الشامل، وثانياً السؤال عن الشروط المسبقة التي يجب توفرها في الواقع المجتمعي لجعل المساواة في الحرية لكافة الأفراد حقيقة واقعة[٩].

أدّت الإجابات المتناقضة على هذه الأسئلة إلى انشطار الديمقراطية الليبرالية إلى اتجاهين: اتجاه ليبرتاري واتجاه اجتماعي. يضع الاتجاه الديمقراطي الليبرتاري حق الملكية الشخصية على درجة ترقى إلى مستوى حق الحرية الأساسي نفسه. بينما ينطلق الاتجاه الديمقراطي الاجتماعي من أن الحرية في التعامل الواقعي، وحسب ما تقتضيه خطط الفرد في حياته المستقلة ممكنة فقط، إذا كان لكل شخص حق أساسي يشمل حقه في الميزات الاجتماعية التي تمكنه من التصرف بحرية. فبينما تكتفي الديمقراطية الليبرتارية بمجرد الصلاحية الشكلية للحقوق الأساسية التي تضمن الحرية، تطالب الديمقراطية الاجتماعية علاوة على ذلك بالحق في التفعيل الواقعي لتلك الحقوق.

وبينما تقتصر الصلاحية الشكلية للحقوق الأساسية على ضمان حيز قانوني مصان، والذي من حيث المبدأ يجعل الحرية الفردية ممكنة، ينطوي التأثير الواقعي للحقوق الأساسية على صلاحية التصرف في تلك الميزات الشخصية والاجتماعية التي من شأنها أن تجعل من الحرية فرصة حقيقية للممارسة العملية.

يعود مأزق الليبرالية إلى عدم الوضوح في العلاقة بين الحرية والملكية.

ينطلق لوك في نظريته الليبرالية من فكرة حق الملكية المطلق تقريباً. ومن هنا ينشأ المأزق لمقياس المساواة في الحرية. ويصف لوك بمصطلح الملكية ثلاثة أبعاد: أولاً، حرية تصرف الفرد في ذاته (حرية التعامل والخصوصية)؛ ثانياً، حرية التصرف في التفكير الشخصي والعقيدة الشخصية (حرية الرأي وحرية الدين والإنتماء إلى عقيدة معينة)؛ و ثالثاً، حرية تصرف الفرد في الأشياء الخاصة به من وجهة النظر القانونية.

في حين أن البعدين الأولين يمسان فقط الشخص المعني بهما، يمس البعد الثالث لدى تطبيقه في الاقتصاد والمجتمع حريات الآخرين أيضاً. لذلك تستطيع دولة الحريات أن تدعي بحق أن لها حصتها في ملكيات مواطنيها، وتستعمل هذا الحق مثلاً من خلال فرض الضرائب التي بدورها تكفل تأمين الحريات ليتمتع بها الجميع. علاوة على ذلك، فإن استعمال الممتلكات الشخصية كوسيلة للإنتاج يتطلب في الغالب القيام بعمل ما من قبل أفراد آخرين. يعني ذلك أن البعد الثالث لحق الملكية يعتمد على علاقات متبادلة بين المالك والأشياء المملوكة، والعاملين ممن ليس لهم ملكية في وسائل الإنتاج، والدولة. وحيث أنه في هذا الوضع قد يتم المساس بحق الحرية لمن ليس لهم ملكية، فإن مثل هذا الحق في استغلال الممتلكات يطرح تساؤلات مبدأية حول شرعيته.

تتجاهل النظرية الليبرالية الإشكال الذي ينشأ عندما يُجبَر أحد العاملين ممن ليس لهم ملكية على التنازل عن حريته في التصرف بوقته كيفما شاء لحساب شخص آخر وذلك من أجل استمرار قدرته على البقاء[١٠]. بمعنى آخر، تكون فرص الحرية لعديمي الملكية رهناً في يد أصحاب الملك. ولذا فإن حق الملكية المطلق يتعارض مع الحق الأساسي في مساواة الحريات. وجدت الديمقراطية الاجتماعية حلاً لمشكلة هذا المأزق عن طريق تحديدها لحق الملكية من خلال الإلتزام بشرط مساواة الحريات بين جميع المعنيين.

٢-٢ عجز الديمقراطية الليبرتارية

في مقدمة الذين بصموا الليبرتارية الحديثة في القرن العشرين بطابعها هما: فريدريش فون هايك[١١] وروبرت نوزك[١٢] (Friedrich von Hayek، Robert Nozick). يتمسك كلاهما بفكرة أن حقوق الملكية الليبرالية غير المنقوصة تمثل الشرط المسبق اللازم للحرية[١٣]، ويتجاهلان مع ذلك التناقضات الناتجة من وراء ذلك، والتي تؤثر بشكل قوي على الاقتصاد الحديث والمجتمع العصري. وهنا إكتسب مفهوم الملكية المبدأية المنسوب للسيد لوك مزيداً من التصلّب الايديولوجي، إذ يترجم ذلك على أرض الواقع بأن علاقة المالك في استعمال ما يملكه من أشياء، هي العلاقة الوحيدة التي تؤخذ على محمل الجد لتوطيد الحرية، وتبقى سائر العلاقات الأخرى بالنسبة للملكية، إما ثانوية أو يتم التعامي عنها كلياً. فالليبرتارية إذن تحدد مفهومها للحرية ضمن إطار المستوى القانوني الشكلي للحقوق الأساسية العالمية.

في النظرية الديمقراطية الليبرتارية تُفهم الحرية كمجرد حرية سلبية. وترى أن لمفهومها هذا للحرية رباطاً محكماً بينه وبين مؤسسات الدولة التي لا ينبغي أن تمارس التدخل سوى بالحد الأدنى الذي يقتضيه الأمر، وبين التملك الشخصي لجميع الموارد الاقتصادية دون قيد أو شرط، والسوق الاقتصادي الناظم لنفسه ذاتيا[١٤]. وتبعاً لذلك، فإن مطلب الليبرتارية يتمثل إلى حد كبير، في أن يتم تنظيم العلاقات الإنسانية من خلال مجريات السوق، وترى أن دور الدولة ينبغي أن ينحصر في المحافظة على تأمين النظام السياسي القائم[١٥].

مع العلم أن الليبرالية الكلاسيكية، وحتى بعض النظريات الليبرتارية أيضاً، قد اضطرت تحت ضغط الأزمات الاجتماعية أن تقبل ببعض عناصر مكونات الدولة الاجتماعية وببعض ناظمات السوق[١٦]، إلا أنها بقيت ملتزمة في اخلاصها بلا هوادة للمبادئ النظرية الأساسية لليبرالية الكلاسيكية، وخاصة فيما يتعلق بمفهومها للقيم الأساسية والديمقراطية. تبين العناصر التالية مواصفات فارقة للديمقراطية الليبرتارية:

العلامات المميزة للديمقراطية الليبرتارية:

- كيان شكلي لدولة القانون والديمقراطية
- لا مساواة بين المواطنين في وسائل المشاركة في مجريات العمليات الديمقراطية
- عدم تأمين الحقوق الاجتماعية الشخصية من قبل دولة اجتماعية
- نقص الإدراك الحسي الذاتي الناظم للاقتصاد الجمعي
- فهم السوق كمؤسسة مكافئة في تأمين الحريات (مقارنة مع مؤسسات تأمين الحرية السياسية)
- الاحتواء المطلق لوسائل الإنتاج ضمن حقوق الملكية
- التشبث بمفهوم الحرية السلبية
- رفض مبدأ دمقرطة الاقتصاد والمجتمع

النظرية الليبرتارية تضع حدوداً للاستحقاقات الديمقراطية والقانونية لتنحصر ضمن إطار النظام السياسي الدستوري، وتترك لثروات مواطني الدولة وحدها شأن استغلالهم الحقيقي لفرص الحريات المتاحة لهم شكلياً.

٢-٣ استحقاق الديمقراطية الاجتماعية

نشأت الديمقراطية الاجتماعية من النقد المتواصل للمتناقضات التي لابست الليبرالية، وهي تطرح نفسها كمشروع اجتماعي لتجاوز هذه التناقضات في الواقع العملي. كان فرديناند لاسال (Ferdinand Lassalle) القيادي في الحركة العمالية والمنظر في الديمقراطية الاجتماعية، قد صاغ جوهر هذه الأفكار عام ١٨٤٦ في أطروحته بعنوان "العلم والعمال"[١٧]، إذ يقول: بما أن الفوارق في حجم الثروات وفي الغرائز الإنسانية هي التي تؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية، فينبغي أن تنصّ "الفكرة الأخلاقية للطبقة العاملة" على أن:

"التفعيل الحر للطاقات الفردية لا يكفي بحد ذاته، بل من الواجب أن يكون هذا التفعيل في مجتمع تنتظم فيه الأخلاقيات مصحوباً بالدعم عن طريق تضامن المصالح والمشاركية والتبادل النفعي في عمليات التنمية"[١٨].

كذلك إتخذ جون ستيوارت مل[١٩] (John St. Mill) وغيره من منظري "جمعية فابيان" الليبرالية الاجتماعية[٢٠] (Fabian Society) من مأزق الليبرالية مدعاة لإطلاق سياسة إصلاح اجتماعي. وقد أشار هؤلاء الناقدين بشكل خاص إلى ثلاث حالات من التناقضات التي تؤدي إلى المساس بالحقوق الأساسية العالمية. وتمثل هذه التناقضات نقطة الانطلاق لنظرية الديمقراطية الاجتماعية وتطبيقاتها العملية وهي:

أولاً: بعد حد معين تؤدي اللامساواة على الصعيد المجتمعي والاقتصادي إلى نشوء بيئة من التعامل الاجتماعي والاقتصادي تشوبها علاقات بينية من عدم الاستقلالية والخضوع، مما يلحق المساس بكرامة الأفراد المعتمدين على الغير (المساس بحق استقلالية الفرد الذاتية في المجتمع).

ثانياً: يعتبر التحكم في الشؤون الشخصية من خلال تدخل طرف ثالث خرقاً للحقوق الأساسية، إذا تم المساس بحق الإنسان في استقلاله الذاتي من قبل الغير عن طريق علاقة عمل غير لائقة بكرامته (المساس بحق الاستقلال الذاتي لمواطني الدولة).

ثالثاً: اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك عدم تكافؤ فرص التعليم والتثقيف تعيق من إمكانات من يعاني تحت وطأتها من الممارسة الفعلية لحقوقه السياسية كمواطن في الدولة (المساس بحق الاستقلالية السياسية).

ينبثق من كل واحدة من هذه الحجج نتيجة واضحة للديمقراطية الاجتماعية، بأن لا بد وأن تؤخذ كامل الحقائق الواقعية المكتسبة بالتجربة العملية، وفي مقدمتها بيئة التعامل المجتمعي-الاقتصادي، بعين الاعتبار ضمن دائرة صلاحية مفعول الحقوق الأساسية. وهكذا فقط، يصبح بالإمكان تطوير الصلاحية الشكلية المجردة للحقوق الأساسية الاجتماعية والسياسية لتصل إلى مستوى تفعليها على أرض الواقع.

يظهر التناقض مع الديمقراطية الليبرتارية جلياً في كلا المطلبين الأساسيين للديمقراطية الاجتماعية:

١ – تجاوز المفهوم السلبي للحرية لصالح مفهوم عالمي للحرية، الذي يطالب بوضع الحرية الايجابية والسلبية على نفس المستوى من الأهمية.

٢ – تجاوز اعتبار الحرية مطابقة للملكية لصالح مفهوم حرية عالمي يوازن بين حريات الأفراد المعنيين كحريات متكافئ المستوى من حيث المبدأ.

٢-٤ الخطوط العريضة للديمقراطية الاجتماعية

كان هيرمان هللر (Hermann Heller)، وهو أستاذ متخصص في القانون المتعلق بشؤون الدولة وباحث في العلوم السياسية إبان عهد "جمهورية فايمار"، أول من وضع الخطوط العريضة لنظرية شاملة للديمقراطية الاجتماعية. وبعكس ممثلي مبادىء الشيوعية الماركسية-اللينينية، فقد أصر على التمسك بالفكرة السياسية للديمقراطية الليبرالية، وكان يعتقد أن من خلالها فقط يمكن تحول المجتمع الرأسمالي بنجاح وبشكل مشروع. كما أنه كان مقتنعاً بأنه لا يمكن التغلب كلياً على اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإصلاحات الاجتماعية، وأن المجتمعات الحديثة تبقى دوماً مشوبة بصراعات غير قابلة للتغلب عليها[٢١]. ولذلك فلا بد للدمقراطية الليبرالية أن تواصل تطورها وصولاً إلى ديمقراطية اجتماعية، حتى تلقى الدولة الديمقراطية دعماً عاماً من المجتمع كافة. وبمجرد ما يتبين أن هناك تناقضات قائمة ما بين مستحقات كينونة دولة القانون المادية وبين الشروط التشغيلية لاقتصاد السوق الرأسمالي، عندئذٍ ستقف الليبرالية السياسية مدافعة عن دولة القانون الشكلية فقط، ولن تعد تواصل دفاعها بنفس القوة عن ادعائها لنفسها بشرعية استحقاقاتها المعولمة[٢٢]. وهذا سيكلف الديمقراطية الليبرالية فقدانها للمصداقية والاتزان. وشيئاً فشيئاً سيتنامى في المجتمع الوعي بأن الحرية والمساواة يجب أن يتحققا كذلك في مجال أنظمة العمل والسلع والخدمات إذا ما أريد الإيفاء بشرعية متطلبات دولة القانون الديمقراطية[٢٣].

يتضمن مفهوم "دولة القانون المادية" حسب هللر مركبتين، أولهما حرية الشعب في تقرير مصيره من خلال سيادة القانون، وثانيهما المساواة بمعنى مساواة تقييم المصالح[٢٤]. تبعاً لذلك تشكل دولة القانون المادية شكلاً من أشكال العدالة التي بموجبها يتم تقييم كافة المصالح بمعايير متساوية لدى اتخاذ كل القرارات السياسية[٢٥].

يرجع العجز الذي يشوب نظرية الليبرالية السياسية وتطبيقاتها العملية حسب هللر، إلى التعامي عن الحقائق المكتسبة بالتجارب العملية. فبسبب التفاف الليبرالية المنتظم حول السؤال عن الشروط المكتسبة بالتجربة العملية واللازمة لصلاحية حقوق الإنسان وحقوق المواطنة المتساوية، فاتها إمكانية الثبات في تبريراتها النظرية والإيفاء بها في الواقع العملي. إذ أنه فقط عندما يتم شمل الحقائق الواقعية للمعطيات الاجتماعية-الاقتصادية في حيز صلاحية المعايير الأساسية المعولمة، يمكن حينها الوصول إلى تكامل سياسي مرضٍ. وتتمثل التحديات هنا في الوصول إلى حل وسط بين الطبقات الاجتماعية يمكن من خلاله مراعاة كافة المصالح بالتساوي.

هناك أربع مكونات تتبع لمفهوم الديمقراطية الاجتماعية حسب هللر:

١. عملية اتخاذ القرارات ديمقراطياً،
٢. توسعة البعد الديمقراطي والحفاظ عليه في نتائج تلك العمليات،
٣. عملية تشكيل لكامل التشريعات الدستورية المجتمعية تعتمد على معايير العدالة المعترف بها في المجتمع،
٤. ثقافة سياسية موجهة نحو عدالة حلول الوسط للمصالح الاجتماعية.

بشكل عام، فإن الحفاظ على أطر التعامل المقبولة من قبل الجميع للديمقراطية الليبرالية يخدم كل مصلحة فردية معنية على الوجه الأفضل أيضاً.

وتبعا لِ هللر فإن دولة القانون الديمقراطية هي التي تمكّن المجتمع من التأثير على نفسه سياسياً من حيث المبدأ. وتفي المواطنة في دولة ما باستحقاقاتها كاملة عندما لا ينتمي المواطنون لمجتمعهم السياسي من حيث الشكلية القانونية فقط، وإنما إذا كانوا قادرين على التفاعل مع المعطيات السياسية أيضاً. ويسأل هللر عن ماهية الشروط الاجتماعية التي يجب أن تتوفر حتى يصبح المواطنون مواطني دولة متساويين في الحقوق.

تستند نظرية الديمقراطية الاجتماعية لدى هللر على قناعته بأن التوصل إلى تكامل الدولة السياسي في مجتمع يحدد معالمه السوق الرأسمالي ممكن فقط، عندما يمارس كافة المعنيين على المستوى السياسي قدراً كافياً من الإرادة للتوافق المنصف. وتتمثل حجته السياسية المركزية، في أن المجتمع الذي لا يستطيع التوصل إلى تسوية مصالحه على أساس تقاسم رؤية مشتركة في العدالة، سيضع مع الوقت مصيره في مهب الريح.

يميز هللر بين أربع مراحل لتطور ثقافة اجتماعية بالنسبة للعدالة. أولاً، يجب أن تكون هناك إرادة للعدل والإنصاف حتى في اقتصاد السوق الرأسمالي[٢٦]، قبل أن تاتي ثانياً القدرة على تحقيق وفاق مجمع عليه في العملية السياسية، وثالثاً يجب إعادة تشكيل النظام الديمقراطي الاجتماعي بناءً على مقتضيات كينونة دولة القانون. وهذا يتطلب اعتماد بنيويات ديمقراطية لدولة القانون والنظام الاقتصادي. وفقط حينئذٍ تتولد رابعاً الثقة لدى جميع مواطني الدولة بأن هناك إمكانية لتنظيم عادل للنزاعات حول المصالح في المجتمع.

وتتمحور نظرية هللر حول ذلك المجتمع الذي يبني مجريات عملية تقرير مصيره السياسي على قواعد المعايير الأخلاقية للحرية والعدالة. ففقط تطبيق تلك المعايير على مجمل معالم المجتمع الدستورية أولاً، هو الذي يجعل الديمقراطية الليبرالية تصبح ديمقراطية اجتماعية ويمنحها شرعيتها في المجتمع.

ينبغي فهم الديمقراطية الاجتماعية كمجتمع لا يتم تحديد معالمه في البيئة السياسية فقط، وإنما في جميع البيئات المجتمعية من خلال عقلانية تبرير مبدأ العدالة فيها. ويعتبر هللر أن هناك ثلاثة أركان للعدالة المادية المحسوسة في النظام المجتمعي الدستوري الشامل وهي: نظام عمل عادل، ونظام ممتلكات عادل، وأمان سياسي اجتماعي شامل. ويدع هللر تحديد الهيكلة الدقيقة لكل من هذه الأنظمة أمراً مفتوحاً، ويكتفي بالوصف بأن هذه الأنظمة ينبغي أن تتضمن حق مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتنظيم العمل، وتحديد حق الملكية، وسياسة اجتماعية ذات توجه عالمي[٢٧].

ينبغي على أي تشكيل عادل للنظام المجتمعي الدستوري الشامل من قبل دولة القانون الديمقراطية أن يحافظ على خصوصية القوانين الاقتصادية السائدة[٢٨]. وهنا يضع هللر، وبالنظر إلى التجربة السوفييتية في تطبيق سياسات التأميم والتخطيط، الحدود الدفاعية ضد رؤى التأميم الشامل[٢٩]. فهو يدافع عن القاعدة الأساسية القائلة: "كلما ازداد تدخل دولة القانون في أنظمة العمل والسلع والخدمات، كلما ألحت الضرورة لإزالة ملكية الدولة لحساب إدارة ذاتية"[٣٠]. أي أن ما يهمه هنا هو مأسسة الحق للمواطنين لكي يتبنوا مصالحهم بأنفسهم.

الدمقرطة المجتمعية

الديمقراطية الاجتماعية كتحقيق للعدالة[٣١] في نظام مجتمعي شامل حسب هللر تعني الدمقرطة المجتمعية أولاً. وتجرى عملية الدمقرطة المجتمعية الشاملة على مستويين:

أولاً، على المستوى الجمعي: وهنا تقتضي معايير العدالة صون كرامة وحماية حقوق كافة الأفراد على قدم المساواة من خلال تدخل الدولة.
ثانياً، على المستوى التفصيلي: هنا تتطلب معايير العدالة هيكلة عادلة في كل المجالات المجتمعية الجزئية، حتى ينبع مضمون العدالة من عقلانية الرجوع إلى وجهة نظر أولئك الذين تمسهم القرارات.

إن المشروع المعروض هنا لنظرية ديمقراطية اجتماعية يرجع إلى هرمان هللر وهو يتفحص ويكمل ويحدّث نظريته في ضوء ما كان يدور من نقاشات علمية منذ ذلك الوقت.

الديمقراطية المعطوبة

في الأبحاث الديمقراطية المستندة على التجارب العملية الحديثة، اكتسب مصطلح الديمقراطية المعطوبة أهمية يمكن تعليلها جيداً من الناحية النظرية[٣٢]. ينطبق هذا المصطلح على أنظمة سياسية التي وإن كان يتم فيها الإيفاء ببعض عناصر النظام الديمقراطي شكلياً، مثل حق الانتخاب العام بالمساواة، إلا أنها تفتقد العناصر الجوهرية الأخرى.

تبقى الديمقراطية الليبرالية في نظر هللر ديمقراطية معتلة، كونها لم تُكتمل بعناصر الديمقراطية الاجتماعية. ويعتبر هللر أن الديمقراطية الشكلية التي لا يسود نظام مجتمعها الدستوري الشامل معيار العدالة الذي تحدد معالمه دولة القانون بناء على الحس المادي، يعتبر مثل هذه الديمقراطية بأنها منقوصة وغير متوازنة. وكما علمته التجارب في زمنه، فإن مثل هذه الديمقراطية تمثل خطراً قائماً يهدد الرجوع إلى نظام حكم استبدادي.

النظام الاقتصادي الاجتماعي الهادف للعدالة والذي يقر الجميع بإنصافه كان يمثل لِهللر الشرط الضروري الذي يجب أن يتوفر لاستقرار دولة القانون الديمقراطية. وكانت لديه القناعة بأن الحرمان من مثل هذا النظام العادل قد يقود إلى كارثة سياسية، ومن هنا فقد تُحظى سياسة العدالة حتى بموافقة الطبقة المتمتعة بامتيازات.

٢-٥ حقوق المواطن الاجتماعية

منذ عهد جون لوك و توماس باين[٣٣] (John Locke, Thomas Paine) دأبت النظريات السياسية الليبرالية على صياغة الشروط التي يجب الإيفاء بها كي تستطيع السلطة السياسية اكتساب الشرعية لصلاحيتها على الصعيد العالمي. ويتمثل المعيار الفيصل لذلك في المساواة السياسية بين المواطنين كونهم شركاء مساهمين في التعاقد المجتمعي الذي يجب أن يكون المرجعية لكل سلطة سياسية. "المواطنة"، أي حالة المواطن القائمة بشرعيتها والتزاماتها، تعني حق كل مواطن أن يقرر بالتساوي مع جميع المواطنين الآخرين في القواعد الناظمة لمجتمعه السياسي، وأن يكون على قدم المساواة مع غيره لدى المساهمة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية لذلك المجتمع.

الحقوق المدنية والطبقات الاجتماعية

وضع المواطن القائم أي "المواطنة"[٣٤] هو التعبير الذي يمكن به حصر وحلّ التناقضات السائدة بين الصلاحية الشكلية لحقوق المواطن المتساوية من جهة، وبين تحقيقها عملياً على أفضل وجه من جهة أخرى. قدم توماس مارشال (Thomas H. Marshall) عام ١٩٤٧ في محاضرته الشهيرة تحت عنوان "حقوق مواطني الدولة والطبقات الاجتماعية"[٣٥] عرضاً لمختلف أبعاد المواطنة بشكل نظامي، ووضح كيف تفتحت التطورات في حقوق الإنسان وحقوق المواطن إبان القرن الثامن عشر. وكانت العقبات تقف دوماً في سبيل هذا التنوير، عندما لا تتوفر الوسائل اللازمة لدى كافة المواطنين لتحقيق هذه الحقوق. وكلما ازداد التعرف على تلك العقبات وأمكن إزالتها، كلما تقدم تطور حقوق المواطن السياسية ليزهر حقوقاً اجتماعية. وأضحت الصبغة العالمية التي تكتسبها حقوق المواطنين بمثابة المحرك الديناميكي لعملية سياسية، يتم خلالها التعرف على العقبات التي تقف في طريق تحقيق تلك الحقوق والسير لإزالتها شيئاً فشيئاً. ويتمثل هدف هذه العملية السياسية في العمل على توفير ظروف مجتمعية، يزداد فيها التطابق بين الصلاحية الشكلية للحقوق الأساسية من جهة وتأثيرها الفعلي من جهة أخرى، بحيث يكتسب المواطنون جميعاً المقومات الاجتماعية اللازمة لكي يتمكنوا من تحقيق حقوقهم الأساسية في حياتهم العملية.

شيدت نظرية مارشال حول أبعاد المواطنة الصالحة لكل زمان ومكان جسراً بين أصل الفهم الليبرالي للحقوق الأساسية العالمية والقانون الدولي المعمول به حالياً، والذي سرى مفعوله كبقية الحقوق الأساسية الأخرى ضمن حزمة مواثيق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان عام ١٩٦٦.

دولة الرفاه كانت هي البداية التي هيأت الحرية في الاقتصاد التنافسي مع ضمان حد أدنى من المساواة الاجتماعية بين جميع المواطنين. يجب أن توضَع محددات وعلاقات نسبية لعدم المساواة في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، من خلال حقوق المواطن الاجتماعية. وهنا يتحدث مارشال عن "الحق في حد أدنى من الرخاء والأمن الاقتصاديين (...) وحصة كاملة من الإرث المجتمعي وصولاً إلى حق العيش ككائن متحضر، بما يتفق مع المعايير المجتمعية السائدة"[٣٦]. وهكذا يمكن الحد من التناقضات الطبقية بشكل حاسم.

نشأت ضرورة توطيد فصيل جديد من فصائل الحقوق الأساسية يتمثل في الحقوق الاجتماعية الأساسية، حتى يمكن من خلالها، وتحت ظروف مجتمعية واقعية، الحصول على أحقية لصلاحية الحقوق المدنية والسياسية الأساسية والإيفاء بها. "فحق حرية الخطاب على سبيل المثال لا يحظى إلاّ بالقليل من مضمونه، إذا لم يكن لدى المواطنين ما يستحق قوله بسبب تدني مستوى تعليمهم، وإذا لم تتوفر لديهم الوسائل الكافية لاستقطاب السماع إليهم"[٣٧]. وتبعاً لذلك فإن تبطين الحقوق الأساسية الليبرالية ببطانة من حقوق حرية جديدة ايجابية، كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، ليمثل الشرط اللازم لتحقيق آهلية تلك الحقوق واقعياً.

يرجع السبب في الانفتاح على الحقوق الأساسية الاجتماعية إبان القرن العشرين، إلى إدراك مواطني الدولة ذاتهم بأن ضمان الحقوق الأساسية لهم جميعاً يصبح ممكناً فقط، عندما تتضمن هذه الحقوق الحق في الحصول على "الوسائل اللازمة لتحقيقها" أيضاً. وبدون هذه الخطوة تتعرض هذه الحقوق للخطر، حيث تُفرّغ من شرعيتها منذ البداية "وعندئذٍ لا يستطيع إلا القلة القليلة من المواطنين استغلال تلك الحقوق فعلياً". وبعكس دعاة الماركسية–اللينينية الأصولية، الذين تبنوا الرأي بأن الإيفاء بالحقوق السياسية يفترض سريان الحقوق الاجتماعية كشرط مسبق، يبين مارشال بكل وضوح، بأنه يجب أن يكون هناك حرية التصرف في الحقوق السياسية الليبرالية لجميع المواطنين في الدولة أولاً، حتى يتسنى للحقوق الاجتماعية أن تعم بينهم[٣٨]. ففي شأن الحقوق الاجتماعية، لا يدور الأمر حول مجموعة من الحقوق الأساسية القائمة بذاتها، وإنما يدور حول الضمانات للإيفاء بالمستحقات المستنبطة من الحقوق المدنية والسياسية لجميع المواطنين.

٢–٦ الحقوق الأساسية العالمية

الميثاق العالمي لحقوق الإنسان

في عام ١٩٦٦، خطت الأمم المتحدة خطوة حاسمة لوضع الحقوق الأساسية السياسية والحقوق الأساسية الاجتماعية إلزامياً على قدم المساواة ضمن القانون الدولي. وأقرت الأمم المتحدة مشروعي إتفاقيتين عالميتين وهما: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الاتفاقية المدنية) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الاتفاقية الاجتماعية). وسرى مفعول هذين العهدين في عام ١٩٧٦ بعد المصادقة عليهما من قبل ٣٥ دولة. وخلافاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، فقد علّلا هذين العهدين نشوء واجبات إلزامية للدول التي صادقت عليها[٣٩]؛ حيث أصبح الأمر بالنسبة لها بمثابة الدخول في اتفاقية متعددة الأطراف بصفة قانونية، تتضمن الالتزام باحترام الحقوق الأساسية المعلنة كما يقتضيه القانون الدولي.

كثيرا ما جرت العادة على مقابلة الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية إبان حقبة الحرب الباردة مع بعضها البعض. فبينما كان الغرب يصر على الحريات المدنية والسياسية، كانت الدول الشرقية تصر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدت الخلافات حول إعطاء الأولويات لأحدها دون الآخر إلى إعداد اتفاقيتين منفصلتين. ومقابل موافقة "الشرق" على الحقوق السلبية للحرية وافق ممثلو "الغرب" أخيراً على الحقوق الايجابية للحرية.

في هذه الأثناء قامت ١٤٨ دولة بالمصادقة على الاتفاقية الاجتماعية و١٥١ دولة على الاتفاقية المدنية[٤٠]. إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتنع حتى الآن عن مصادقة الاتفاقية الاجتماعية. وكان الرئيس جيمي كارتر[٤١] قد وقع على هذه الاتفاقية عام ١٩٧٧، إلاّ أنه ولأسباب سياسية أيديولوجية لم تقم إدارة كارتر آنذاك بعرضها على مجلس الشيوخ للموافقة عليها من أجل مصادقتها. كذلك لم يكن لدى كلا الإدارتين تحت رونالد ريجان وجورج بوش ميولاً جامحة للاعتراف بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، بل كان رأيهما أقرب إلى أن هذه الحقوق تمثل في أحسن الأحوال أهدافاً اجتماعية جديرة بالاعتبار ("merely desirable social goals")، ولذا ليس من المفروض أن تصبح هذه الحقوق مادة لاتفاقيات ملزمة. ومع العلم أن إدارة كلينتون إعترفت بهذه الحقوق، إلا أنها إرتأت بأنه لا ينصح بالدخول في معركة مع الجمهوريين في مجلس الشيوخ حول هذه المسألة المبدأية[٤٢].

تكافوء الحقوق الأساسية وأصولها المعيارية

فيما يتعلق بالحقوق الأساسية، تم الإتفاق في الأمم المتحدة على مبدأين أساسيين وهما:

أولاً: المبدأ الأساسي بأن الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية متكافئة المستوى من حيث المبدأ. ولا تجوز المماطلة في الإيفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية سوى بالقدر الذي يفرضه الوضع الاقتصادي الخاص لبلد ما اضطرارياً.

ثانياً: المبدأ الأساسي بأن الحقوق تبقى محايدة من حيث النواحي الثقافية والدينية والعقائدية. يعني ذلك أن هذه الحقوق سارية المفعول على الصعيد العالمي، لكنه ليس من الضروري أن يكون تفسير العمل بها أو العمل بها بشكل عام على وتيرة متساوية في كل دولة. فصلاحية هذه الحقوق لها صفة عالمية، ولذا فهي لا تعتمد على خصوصية التقاليد الحضارية في بلد ما.

> تستطيع الديمقراطية الاجتماعية أن تستند في كل المسائل الجوهرية إلى العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنبثقين عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦. وإلى هذا الحد فهي تستطيع الاستغناء عن تعليلات فلسفية خاصة لقواعدها المعيارية على شاكلة نظرية عالمية للعدالة على سبيل المثال.

مهما يكن الأمر، فإن الحقوق المدنية الليبرالية والاجتماعية المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة حول الحقوق الأساسية والتي تتصف بشموليتها على الصعيد العالمي، قابلة للتبرير من حيث معياريتها. وأصبح تبريرها في الوقت الحاضر إرثاً حضارياً على الصعيد العالمي. ويمكن أن تكون هذه التبريرات متأصلة في تقاليد التوعية وفي ما يستند إليها من الفلسفة العملية، أو تتجذر بالمثل في التقاليد الدينية أو العقائدية المتنوعة. ولكن ليس بوسع هذه الإختلافات في التبريرات أن تغير شيئاً من الأهلية المجتمعية والعملية للحقوق الأساسية. ولهذا يمكن، بل ويجب غض النظر بعيداً عن تبريرات خاصة لنظرية الديمقراطية الاجتماعية. وتمثل الاتفاقيات حول الحقوق الأساسية البرهان العملي على أن أساليب الفكر والتبرير هذه بتنوعها، يمكن أن تصب كلها في نهاية المطاف في تفاهم مجمع عليه لحقوق الإنسان وحقوق المواطن الأساسية. وهذا بحد ذاته يضفي على دورها الذي تلعبه في تشكيل الظروف الحياتية المجتمعية والسياسية للبشر أهمية خاصة.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يستند العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على فهم مادي للحرية متمايز في تنوعه[٤٣]. وهذا الفهم يصف بطريقة دقيقة مفصلة وموسعة الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن يفي بها كل نظام مجتمعي في العالم لضمان حقوق الإنسان وحقوق المواطن العامة عالمياً. والصورة الإرشادية العليا التي يمكن تنسيب المعايير الفردية لها، هي "المثال النموذجي للإنسان الحر المتحرر من الخوف والعازة". وفي مقدمة ما يسمي العهد من حقوق في فصوله المتعددة الحقوق التالية:

الحقوق الاجتماعية الأساسية للعهد الدولي الخاص
بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عام ١٩٦٦)

- المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة
- الحق في الحصول على عمل
- الحق في شروط عمل ملائمة وعادلة
- حق الفرد في اكتساب تكاليف متطلبات عيشه من ممارسة عمل يختاره أو يقبله بحريته
- أجور عمل عادلة وأجرٌ متساوي للأعمال المتكافئة
- تغطية كافية للمتطلبات المعيشية
- ظروف عمل آمنة وصحية
- الحق في تكوين نقابات وحرية ممارسة العمل النقابي
- الحق في الإضراب عن العمل
- الأمن الاجتماعي
- تأمين مستوى حياة ملائم
- الحماية من الجوع
- الحق في صحة جسدية وعقلية عالية وفي ما يلزمها من معالجات طبية
- الحق في التثقيف والتعليم والتربية بهدف بناء الشخصية الإنسانية والاحترام الفائق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية
- التعليم الإبتدائي الإجباري، والمشاركة في التعليم العالي والجامعي حسب قدرات الفرد الشخصية
- الحق الثقافي الحضاري

تمثل هذه الحقوق بمجملها قاعدة إلزامية واسعة لسياسة الديمقراطية الاجتماعية. وهي تكوّن ما يشبه قاعدة للمساواة اقتصادياً واجتماعياً لكافة البشر من حيث الأبعاد المركزية التالية:

- إمكانية العمل لكسب العيش والحق بأن يستطيع الفرد بنفسه كسب ما يحتاجه لعيش ملائم له،
- أمن اجتماعي،
- تزويد المواطن بالمقومات الاجتماعية الأساسية (التعليم والرعاية الصحية)،
- صون الكرامة الإنسانية بما في ذلك في مجال العمل،
- حماية حق التمثيل النقابي سواء كان ذلك على صعيد العمل أو في الساحة السياسية.

يتميز طابع هذا العهد الدولي بفهم ايجابي للحرية. إلا أنه تم التعتيم فيه على البعد المتعلق بالمشاركة المستقلة في صنع القرار في محيط الممارسات الاجتماعية–الاقتصادية، وبالأحرى تم تجنب البعد الديمقراطي الاجتماعي الهادف إلى الدمقرطة المجتمعية. ويعرّف هذا العهد حداً أدنى لمستوى المساواة في تزويد الإنسان بالمقومات الاجتماعية، ويدع مسائل التوزيع العادل لفرص العيش الفردية مفتوحة. ويتطرق العهد إلى مصطلح العدالة فقط في سياق أجر العمل وشروطه. وحيث أنه لم يتم تقديم توضيحات دقيقة لمعايير العدالة، وبقيت المسائل الحاسمة المتعلقة بالتوزيع العادل مغيّبة، فإن قائمة الحقوق الأساسية تتطلب حواراً بغرض تحديد دقيق لتطبيقها عملياً على العدالة الاجتماعية في كل بلد على حده وعلى العلاقات بين مجتمعات العالم ككل.

أساليب تفعيل الصلاحية للحقوق الأساسية

هناك اختلاف بين أسلوب تفعيل صلاحية الحقوق المدنية والسياسية وأسلوب تفعيل الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فبينما يتحتم تفعيل صلاحية الحقوق الشكلية في كل بلد من بلدان العالم دون تأخير، تتطلب الضرورة تفعيل صلاحية الحقوق المادية بشكل تدريجي (progressively) وتحقيقها حسب معطيات كل بلد بمفرده وإمكاناته[٤٤]. وطبقاً للمفهوم السائد للقانون الدولي، ترتبط الحقوق المدنية والسياسية وجوباً بنتائجها (obligations of result)، بينما ترتبط الحقوق المادية[٤٥] بواجبات مسلكية (obligations of conduct)، وكذلك تختلف العقوبات التي تترتب على خرق هاتين المجموعتين من الحقوق. فبينما قد يتبع من عدم الالتزام بحقوق الإنسان الشكلية[٤٦] تقديم شكاوى دولية، يقتصر الأمر في حالة خرق الحقوق المادية على إعداد تقرير إختباري من قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمر. علاوة على ذلك فلا يوجد هناك لكلا المجموعتين من الحقوق إجراءات خاصة لتقديم الشكاوى بسبب المساس بها[٤٧].

يوضع الواجب على عاتق كل دولة في العالم، أن تسعى جاهدة بكل قواها لتحقيق وضمان هذه الحقوق بما فيها الحقوق المادية أيضاً. وضمن هذا المفهوم فإن مفعول هذه الحقوق يسري على مجملها بدرجات متساوية بدون محددات وبشكل ملزم. وفقط سرعة الوتيرة لتحقيقها بشكل كامل وشامل، هي التي تخضع لتقديرات الدولة المعنية، والتي تتوقف بشكل خاص على عاملين: أولاً الإرادة السياسية للسلطة المسؤولة في تلك الدولة، وثانياً توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.

يمكن على أي حال، العمل على إعداد معالم مؤسسية وهيكلية وإجرائية فارقة لكل مجال من مجالات الممارسات المجتمعية، بحيث يكون الإيفاء بها ملزماً لكل مجتمع يقبل الخضوع لسيادة معايير الحقوق الأساسية.

الديمقراطية الاجتماعية هي نواة برنامج تحقيق الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية بشكل حازم في جميع أنحاء العالم.

٢-٧ المسؤولية الذاتية وواجبات المواطنة

حتى الآن، لم يتم إقرار إعلان حول واجبات الإنسان من قبل الهيئة العامة في الأمم المتحدة. ويمكن الانطلاق من أن ذلك لن يحصل في المستقبل أيضاً. لكن ما يسمى بمجلس التفعيل البيني (Interaction Council)، وهو عبارة عن منظمة عالمية مستقلة تأسست عام ١٩٨٣، كان قد قام بإعداد وثيقة إعلان واجبات الإنسان[٤٨]. وتشتمل هذه الوثيقة على ١٩ مادة تتمحور حول "التسليم بقبول مبدأ الكرامة لكافة البشر وحريتهم غير القابلة للتفريط بها، ومساواتهم وتضامنهم فيما بينهم"[٤٩]. يرى مجلس التفعيل البيني أنه من الضروري التأكيد على واجبات الإنسان للسبب الآتي: "يخدم مفهوم واجبات الإنسان عملية التوازن بين مفهومي الحرية والمسؤولية"[٥٠]. لكن وبشكل عام فإن مسودة المشروع تتضمن في غالبها مجرد واجبات أخلاقية عامة، وقلّما تتضمن واجبات المواطن الاجتماعية والمدنية.

هناك الكثير مما يستدعي تكملة قائمة الحقوق الأساسية بقائمة من الواجبات الأساسية. فقد أدت الأزمة المالية التي إجتاحت الدولة الاجتماعية العصرية إلى اتساع متزايد في الهوة بين الإيرادات والنفقات. وباتت قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل تحديات الأسواق العالمية محدودة. وفي بعض البلدان إزدادت إحتجاجات المواطنين ضد فرض المزيد من الأعباء الضريبية. يجب خلق توازن بين أهداف الأمن الاجتماعي والمساواة من ناحية، وقدرة الأداء الاقتصادي والمسؤولية الذاتية للفرد من ناحية أخرى. وكلما توطد بناء الدولة الاجتماعية، كلما تبين أنه ليس بالمستطاع ضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية دون مراعاة حازمة للواجبات الأساسية. هذا ويجب أن يتم تبرير الواجبات الأساسية بعناية ووضعها في أطر تتناسب مع الحقوق الأساسية.

إبان الحركة العمّالية، كانت العلاقة الوثيقة بين الحقوق والواجبات ضرورة حيوية. فكان التضامن على سبيل المثال، يُفهم كواجب مزدوج: بمعنى واجب المجموعة تجاه الفرد، وواجب الفرد تجاه المجموعة. وكان حب التسلّق، بمعنى توقع الفرد بأن تتضامن المجموعة معه دون أن يقدم لها أفضل ما في وسعه من تضامن في المقابل، يُعتبر مجانبة حادة للصواب. وتبعاً لهذه البديهية المتعارف عليها في الحركة الاجتماعية السابقة العهد، فإن التقصير في عملية التضامن يضع علامة إستفهام على حقوق الفرد تجاه المجموعة.

كانت هذه هي المبادئ التي أدت إلى قيام الدولة الاجتماعية العصرية. ويُعتبر بناء الدولة الاجتماعية على قواعد الضمان الاجتماعي الأساسية هو الذي يجسد تحقيق الحقوق الاجتماعية الأساسية. وعلى نفس الوتيرة التي تتبلور فيها الديمقراطية الاجتماعية إلى مشروع مجتمعي شامل، يجب أن تصاحبها مراعاة الواجبات الأساسية بشكل جدي ومتزايد. إذ أن ذلك يمثل الشرط المرجعي للحفاظ على نظام تأمين اجتماعي واستدامته.

يعتبر طرح رولاند دوركنز (Roland Dworkins) حاسماً لتبرير الواجبات الأساسية، إذ يقول: يقترن حق الحرية الحيوي لأي شخص بواجب مسؤوليته الذاتية في مسلكية حياته[٥١]. ويلتزم كل فرد بأن لا يلجأ إلى الاستفادة من عون الجماعة سوى بقدر حاجته الطارئة الناتجة عن عدم نجاح جهوده الشخصية المبذولة في سبيل تأمين وسائل عيشه بنفسه.

تبعاً لذلك، فإن ضمان الحقوق لأي فرد في دولة اجتماعية متوطدة يقترن دوماً بالبرهان على إيفائه بواجباته. ومثلما يمكن سحب حقوق المواطن السياسية لقيامه بنشاطات تتعارض مع القواعد الأساسية الدستورية لمجتمعه، يمكن كذلك سحب حقوق المواطن الاجتماعية إذا خالف واجباته الاجتماعية المكمّلة لها. دأبت بعض الدول الاجتماعية منذ مدة على تطبيق هذه المبادئ. ففي الدنمارك على سبيل المثال، ومنذ التسعينات من القرن العشرين، أصبح استحقاق دفع التعويض بدل البطالة متوقفاً على إثبات الشخص المعني بأنه قد قام ببذل جهود كافية للحصول على فرصة عمل له. في حين أن دولاً أخرى تجري تجارب حالياً حول طرق ممكنة لتحقيق هذه المبادئ.

لدى ممارسة الواجبات الأساسية، لا بد بالطبع من احترام الكرامة لكافة الأشخاص. كرامة الإنسان في مفهوم الديمقراطية الاجتماعية لا تتوقف على قدرته على الإنجاز، ويعني ذلك أنه يجب توفير الحقوق الاجتماعية الأساسية الحيوية اللازمة للعيش بكرامة إنسانية لأي فرد، حتى وإن لم يحافظ على القيام بواجباته. في هذه الحالة يمكن فقط تخفيض استحقاقاته من المعونات الاجتماعية. ومن هنا يحق مبدأ إزدواجية التعامل مع مستويين مختلفين من مستويات توفير الضمان الاجتماعي:

١. المستوى المرتفع من الضمان الاجتماعي: وهو يحمي الفرد من مخاطرات كبيرة، ويضمن له أن لا يؤول وضعه إلى وضع أسوأ من حيث المبدأ ممّا كان عليه قبل وقوع المخاطرة ولمدة زمنية مناسبة، ويمكن جعل النوع والكم لهذا الضمان يتوقف على مدى قيام الشخص المعني بواجباته.

٢. مستوى الحد الأدنى الأساسي للحياة من الضمان الاجتماعي: وهذا المستوى يُطبق على كل إنسان، حتى أولئك الذين نقضوا واجباتهم بتخلفهم عن المباشرة في عمل كان بإمكانهم القيام به.

لا يجوز على أي وجه تخفيض تعويضات بدل الأجور أو البطالة بشكل يجعل العيش بكرامة إنسانية غير ممكن. في حالة ما تتخلى أي دولة اجتماعية عن التمييز بين مستويات الضمان المختلفة، فإنها قد تتعرض لتهمة خرق مبادئ العدالة. إذ أن الأشخاص الذين بذلوا جهداً كبيراً للحصول على عمل يشعرون بالغبن في حقهم إذا تقاضوا تعويضات مالية تساوي ما يتقاضاه غيرهم من الذين لم يبذلوا جهداً في البحث عن عمل لهم. إذاً لا بد أن يتم تطبيق التمايز من حيث المبدأ بين هذين المستويين من الضمان الاجتماعي. أما قدر هذا التمايز، وفيما إذا كان العمل به ضرورياً، فيمكن إتخاذ القرار بصدده فقط ضمن إطار حيز المتسع السياسي المتاح، ومن خلال الخبرات المجتمعية المكتسبة ذات العلاقة.

٢-٨ المخاطرات الاجتماعية

قدرة أي شخص على إستغلاله الفعلي لحقوقه المدنية والسياسية الأساسية، تحددها إلى حد بعيد المخاطرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض ويتعرض لها في حياته.

مفهوم المخاطرة

مفهوم المخاطرة أمر معقد بحد ذاته. فخلافاً للأخطار تحتوي المخاطرات في طياتها عنصراً من المبادرة الاختيارية. وتمثل المخاطرات الناجمة عن البنيوية الاجتماعية أمراً حاسماً بالنسبة لنظرية الديمقراطية الاجتماعية، لأنها تحمل السياسة نوعا من المسؤولية.

على الكاهل السياسي تقع مسؤولية كل تلك المخاطرات الاجتماعية التي تهدد بعرقلة تحقيق الحقوق الأساسية للفرد، سواءً أكانت تنتج عن معطيات مجتمعية نشأت عن قرارات جماعية، أو من جراء تبعيات تلك القرارات.

من واجب المجتمع، لدى إتخاذه قرارات جماعية يمكن التأثير عليها سياسياً، أن يسعى جاهداً لدرء المخاطرات المتعلقة بمساس الحقوق الأساسية لكافة المواطنين بشكل مقبول، وإذا اقتضت الضرورة أن يزيل ما تحدثه تلك المخاطرات من أضرار.

وحيث أن المخاطرات المجتمعية ناجمة عن القرارات الجماعية السياسية، فلا يمكن تصحيحها أو التعويض عنها سوى من خلال المعالجات والفعاليات السياسية. إذ أن الفرد لا يستطيع بمفرده أن يجابهها إلاّ بشكل محدود فقط.

قام بول جونسون (Paul Johnson) بتصنيف المخاطرات الناجمة عن ثقافة السوق الرأسمالي وتوضيحها بشكل منتظم، هادفاً الكمالية في تشخيصه لها. فهو يفرق بين أنواع المخاطرات، ويذكر منها المخاطرات الصحية والمخاطرات الناتجة عن النمط الدوري للحياة والمخاطرات الاقتصادية ومخاطرات البيئة الايكولوجية. من جانبه قام أولريش بيك (Ulrich Beck) بإضافة نوع آخر إلى تلك القائمة من المخاطرات، وهي التي تتأتى من جراء العصرنة الإنعكاسية المؤثرة على حياة الإنسان وصحته. إذ أن مجرد التعرف على هذه المخاطرات يتوقف قبل كل شيء على المعرفة، في حين يصعب فصل أسباب تولدها عن مجمل نسيج التقنيات المنتجة للثروة المادية[٥٢]. ويدور موضوع هذه المخاطرات حول التلوث الكيميائي والإشعاع النووي والأمراض العصرية على سبيل المثال لا الحصر. وفي الغالب لا يكون بالإمكان التعرف على مثل هذه المخاطرات بمجرد الروية والإحساس، بل يحتاج تشخيصها إلى حكم من قبل بيت خبرة معتمد. والعلم وحده فقط يستطيع بنظرياته ومن خلال التجارب المخبرية وأجهزة القياس أن يكشف للناظر عن مثل هذه المخاطرات.

هناك سلسلة من المخاطرات الجديرة بأن تعار لها أهميتها الاجتماعية على الصعيد العالمي[٥٣]، وذلك نظراً لوقوعها في جميع المجتمعات، ولأهميتها الحيوية من أجل البقاء الاجتماعي لكل إنسان[٥٤]. وتتعلق هذه المخاطرات بالميزات الأساسية العامة المعترف بها، مثل القدرة الجسدية على الحياة والبقاء عليها، ومدى تمتع الإنسان بالاعتراف الاجتماعي والحقوق الأساسية المعتمدة عالمياً.

أنواع المخاطرات

يتم التمييز بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية بين نوعين من المخاطرات: مخاطرات ناجمة عن خيارات خاصة، ومخاطرات ناجمة عن خيارات سياسية (قارن مع الجدول ٢).

جدول ٢: نوعان من المخاطرات

	نوع المخاطرة	تشخيص	الطابع المميز	أمثلة
I	مخاطرات ناجمة عن خيارات خاصة	يغامر الأشخاص بهذه المخاطرات بناءً على حسابات الاستفادة الشخصية الخاصة		اختيار المهنة[٥٥]
II	مخاطرات ناجمة عن خيارات سياسية	تقترن هذه المخاطرات إما بالقرارات التي تُؤخذ على مستوى الدولة وتمس عامة المجتمع، وإما بالتخلف عن إتخاذ قرارات سياسية ملحة وحاسمة.	أ – مخاطرات التركيبة الاجتماعية: تنتج هذه المخاطرات من انتظام استمرارية تأثيرات تركيبات اجتماعية كالسوق الرأسمالي على سبيل المثال.	البطالة
			ب – مخاطرات تكنولوجية اجتماعية: تنتج هذه المخاطرات من جراء تطبيق تكنولوجيا معينة، بناءً على تقديرات الاستفادة الشخصية أو الجماعية.	التلوث النووي باستعمال الطاقة النووية، والتلوث الكيميائي.
			ج – مخاطرات ثقافية اجتماعية: يرجع سبب هذه المخاطرات جزئياً إلى قرارات سياسية حاسمة، أو إلى التخلف عن ممارسة سياسات حاسمة.	التمييز السياسي والمهني بسبب الجنس أو اللون أو الأصول العرقية[٥٦].

المخاطرات الناجمة عن خيارات خاصة يسببها التصرف الفردي بخياره الذاتي، ولذا فيمكن تجنبها بنفس الطريقة على الصعيد الفردي، ويجب أن يتحمل الفرد بنفسه مسؤولية ذلك. ومن هنا فهي لا تلعب سوى دوراً ثانوياً بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، فإن مسببات كافة المخاطرات الناجمة عن خيارات سياسية، لا ترجع إلى تصرفات شخص معين، حيث أن مسبباتها ترجع إلى الكيان الجماعي ككل. فالأمر هنا يدور حول مخاطرات إنبثقت عن مؤسسات وتركيبات اقتصادية أو مجتمعية أو تكنولوجية التي أقرها المجتمع لنفسه. ويلحق تهديدها في الغالب عدداً كبيراً من الأشخاص بالخطرعلى السواء، ولا تقع تحت تأثيرهم المباشر عليها. وتكتسب المخاطرات الناجمة عن خيارات سياسية أهمية خاصة لدى الديمقراطية الاجتماعية، إذ أن لها علاقة مباشرة بفقدان الفرد، دون ذنب له، للوسائل اللازمة لحصوله على تلك المميزات الاجتماعية التي تمثل الشرط المسبق لحريات الأفراد وتكافؤ الفرص فيما بينهم. وفي مقدمة الأمور التي يتميز بها طابع الديمقراطية الاجتماعية، هو أنها نظمت ضمانات اجتماعية لإحتواء تبعيات المخاطرات الناجمة عن خيارات سياسية. فهي توفر لكافة المواطنات والمواطنين الحق في استغلال الوسائل الاجتماعية لتحقيق حقوقهم الأساسية، وبالذات في حالة وقوع مخاطرات تتعلق أسبابها بالتركيبات الاجتماعية.

المخاطرات والحقوق

حالياً تتطرق نظرية الديمقراطية الاجتماعية إلى جميع المخاطرات الناجمة عن التركيبات الاجتماعية؛ في حين كانت نظرية الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية[٥٧] تتطرق في طروحاتها بشكل رئيسي إلى المخاطرات الاجتماعية الناجمة عن اقتصاد السوق الرأسمالي. كانت النظرية في هذا السياق تستند دوماً إلى طرح عام يدور حول كيفية تجاوز التناقض بين توفير الحقوق الأساسية العالمية شكلياً لجميع المواطنين من ناحية، وعدم توفر الوسائل الاجتماعية الكفيلة بتحقيق هذه الحقوق لتلك المجموعات من المواطنين التي أصبحت تعاني كل منها تحت وطأة المخاطرات الاجتماعية من ناحية أخرى. وتمحور الأمر في البداية حول ضمانة التأمين الاجتماعي الكامل لتلك العينات من الناس، اللاتي لم تستطع درء مخاطرات البطالة الداهمة عن نفسها من خلال تحقيق نجاح شخصي في سوق العمل.

انطلاقاً من الحاجز المجتمعي الذي كان يقف أمام مساواة المرأة مع الرجل، أخذت سلسلة من المخاطرات الاجتماعية الأخرى تتكشف بالتدريج جلياً ضمن الروى السياسية. لكن جميع هذه المخاطرات الاجتماعية طرحت على الواقع نفس الإشكالية، ألا وهي أن سبل وصول فئات معينة من الأشخاص إلى الوسائل اللازمة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية قد بقيت مغلقةً أمامهم. من هنا تبرز معضلة جذرية لمأسسة التطلعات المطلبية للديمقراطية الاجتماعية. ومع أن مسببات هذه المعضلة متباينة إلا أن المشاكل الناجمة عنها تظل نفسها.

ومن هنا تستحق نظرية الديمقراطية الاجتماعية نعتها بأنها تتسم "بالطابع الاجتماعي" وذلك لسببين: أولاً لأنها هي التي أصلاً تطرقت موضوعياً إلى ما يجري من تقصير في تحقيق الحقوق الأساسية من جراء مسببات تعود إلى التركيبات الاجتماعية، وثانياً لأنها شخصت الشروط الاجتماعية التي يجب الإيفاء بها، كي يكون بالمستطاع تنفيذ استحقاق صلاحية الحقوق الأساسية لكافة البشر على الصعيد العالمي وتطبيقها عملياً أيضاً.

بما أن نظرية الديمقراطية الليبرتارية حددت نفسها لتقتصر على مجرد تحقيق صلاحية شكلية للحقوق الأساسية والمؤسسات الديمقراطية، فإنها تظهر مغلقة في تشكيلتها، وذلك خلافاً للديمقراطية الاجتماعية التي إلتزمت بأن تبقى منفتحة تجاه المخاطرات الاجتماعية. فمن المواضيع المطروحة للبحث لدى الديمقراطية الاجتماعية، هي المساءلة عن مدى تأثير المخاطرات الاجتماعية على تحقيق صلاحية الحقوق الأساسية، وعن قواعد العمل السياسي اللازم للحد من تلك المخاطرات أو للتعويض عن مؤثراتها. ففي مقدمة الأمور التي تهم الديمقراطية الاجتماعية في هذا السياق هو كيفية إيجاد الوسائل وتحديد الإستراتيجيات التي يمكن توظيفها سياسياً، حتى يصبح بالإمكان عند وقوع أي حالة من حالات المخاطرات إغلاق أو تضييق الهوة بين التطبيق الشكلي والتطبيق الحقيقي للحقوق الأساسية.

تتضمن الديمقراطية الاجتماعية التزام الدولة الديمقراطية بأن تهيىء بُنية مناسبة للتأمين ضد كافة المخاطرات المجتمعية ذات المواصفات التالية :

- لها طبيعة سياسية،
- ينتج عنها الحد من تطبيق الحقوق الأساسية،
- يظهر تعميم مؤثراتها على الكيان الجماعي،
- لا يتم إيقافها من خلال المساعدة الذاتية للفرد أو الجماعة فقط،
- يمكن الحد منها أو ضبطها بشكل فعّال من خلال وسائل التحكم السياسية المتوفرة للمجتمع.

الأنواع المختلفة من المخاطرات الاجتماعية، قديمة كانت أو حديثة، توفي في الوقت الحاضر بالشروط السياسية للدولة للتفاعل على صعيد اجتماعي (قارن جدول ٣).

جدول ٣: مجموعات المخاطرات المجتمعية

منذ حوالي عام	مجموعات المخاطرات المجتمعية
١٨٣٠	مخاطرات نابعة من تركيبات أسواق اقتصادية في النظام الرأسمالي
١٨٦٠	مخاطرات نابعة من النماذج الثقافية لظروف وعلاقات الجنسين
١٩٦٠	مخاطرات نابعة من عدم تجانس الثقافات والحضارات في المجتمعات الحديثة
١٩٧٠	مخاطرات مرافقة لمجريات زخم عمليات التصنيع
١٩٧٥	مخاطرات مرافقة للعصرنة المتسارعة
١٩٩٠	مخاطرات مرافقة لاقتصاد المعرفة فيما بعد العصرنة
١٩٩٠	مخاطرات ناتجة عن عمليات العولمة الاقتصادية والمجتمعية

طالما لا تخضع العولمة للسيطرة السياسية لإنضباطها، سيبقى هناك نوع خاص من المخاطرات من شأنه أن يزيد من حدة تأثير جميع المخاطرات الأخرى. ومن خلال ذلك، أضحت خروقات الحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية عامة بالنسبة للسواد الأعظم من شعوب العالم. فعملية العولمة متشعبة الأشكال ومليئة بالمتناقضات، لذا فهي تحمل في طياتها الكثير من المخاطرات. إلا أن المخاطرة المركزية المستجدة للعولمة تتمثل في أن الفرص المتاحة للتطوير السياسي اضمحلت، وبالتالي اضمحلت معها الفرص المتاحة لدرء هذه المخاطرات. إذ أنه لم يعد بالمستطاع إتخاذ قرارات سياسية فعّالة تقتصر على كيانات مجتمعية منظمة على المستوى الوطني أو الإقليمي وحدها، بل تتطلب هذه القرارات السياسية الفعّالة إرساءً سياسياً وسلطة تنفيذية على المستوى العالمي الأوسع. لكن مثل هذه العولمة الايجابية التقدمية المنشودة لم تأخذ مجراها على الساحة العالمية حتى الآن.

٢-٩ الانثروبولوجيا السياسية

الفكرة عن الصورة النمطية للإنسان تلعب دوراً هاماً في إثارة الجدل القائم بين الديمقراطية الليبرتارية والديمقراطية الاجتماعية. فالأفكار الأساسية المحمولة عن طبيعة الإنسان لها تأثير على مضمون إجابات الأسئلة الكثيرة حول الواقع السياسي العملي. وفي مقدمة الأمثلة على ذلك:

- هل يمكن أن يكون للأفراد مصلحة في العدالة؟
- هل يوجد استعداد لدى الأفراد للإنتماء إلى مجتمعهم في أدائهم؟
- ماذا يعني الفقر أو ماذا تعني البطالة للشخصية الإنسانية؟
- ما مدى أهمية التشاركية الاجتماعية؟
- ما هي تبعيات الخروقات المتواصلة لمعايير العدالة؟

هل الطبيعة الإنسانية واقعية أم مثالية ؟

يعد سبب الخلاف حول الصورة النمطية للإنسان من ضمن أسباب النزاع بين الديمقراطية الليبرتارية والديمقراطية الاجتماعية. ويظهر هذا الخلاف بوضوح في سياق التنافس بين مفهومي الحرية المختلفين المفضلين لدى كل منهما. فبينما تعتمد الديمقراطية الليبرتارية مفهوم الحرية السلبي، تستند الديمقراطية الاجتماعية على مفهوم الحرية الايجابي، إذ أن الديمقراطية الاجتماعية تنطلق من الفرضية بأن غالبية الناس يأخذون المصلحة العامة في أعمالهم على محمل الجد أيضاً، بالإضافة إلى حرصهم على مصالحهم الذاتية (قارن جدول٤).

الدوافع من وراء مسلكية الإنسان

يعتمد سلوك الإنسان السياسي على العلاقات المجتمعية وعلى الفرص المتاحة للتفاهم مع من من حوله. إذ أن أفضليات الناخبين في الإقتراع ليست أمراً محسوماً في داخلهم مسبقاً، بل إنها تتبلور في سياق عملية سياسية جارية. فقط من خلال تداول الحوار مع مختلف الاتجاهات السياسية الموروثة، ومع الحجج المطروحة الهادفة لسد حاجيات المجتمع، يتبلور لدى الإنسان التعقل في تصرفه السياسي.

جدول ٤ : مقارنة بين الديمقراطية الليبرتارية والديمقراطية الاجتماعية

	الديمقراطية الليبرتارية	الديمقراطية الاجتماعية
انثروبولوجيا	انثروبولوجيا مرتئبة	انثروبولوجيا واقعية
مفهوم الحرية	مفهوم حرية سلبي	مفهوم حرية ايجابي
دوافع مسلكية	مصالح شخصية	مصالح شخصية ومصالح عامة
صورة الإنسان النمطية	أناني بحسابات عقلانية	شخص ينتهج منحى التفاهم

أظهرت التجارب المكتسبة في النقاشات البحثية، أن إصلاحات تقوم بها الدولة الاجتماعية يمكنها أن تجد قبولاً سياسياً، حتى ولو وقفت ضد مصالح التملك من قبل أغلبية مجتمعية، إذا نجحت في تبرير هذه الإصلاحات في الوسط العام بشكل مقنع[٥٨]. وحيثما ينجح الحديث في تقديم مبررات جيدة لسياسة ما، فإن الناخبين يصوتون لصالح تلك السياسة، حتى وإن كانت تقف ضد مصالحهم المادية المباشرة. وفي المقابل عندما تغيب التبريرات السياسية، يتشبث الناخبون بمصالحهم المبدأية ويسقطون تلك الحكومة المعنية في أقرب انتخابات لاحقة.

كذلك تظهر الدراسات حول عمليات الإنتخاب، أن معظم الناخبين يولون اعتبارات الصالح العام وأهدافه المجتمعية أهمية عند إتخاذهم القرار بإدلاء الأصوات. ولذلك لا يمكن تعليل تصرفات الإنسان بأنها تأتي حصراً من منطلق تعظيم فائدته الشخصية. كما أن الدوافع التضامنية والمصالح المشتركة تلعب كذلك دورها في تصرفات الإنسان. فالثقة والاعتماد بأن هناك ثقة متبادلة مع الغير، يعززان القابلية لدى الإنسان للتصرف التضامني. بل سيكون الإنسان على أتم الاستعداد لتوظيف أدائه للحفاظ على الصالح العام في حالة ما افترض بأن كثيراً من الآخرين ومن القائمين على العمل في المؤسسات أنفسهم يتصرفون من قبيل التضامن أيضاً.

يقع التصرف الفردي للناخب تحت تأثير تركيبة من العوامل العقلانية المتراكمة. من هذه العوامل التي تلعب دوراً هاماً: حاجة الفرد إلى الأمان والاستمرارية، دوافع عقلانية للتصرف وفق تعظيم الفائدة، معايير أخلاقية، مصالح جماعية مشتركة، وتفسيرات ايديولوجية. لكن أي العوامل ستكون مهيمنة عندئذٍ، فذلك يتوقف دوماً على الظروف المجتمعية وعلى قدر إنصياع السياسة العامة نحو العدالة.

هناك أيضاً تركيبات مجتمعية معينة، مثل المجتمع المدني الفاعل أو النظام الاجتماعي المبني على العدالة، والتي من شأنها أن تساعد على التصرف التضامني في المجتمع. وبعكس ذلك، ستظهر التصرفات التضامنية أو التصرفات تجاه المصلحة العامة بشكل ضعيف فقط، حيثما لا توجد مشاريع جماعية مشتركة، وحيث تكون سياسة التفاهم مصابة بالخلل، وحيث تهيمن ثقافة فردية درء المخاطر.

تحدد الانثروبولوجيا الفلسفية ست ضرورات مركزية من الضرورات الإنسانية الأساسية التي يحتاج إليها كل إنسان بغض النظر عن إنتمائه الحضاري والديني، والمنطقة الجغرافية التي ينحدر منها، ودرجة تطوره المجتمعي، وهي: الإعتراف، الثقة، الشهوة، التسيُّد، التفاهم والحاجة إلى حيز اجتماعي فاعل.

كما أظهرت تجربة القرن العشرين بأن كل سياسة لا تحترم ضرورات الإنسان الأساسية جزئياً أو حتى تتجاهلها كلياً محكوم عليها بالفشل عاجلاً أم آجلاً. الأصولية تجعل من الثقة شيئاً مطلقاً بناءً على قاعدة مصطنعة وبوسائل قصرية. الليبرالية تضع الشهوة على مستوى المطلق، والشيوعية لا تحترم التفاهم، والفاشية تجعل من السلطة أمراً مطلقاً ولا تراعي حاجة الإنسان للتفاهم وللإعتراف به. وكذلك فإن سياسة المرونة الاقتصادية غير المحدودة تتجاهل حاجات الإنسان الأساسية من الثقة والتسيّد وبذلك فهي تفرّغ نفسها من قواعدها.

الحاجات الإنسانية الأساسية لا تنبثق عنها برامج عمل، بل تنبثق عنها بالأحرى معايير ومحددات لأي سياسة إنسانية. وحيثما يتم الإيفاء بتلك الحاجات الإنسانية الأساسية، يمكن التوقع بأن يتقبل الإنسان المعني بتلك المحددات.

الإستنتاجات بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية

المعرفة المكتسبة من الانثروبولوجيا السياسية تدعو الديمقراطية الاجتماعية إلى أن تخلص منطقياً للاستنتاجات التالية:

أولاً: تعتمد إمكانات التضامن السياسية والمجتمعية على نوع تركيبات العمل المجتمعي المدني السائدة، وعلى مؤسسات الدولة الاجتماعية الفاعلة، وعلى المؤسسات السياسية الموجودة.

ثانياً: يتحدد التصرف الفردي من خلال تركيبة من عوامل عقلانية متراكمة. فالتوقعات من الآخرين بأن يكون لديهم استعداداً للتعاون، والتوقعات بأن المؤسسات القائمة جديرة بالإعتماد عليها تلعب، من بين أمور أخرى، دوراً في قرار الفرد بأن يراعي المصلحة العامة في ممارساته وبأن يتصرف بروح تضامنية.

ثالثاً: حينما يرى المواطنون أن العدالة تأخذ مجراها في المؤسسات والبنيويات العامة تزداد احتمالية الحيوية في المجتمع المدني والتعامل بروح النزاهة.

رابعاً: دول الحد الأدنى اجتماعياً وبقايا الدول الاجتماعية هي التي تُغذي الأنانية في تصرفات المواطنين وتعتمد عليها لتكتسب الشرعية من خلالها.

خامساً: ظروف الحياة المجتمعية والحيثيات السياسية التي لا يشعر المواطن فيها بالأمان، تمس بضرورات الإنسان الأساسية والحيوية. وهذا يؤدي إلى نشوء معضلة كبيرة حول شرعية النظام من ناحية، ويولد مخاطرات اجتماعية وتنفيراً سياسياً أو إنحلالاً في التكامل المجتمعي من ناحية أخرى.

٢-١٠ العدالـــــة

من حيث المبدأ، تمثل الحقوق السياسية والاجتماعية الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة قاعدة معيارية لإضفاء الشرعية على الديمقراطية الاجتماعية نظرياً وسياسياً. لكن لا يستطيع نظام سياسي معين أن يكتسب الشرعية لنفسه من خلال مأسسة الحقوق الأساسية فقط، بل من الأهمية بمكان كذلك أن يتولد الإحساس لدى المواطنين بالعدالة أيضاً في توزيع الإنجازات المجتمعية وفرص العيش في مجتمعهم.

مهام العدالة

للعدالة في الديمقراطية الاجتماعية مهام رئيسة متعددة:

١ – مهمة العدالة الناظمة:
تمثل العدالة معياراً قياسياً رجعياً لشرعية العمليات والمشاريع السياسية. تجمعات المصالح المشتركة والأحزاب ترجع إلى هذا المعيار عندما تتنازع فيما بينها للتوصل إلى حل مقبول لمشكلة معينة. ومن خلال حجج تتوخى العدالة في طرحها، تجري المحاولات لحل النزاعات حول الفرص والحقوق الاجتماعية بشكل نزيه. العدالة كمعيار مرجعي لا تتمتع بمرتبة منزهة عن الجدل، بل تُعتبر بالأحرى كفكرة مبدأية مؤثرة قابلة لإجماع التفاهم عليها.

٢ – مهمة العدالة التكاملية:
تأخذ العدالة دور عامل التكامل في المجتمع اجتماعياً وسياسياً. بعض فئات المجتمع بأوضاع اجتماعية أسوأ، تتوقع من العدالة تحسين أوضاعها ضمن "نظام العمل والمميزات الكامل"[٥٩]. في نفس الوقت، فإن فئات المجتمع بأوضاع مجتمعية أفضل، لها مصلحة في أن تأخذ العدالة مجراها، لأنها تحتاج أن يكون المجتمع متماسكاً سياسياً واجتماعياً. من الضروري أن يكون هناك قدر معين من الإجماع على معايير العدالة في المجتمع، لكي يمكن للنظام الدستوري الديمقراطي لدولة القانون أن يحافظ أصلاً على كيانه. ومن المعلوم أنه من خلال أحكام القضاء وبنيويات القرارات الرسمية يصبح بالإمكان تفعيل صالحية المبادىء الأساسية للعدالة تدريجياً.

٣ – مهمة العدالة التوجيهية:
تخدم العدالة كذلك في إعداد وتهيئة الحجج والمعايير والتوجهات الهامة للعمل الاجتماعي والسياسي. تفترض الديمقراطية الاجتماعية الإعتراف المسبق بفكرة العدالة الاجتماعية كموجه عام للسياسة نحو الصالح العام. ويجب أن تشتمل فكرة العدالة الاجتماعية على طروحات معيارية تحدد كيفية تنظيم المجريات الاقتصادية والمجتمعية، كما يجب أن تتضمن مقاييساً لمراعاة الاختلافات في المصالح الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن يكون إجماع التفاهم على الالتزام بالعدالة ممكناً في المجتمع، لكي يمكن الأخذ بهذا الالتزام كتوجه للقرارات السياسية[٦٠]، حتى وإن بقيت بعض التفصيلات حول كيفية صياغة المقاييس وتضمينها بشكل محدد في تلك التوجهات موضوعاً للجدل.

٤ – مهمة العدالة في إضفاء الشرعية:

من شأن العدالة كذلك أن تلعب دورها كعامل لإضفاء الشرعية على النظام السياسي في مدارك المواطنات والمواطنين. وينبغي أن يتم فهم السياسات المتبعة في شتى المجالات، وفهم العملية السياسية من قبل كافة المواطنين بأنها عادلة، لكي تكون مؤثراتها ونتائجها شرعية. والنتائج السياسية تكتسب شرعيتها فقط، عندما يتم الحوار علناً في سياق النقاشات السياسية التي تدور حول العدالة في الوسط العام، وتتولد القناعة بها لدى الغالبية من المواطنات والمواطنين.

تأثير العدالة في إضفاء الشرعية يشمل الأبعاد السياسية الثلاث، وهي: نظام الحكم، وضع السياسات العامة والممارسات السياسية (polity، policy، politics). على الصعيد الأول، نظام الحكم، المتعلق بالنظام الدستوري السائد في المجتمع، تلعب القيم الأساسية للعدالة دورها في توزيع الحقوق والواجبات بين المواطنين بالتساوي، وتومنها من خلال مأسسة الإلزامات القانونية. على الصعيد الثاني، وضع السياسات العامة، المتعلّق ببرامج العمل السياسي، تعمل القيم الأساسية للعدالة على توزيع منصف للفرص والموارد اللازمة للأشخاص ليتمكنوا من التصرف بمطلق الحرية. أما على الصعيد الثالث، الممارسات السياسية، المتعلق بالعمليات السياسية التنفيذية، فتعمل القيم الأساسية للعدالة على ضمان توفير الفرص المتكافئة للمشاركة في عمليات صنع القرارات السياسية وعلى توطيد ثقافة سياسة التعامل الأفضل مع النزاعات.

هل العدالة قابلة للإجماع عليها؟

تنعكس معايير العدالة في مجتمع ما في نظامه القانوني العدلي بشكل جزئي فقط. ومن بين الأسئلة التي تُطرح كذلك، هو السؤال الدائم عن شرعية النظام العدلي القائم. فشرعية القانون تستند عادة إلى المعطيات المرجعية للمجريات الديمقراطية التي نشأت القوانين في ظلها، إذ أن شرعية مجريات سن القوانين تؤدي إلى إضفاء الشرعية على النظام العدلي. وتتطلب العدالة في هذا الصدد أن يحظى الجميع بفرص متساوية للمشاركة في عمليات تكوين الرأي والإرادة. ويجب أن يكون للمواطنين القدرة على ممارسة استقلاليتهم السياسية على قدم المساواة، وأن يستطيعوا تفعيل القوانين المشروعة. وانطلاقاً من هذا المفهوم يكون الحق القانوني هو التجسيد للمبدأ الديمقراطي.

كيف يمكن تبرير معايير العدالة؟ هذا السؤال بات موضوع انشغال للبحث وللحوار الأكاديمي المتعلق بالعدالة منذ عقد السبعينات من القرن العشرين. وكثير من أصحاب النظريات مثل جون رولز (John Rawls)[٦١] وميشائيل فالتسر (Michael Walzer)[٦٢] و رونالد دوركن (Ronald Dworkin)[٦٣] ويورجن هابرماس (Juergen Habermas)[٦٤]، أوردوا في نظرياتهم أسباباً مختلفة ومعايير متباينة في فحواها للعدالة الاجتماعية والسياسية.

مضامين العدالة

معظم أصحاب النظريات في موضوع العدالة، يجمعون على أن المساواة الأساسية في حقوق الإنسان وفي الحقوق المدنية والمؤسسات السياسية للديمقراطية الليبرالية تكوّن في مجملها الشروط المسبقة والعناصر الحيوية للعدالة. علاوة على ذلك، فإن أصحاب نظريات العدالة المذكورين يرون أن مرجعية مقياس المساواة لا تنحصر فقط في الحقوق السياسية والمدنية، بل تتعداها لتشمل الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتكافؤ الفرص.

من حيث المضمون، تتقاسم جميع فكر العدالة المساواتية الفرضيات التالية:

أولاً: العدالة هي المساواة في الحرية.
ثانياً: عدم المساواة في الدخل والثروة تستلزم تبريرها.
ثالثاً: لا تكون عدم المساواة مشروعة، إلا إذا أمكن تبريرها على أساس مراعاة حقوق الآخرين[٦٥].
رابعاً: العدالة تعني فرصاً متساوية للعيش. ينبغي أن يبقى توزيع فرص الحريات الايجابية متساوياً تقريباً على مدى الحياة وليس في بدايتها فقط.
خامساً: تعود العدالة في مرجعيتها إلى فرص المشاركة الفردية والجماعية في قرارات الدولة والقرارات المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع.
سادساً: العدالة إنعكاسية. وتنسب إلى تلك المجريات التي تم فيها تحديد الشروط والمعايير لتطبيق العدالة في كل حالة معينة بحد ذاتها.
سابعاً: تحديد العدالة مزدوج. من الناحية الأولى يتم تحديدها من خلال حزمة من المعايير، ويكتمل تحديدها من خلال المجريات التي يتم فيها تحديد تلك المعايير وتفسيرها من قبل المعنيين سوياً من الناحية الثانية.

أساس العدالة في الديمقراطية الاجتماعية يتمثل في مفهوم الحرية الايجابي، الذي يقود إلى فكرة العدالة بوصفها مساواة التوزيع لفرص العيش.

مع أن العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان المنبثقان عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ يبرران المساواة في الحقوق الأساسية الاجتماعية والسياسية وتطبيقها بشكل إلزامي بمقتضى القانون الدولي، إلا أنهما يُبقيان المسائل الحاسمة المتعلقة بتوزيع فرص العيش مفتوحة، ويُقدمان من هذا الجانب القليل فقط من معايير العدالة. فعلى سبيل المثال، لا يُعرّف ضمن العرض للحق الأساسي في "شروط عمل عادلة" ما هي هذه الشروط تحديداً، ويبقى السؤال مفتوحاً عن ما هي المعايير التي يمكن بمقتضاها تحديد أي شروط عمل تعتبر عادلة وأيها غير عادلة.

لكن لا يمكن التخلي بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية عن معايير العدالة القابلة للإجماع عليها. يجب تقصّي هذه المعايير في كل مجتمع وتشخيصها بشفافية. ومن هنا، فلا يمكن الاستغناء عن الحوار العلني العام عند تنفيذ عمليات الإصلاح بشتى أنواعها (سواء كانت تتعلق بالنظام الضريبي أو بنظام التأمين الاجتماعي أو مجالات النظام التعليمي أو النظام الاقتصادي). تحتاج الديمقراطية الاجتماعية إلى تفاهم في الرأي العام حول معايير العدالة الاجتماعية وإجراءاتها. فهذه يجب أن تكون متوطدة في عروق الثقافة السياسية للمجتمع نفسه، أو أن يُعتاد على الإدراك بها تدريجياً. ومن الطبيعي أن تكون هذه المعايير عرضة للإهمال ولإيقاف العمل بها، مما يتطلب تبريرها في الوسط العام مجدداً بشكل علني.

العدالة وعلاقتها بالتضامن والإنسانية (حب البشر – Philanthropy)

من حيث المفهوم يجب التمييز بين العدالة وكل من التضامن والإنسانية (حب البشر). إذ أن العدالة هي وحدها التي تقود إلى فرض واجبات للتنفيذ العملي يمكن مأسستها تحت أُطر قانونية بشكل يمكن أن تقع فيه تحت طائلة العقوبات في حالة عدم القيام بها. أما مفهوم التضامن، فينطوي على وصف فعل لتقديم الدعم المتبادل من منطلق دواعٍ أخلاقية، وفي نفس الوقت لا يكون إجبارياً ولا يرقى إلى مرتبة القيام بالواجب من وجهة النظر القانونية. والتعبير اللغوي للتضامن المتعارف عليه في الوقت الحاضر ينم عن واجب أخلاقي للتعامل يستند على الاستعداد المتبادل للمساعدة بين الناس ضمن كيانهم المجتمعي.

حب البشر (فيلانتروبي) (Philanthropy) يعود في الأصل كذلك إلى واجبات تعامل أخلاقية مع اللذين هم بحاجة إلى المساعدة، ولا يمكن أن يطلب منهم التعامل بالمثل مقابل ذلك. لكن الأمر هنا يختلف عنه في حالة التضامن، حيث أنه من غير المتوقع أن تكون هذه المعاملة متبادلة بمعنى مقابلة الجميل بجميل مثله، كون تقديم مثل هذه المساعدة هو عبارة عن إكرامية إنسانية. والبيئة المعنية بالمعاملة من قبيل الإنسانية، أي حب البشر، تقع خارج محيط العلاقات الرسمية للدولة، وتنحصر مرجعيتها في العلاقة بين من هم في حاجة مزمنة للمساعدة وأولئك اللذين يستطيعون تقديم مثل هذه المساعدة دون أن يتوقعوا شيئاً بالمقابل.

التمييز بين هذه الأبعاد أو بالأحرى الأبعاد الثلاث في التعامل، له أهمية بالغة بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية وخاصة بالنسبة للدولة الاجتماعية. إذا عبّر الإنسان على سبيل المثال عن أنظمة الضمان الاجتماعي بأنها أنظمة تضامنية، فعندئذ يمكن أن يتولد الظن بأن هذه الأنظمة عبارة عن أنظمة توفر نوعاً من الخدمات الطوعية التي يمكن للمواطنات والمواطنين عملياً أن يتكافلوا بها فيما بينهم؛ إلا أن هذا التكافل ليس إلزامياً عليهم من وجهة النظر القانونية. وعلى العكس من ذلك، إذا أكد الإنسان على العدالة كقاعدة تُبنى عليها هذه الأنظمة، عندئذ تتبع النتيجة بأن المواطنين المعنيين سيصبح لهم الحق في الحصول على الخدمات أو المعونات التي توفرها تلك الأنظمة.

الأمر الذي يلعب دوراً حاسماً في احترام الذات واحترام الغير لمن يتلقى خدمات اجتماعية، هو الكيفية التي أصبحت بها هذه الخدمات أو المساعدات مشروعة قانونياً. فإذا اعتبر التضامن سبباً للشرعية القانونية لهذه الخدمات، عندئذٍ قد يدور الشك حول استحقاقها. أما إذا أرجعت أسباب الشرعية إلى العدالة، فعندئذٍ يكون الحصول على الخدمات أو المعونات عبارة عن إيفاء بمطلب مُحق من وجهة النظر القانونية. وبسبب زخم ما ينبثق عن هذا التمييز من تبعيات فإن الديمقراطية الاجتماعية تولي لمفهوم العدالة أهمية مركزية.

الحوار العلني في الوسط العام حول العدالة

في الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يتم استنباط معايير العدالة في الوسط العلني العام وتوصيلها إليه بشكل مقنع. من بين المقومات التي ينبغي توفيرها من أجل ذلك تعد الثقافة السياسية التي تنطوي على حد أدنى من مشاطرة القيم السياسية، التي يمكن للحوار في الوسط العام أن يعتمد عليها. كما أنه من الضروري أن يكون هناك حد أدنى من الاستعداد للتفاهم العقلاني بين أطراف النزاع المختلفة. ويجب أن تكون هذه الأطراف مستعدة للتوافق لكي تضفي المصداقية على ديمقراطية دولة القانون وتعزز قدرتها. ومع أن أجزاءً هامة من هذه المقومات تتوفر في كثير من المجتمعات، إلا أنه لا يوجد في أي مكان حوار علني عام يجري حول العدالة بعقلانية محضة. في كثير من الأحيان لا يغلب فقط الطابع الإعلامي والحواري على وسائل الاتصال بالجماهير، بل وتأخذ هذه الوسائل كذلك طابع التسلية في إخراجها، أو طابعاً ايديولوجياً أو طابع التورية في تمثيل المصالح. وعلى الأخص صحف الشوارع وصحف الإثارة ومحطات الإرسال التجارية الخاصة، التي تصل عادة إلى السواد الأعظم من الجمهور، كلها تمثل منطلقات بيئة سيئة للحوار العام المتجه نحو التفاهم. أما في وسائل الإعلام المطبوعة التي اشتهرت بنوعيتها وجديتها، أو في برامج محطات الإرسال المملوكة للحق العام، فمن الأولى هناك أن تتبلور سبل تواصل للرأي العام مدعومة بحجج منطقية حول قضايا العدالة. ويتطلب ذلك وسائل اتصال وإعلام حرّة وعناية كافية بالنوعية، ومجتمعاً مدنياً له قوة التأثير على وسائط الإعلام الجماهيرية.

هناك سلسلة من الفروقات المتميزة بين الحوار العلني العام وبين ما يجري بالتوازي معه من حوارات أكاديمية حول العدالة.

أولاً: مع أن الساحات التي يجري فيها الحوار العام (مثل النقابات، الأوساط الإعلامية، الجامعات، الكنائس، المؤتمرات والأحزاب) لها ترابط مع بعضها البعض، إلا أن أساليب طرحها تختلف كلياً في تشكيلها، بينما يتبع الحوار الأكاديمي عادةً أسلوباً علمياً في طرح الحجج.

ثانياً: ينشأ الحوار العام عادة على مرجعية من المشاكل العملية، ويأتي صدفة ودون استمرارية. ولا يدور محوره حول الوصول إلى تعريف عام للعدالة في الرأي العام، بل يدور حول أحوال وملابسات محددة سيئة.

ثالثاً: في الغالب ما يجري الحوار العام بطريقة ووتيرة غير كاملتين، حيث أنه لا يتم فيه توضيح المعطيات والمقومات اللازمة لطرح الحجج بشكل واضح.

رابعاً : في الحوار العام تتلازم البنيويات الايديولوجية وسلطة الإعلام والمصالح وفن الخطاب تلازماً وثيقاً مع بعضها البعض[٦٦].

ومع ذلك فإن النظريات الأكاديمية حول العدالة تحقق مفعولها داخل الحوارات العلنية العامة، ويُعتمد عليها في إعداد المشاريع لطرح الحجج المحددة. وبهذا فهي تساهم في إضفاء الحيوية على الثقافة الاجتماعية في المجتمع. في حين تساهم الثقافة السياسية المبنية على مركبات من توجهات الإرث التاريخي والتجارب الاجتماعية والسياسية وثقافة التفسير الأكاديمي، تساهم في حسم القرار المتعلق بكيفية فهم العدالة[٦٧].

سواءٌ الحوار العام أو الحوار الأكاديمي حول العدالة، فلكل منهما تبعاً لذلك أهمية سياسية بالغة. إذ أنه يمكن من خلال الحوار تصفية الحساب مع الأوضاع والسياسات المشكوك في أمرها. وبين الشرعية السياسية واستحقاقات معايير العدالة توجد علاقة أزلية غير قابلة لتفكيكها[٦٨]. واقعياً، تكتسب السياسات شرعيتها فقط عندما تجد تواصلاً جديراً بالمصداقية في الحوار الدائر حول العدالة، وتستطيع من خلاله إقناع الغالبية في المجتمع بوجهة نظرها من العدالة. من منطلق هذا الفهم فإن حوار العدالة العلني العام، وبالتالي الرأي العام الديمقراطي يلعبان دوراً هاماً في طريق التوصل إلى تسويات سياسية تتلاءم مع الوضع القائم حينئذٍ.

الإستراتيجية البراغماتية

في ضوء مشاكل السياسة الاقتصادية والاجتماعية القائمة في دول الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، قدم وولفجانج ميركل (Wolfgang Merkel) عام ٢٠٠٢ مقترحاً مفاده أن يتم التركيز أثناء الحوار السياسي بشكل براغماتي حول العدالة في الديمقراطية الاجتماعية على خمسة عوامل تتصف بأنها أولاً ذات أهمية حيوية، وثانياً بأنه يمكن قياسها عن طريق مقارنتها بمثيلاتها عبر الحدود الدولية، وثالثاً بأنه يمكن الإقرار بوجود عجز واضح فيها يطال معظم البلدان المعنية. وهذه العوامل هي:

١ – نسبة الفقر،
٢ – النفقات على التعليم،
٣ – الشمولية في سوق العمل،
٤ – نفقات الدولة لإضفاء النمط الاجتماعي على كيانها،
٥ – عدم المساواة في إيراد الأفراد.

يمكن أن يتمثل التطبيق البراغماتي للحوار حول العدالة الاجتماعية حسب وجهة نظر ميركل، في اعتماد وترتيب الأولويات لهذه العوامل كما وردت أعلاه، والانطلاق منها لأسباب موضوعية في الحالات التي تشح فيها الموارد، أو اعتماد أولويات مغايرة إذا أمكن تبريرها بشكل أفضل. ويأتي في مقدمة الأسباب الموضوعية لهذا الترتيب لأولويات العوامل المذكورة ما يلي:

١ – مكافحة الفقر تأتي على رأس الأولويات، إذ أن وجود حالة الفقر يعني مساساً عميقاً لكرامة الإنسان على جميع أصعدة التعامل.

٢ – التعليم هو مفتاح باب الموارد للفرد من أجل استغلال الفرص المتاحة في الحرية وللإمكانات التي تتيحها التطورات المجتمعية بشكل مفيد.

٣ – أن يكون للإنسان نصيب في ممارسة العمل من أجل جني أرزاقه هو أمر يُعد من أهم مقومات المحاصصة الاجتماعية للفرد والاعتراف به اجتماعياً.

٤ – حجم نفقات الدولة من أجل تكريس كينونتها الاجتماعية قد تكون مؤشراً لمقياس الأمن الاجتماعي فيها.

٥ – مع أن وضع محدودات لفوارق الدخل بين الأفراد بناءً على القدرة في الأداء يعتبر أمراً مرغوباً فيه، إلا أنه يظل عاملاً ثانوياً بالنسبة للعوامل السابقة.

تأتي الخطوة الثانية في هذه الإستراتيجية البراغماتية بإجراء عملية مقارنة بين البلدان، ومن ثم اتباع حذو البلد الذي يظهر بأنه المثال الأفضل على هذا الصعيد.

هذه الطروحات المذكورة أعلاه تحتاج إلى تحديد أكثر دقة. ففي مجال التعليم مثلاً، ليست النفقات الحكومية فقط هي العامل الهام، لكن وقبل كل شيء يخصص للمساواة الحقيقية في فرص الدخول إلى هذا المجال كذلك أهمية بالغة. أما فيما يتعلق بنفقات الدولة على كينونتها الاجتماعية، فلا تنحصر الأهمية على حجم تلك النفقات فقط، بل وكذلك على هيكلتها. لكن هذا الطرح من قبل ميركل يبين بطريقة نموذجية كيف يمكن انطلاقاً من الوضع الحالي، أن تسير الخطوات بداية من معايير العدالة ثم إلى مبادىء العدالة الوسطية للحقوق الأساسية ووصولاً إلى تطبيق الحوار بشكل دقيق ومحدد على المستوى الذي يتم فيه وضع السياسات العامة وإقرارها. وهو يبين أيضاً أن تبادل لعب الأدوار والتفاعل بين الخبرات السلبية المحددة والمكتسبة بالتجارب العملية وتفسيرها بالنسبة لوضع سياسي معين، هو الذي يمكن أن تنبثق عنه إستراتيجيات هامة في شأن العدالة.

٢–١١ الإستدامة[٦٩]

منذ تقرير برونتلاند (Brundtland)[٧٠] عام ١٩٨٧، ومؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، أصبحت الإستدامة والتنمية المستدامة جزءاً من مكونات أجندات عمل المنظمات العالمية ومبادرات المجتمعات المدنية في الكثير من الحكومات الوطنية. ويسود الإجماع على الصعيد العلمي والسياسي، بأن على المجتمعات الحديثة أن تسلك طريق الإستدامة والتنمية بشكل لا يتم فيه استنفاذ مخزون موارد "الثروات الطبيعية" أو بحيث لا يتدهور الوضع في هذا المخزون، وذلك لأن مستقبل الحياة والنمو والرفاهية تتوقف كلها على هذه الموارد. والتنمية المستدامة تتطلب كذلك بأن تكون الفرص المتاحة لأجيال المستقبل لسد حاجاتهم في حدها الأدنى أكبر من تلك الفرص المتاحة للأجيال الحاضرة.

مع الوقت تبلور هناك عدد كبير من المقترحات لتعريف التنمية المستدامة. لكن كل هذه التعريفات تتفق فيما بينها على ضرورة استهداف تنمية إيكولوجية تحافظ على الموارد الموجودة، وأن ترتبط كذلك مع تطلعات العدالة الاجتماعية وتوفير قدر أكبر من الرخاء لفقراء هذا العالم.

الديمقراطية الاجتماعية والإستدامة: التأثير المتبادل

تبقى معظم المبادىء الأساسية للإستدامة قابلة للترابط مع مبادىء الديمقراطية الاجتماعية دون أي تناقض، أو تكون حتى متضمنة فيها. وخطوط الإرتباط بين الديمقراطية الاجتماعية والإستدامة أقصر وأسهل بكثير منها بين الإستدامة واقتصاد النيوكلاسيكية أو الليبرتارية السياسية. وهذا ليس أمراً مفاجئاً بالنظر إلى أن الديمقراطية الاجتماعية والإستدامة لهما منابع مشتركة لإهتمامهما بحماية العمل والأرض من تعديات قوانين السوق الجامحة.

منذ ثمانينات القرن العشرين، ازداد الوعي بربط علاقة بين الفقر والظلم الاجتماعي والتخلف في التنمية من ناحية، والقضاء على البيئة من ناحية أخرى. فقد ورد في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن "عدم المساواة يمثل تهديداً مباشراً للتنمية المستدامة"؛ كما ورد في تقرير برونتلاند أن "الفقر هو سبب رئيسي ومؤثر للمشاكل العالمية المتعلقة بالبيئة"[٧١]. وأضحت الشعوب الفقيرة في الدول النامية هي الضحية الأولى للتدمير البيئي الذي نتج بشكل أو آخر عن إدخال اقتصاد السوق العالمي في أشكال الحياة التقليدية. مثال على ذلك هو دخول بعض معامل القطن المنتهجة لاقتصاد السوق في منطقة الساحل الافريقي والسودان، الأمر الذي أجبر المزارعين ورعاة المواشي المعتمدين على اقتصاد من أجل البقاء المجرّد، على الهجرة إلى مناطق جافة وأقل خصوبة. وكانت العواقب الأيكولوجية لمحاولات المزارعين في استغلال تلك المناطق زراعياً ليست إلا إتساع رقعة التصحر فيها.

إلى جانب ذلك يتفاقم شح العرض على مياه الشرب على الكرة الأرضية باضطراد، بينما يتصاعد الطلب عليها في نفس الوقت. البلدان الغنية تلجأ إلى عمليات مكلفة للحد من هذه المشكلة من خلال حفظ المياه وتحليتها وتنقيتها، في حين أن البلدان الفقيرة لا تستطيع عمل المثل[٧٢]. وكذلك الأمر مع الشعاب المرجانية، التي تمثل مصدراً للعيش لكثير من الفقراء والتي أصبحت اليوم مهددة في وجودها الطبيعي. وليس من المستبعد أن تتحطم أو تندثر نهائياً عن الوجود في غضون عقود قليلة، الأمر الذي تفقد البشرية من جرائه مصادراً للمواد الغذائية ويسبب أضرار تآكل اليابسة في محيط طبيعتها الجيولوجية.

الممارسات الاقتصادية الضارة بالبيئة كذلك في بلدان العالم الغنية ترتبط أيضاً باللامساواة. ففي البلدان الصناعية تعتمد الاقتصاديات الزراعية على استعمال المبيدات الحشرية ومواد مكافحة الأعشاب الضارة. ويقوم بعمليات الرش لهذه المواد عمّال في كثير من الأحوال ما يكونوا من المهاجرين بطرق غير شرعية، ويتعرّضون بذلك لأضرار صحية خطيرة[٧٣]. فأقل الناس حظاً في الاستفادة من المنجزات المجتمعية هم الذين يتحملون في أكثر الحالات عواقب النمو الاقتصادي الجائر على البيئة، وهذا يمثل خرقاً للمبادىء الأساسية للديمقراطية الاجتماعية وللحماية الاجتماعية للأفراد ولمبدأ المساواة في القيم الإنسانية للمواطنين.

من هنا ينبع أحد المطالب الأساسية للديمقراطية الاجتماعية وهو: اقتصاد بمراعاة للإستدامة الإيكولوجية. ومن أجل ذلك يجب الإيفاء بالشروط التالية :

أولاً: في كل مكان في العالم يجب على الحكومات أن تحد من إهتماماتها بالمشاريع التي تتطلب إستهلاكاً عالياً للطاقة (مثل حرق الفحم الحجري، والسدود وإستئصال الأحراج الجائر)، وعوضاً عن ذلك أن تعير الاهتمام لمشاريع أكثر رفقاً بالموارد الطبيعية (مثل استغلال الطاقة الشمسية وتحريش الأراضي الجافة). من العوامل التي تلعب دوراً رئيساً هنا هو رفع مستوى الكفاءة بشكل ملموس عند استعمال الطاقة واستغلال الموارد الطبيعية.

ثانياً: إحدى المقومات الأساسية لنجاح عمليات الإستدامة في المجريات الاقتصادية تتمثل في اتساع مشاركة العامة في عمليات صنع القرار: ينبغي أن تكون لجميع المواطنين مساهمة في القرارات التي تتخذ في الشأن البيئي وفي التعامل مع الموارد الطبيعية، وأن يلعبوا دوراً مؤثراً في تنفيذها وضبطها.

ثالثاً: لا تستطيع الدول الصناعية أن تطلب من الدول النامية بأن تكبح جماح تطلعاتها إلى الرفاه، بينما تستمر هي نفسها سائرة في المحافظة على النهج الإستهلاكي في أساليب حياتها؛ بل عليها هي الأخرى أن تضع التغييرات في أساليبها نصب أعينها.

رابعاً: يجب أن لا تحذو الدول النامية حذو أخطاء المجتمعات الصناعية، بل أن تسلك من البداية طرق التنمية المستدامة.

خامساً: على المدى البعيد يتوقف، رخاء كل أمة على قدرة النظام الإيكولوجي المتكامل في البقاء. ولذا يجب على كل أمة أن تساهم بأكبر قدر ممكن من الجهد في الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية، ليس في موطنها وحسب بل وعلى الصعيد العالمي.

الاقتصاد المستدام يخلق فرصاً للعمل

الإنتقال إلى نهج الإستدامة في المجريات الاقتصادية يمكن أن يتحول كذلك إلى إستراتيجية توفير الاشباع في أمكنة العمل التي تبحث المجتمعات الخدمية عنها. وكثيراً ما يقال من قبيل الإدعاء، أن الشركات الاقتصادية تميل نحو إيلاء الأفضلية لبلدان ذات معايير بيئية متدنية المستوى بغرض التوفير في النفقات. وفي سبيل "إغراء" مثل هذه الشركات، قد تلجأ هذه البلدان أيضاً إلى تخفيض متطلبات تعليماتها البيئية. لكن في الواقع، فإن احتمالية أن يكون الأمر عكس ذلك تتزايد بشكل مستمر. ففي البلدان التي تسود فيها معايير بيئية عالية المستوى، يتم تطوير صناعات وتكنولوجيات حديثة توّلد أماكن عمل إضافية[٧٤]. فالدنمارك على سبيل المثال تسيطر على سوق توربينات الرياح، وتغطي حوالي ٢٥٪ من حاجتها للطاقة بهذه الطريقة. إذا إكتسبت التقنيات التي تقتصد في استهلاك الطاقة أهميتها في المستقبل، فستعم الفائدة على تلك البلدان السباقة في تطوير تلك التقنيات، حيث أنها تستطيع أن تكون السباقة في تجربتها في السوق قبل غيرها.

مثال آخر على البدائل الجديدة للإجراءات المولدة لأمكنة العمل في مجال البيئة، نجده في عمليات إعادة هيكلة المؤسسات الزراعية كبيرة الحجم. فهذه المؤسسات تعتمد حالياً على زراعة الحبوب في مساحات واسعة وعلى منشآت كبيرة لتربية المواشي باستعمال أسمدة صناعية ومواد صناعية لوقاية النباتات. من بين سيئات هذا الأسلوب الإنتاجي أنه يقضي على الحيوانات البرية والأسماك التي تعيش في محيط تلك المؤسسات، ويساهم في زيادة ما يسمي بأثر البيوت الزجاجية وفي المزيد من تلوث المياه. وحيث أن هذه المؤسسات الزراعية الكبيرة لا يتم محاسبتها وحملها على دفع النفقات المترتبة على تلوث البيئة الناتج من الطرق المستعملة في إنتاجها، فإنها تستطيع أن تعرض منتجاتها بأسعار أقل من أسعار المزارعين الذين يتبعون وسائل الإستدامة في مزارعهم. ولو كان في الدولة نظام ضريبي يراعي النفقات "الخارجية" المترتبة على التقيّد بمعايير البيئة، لكان هناك سبب يدعو المزارعين إلى التحول لاتباع عمليات إنتاجية أقل ضرراً على البيئة[٧٥]. وبذلك يمكن التوصل إلى كسب أماكن إضافية للعمل في المجال الزراعي، كما يمكن للفلاحين بمزارعهم الصغيرة أن يستمروا في البقاء.

ومن السهل تقدير عدد أماكن العمل الجديدة التي قد تنشأ لو أمكن تصميم أنظمة التدفئة والتبريد في العمارات السكنية بطريقة مقتصدة للطاقة، ولو أمكن تصميم مركبات تستهلك ٣ ليترات وقود فقط لكل ١٠٠ كم، ولو يتم هيكلة المدن الكبيرة لتكون حركة السير فيها بواسطة مواصلات عامة عوضاً عن الطرق السريعة متعددة المسارب، ولو أمكن تغيير البنية التحتية لأنظمة التزويد بالمياه المسرفة في ضياع المياه عبثاً، ولو أمكن زيادة حجم إعادة تصنيع المواد المستعملة والنفايات، وتصميم وتصنيع أنظمة جديدة لتوليد الطاقة وتخزينها وتوزيعها. ستكون مجانبة للصواب أن تُعتبر مثل هذه الإستراتيجية من أجل الإستدامة بأنها تمثل عبئاً كبيراً من حيث النفقات غير المنتجة، بل هي في الواقع تعرض نفسها كفرصة سانحة لرفع مستوى الفعالية الاقتصادية والتوفير المالي، ولتحسين نوعية الحياة ولخلق أماكن عمل جديدة.

٣ – العمل والتعامل السياسي

٣–١ واجبات العمل والتعامل السياسي

في جميع الحالات التي يتم فيها المساس بالحقوق الأساسية لشخص ما جراء مخاطرات ترجع أسبابها لتعاملات سياسية، تكون الدولة طرفاً مقابلاً معنياً والجهة الأولى التي تقع على عاتقها واجبات العمل والتعامل السياسي. ويجب على الدولة أن تؤمن للمواطنين الذين يقعون تحت تأثير هذه المخاطرات فرصاً للعيش، بحيث تظل قدرتهم على التعامل بحرية مساوية لقدرة أمثالهم من المواطنين الذين لم يقعوا ضحية تلك المخاطرات، إذ أن واجب تجنب وقوع مثل هذه المخاطرات يقع بشكل أولوي على عاتق الدولة. لكن من واجب المواطن أولاً أن يساهم بقدر استطاعته في تجنب هذه المخاطرات وإزالة آثارها، كحالة البطالة مثلاً، فيكون من واجب المواطن العاطل عن العمل أن يبذل كل جهد مستطاع في سبيل أن يستعيد له مكاناً للعمل. ويمكن أن يتوقف تحديد حجم الدعم الذي تقدمه الدولة من قبيل مسؤوليتها، على مدى مساهمة المواطن التي قدمها من أجل ذلك من منطلق تحمله لمسؤوليته الشخصية. إذ أن هذه المسؤولية نابعة من العدالة نفسها كواجب على كل مواطن تجاه مجتمعه.

لذلك، فإن أولوية مقومات سياسة الديمقراطية الاجتماعية، تتمثل في تأمين الاستقرار والقدرة على تصريف الأعمال للدولة الديمقراطية الاجتماعية التي لا تألو جهداً في حماية الحقوق الأساسية لمواطنيها بشكل فعال.

جدول ٥ يلخص قائمة واجبات العمل والتعامل للدولة الديمقراطية الاجتماعية في مجالات المخاطرات المجتمعية المركزية:

جدول ٥: واجبات الدولة في العمل والتعامل في مجالات المخاطرات المركزية

نوع المخاطرة	واجبات العمل والتعامل للدولة	توضيحها
المساس بالحقوق الأساسية الاقتصادية الاجتماعية	– تقديم الدولة للمعونات الاجتماعية – تأمين الاستقلالية الاجتماعية – تنفيذ قوانين العمل	– تأمين المتطلبات الاجتماعية للعيش الكريم – توفير التثقيف والتعليم – الرعاية الصحية – إجراءات وقائية في مجال العمل – تنظيم عمليات السوق الرأسمالية
المساس بالحقوق الأساسية السياسية والمدنية	– توزيع موارد المواطنين السياسية بشكل متكافئ	– ضمان قيام رأي عام فعال – توفير فرص متساوية للتشاركية في مجريات العمليات السياسية – دمقرطة مجتمعية

واجبات المواطنين في العمل والتعامل

تعود مرجعية واجبات الدولة في العمل والتعامل المذكورة دوماً إلى تحقيق الحقوق الأساسية المتعارف عليها عالمياً. إلا أن القيام بهذه الواجبات في مجتمعات المخاطرة الحديثة يصبح ممكناً فقط، إذا تحققت شروط أساسية ضمن المجالات المجتمعية الفرعية[٧١]:

أولاً: يجب أن يوفر النظام السياسي ضمن مفهوم المشاركة الديمقراطية قدراً كافياً من فرص المشاركة والرقابة، كي يتسنى تحقيق المساواة في استقلالية المواطنين السياسية وقدرتهم في التأثير الفعلي على ممارسات الدولة العملية.

ثانياً: يجب أن يشمل نظام الحقوق الأساسية كامل أنواعها الخمسة بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن يوفر قدراً كافياً من التزام الحق العام تجاهها، وأن يؤسس لأن تكون المواطنة الاجتماعية في الدولة كحق مدني للمواطن قابل للعقوبات.

ثالثاً: الثقافة السياسية هي أساس وهدف العمل والتعامل السياسي في الديمقراطية الاجتماعية. لا بد أن يكون لقيم الحرية والعدالة والتضامن الأساسية قدر كافٍ من التأثير على الثقافة السياسية ولا بد من تشجيع هذه القيم.

رابعاً: العلنية السياسية المفتوحة للرأي العام تعتبر شرطاً هاماً لكي يمكن التوصل إلى تفاهم سياسي حول تسويات عادلة بين المصالح المتباينة.

خامساً: المجتمع المدني هو تعبير مهم عن تجسيد المشاركة الديمقراطية والحق في تقرير المصير السياسي، وفي نفس الوقت فهو بمثابة أداة فعالة في التأثير الديمقراطي على الرأي العام السياسي وعلى النظام السياسي ككل.

سادساً: القدر المناسب من الدمقرطة الفاعلة في المجالات المجتمعية الفرعية كالثقافة والحضارة والاقتصاد والإدارة والإعلام، يمثل أحد المؤشرات على مدى تحقيق الاستقلالية الاجتماعية ويدخل كعامل مؤثر في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع.

سابعاً: الدولة الاجتماعية كمظلة لنظام التأمين الاجتماعي، هي الأداة الأهم لضمان الأمن الاجتماعي في مواجهة المخاطرات من جراء التركيبة المجتمعية.

ثامناً: النظام الاقتصادي الأساسي يعبر في مجمله عن مدى الاستقلالية الاجتماعية لدى العاملين مقابل الأجر، ويؤثر كأداة حاسمة في تشكيل أوضاع العمل وتحديد شروطه وشروط اتفاقيات تعرفة الأجور، ويحدد أيضاً مستوى الخدمات والسلع التي تقع في متناول يد المجتمع.

تاسعاً: الناظمات الاقتصادية تضمن مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان في عمليات التشكيلات الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بتأمين فرص العمل والحفاظ على البيئة.

عاشراً: نظام أرباب العمل والتعهدات يقرر في مجمله أياً من المصالح وأي قيم اجتماعية وأي حقوق تأخذ نصيبها في توجيه سياسة أرباب العمل والتعهدات.

أحد عشر: سياسة التنسيق عبر الحدود الوطنية أصبحت في عصر الاقتصاد المفتوح والعالم المعولم إحدى أهم المقومات اللازمة لاحتضان الأسواق سياسياً.

إثنا عشر: نظام التعليم هو مفتاح المساواة في فرص الحياة بين أفراد المجتمع.

٣-٢ ناشطون، أنظمة وإستراتيجيات

تاريخ نظرية وسياسة الديمقراطية الاجتماعية يطغى عليه التوقعات، بأن المجتمعات الحديثة قابلة لإعادة تشكيلها جذرياً من جديد إذا أمكن تحريك مصالح الأغلبية وبلورة منهاج عمل قابل للتحقيق. وكانت الدمقرطة الكاملة لجميع المجالات المجتمعية الفرعية تعتبر تقليدياً الشرط المسبق للإيفاء بالاستحقاق الديمقراطي لكامل الكيان المجتمعي. وكانت نقطة الانطلاق هنا من فرضية "قابلية التنفيذ" الشاملة لجميع المعطيات والظروف المجتمعية. من هذه الناحية تم تشييد قاعدة لمشروع الديمقراطية الاجتماعية على نمط نموذجي عقلاني وبنّاء. إلا أن هذا النمط كان يستند دوماً إلى تجارب عملية تأخذ مجراها في مجتمعات الحاضر، ولذا فهو يختلف مبدئياً عن سرابية التعامل النظري الساذج المترسخ في مخيلة الاشتراكية الأورثوذكسية المتزمتة[٧٧]. وكذلك الحال بالنسبة للكثير من النماذج القديمة للديمقراطية الاجتماعية، والتي كانت تستند إلى فرضيات نظرية مقتضبة للتعامل، فقادت بدورها إلى طغيان الجوانب المعيارية على نظرية الديمقراطية الاجتماعية، مما جعلها حتى يومنا هذا تمثل موضع ضعف من النواحي العلمية والسياسة العملية.

النظرية الحديثة للديمقراطية الاجتماعية ينبغي أن تختار فرضية للناشطين نظرياً كنقطة بدء تنطلق منها، بحيث تراعي هذه الفرضية منذ البداية أي خطط عمل يمكن تحقيقها من وجهة نظر الناشطين ولاعبي الأدوار، وأي محددات ستواجههم، وأي الموارد ستكون موضوعة تحت تصرفهم، وأي شروط نظام سيخضعون لها. فهذه الفرضية تعتبر بمثابة خلق توليفة بين نظرية العمل والتعامل ونظرية النظام[٧٨]، إذ أنها تأخذ في الحسبان خاصة، التوافق بين المصالح والنفوذ للاعبي الأدوار المجتمعية، وتوضح بواسطة ذلك تجزئة المجتمع إلى أنظمة فرعية بشكل متمايز[٧٩]. وفيما يلي بعض الأسئلة المحددة للطرح النظري للاعبي الأدوار:

- كيف تعرض المؤسسات وبنيويات النظام نفسها من خلال مصالح ودوافع لاعبي الأدوار؟

- ما هو الدور الذي تلعبه مصالح المتنفذين من لاعبي الأدوار في الأنظمة الفرعية المجتمعية؟

- أي محددات في أداء العمل يتحتم على لاعبي الأدوار التقيد بها تحديداً في المؤسسات والأنظمة الفرعية المجتمعية؟

- كيف يضع نهج العمل والتعامل لأي نظام فرعي شروطاً للعمل والتعامل من قبل الناشطين فيه؟

- أين تقع المقومات وهوامش المناورة لإحداث تغييرات على الأنظمة المجتمعية الفاعلة نفسها؟

تتميز الأنظمة المجتمعية الفرعية بعضها عن بعض من خلال مساهمتها الخاصة في تطوير المجتمع ومنطقها الخاص بها في العمل والتعامل[٨٠]. وباب المناورة في تصريف العمل داخل نظام مجتمعي فرعي يبقى مفتوحاً للتطلعات السياسية من أجل التغييرات التشكيلية وللقابلية على الدمقرطة، وذلك ضمن حدود معينة. إذ يجب على كل نظام فرعي كالاقتصاد أو العلم مثلاً، أن يواصل مساهمته في الرخاء المجتمعي حسب ما تقتضيه ناظمات تفعيل العمل فيه. وتبعاً لذلك يتعين على كل مشروع إصلاح يتحقق في الديمقراطية الاجتماعية أن يفي بالشروط الثلاث التالية:

> يجب أن يكون أولاً مُبرراً من حيث المعايير تبريراً جيداً. ويجب أن يكون ثانياً متوافقاً من حيث المبدأ مع منطق التفعيل الوظيفي لكل نظام من الأنظمة المجتمعية الفرعية. ويجب عليه ثالثاً أن يكون قادراً على مراعاة المصالح القابلة لتكوين الأغلبية.

لكنه تحت المعطيات السائدة في الأسواق العالمية المفتوحة، قد أصبحت شروط العمل والتعامل مقيدة ومعقدة، غير واضحة المعالم ومتشعبة. وقد أدى ذلك إلى تبعيات من شأنها أن تؤثر خاصة في كيفية الإجابة على أحد الأسئلة المحورية في نظرية الديمقراطية الاجتماعية ألا وهو: إلى أي مدى وبأي الأدوات يمكن تنظيم الأسواق سياسياً دون أن تتعرض وظائف تلك الأسواق إلى خلل غير مرغوب فيه؟

في ضوء انحسار سيادة الحكومات الوطنية عليها، أضحت الأسواق المفتوحة للاعبي الأدوار السياسية ساحةً يصعب التحكم في تشكيلاتها والتأثير عليها[٨١]. ويعني ذلك الدخول في مرحلة جديدة من نوعها من مراحل طرح التساؤلات والبحث عن المثال النموذجي للتشكيل العقلاني في بناء الديمقراطية الاجتماعية. ولكن لا يجوز الاستنتاج من ذلك، أن مجريات العمليات الاقتصادية أصبحت من حيث المبدأ غير قابلة للتنظيم. بل أن تنظيمها أصبح من المؤكد أكثر صعوبة، وفي النتيجة أصبحت صلاحيات التنظيم مفتوحة بشكل واسع بسبب الارتفاع الحاد في تعدد الجهات مختلفة المصالح والتصورات التي يجب أن تلعب دورها بالمشاركة في عمليات التنظيم.

٣-٣ عمليات التوجيه السياسي

النمط الدستوري لديمقراطية دولة القانون هو النمط الوحيد الذي يتواءم مع الديمقراطية الاجتماعية. إذ أنه يصب جل اهتمامه من حيث أهداف الدولة ومؤسساتها وأشكالها التنظيمية، على خلق المقومات لتفعيل حقوق الإنسان وحقوق المواطن المتعارف عليها عالمياً. والضمانات الدستورية المرتبطة بديمقراطية دولة القانون هي التي تكفل الاستحقاقات الشكلية للحقوق الأساسية. إلا أن دولة القانون لا تضمن بنفسها التفعيل الحقيقي للحقوق الأساسية. فالتوصل إلى تحقيقها يمكن فقط من خلال تأثير المجتمع بنفسه على نفسه. إذ أن مهمة التحقيق للحقوق الأساسية تقع على عاتق التشكيل المجتمعي السياسي وعلى سياسات التنظيم والتوزيع السائدة فيه.

جميع المجالات المجتمعية التي يكون فيها تحقيق الحقوق الأساسية للأفراد مهددة بالخطر، يجب أن تكون موضوعاً ملحاً على أجندة العمل للبدء بمشروع تشكيل سياسي لها، أي لا بد من إحداث توجيه سياسي فيها. والتوجيه السياسي هو المفهوم الذي يشمل كافة النشاطات المجتمعية التي يستطيع المجتمع من خلالها أن يؤثر على ذاتية تركيبته وتطوير نفسه، سواءً كان ذلك على الشاكلة المأسسية أو بدونها. والدولة تشمل جميع المؤسسات السياسية التي من شأنها تنفيذ كافة القرارات الملزمة وبرامج العمل الموجبة. ومن خلال الدولة ينظم المجتمع نفسه. لكن المجتمع المدني والوسط العلني العام هما اللذان يشاركان أيضاً في اتخاذ القرار حول تحديد أي من المجالات المجتمعية تتطلب ويمكن اتخاذ إجراءات تنظيمية فيها. وهما بذاتهما يبلوران آلية للتأثير على الإجراءات الناظمة بشكل غير رسمي.

تعتمد المجتمعات الحديثة ثلاث أدوات للتنظيم السياسي الذاتي وهي: الدولة، والسوق، والمجتمع المدني. ويمكن أن يتم تآلف هذه الأدوات فيما بينها بطرق مختلفة. أما بخصوص أياً من هذه الأدوات الموجهة يتم استغلالها للوصول إلى الأهداف السياسية، فيبقى هذا القرار مسألة سياسية. وينطوي تحت هذه المسألة تقدير الحيثيات التي ثبت لها تأثيرها بالتجربة العملية، وحدود إمكانيات تأثيرها، والأعراض الجانبية غير المعتمدة لكل من هذه الأدوات الثلاث. ولكن وفي نفس الوقت ينطوي تحتها كذلك وبشكل دائم القرارات التقييمية لمدى ملائمة تلك الأدوات لشروط استقلالية العمل والتعامل للمواطن ولشروط الإيفاء بمسؤوليات المواطنة.

هذه الأدوات الثلاث المذكورة للتنظيم المجتمعي، كانت تلعب دوماً دورها في تاريخ الحضارة الإنسانية. إلا أن التفاعل المتبادل للعلاقات بين هذه الأدوات كان يتنوع ويتباين بين حقبة زمنية وأخرى وفي غضون الحقبة الواحدة نفسها[٨٢]. فعلى سبيل المثال، كانت الاشتراكية المتزمتة إبان أوج مدّ تيارها، تميل حتى لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية إلى النمط المثالي لعمل وتعامل

الدولة، والذي كانت تفسره كتعبير منطقي عن الإرادة الجماعية المجتمعية. في حين كانت هذه الاشتراكية تستبعد أن يتم التوجيه من خلال المجتمع المدني وتشكيل الأسواق. وتم استخدام هذه الأدوات الموجهة على وجه مخالف تماماً لذلك في الليبرالية الأرذودكسية المتزمتة، والتي تميزت بعملها على تحرير السوق إلى حد بعيد من توجيه الدولة والمجتمع المدني لمجريات العمل فيه، وتوقعت من السوق بالمقابل توجيها ذاتياً متكاملاً لتلك المجريات.

تعدد وتنوع الخبرات المكتسبة إبان القرن العشرين بالنسبة لأدوات التوجيه المجتمعي، إضافة إلى الأدبيات العلمية التي لا حصر لها، والتي ورد فيها تحليلات وتوضيحات لتلك الأدوات، جميعها انصبت في استخلاص بعض الاستنتاجات الملحة ومنها ما يلي:

دولة، سوق، مجتمع مدني

أولاً: تتصف كل واحدة من أدوات التوجيه الثلاث بمواطن عجز معينة في وظائفها، من شأنها أن تحد من ملائمة استعمالها كأداة لسياسة متجهة نحو المصالح المبررة على الصعيد العالمي.

ثانياً: الانحياز إلى إيجاد الحلول من خلال نموذج التوجيه الاحتكاري المحض لأداة واحدة، يتعارض كلياً مع كل الخبرات المكتسبة بالتجارب العملية. ففي الواقع السياسي العملي توطد التوجيه القائم على مزيج من التعددية لتلك الأدوات كتحصيل حاصل.

ثالثاً: حيثما يُخلي الثبات على توجه سياسي أو على مصلحة سياسية مكانه لصالح براجماتية مبدأية تستند إلى القيم السياسية، فإن الحل لوضع معين للتوجيه السياسي في مجتمع محدد، يكمن فقط في طريقة معينة للمزج المؤقت بين الأدوات الثلاث المتاحة.

رابعاً: يتوقف مدى نجاح مثل هذه التأليفة على الثقافة السياسية والرصيد الاجتماعي من ناحية، وفيما إذا أمكن خلق تعاضد بين هذه الأدوات بشكل تتعاظم فيه أفضليات كل أداة، وفي نفس الوقت تضمحل فيه مواطن عجزها إلى حدها الأدنى من ناحية ثانية، بحيث تحدث من خلال تفاعلها المتبادل تأثيراً ملموساً في التوجيه السياسي المنشود.

خامساً: يجب أن يكون الاستخدام السياسي العملي للأدوات انعكاسي الفعل، ويجب أن تؤدي الخبرات إلى المبادرة بالتصحيح الذاتي. إذ أن الأفضليات ومواطن العجز الخاصة بكل من هذه الأدوات تتغير باستمرار في الواقع العملي مثلما تتغير المقومات الثقافية لدى الجهات القائمة على ذلك.

قام كلوس أوفه (Claus Offe)[٨٣] بإجراء تحاليل لمعرفة مدى أهمية الموضوع المتعلق بأدوات التوجيه الثلاث في الحقبة الحاضرة. فبين أن التوسع المفاجئ لمنطق السوق، يجر خلفه تبعيات تعم الكيان المجتمعي على المستوى الوطني والعابر للحدود الدولية مع ما يصاحبها من تقييد محسوس للدولة الوطنية في قدرتها على التعامل مع هذا الوضع من جراء العولمة المجتمعية والاقتصادية. لذا يتطلب هذا التوسع "إعادة تصميم" للمؤسسات المجتمعية والسياسية القائمة. فالتوازن بين أدوات التنظيم الاجتماعي الرئيسية، السوق والدولة والمجتمع، وبين ما يقع تحت تصرفها من وسائل تحكم، المال والنفوذ والتضامن، يحتاج في الأوضاع المتغيرة إلى هيكلة جديدة. كما أن الخبرات المكتسبة في المجالات الايكولوجية والاجتماعية إبان عقود السنين منذ بداية اجتياح موجة العولمة الاقتصادية، تدعو إلى إعادة تنظيم إمكانيات التوجيه الثقافي والسياسي، بحيث يستطيع مجاراة متطلبات التنظيم المجتمعي بنوعيتها الجديدة. داخلياً تراجعت قدرة الدولة الحديثة على التنظيم لسببين: أولهما أن مركزية تدخل الدولة وبيروقراطيتها في المجتمعات الحديثة المعقدة قد أثبتت عدم جدواها من جوانب متعددة وعدم ملاءمتها لذلك. وثانيهما أن استعدادية الجزء الأكبر من الأجيال الحديثة الشابة قد غيرت وجهات تطلعاتها وأخذت تقلع بشكل متزايد مستمر عن مؤسسات النظام السياسي الكبرى،

والتي كانت حتى حينه تمثل قبلة الدولة من حيث توقعاتها بشكل خاص من عملية المشاركة ومحاولاتها الجاهدة في عملية التثقيف السياسي. ولذلك أصبحت الضرورة ماسة لاتباع أشكال جديدة من التوجيه السياسي والاجتماعي. وأصبحت الإجراءات غير المباشرة من قبل الدولة لتحفيز فئات فاعلة أخرى في المجتمع، ونشاطات المجتمع المدني، وأشكال جديدة من التعاون بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، هذه كلها أصبحت تكتسب مزيداً من الأهمية في هذا الصدد.

٣-٤ الدمقرطة المجتمعية

في الديمقراطية الليبرتارية لا مكان لتصورات عن الدمقرطة المجتمعية من الأساس. فهي ترى أن السوق الناظم لنفسه وحق الملكية غير المحدود وحرية التعاقد تكوّن في مجملها قاعدة صالحة لتطبيق حقوق الإنسان والمواطن. وأصبح المجتمع في مفهومها بيئة خاصة لا مكان للسياسة والدولة وقيمها، كما أصبحت التهديدات بخرق الحقوق الأساسية العالمية من جراء المخاطرات الناجمة عن ملابسات التركيبة الاجتماعية واللامساواة وفقدان الاستقلالية المجتمعية كلها من القضايا التي لا يجدر طرحها كموضوع للبحث في نظرها. وبهذا، فقد أصبحت الديمقراطية الليبرتارية تفتقر للمقومات اللازمة لربط مشاريع الدمقرطة في الأنظمة المجتمعية الفاعلة مع الحقوق الأساسية في المساواة والحرية.

في المقابل، فإن الدمقرطة المجتمعية تمثل قضية محورية بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية. وهي تنطلق من الفرضية بأن المؤثرات الحقيقية للحقوق الأساسية يجب أن تتحقق، وبالذات في نطاق الأنظمة الفرعية المجتمعية. وسواء كان ذلك في الاقتصاد أو في النظام التعليمي أو الإعلام أو الأدوات الرسمية أو في أنظمة الضمان الاجتماعي، فالأمر يدور فيها كلها حول تساؤلات ديمقراطية سياسية محورية مثل: كيف يمكن ضمان الحقوق الأساسية والعدالة؟ أي مساهمات يمكن ويجب للعاملين في الأنظمة المجتمعية الفاعلة تقديمها في سبيل تحقيق الخير للمجتمع بأكمله.

ادعاء الاشتراكية المتزمتة بحق الديمقراطية الاجتماعية بأنها عبارة عن دمقرطة كاملة لكافة الأنظمة الفرعية المجتمعية، باتت غير قابلة للتبرير فيما يخص المجتمعات العصرية الحديثة، وذلك للأسباب التالية: كافة القرارات حول توليفة الأنظمة المجتمعية الفرعية (كمنطقية وظائفها وتنظيم مجالات المسؤولية وعلاقاتها) والتي طالما تطال تأثيراتها رغد العيش في المجتمع، يتم اتخاذها حصراً على مستوى الديمقراطية التي تم إقرارها على الصعيد المجتمعي الكامل. وعلى هذا المستوى يجب أن يتم تدارس هذه القرارات، كونها بالطبع قرارات سياسية في الوسط العلني العام، ومن ثم إضفاء الشرعية السياسية عليها. لا يجوز لأي نظام مجتمعي فرعي أن يكون فاقداً للشرعية السياسية في تركيباته ونهج فاعليته وفي تبعياته المجتمعية الشاملة. وإذا حصل وكان لأي نظام مجتمعي فرعي، وخاصة للنظام الاقتصادي مؤثرات يتعدى مفعولها دائرة أولئك الذين اتخذوا القرارات بصدده، فلا ضمان عندئذٍ لشرعية ذلك النظام. ومن المفروض أن يكون كل قرار سياسي يمس ماهية الأنظمة المجتمعية الفرعية ملتزماً باحترام الحقوق الأساسية لكافة المعنيين به.

مفهوم "الدمقرطة المجتمعية" يمكن اعتماده في المجال الاقتصادي أيضاً، وإن كان تطبيقه يقتصر نسبياً على مسألة إشراك المستخدمين في القرارات التي تتعلق بأداء العمل في المعامل ولدى أرباب العمل. إلا أن هذا المفهوم يصبح مدعاة للإرباك، إذا ارتبطت به التصورات بأن مأسسة مبدأ الأغلبية الديمقراطي من كافة العاملين في مؤسسة العمل ممكنة أو ضرورية في الأنظمة المجتمعية الفرعية.

التشاركية على النحو الفاعل

تتطلب الديمقراطية الاجتماعية تشاركية على نحو فاعل من الأداء في جميع الأنظمة المجتمعية الفرعية. ويجب أن تقر هذه التشاركية في ضوء الحقوق الأساسية للمعنيين وبمراعاة منطقيات الأداء الفاعل في كل حالة، ولهذا الطرح مبرراته ومنها:

أولاً: التشاركية في القرارات تضمن آهلية الحقوق الأساسية وتحقيقها في كافة مجالات التعاون المجتمعي.

ثانياً: التشاركية على النحو الفاعل ترفع في العادة من مستوى إنجاز الأنظمة الفرعية التي تتم التشاركية فيها لكافة المجتمع وللأنظمة الفرعية الأخرى في مجالات التماس معها.

ثالثاً: هي تحسّن كذلك إمكانات الناظمات الديمقراطية لكافة المجتمع، حيث أنه من خلال الدمقرطة يتوطد حضور الوسط العلني العام في الأنظمة المجتمعية الفرعية.

غير أن عملية الدمقرطة الكاملة لمجالات مجتمعية فاعلة قد تكون بالمقابل متعارضةً مع الفرضيات الأساسية لشروط الأداء الفاعل للديمقراطية الاجتماعية. فمأسسة مبدأ الإجماع والأغلبية في مجالات مجتمعية فاعلة قد يودي في العادة إلى:

رابعاً: وضع تساؤلات حول منطقية وظائف الأنظمة الفرعية المعنية، وبالتالي حول أدائها تجاه كافة المجتمع،

وخامساً: تؤدي كذلك إلى المزيد من تضييق حيز صلاحيات الدولة التوجيهية في الأنظمة الفرعية،

وسادساً: تؤدي إلى إحلال سيادة التكتلات الجماعية مكان السيادة الديمقراطية للشعب.

ومن هنا تتطلب الديمقراطية الاجتماعية أن يكون لكل نظام مجتمعي فرعي تعليلاً خاصاً به لكيفية تحقيق التشاركية على نحو الأداء الفاعل لجميع العاملين في ذلك النظام الفرعي. ويجب أن تستند هذه التشاركية إلى الشروط والمعطيات التالية بشكل متزن:

سابعاً: يجب كحد أدنى ضمان حقوق المشاركة في اتخاذ القرارات، والتي لا وسيلة للاستغناء عنها في سبيل الحفاظ على كرامة كافة الأفراد المعنيين (الاستقلالية الاجتماعية).

ثامناً: ينبغي تشكيل معالم حقوق المشاركة في اتخاذ القرارات بشكل يمكّن كافة الأشخاص المعنيين من تفعيل صلاحيتهم وخبراتهم المرتبطة بأداء ومهام أعمالهم.

تاسعاً: يجب أن يعطى لكل نظام مجتمعي فرعي بذاته هامشاً كافياً للمناورة في منطقية العمل والمهام المتعلقة به، أي بمعنى الحفاظ على مسؤولية اتخاذ القرارات من قبل الخبراء المكلفين بذلك في كل هذه الأنظمة.

عاشراً: يجب أن تجري ترتيبات التشاركية في اتخاذ القرارات، بحيث تتلاءم مع طريقة الأداء الفاعل لكل نظام فرعي بذاته.

تظل أشكال المشاركة في صنع القرارات في جميع المجالات المجتمعية الفرعية المختلفة ضرورية ومفيدة أيضاً لتحفيز الأداء، ولكن فقط في حالة إيجاد توازن بين منطقية الأداء الفاعل ومبدأ التشاركية.

في أي مؤسسة عمل اقتصادي، تُعد الاستثمارات على سبيل المثال من ضمن المواضيع الجوهرية في مجال منطقية الأداء الفاعل. وإذا تعلق الأمر بها، فيجب عندئذٍ أن تبقى أولوية اتخاذ القرارات بصددها في أيدي المستثمرين. أما إذا كان الأمر يدور حول قضايا المساواة في معاملة المستخدمين فيما يتعلق بالأجور والتأهيل والترفيع، فهي قضايا تمس بشكل أولي الكرامة الإنسانية لهولاء المستخدمين، ولذا يجب أن تخضع عملية اتخاذ القرارات فيها لحد بعيد إلى نوع من أشكال المشاركة في إتخاذ القرارات.

في أي ديمقراطية اجتماعية يجب أن يُستبعد تغييب التشاركية في اتخاذ القرارات ضمن الأنظمة المجتمعية الفرعية وأن يُستبعد تغييب دمقرطتها الكاملة على حد سواء. إذ أن الأمر المهم يبقى دوماً التشاركية على النحو الفاعل.

٣-٥ المجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في الديمقراطية الاجتماعية، وذلك لعدة أسباب متكافئة في أهميتها وهي:

أولاً: في العمل على صعيد المجتمع المدني تتحقق الطروحات السياسية الديمقراطية حول التوجيه الذاتي للمجتمع بشكل مباشر من خلال المواطنين المتساوين أنفسهم.

ثانياً: من خلال تدخلات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات الديمقراطية في المجتمع، يمكن دعم تحقيق مصالح المواطنين والتأثير بشكل ديمقراطي على مجريات التمثيل.

ثالثاً: من خلال التدخل الشعبي النشط يستطيع المواطنون اكتساب الصلاحيات للتصرف بأسلوب مميز، بحيث تمكنهم من القيام بدورهم كمواطنين.

رابعاً: يمكن لنشاطات على صعيد المجتمع المدني أن توفر المساعدة الذاتية ومساعدة الآخرين، والتي في كثير من الأحيان تتلاءم من حيث النوع والكم مع الاحتياجات المادية والاجتماعية للأفراد بشكل أفضل من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

ليس من النادر أن تضع الديمقراطية الليبرتارية مشروع المجتمع المدني على قدم المساواة مع إستراتيجية خصخصة شاملة للمتطلبات السياسية. وكثيراً ما يتم الخلط بين بيئة السوق والمجتمع المدني. وبهذا يخص عليها الفهم بأن هناك لكل واحد من أساليب التنظيم المجتمعي، الدولة والسوق والمجتمع المدني، مجالاً للعمل والتعامل خاص به، وأن لكل منها موارد تنظيمية تختلف عن الأخرى.

إن مجرد الحض من الصلاحيات التنظيمية للدولة، مرتبطاً بزحزحة المسؤولية وتحويلها على المجتمع، أي بمعنى آخر خصخصة المهام السياسية، من شأنه أن يخطىء الهدف في تحقيق التطلعات نحو مجتمع مواطنة نشط. هذا ومع العلم بأن فكرة مجتمع المواطنة ليست فكرة عمل وتعامل من قبيل الدولة، بل هي في الأصل فكرة منهجية سياسية للعمل والتعامل.

هناك ثلاث سمات تميز العمل والتعامل في مجتمع المواطنة[٨٤]:

- الانخراط الطوعي في العمل
- يتم تنظيم العمل والتعامل ذاتياً
- التعامل والعمل موجه نحو الصالح العام أيضاً

ليس بإمكان مجتمع المواطنة الناشط سياسياً أن يكون بديلاً لمؤسسات الدولة. إذ أن ضمان الحقوق يبقى دوماً مهمة جوهرية منوطةً بسلطة الدولة. كما أن العمل والتعامل على صعيد المجتمع المدني ليس ممارسة من قبيل خصوصية الاستقلالية، بحيث يمكن للأشخاص من خلاله أن يتفاهموا على تسوية مصالحهم فيما بينهم. ومع أنه لا يعتبر كذلك عملاً حكومياً أو رسمياً إلا أنه يبقى في نفس السياق عملاً وتعاملاً سياسياً، يستطيع المواطنون والمواطنات من خلاله بلورة أهدافهم والسعي وراء تحقيقها من خلال التضامن في أدائهم[٨٥].

يستطيع المجتمع المدني أن يتولى ست مهام اجتماعية وسياسية:

أولاً: يساعد المجتمع المدني في تكوين مجموعات ضغط (لوبي) من المواطنين حيال مؤسسات النظام السياسي ويمثل المصالح المجتمعية. وهذا يمثل إحدى مقومات التوجيه الديمقراطي للسياسة.

ثانياً: يتولى وظيفة التنظيم السياسي الذاتي في المجتمع.

ثالثاً: ينظم الحوارات السياسية وعمليات التفاهم المتبادل في الوسط العام.

رابعاً: يقوم بمهام جماعية مشتركة لمساعدة الذات اجتماعياً.

خامساً: يحفز المواطنين على اتباع النهج الاجتماعي في العمل السياسي.

سادساً: يولد ويجدد الرصيد التضامني والاجتماعي في المجتمع.

ومع أن تحفيز الروح الاجتماعية بين المواطنين من خلال السياسة وتوليد روح التضامن بينهم، من الأولى اعتبارهما كمؤثرات جانبية للعمل على صعيد المجتمع المدني، إلا أنهما يظهران على هذا الصعيد أكثر قوة ومفعولاً من ظهورهما على صعيد التثقيف المجتمعي الذي يمثلان أصلاً هدفين من أهدافه[٨٦]. ومن أجل ذلك بالذات أصبح للمجتمع المدني أهمية مركزية في الديمقراطية السياسية وفي خلق الدوافع للعمل التضامني في المجتمع.

أخذت المنتديات التي يقيمها المجتمع المدني في سياق نشاطاته تزداد أهمية ضمن النهج الديمقراطي للإعلام. إذ أصبح ممكناً هنا، ومن خلال أشكال من الاتصالات الحوارية، مجابهة ممارسات الاتصال أحادية الاتجاه التي تجري رأسياً من الأعلى إلى الأسفل، والتي تقوم بها الأوساط الإعلامية العامة وإخراجات استعراض النظام السياسي لذاته. فالمجتمع المدني يقدم منتديات للتفاهم العلني المفتوح يستطيع المواطنون والمواطنات فيها تبادل المشورة فيما بينهم بعيداً عن الأوساط الإعلامية الواسعة وعن الوسط السياسي العام الكبير. وبهذا فإن المجتمع المدني يتولى دوراً وظيفياً لإضفاء الشرعية على الديمقراطية ولتحقيق العدالة الاجتماعية.

وحيث أن المجتمع المدني يعزز المشاريع الاجتماعية لمساعدة الذات، ويتدخل في النظام السياسي ويحكم بنفسه تحت مظلة مؤسسات دولة القانون، فهو يتولى بذلك القيام بوظيفة توجيهية هامة في المجتمع، ويرفع من المستوى النوعي للديمقراطية فيه. وأخيراً وليس آخراً، فإن المجتمع المدني يتيح الفرصة لتعاضد الشرعية والديمقراطية والفعالية، وهنا يكمن السر الحقيقي في عدم الاستغناء عن دوره.

إضافة لذلك يمثل المجتمع المدني أحد الحقول الهامة للديمقراطية الانعكاسية، حيث أنه يتيح الإمكانات للمواطنات والمواطنين أن يتفاهموا حول التطبيقات العملية للديمقراطية، وأن يتبادلوا خلال ذلك الخبرات والحجج المتعلقة ببدائل التنمية والتطوير لديهم. والمجتمع المدني كان ويبقى دوماً ساحة لعملية تعليم سياسي أيضاً في مجال الديمقراطية وإمكانات تطويرها. وهو في نفس الوقت صورة معبرة عن ثقافة المجتمع السياسية ومواطن إنتاجها. وضمن هذا المفهوم، فإن المجتمع المدني لا يعتبر عنصراً مكملاً أو عاملاً محسناً للديمقراطية فقط، بل هو إحدى المقومات الهامة لتفعيلها وتطبيقها.

الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المدني

يقيّم مصطلح القطاع الثالث الممارسات العملية على صعيد المجتمع المدني من زاوية موثراتها الاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر الكثير من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني مصدراً لإنتاج الأمن الاجتماعي والعمل الخيري والرفاه في المجتمع. فالانخراط في العمل على صعيد المجتمع المدني، الذي يتغلغل في مجالات الصحة الجسدية والنفسية وفي تجربة الاعتراف المجتمعي ومعنى الحياة والإرشاد نحو طريق العمل والتعامل الصحيح، يمثل أهمية لا يستعاض عنها بالنسبة للفرد في المجتمع. وكذلك، وفيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية، فالقطاع الثالث يساهم بقدر قيم في تحقيق الرفاه المجتمعي. يقدر عدد المنخرطين طوعاً في العمل على صعيد المجتمع المدني في جمهورية ألمانيا الاتحادية بحوالي ٢١ مليون شخص، وعدد المنظمات غير الربحية بحوالي ٥٠٠,٠٠٠ منظمة، فيما تبين الحسابات أن مجموع "ساعات العمل المنجز" يقدر بحوالي ٢،٣ مليار ساعة في العام[٨٧].

وبهذا فإن القطاع الثالث يولد بالقياس قدراً محسوساً من الرخاء الاقتصادي. وقد لعب هذا الأسلوب من إنتاج الرخاء دوراً هاماً في ألمانيا. وفي سياق التحديدات المستجدة لمهام الدولة ولأشكال تصريفها للأعمال ستكتشف أهمية القطاع الثالث "من جديد".

التنشيط من خلال الدولة

من واجب الدولة الديمقراطية أن تدعم أنشطة المجتمع المدني، وأن تساهم في إنشاء مجتمع مواطنة مفعم بالحيوية. فمن ناحية يجب على الدولة أن تضمن حقوق الحرية السلبية التي تهيء هي أولاً الإمكانية لاستعمال حقوق الحرية الايجابية؛ ومن ناحية أخرى يجب عليها أن تخلق تركيبة من المناسبات للمجتمع المدني ليمارس نشاطاته فيها. فعلى سبيل المثال، يمكن هيكلة الخدمات العامة بشكل تتناول فيه تطلعات المجتمع المدني وتدعم حاجته للقيام بالمبادرات لأنشطته. في مجال الثقافة والعناية بالمسنين والتعليم المدرسي، تبين أن الربط بين عناصر السوق وعناصر كينونة الدولة وعناصر الشراكة المجتمعية على وجه الخصوص يوحي بالأمل في النجاح. مثل هذه الأشكال من الجمع بين هذه العناصر، يمكنها أن تحسّن فعالية الأداء وتوجيهه نحو الصالح العام وربطه بالعالم الحياتي المحلي. في حين أن الفصل الحاد بين حدود مجالات السوق والدولة والتشراكية المجتمعية قد أثبت عدم جدواه. أما إذا كان بالإمكان الجمع بين وسائل القطاع الاقتصادي الخاص ومتطلبات الدولة والمبادرات الشخصية لذوي العلاقة، عندئذٍ تنشأ نماذج من العمل والتعامل في هذا المضمار، من شأنها أن تجمع الحسنات لكل بعد من أبعاد العمل والتعامل الثلاث (السوق والدولة والتشراكية المجتمعية) وتجسرها لصالح إنجاز المهام المطروحة.

المجتمع المحلي يأتي في المقام الأول كمكان أمثل لإثبات جدوى تطبيق الأفكار الجديدة لدولة التنشيط والتحفيز، إذ أنه هو المكان الذي تجرى في ساحته أنشطة المجتمع المدني بشكل رئيسي. ويمكن تحفيز ودعم النشاط في العمل التطوعي للمواطنين من خلال تفريغ الوقت لهم وإتاحة فرص التأهيل وإكمال التعليم، أو من خلال أية مكافآت مادية أو معنوية لهم اعترافاً بما يقومون به. ومن الأهمية بمكان هنا أن لا يفتح المجتمع المحلي أبوابه لمبادرات الناشطين فقط، بل وكذلك أن يعمل على تمكين الأعداد المتزايدة من المهمشين والمستثنين من المشاركة المجتمعية من قبيل المواطنة في القرارات التي تهم العامة وذلك من خلال "إستراتيجيات التمكين" (Empowerment Strategies) الهادفة. إلا أنه تظهر من هذا القبيل محدودية مشروع "مجتمع المواطنة المحلي"، إذ

أن مثل هذه التطورات على الصعيد الاقتصادي، حيث تتصاعد معدلات البطالة باستمرار ويتزايد عدد المهمشين، تعمل على هدم مقومات المساواة في فرص المواطنات والمواطنين ليبادروا بأي نشاط على صعيد المجتمع المدني المحلي.

أحد الشروط اللازمة لأن يكون المجتمع المدني فاعلاً، يقتضي أن تهيء الدولة المقومات الاجتماعية والاقتصادية التي لا مناص منها لتأمين حياة المواطنين. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فإن المجتمع المدني يعتبر في الواقع مشروعاً مركزياً لسياسة الديمقراطية الاجتماعية، ولكنه ليس بديلاً لسياساتها الاجتماعية الاقتصادية.

حقول العمل على الصعيد العالمي

في كل مشاريع الدمقراطية تقريباً على الصعيد العالمي، يلعب الناشطون في المجتمعات المدنية دوراً مركزياً. فهم الذين ينسجون شبكات التعاون السياسي الإقليمي ويعملون على تعميقه، ويساهمون في دمقرطة المؤسسات العالمية العابرة للحدود الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ويكرسون أنفسهم كعناصر للتنظيم السياسي على المستوى الدولي. ومن الملاحظ هذه الأيام هو إضطراد الزيادة في عدد المنظمات غير الحكومية في العالم. وعلى الساحة العالمية، تلعب المنظمات غير الحكومية بشكل رئيسي دور الناشطين ضد سيطرة السوق المطلقة وفي محاولة إعادة احتوائها ضمن السياسة الناظمة للقضايا الاجتماعية والايكولوجية ومجريات السوق الاقتصادية. وتطرح المنظمات غير الحكومية الكثير من القضايا الهامة عالمياً في الأوساط العامة كمواضيع للبحث والنقاش، كما أنها تقوم علاوة على ذلك بحراسة ومراقبة التقيد بأحكام الاتفاقيات العابرة للحدود الدولية.

المجتمع المدني والتكامل الحضاري والسكاني

في مجتمعات العصر الحاضر التي تتعدد فيها الحضارات، بات التأقلم والاندماج الاجتماعي متوقفاً بشكل رئيسي على مدى تثقيف المواطنات والمواطنين من مختلف الهويات والأصول على ثقافة سياسية مشتركة للديمقراطية. وهنا تولى المهمة إلى المجتمع المدني لكي يسهل عملية التأقلم والتكامل من أجل أن يتوطد الاستقرار في الديمقراطية متعددة الحضارات. ويتم التوصل إلى انتهاج سياسة مجتمعية مشتركة على أفضل وجه، إذا كان المجتمع المدني نفسه يتضمن تركيبات حضارية تغطي أجزاؤها بعضها بعضاً. وإذا ما تمت اللقاءات بين الفئات الحضارية المختلفة في المجتمع للتفاهم على المشاريع الاجتماعية والإيكولوجية والرياضية والمشاريع المتعلقة بمدينتهم، عندئذٍ تقترب عملية التأقلم والتكامل كثيراً من النجاح المنشود.

تكتسب مهمة المجتمع المدني في الاندماج الحضاري في سياق عملية العولمة أهمية مزدوجة على صعيدين: أولهما، توسع الانفتاح لدى سكان المدن تجاه التعدد الحضاري من جراء تزايد تيارات الهجرة إليها، وثانيهما هو وقوع معظم المشاكل الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية الناتجة من العولمة عملياً في نفس الحيز الاجتماعي. وهنا يستطيع المجتمع المدني أن يضع حداً لتصاعد ظواهر الاستقطاب الاجتماعي والحضاري وتصعيد النزاعات بين الفئات المجتمعية المختلفة.

العدالة والمجتمع المدني

فيما يتعلق بالمجتمع المدني فقد تم النقاش، كما حصل على سبيل المثال في أوساط "حزب العمل" الهولندي، حول السؤال فيما إذا كانت "فكرة العدالة من قبيل المجتمع المحلي" المطروحة من ميشائيل فالتزر (Michael Walzer)[٨٨] تصلح لأن تكون خطاً ارشادياً عريضاً جديداً من خطوط الديمقراطية الاجتماعية. تتطلب هذه الفكرة أن يتم في المستقبل إقرار توزيع العطاءات الاجتماعية الهامة، مثل مساعدات تحسين الدخل ومساعدات التعليم المدرسي ودعم أجرة المسكن، من الأولى في إطار المجتمع الحياتي للمعني نفسه والحيز المجاور له. إذ أن المواطنات والمواطنين الذين يعرفون منهم المحتاجين للمساعدة حولهم ويعرفون ظروفهم الحياتية، واللذين يتحملون في نهاية الأمر أعباء تلك المساعدات، أولئك هم الذين يستطيعون قبل غيرهم أن يتخذوا القرار حول حجم هذه المساعدات ونوعها.

هناك إشكالية في "فكرة العدالة من قبيل المجتمع المحلي". فعندما يتوقف تأمين ظروف الحياة الاجتماعية كلياً على رغبة وتقديرات وإرادة المواطنين في الجوار للعطاء، يصبح مصيره رهناً بيد أولئك المواطنين. وفي أسوأ الحالات يمكن أن يؤدي ذلك إلى حرمان المحتاجين من هذه المساعدات الاجتماعية الضرورية لعيشهم، وبالتالي إلى عدم ضمان توفير المساواة في الكرامة الإنسانية. أضف إلى ذلك أن إستراتيجية "العدالة من قبيل المجتمع المحلي" قد تؤدي إلى تعميق عدم المساواة في الحصول على الإمدادات الاجتماعية الأساسية، حيث أن هذه المساعدات قد تكون وافرة في بعض التجمعات المحلية وشحيحة أو حتى نادرة في المحليات المجاورة لها. وهذا من شأنه أيضاً أن يمس بمقومات الاعتراف بالفرد اجتماعياً، حيث ينتفي حقه في تشكيل الظروف الاجتماعية لحياته. وإذاً، فلا يمكن في أي وقت أن يقوم المجتمع المدني مقام الدولة الاجتماعية أو يستعاض به عنها، ويعني ذلك أن الضمانات الأساسية لحماية المقومات المادية لكرامة الإنسان لا ينبغي أن تكون رهناً بجاهزية المجتمع المدني لممارسة نشاطاته.

موارد، محددات وحدود

بالنسبة للدمقراطية الاجتماعية يمكن للمجتمع المدني أن يمارس النشاطات التالية:

وظائف المجتمع المدني

- دمقرطة مجتمعية في مجالات عمل وتعامل مختارة
- تحسين عوامل تأثير المواطنات والمواطنين على تكوين الرأي على الصعيد العام
- مساعدات الذات التضامنية
- التصحيح الديمقراطي للعمل والتعامل الإداري والتخطيط السياسي
- تصحيح التبعيات "الإشكالية" لنظام السوق (ربط الفعاليات الاقتصادية المحلية مع شبكات المجتمع المدني)
- التنبيه على واجبات المواطنين والإيفاء بها

بهذا، يفتح المجتمع المدني الباب لإتاحة فرص معتبرة للدمقرطة المباشرة ولتطبيق الصيغة التضامنية للعمل والتعامل. فليس هو السبب الأخير أن يكون الضعف الذي اعترى الأحزاب السياسية الأوروبية منذ أعوام التسعينات هو الذي عمل على ازدياد أهمية المجتمع المدني بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية بشكل كبير. فالكثير من مؤثرات العولمة على عالم الحياة والعمل، أصبحت غير قابلة للمعالجة سياسياً بشكل ملائم سوى ضمن إطار الحيز المحلي والإقليمي، حيث يمثل المجتمع المدني ساحة عمل مركزية لمثل هذه المعالجة. ومع ذلك فإن المجتمع المدني لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يتحمل كامل عبء المهام اللازمة للتوجيه المجتمعي. فضمان حقوق المواطن الاجتماعية هو بالضرورة في كل الأحوال شرط أساسي للديمقراطية الاجتماعية.

٣-٦ الوسط العلني العام

الوسط العلني العام والديمقراطية

الرأي العام السياسي التحاوري المنفتح يمثل أحد العناصر الأساسية للديمقراطية الاجتماعية. فهو الذي يهيء لخلق تفهم مشترك للعدالة الاجتماعية ويشحذه من خلال الحوارات والمناقشات العملية، ويمكن ربطه بمشاريع العمل والتعامل السياسية. ويكون هذا أحد الشروط الحيوية للتكامل السياسي في الديمقراطية الاجتماعية. فالرأي العام الفاعل لا يقتصر على تزويد الأفراد بالمعلومات والحجج فقط، بل يعزز فهم المواطنين كذلك لتشكيل كيانهم المجتمعي على نحو يستند إلى مراعاة القيم من وجهة نظر السياسة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على سبيل المثال لا للحصر.

في مجتمعات الاتصال والإعلام العصرية، وحالما تدور الحوارات فعلياً على صعيد الوسط العام العلني، تتشابك فيها عناصر فن الخطاب (الريتوريك) وعناصر ايديولوجية وتجميلية وحججية وعناصر الدعاية الشفوية وتتداخل في بعضها البعض[٨٩]. والاعتقاد بأن ما يدور في الرأي العام من حوارات تستند حصراً إلى حجج موضوعية بحتة، ما هو إلا ضرب من ضرب الخيال[٩٠]. فالوسط الإعلامي العام يخلط مزيجاً من عناصر التسلية والتأثير على السلوك الاستهلاكي وعناصر الجماليات والمعلومات والآراء، وعناصر التوتر والمرح بأشكال ومخرجات مختلفة. لكن إعلام الرأي العام الملتزم بالديمقراطية ينبغي عليه أن يكفل الفرص كحد أدنى لتضمين هذا المزيج محتويات تستند إلى الحجج الموضوعية.

بدأت الديمقراطيات في أوروبا تسير في عملية تغيير لطابعها. وأخذت ديمقراطيات الأحزاب تتحول إلى ديمقراطيات الإعلام. وأصبحت السياسة تقع تحت سيطرة نظام إعلامي يتم فيه بشكل خاص إبراز الأحداث المثيرة للجدل والاستعجاب، ويستطيع المحترفون للسياسة استعراض أنفسهم بشكل مثير من خلاله، وتعرض فيه الصور بأسلوب دراماتيكي. وفي حين تراقب الأوساط الإعلامية السياسة في ديمقراطيات الأحزاب من النمط الكلاسيكي، لكي يستطيع المواطنون تكوين آرائهم العقلانية، يدأب في ديمقراطيات الإعلام الناشطون سياسياً ولاعبو الأدوار على مراقبة هذا النظام الإعلامي، لكي يتعلموا كيف يجب عليهم تقديم أنفسهم في سبيل أن يتبؤوا مكاناً في مسرح الإعلام يستطيعون هم أنفسهم السيطرة عليه بقدر المستطاع. مثل هذه التسليات السياسية (Politainment) تكون مدعاة للمرح وتستقطب الكثير من المشاهدين[٩١]. وهنا تتولد الشكوك فيما إذا كان بالإمكان تقديم معلومات كافية عما يجري حقيقةً في الأحداث السياسية، وفيما إذا كان تبادل الحجج والآراء تحت هذه المعطيات ممكناً.

الإخراج السياسي في الأوساط الإعلامية

أخذ إحتراف الاستعراض للذات في السياسة من خلال الوسائل الإعلامية حيزاً واسعاً، ويتم ذلك في كثير من الأحيان طبقاً لقواعد التمثيل المسرحي. وقد أصبح هذا مع الوقت أحد الأنشطة الهامة على مسرح النظام السياسي. ويلاحظ هنا ثلاث إستراتيجيات للإخراج والاستعراض السياسي:

١ – سياسة الأحداث: هنا يتم عرض مشاهد الأحداث حصراً من أجل الوسائل الإعلامية. ويمكن عرض الحدث الحقيقي بالمحاكاة،أو بإدخال الوسائل التجميلية عليه أو حتى فبركته.

٢ – سياسة المظاهر الشخصية: تنطبق هذه السياسة على الحالة عندما يكتسب شخص ما صفات مميزة مرغوبة مجتمعياً بشكل خاص وذلك من خلال اصطناعه لأعمال وتصرفات ظاهرية مبرمجة لهذا الغرض.

٣ – سياسة التوهيم الرمزي: وهنا يتم اختلاق الأحداث فقط من خلال عرضها وتمثيلها في الوسائل الإعلامية.

في ديمقراطية الإعلام، يتم من حيث المبدأ فك الترابط بين استعراض السياسة في الوسط العام وتنفيذها الفعلي على أرض الواقع. وعندئذٍ لا يستطيع الجمهور أن يميز بشكل مباشر فيما إذا كان عرض السياسة من قبيل الغوغائية أو كان عرضاً لما يحدث فعلاً على أرض الواقع.

الجانب الاقتصادي لوسائل الإعلام الجماهيرية العصرية

تخضع وسائل الإعلام العصرية للمنطق الاقتصادي. فإنتاجها يمثل قبل كل شيء نوعاً من أنواع السلع الاستهلاكية. وعلى كمية بيعها وتصريفها في السوق يتوقف الحكم فيما إذا توصلت مؤسسة الإعلام إلى حجم معاملات ومرابح مرضية أم لم تتوصل. ومن هنا فقد أصبح كل شيء في نظام الإعلام موجه نحو تعظيم القدرة على استرعاء انتباه الجمهور واستقطابه.

في أسواق الإعلام الجماهيري، لم يعد الأمر يقتصر على إخراج المؤسسات المنافسة حالياً أو مستقبلاً من السوق عن طريق شرائها، بل تعدى ذلك باستغلال الطيف الواسع لإمكانيات استعمال منتجاتها الإعلامية والاستفادة منها. وكل وسيلة إعلام قائمة بذاتها يمكن تسخيرها لتسويق منتجات وسيلة إعلام أخرى غيرها. هذا وقد أصبح سوق وسائل الإعلام الجماهيري، وعلى وجه الخصوص سوق الوسائل المتلفزة، تحت سيطرة مجموعة صغيرة من الشركات الإعلامية الكبرى. وأخذت شركات الإعلام العالمية الكبرى تمارس أنشطتها عبر الحدود الجغرافية والسياسية، وبهذا عملت على تفكيك آخر معقل من معاقل الولاء والانتماء الإقليمي والحضاري والعقائدي والسياسي. فالمثل الأعلى لهذه الشركات هو جني الأرباح والفوائد لا غير.

تتكون ديمقراطية الإعلام في جوهرها من نظام إعلام يعتمد على نسبة عدد المشاهدين والقارئين ونسبة التشغيل لمشاهدة العروض الإعلامية. وفي هذا الاتجاه كذلك تصب جميع القرارات التي تتخذ حول كيفية الارسال وأسلوب الإخراج والعرض. ويأخذ ذلك بعداً عميقاً لينطبق حتى على مجالات النشرات الإخبارية والبرامج الموضوعية والتقارير السياسية، هذا وإن حصل وتم عرضها أصلاً في شبكات الإعلام الخصوصية. والأولوية تعطى دوماً لاستنزاف إمكانات الإخراج والعرض بدون هوادة قبل عرض المحتوى الموضوعي.

إمتد ضغط الرغبة في الحصول على نسبة عالية من المشاهدين مع الوقت ليؤثر كذلك ولو جزئياً على مؤسسات الإعلام المملوكة للحق العام. وهناك معركة تنافسية تجري رحاها بين مؤسسات الإعلام التابعة للحق العام وتلك التي تتبع القطاع الخاص. وأخذت أهمية نسبة المشاهدين تتصاعد باعتبارها مقياساً لمدى نجاح الإنتاج الإعلامي. والأهداف التجارية من وراء الديناميكية الذاتية لنظام الإعلام في القطاع الخاص، جلبت معها خطراً يهدد باستمرار أن يتزايد تهميش المواضيع السياسية أو تجريدها من طابعها السياسي.

الأحزاب والمؤسسة البرلمانية تحت الضغط

الصراع الناشئ بين سرعة الإنتاج الإعلامي الزمنية وبين تباطؤ سير العمليات السياسية قد عاد ليضيق الخناق على كل من الأحزاب والمجالس النيابية التي قد تتكبد خسائر كبيرة من جراء تبعيات المنطق الإعلامي. فحيز المناورة لعملها آخذ في الانحسار. وهي تعلم أن نجاحها في تقديم نفسها سياسياً وفي معارك الانتخابات، يرجع فضله بشكل رئيسي إلى قوة مرشح حزبها، الذي يقف على رأس قائمتها الانتخابية في تنفيذ إرادته وحزمه على الصعيد الإعلامي. وبمجرد ما تظهر في الوسائل الإعلامية اختلافات في الرأي بين قيادة الحزب المخولة بالنشاط الإعلامي وأعضائه، تنحدر سمعة الحزب على الصعيد الإعلامي. ولهذا يبادر أعضاء الحزب بالتحرك العاجل مقدماً أو لاحقاً للإجماع على طروحات القيادة المعلنة في الأوساط الإعلامية ودعمها.

وتزداد قوة هذا المؤشر عندما يقوم رئيس الحكومة (وهو في العادة رئيس الحزب الفائز في الانتخابات) بتنظيم إجماع من قبل الجماعات الضاغطة الكبيرة في الحزب على موضوع معين يطرح في سياق المفاوضات التي يجريها خارج البرلمان أو في حلقات النقاش، ومن ثم يقدمه كنجاح لجهده الفردي الخاص. وبهذا يجد البرلمانيون أنفسهم أنهم قد أبعدوا نحو الهوامش الجانبية للأحداث، ولا يسعهم في كثير من الأحيان إلا أن يكتفوا بالمطالبة بإدخال تعديلات لاحقة على بعض الأمور التفصيلية الجانبية في بعض المجالات. أما فيما يتعلق بالقرارات حول الخطوط العريضة لسياسة الحكومة فتبقى مشاركة هؤلاء البرلمانيين في كثير من الأحيان مشاركة هامشية تبعاً لذلك.

الشروط اللازمة لرأي عام ديمقراطي

حتى يصبح بالإمكان الحفاظ على رأي عام ديمقراطي، يترتب على عملية التواصل السياسي على الصعيد العلني العام أن تفي بثلاث مهام وهي[٩٢]:

١ – مهمة الشفافية: يجب أن تتاح الفرصة لكل مواطن أن يفهم ما يجري على الساحة السياسية.

٢ – مهمة دعم تبني المواقف: يجب أن تعطى الفرصة لكل مواطن أن يتخذ موقفاً نزاعياً من مواقف الآخرين إن هو رغب في ذلك.

٣ – مهمة الإرشاد: يجب أن يتبلور رأي واضح علني في الوسط العام ليستطيع كل مواطن أن يسترشد به بطريقته الخاصة.

تخدم الحوارات العلنية في الوسط العام عملية التنظيم السياسي الذاتي للمجتمع. ففيها تقام جولات الجدل والنقاش حول العدالة، وفيها يتم طرح الحجج الممثلة لمختلف الآراء، كما تتولد من خلالها إمكانات الاندماج المجتمعي للمحيط السكني الذي تجري فيه. وهناك شروط أخرى لها أهميتها حتى يكون الرأي العام فاعلاً وهي:

– يجب أن يكون في يد جميع المواطنات والمواطنين صلاحية الحصول على المعلومات ذات الأهمية (فرصة التواصل السلبي).

– يجب أن تتاح الفرصة لجميع المواطنات والمواطنين أن يشاركوا بأنفسهم في عملية التواصل بشكل نشط (فرصة التواصل الايجابي).

– يجب أن تكون الدعوة لجولات النقاش عامة وعلنية.

– جميع القرارات الهامة يجب أن يتم تقديمها وتبريرها من قبل الحكومة والبرلمان علنياً للرأي العام.

من وجهة نظر الديمقراطية الاجتماعية يناط ببعد المساواة في فرص التواصل السلبي والايجابي أهمية خاصة، وذلك لأسباب بديهية. يجب أن يوضع تحت تصرف كل مواطن قدراً كافياً من المعلومات وفرصاً كافية للمشاركة النشطة من أجل أن يمارس حقوقه في استقلاليته السياسية الذاتية. إذ أن جودة مضمون القرارات الديمقراطية تتوقف على جودة الحوار العلني الذي يجري في الوسط العام قبل اتخاذها، وكلاهما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآخر. وعندما ينتفي وجود رأي عام فاعل في ديمقراطية ما، يصبح مصيرها هباءً في مهب الريح.

بما أن وسائل الإعلام الجماهيرية باتت اليوم مسرحاً لإخراج الإستراتيجيات السياسية وعرضها، فلم يعد حضورها الدائم مؤكداً أثناء الحوارات العامة التي تدور حول عدالة النظام المجتمعي الدستوري. ولذا فيجب تعزيز استخدام منتديات التواصل في المجتمع المدني من أجل ذلك. وزيادة على ذلك، فهناك إمكانية للحفاظ على "المجالات المحمية" ضمن الأنظمة الإعلامية أو إقامتها من جديد، ومنها مجال الحق العام لمحطات الإذاعة، حيث من المتوقع هنا أن تبقى درجة اعتماد المحطة على نسبة "كوتا" المستمعين أو المشاهدين للدعايات التجارية في حدودها الدنيا. وإذا لم تنجح مثل هذه البدائل، فذلك يعني أنه قد استلب من نموذج الديمقراطية الاجتماعية واحدة من مقومات أدائها الفاعل.

فيما يتعلق بالرأي العام، يتم عادة ضمن إطار النظام السياسي للديمقراطية الاجتماعية اعتماد معايير الديمقراطية التشاركية[٩٣]. في هذا النموذج من الديمقراطية يساهم في العادة عدد كبير من المواطنين الناشطين في بلورة القرارات التي تتخذ على جميع مستويات النظام السياسي بشكل مستمر، وخاصة على صعيد التفاعل الإعلامي البيني مع النظام السياسي، وعلى صعيد الاتحادات والهيئات والأحزاب، وضمن مبادرات المجتمع المدني، حيث يحرص المواطنون دوماً على صياغة اهتماماتهم ومصالحهم وتنفذيها على أرض الواقع. وتبرز ميزة الديمقراطية التشاركية من خلال منتديات التواصل المباشر. فضمن هذه المنتديات يتم التفاهم بين المواطنين على طرق السير في عملهم وأهدافه، كما يتم تناقل المعلومات بينهم ومعالجتها، كما ويمكن من خلالها أيضاً التفاهم حول معايير العدالة عن طريق طرح الحجج المنطقية. علاوة على ذلك، فإن الديمقراطية التشاركية تحتوي في طياتها شمولية الرأي العام التي يتم فيها الرجوع إلى كافة ممثلي الناشطين ولاعبي الأدوار على صعيد العمل المجتمعي، كما تتبلور فيها ثقافة التواصل والاتصال التي تراعي ما تحتاجه العمليات السياسية من وقت طويل حتى تأخذ مجراها.

٤ – الاقتصاد السياسي

أ – الاقتصاد

٤–١ العولمة والاقتصاد السياسي

استطاع إطار عمل الاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية منذ بداية التسعينات، ومن خلال سلسلة من القرارات والأحداث المستوجبة سياسياً، أن يجتاز تحولاً علمانياً مثالياً. وأعاد هذا التحول تعريف شروط العمل والتعامل الاقتصادي والسياسي الاجتماعي جذرياً لكافة الفعاليات على المستوى الوطني للدول وعلى المستوى السياسي الإقليمي من جديد[٩٤]. وينطبق ذلك، كما سيتم تبريره بالتفصيل في فقرة لاحقة على أبعاد العمل والتعامل الهامة اقتصادياً وسياسياً اجتماعياً، وعلى البرامج عميقة الأثر في تشكيل العولمة تشكيلاً ايجابياً في حالة ما تم تحقيق ذلك على المدى القريب المنظور، مثلما يناضل من أجله الناشطون السياسيون في حركة الديمقراطية الاجتماعية[٩٥]. وأيضاً في حالة تحقيق نجاح مرموق في تشكيل ظروف العمل والتعامل الاقتصادي والاجتماعي السياسي، والذي من المفروض أن يكون ممكناً من حيث القانون الأساسي والإمكانات السياسية، يبقى إطار العمل والتعامل المتغير جذرياً وارداً من خلال حقيقة وجود التكامل المعولم لأسواق المنتجات والمال. حتى وإن لم تصبح الأسواق المفتوحة حقيقة من حقائق الحياة، بل بقي وجودها رهناً لسلسلة من القرارات السياسية، فسيبقى جوهر أداء وظائفها في المنافسة المعولمة في نطاق السلع والخدمات والاستثمارات كما يبدو مؤثراً.

لقد تجاوزت عملية التكامل المتنامي للأسواق العابرة للحدود الوطنية منذ بداية التسعينات، والتي بدأت تأخذ مجراها فعلاً في السبعينات من خلال التخلي عن مؤسسات بريتون وودز (BrettonWoods)، تجاوزت هذه العملية الحاجز الرئيسي الذي كان أمامها[٩٦]. مع نهاية الامبراطورية السوفييتية الشيوعية عام ١٩٨٩ تم ادماج كامل مناطق أوروبا الوسطى والشرقية في السوق الرأسمالي العالمي. وساهم التحول من الاتفاقية العامة المتعلقة بالتعرفات الجمركية والتجارة (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في تحرر جوهري في شروط التجارة العالمية. إضافة لذلك أصبح التحقيق الموفق لاتفاقية السوق الموحد للاتحاد الأوروبي المنعقدة في ماسترخت(Maastricht) بمثابة خطوة ليبرالية هامة في أقوى منطقة اقتصادية في العالم. وانطلقت تبعاً لهذه الخطوة موجة تحرّر عارمة في سياسة الاقتصاد والتجارة لدى جميع الأمم التجارية في العالم.

هناك تغييرات جوهرية في الشروط الأطرية الاقتصادية تأخذ مجراها على أربع أصعدة على النطاق العالمي:

أولاً: اشتد التنافس في أسواق المنتجات غير المحمية والمعروضة للتجارة في الأسواق المعولمة على مستوى العالم، كنتيجة لسهولة دخول اقتصاديات الأجور المنخفضة إلى الأسواق.

ثانياً: أدت المرونة بعيدة المدى في الأسواق المالية إلى ازدياد كبير في حركة التدفقات المالية العابرة للحدود الدولية وبالأخص للمبالغ الهائلة للمودعين في المؤسسات الاستثمارية.

ثالثاً: تضع المرونة في الأسواق المالية الجديدة على الصعيد العالمي ميزانيات الدول تحت الضغط، إذ ستكون النتيجة هي احتمال تراجع الاستثمارات بشكل كبير في حال رأى بعض المستثمرين أن ديون بعض الدول أصبحت بالغة الحجم.

رابعاً: يمارس رأس المال الذي يتم توظيفه في استثمارات عابرة للحدود الدولية بأحجام عملاقة، ضغطاً شديداً لصالح سياسة شركات تستهدف الربح السريع المرتفع، لأنه يتبع مجرد المصلحة الربحية بعد تحرره من جميع مقيداته المحلية.

بينما كانت الاقتصاديات الوطنية للدول عند وقوع الأزمات الاقتصادية تمتلك الفرصة للثبات أمام النموذج الجديد للعولمة من خلال التأقلم على إستراتيجيات متباينة جداً، وقعت تركيبات الدولة الاجتماعية وفي ظل الشروط المتغيرة تحت الضغط، كما وقعت بقدر متفاوت أنظمة الضبط الاقتصادي تحت الضغط أيضاً. والمطلوب الآن من الدستور المؤسسي لكلٍ من الاقتصاد السياسي وتنظيم الدولة الاجتماعية في المجتمعات المختلفة أن تجابه هذا التحدي. ويجب على إستراتيجيات العمل الواقعية لاقتصاد سياسي جديد للديمقراطية الاجتماعية، أن تجد أجوبة على هذه التحديات تحت ظروف العولمة، من شأنها أن تلبي في ذات الوقت القرارات الأساسية المعيارية وأن توفي نظرياً بشروط التحقيق المعرّفة من قبل الناشطين.

لذلك، سيتم أثناء عرض القراءات التالية حول الاقتصاد السياسي في الديمقراطية الاجتماعية التركيزعلى توضيح إستراتيجيات العمل تحت ظروف الأسواق المفتوحة. أما التبريرات الواردة بإسهاب في الفصل الخاص بالعولمة، حول ما الذي يبدو أن يكون قابلاً للتغيير في العولمة، وماهي النتائج المحتملة التي قد تترتب على مثل هذا التغيير تحت شروط العمل المتوقعة حالياً، وما الذي لا يمكن تغييره حتى تحت أفضل السيناريوهات، فليس من المتسع أن يتم التطرق إليها في هذا العرض بل ستتم الاشارة إليها استباقياً فقط.

الاقتصاد السياسي

يعنى الاقتصاد السياسي بالبحث في العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والدولة والسوق والديمقراطية[٩٧]. تمثل أنظمة الرفاه دالّة متغيرة أساسية في الاقتصاد السياسي، وذلك لأنه من خلالها تتأثر النتائج التركيبية والاجتماعية للنظام الاقتصادي أثناء مسيرة التشكيل السياسي. لذلك يجب على الاقتصاد السياسي في الديمقراطية الاجتماعية أن يوضح قبل كل شيء العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي ونظام الرفاه.

سيتم التطرق إلى الاقتصاد السياسي على ثلاث مراحل متتالية:

١ – بالاستناد إلى النظرية المعيارية للديمقراطية الاجتماعية سيجري تحليل المشاكل والمتطلبات،

٢ – يتبع ذلك تحليل تاريخي منتظم لما ينتج ونتج عن التطورالمجتمعي من مشاكل ومخاطر وإستراتيجيات إيجاد الحلول لتلك المشاكل،

٣ – وبعد ذلك يتم اعتماد أسلوب البحث التجريبي المقارن للتجارب في تقديم حلول سياسية للمشاكل والتي تم تحقيقها بنجاح في المجتمعات المختلفة الأخرى.

تبين عملية التحليل المقارن أي ضرب من ضروب الاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية يمكن تطبيقه عملياً ضمن توافقات ثقافية وسياسية مختلفة. وسيتبين في هذا السياق قبل كل شيء، أن الاقتصاد السياسي يقع لا محالة تحت تأثير حقول متعددة مشحونة بالتوتر والتي يمكن عرضها بيانياً كما يلي:

الإنتاجية والنمو	عدالة اجتماعية وأمان
مرونة وتجدد	حماية التشغيل غير الحر وضمان اجتماعي شامل
حرية التملك والتعاقد	التكامل الاجتماعي والضبط
استقلال الأداء في عمل الشركات	المشاركة في صنع القرار وتحديد الإطار السياسي

وبالذات، بسبب عدم إمكانية تجنب حقول التوتر هذه، فمن الثابت أن التوليف البرغماتي بين العديد من المبادئ التنظيمية الضابطة المتشعبة، لهو النموذج الأكثر نجاحاً من بين جميع النماذج الأخرى التي تعتمد مبدأ منفرداً فقط للتنظيم والضبط، سواءً كان هذا المبدأ هو الدولة أو السوق أو التضامن. يقود التوليف بين عدة مبادئ تنظيمية مختلفة غالباً إلى "صفقات تسوية" (trade off) بينها، تجر وراءها آثاراً جانبية غير مرغوب بها. وبعكس ما كان يسود من أوهام في السابق، فإن الاقتصاد السياسي بالذات ليس حقلاً لوصفات العصاة السحرية. لقد أظهر كارل بولاني (Karl Polanyi)[٩٨] وادوارد هايمان (Eduard Heimann)[٩٩] بأن العلاقة بين السياسة والسوق كانت دوماً مميزة من خلال تعايش تكافئي معين (symbiosis) مشحون بالتوتر. ولذا فإن تشكيلهما بفاعلية بالتماشي مع المتطلبات العصرية وبالنظر إلى شمولية الحقوق الأساسية، لهو الهدف الرئيسي للاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية.

أنماط الرأسمالية

إنه لأمر غير متنازع عليه اليوم في أبحاث الاقتصاد السياسي، بأن اقتصاديات السوق تختلف إلى حد كبير عن بعضها البعض حتى في البلدان الصناعية الغربية. فهي إما أن تصل إلى نتائج متشابهة عن طرق مختلفة تماماً، وإما أن تظهر نتائج مختلفة تماماً. بيد أن اقتصاديات السوق تكون محتضنة في الغالب في أنظمة رفاه معينة. لذلك يأخذ الاقتصاد السياسي بالحسبان اللعبة المشتركة بين النظام السياسي والاقتصادي ونظام دولة الرفاه.

لقد تطورت مؤسسات الرفاه بالتوازي مع مؤسسات التنسيق الاقتصادي[١٠٠]. فهي بهذا ليست مجرد ردود فعل فقط للحماية ضد الرأسمالية العصرية وضد النواقص الاجتماعية للسوق، بل أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات الرأسمالية الحديثة نفسها[١٠١]. وهناك علاقة تبادلية بين اقتصاد السوق ودولة الرفاه، فكلاهما يؤثر على الآخر.

تضمنت الأبحاث الجارية محاولات لتشخيص نمطي متباين لأنواع الرأسمالية. يفرق ميشيل ألبرت (Michel Albert)[١٠٢] على سبيل المثال بين الرأسمالية الأطلسية والرأسمالية الراينية (نسبة إلى نهر الراين). وتعرّفت فيفين شمدت (Vivien Schmidt)[١٠٣] على ثلاثة أنماط من الرأسمالية: الرأسمالية المدارة (managed capitalism) ورأسمالية السوق (market capitalism) ورأسمالية الدولة (state capitalism). في هذا الفصل سيتم اعتماد النمطية التي يتبناها كل من بيتر هال (Peter Hall) ودايفيد سوسكيس (David Soskice)[١٠٤] لتشخيص أنواع الرأسمالية والتي تفرق بين اقتصاديات السوق الليبرالية غير المنسقة واقتصاديات السوق الاجتماعية المنسقة. وترجع الاختلافات بين هذين النمطين للرأسمالية في الجوهر إلى أبعاد الاقتصاد السياسي التالية:

- نظام العلاقات في المجالات الصناعية (العلاقات بين اتحادات أرباب العمل والنقابات)
- نظام التدريب المهني ونظام مواصلة التعليم
- نظام ولاية المؤسسات (corporate governance)
- العلاقات بين مؤسسات أصحاب العمل
- العلاقة بين الإدارة والمستخدمين
- المشاركة في اتخاذ القرار داخل المعامل
- مأسسة التعاضد بالتأثير المشترك بين الاقتصاد والسياسة

ينظر هال وسوسكيس إلى الاقتصاد السياسي كساحة يلعب فيها الكثير من اللاعبين الناشطين، فيفترضان أن كل ناشط في هذه الساحة يحاول أن يحقق مصالحه بطريقة عقلانية ومن خلال إستراتيجية التفاعل المتبادل مع الآخرين[١٠٥]. ويقصد هنا بمصطلح الناشطين أو اللاعبين الأفراد والمدراء والشركات وكذلك تجمعات الشركات الكبرى والحكومات على حد سواء. ولكن هال وسوسكيس يعتبران بفرضيتهما أن الشركات هي الناشط الأساسي في الاقتصاد الرأسمالي، فهي التي تلعب الأدوار المحورية فيما يتعلق بالتحول التكنولوجي والقدرة على المنافسة العالمية. فالأمر يدور بالتالي حول اقتصاد سياسي يعاين بشكل خاص ما يجري من أحداث داخل الشركة، وبين الشركات ومؤسسات العمل والحكومة.

تقدم مبادرة البحث حول أنماط الرأسمالية من قبل هال وسوسكيس إطاراً منطقياً للتحليل، يمكن أن يتم ضمن حدوده تقييم مقارن وناقد لنسيج المؤسسات في اقتصاديات السوق المختلفة ضمن معايير الديمقراطية الاجتماعية. وهنا يدور الأمر دوماً حول السؤال عن كيفية الربط في البلدان المختلفة بين القدرة على الأداء الاقتصادي ومعايير الديمقراطية الاجتماعية. سيتم في ما يلي توصيف النوعين من الرأسمالية بشكل أوضح:

اقتصاديات سوق ليبرالية غير منسقة
(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى، أستراليا، كندا، نيوزلندا وايرلندا)

أولاً: يتم تمويل معظم الشركات عن طريق سوق رأس المال، والذي يكافيء الشركات على التوزيع المتكرر للأرباح العاجلة التي يتم تحقيقها على المساهمين، وبنفس الوتيرة يعاقب الإدارة السيئة بإعلان الإفلاس أو بالاستحواذ العدائي على الشركة (نموذج "المساهمين – shareholders").

ثانياً: لدى المساهمين مصلحة وحيدة تنحصر في إمكانية الحصول على أرباح عالية. وهذه المصلحة تحدد إستراتيجية الشركة.

ثالثاً: يكون تشابك الشركات فيما بينها ضعيف، فلا البنوك ولا الشركات تحوز على مقعد في مجالس الإدارة للشركات الأخرى.

رابعاً: يكاد لا يوجد تنظيم على المستوى فوق المؤسساتي في مجالات الأبحاث أو نقل التكنولوجيا أو في توحيد المواصفات.

خامساً: الاتحادات هي بالأحرى منظمات تمثيل للمصالح قبل أن تكون مؤسسات للتوجيه الذاتي. والتشريع الحازم يحول دون قيام بنى شبيهة بالتجمعات التضامنية لمساعدة الذات.

سادساً: تتصف علاقات العمل بكونها علاقات تشغيل قصيرة الأمد أو مؤقتة.

سابعاً: تتم المفاوضات حول الأجور على مستوى مؤسسة العمل فقط.

ثامناً: سوق العمل مرن ومدعوم من خلال نظام تأهيل يؤدي للحصول على تأهيلات عامة، والتي يمكن نقلها إلى خارج الشركات وإكمالها من خلال مواصلة التأهيل.

تاسعاً: يرتكز نموذج الإنتاج واسع النطاق على مستويات من التدريب وأجور العمل المتدنية.

عاشراً: يستطيع النظام أن يوقلم نفسه بمرونة وسرعة على متغيرات السوق.

أحد عشر: يستطيع نموذج الإنتاج أن يأتي بتجديدات جذرية سريعاً (خطوط إنتاج جديدة أو عمليات إنتاج جديدة، والتي تنتج منتجات نمطية من خلال تكنولوجيات جديدة).

ثاني عشر: لا تزال آليات التوازن التي يمكن لها أن تحتوي عمليات التحديث اجتماعياً متأخرة التطوير.

اقتصاديات السوق المنسقة
(ألمانيا، اليابان، سويسرا، هولندا، بلجيكا، السويد، النرويج، الدنمارك، فنلندا والنمسا)

أولاً: تنسيق العلاقات الاقتصادية في معظمها يتم من خلال تركيبات تنظيمية غير متماشية بالضرورة مع السوق، ومن خلال الأنواع المختلفة من التعاون والتفاعلات المتبادلة بين الشركات.

ثانياً: تتم عملية التمويل من خلال قروض بنكية، وبهذا فالاستثمارات الطويلة الأجل ممكنة.

ثالثاً: يتم تقييم عمل الإدارة ورقابتها غالباً من خلال شبكات من لجان تتكون من تمثيل يشمل البنوك والشركات والمستخدمين والفعاليات الرسمية على مستوى الدولة، وقلما يتم التقييم والرقابة من خلال السوق.

رابعاً: تمثيل مصالح المساهمين فيها عادة أضعف من تمثيل مصالح القطاعات الاجتماعية الأخرى (نموذج ال stakeholders).

خامساً: لا يتم تحديد الأجور في داخل نطاق الشركة، بل يتم التفاوض حولها على المستوى القطاعي.

سادساً: تسود بالفعل علاقات تشغيل طويلة الأمد.

سابعاً: يتم ربط نموذج التأهيل للمؤهلات الخاصة بالشركات مع المؤهلات الحرفية لهذا القطاع عامة، وتتحمل الروابط العليا لاتحادات العمال ولأرباب العمل ما يترتب على ذلك من نفقات.

ثامناً: يستمر العمل مبدئياً على نفس خطوط الإنتاج وبنفس عملياته القائمة بالفعل ، ولا تجري عليها سوى تغييرات جزئية بخطوات صغيرة. وتتحقق القدرة على التجديدات حرياً على خطوات صغيرة.

تاسعاً: الاستقرار والتوازن الاجتماعي مرتبطان مع بعضهما البعض.

عاشراً: يتأقلم النظام على أوضاع ذات إشكاليات جديدة ببطء دون مرونة.

أحد عشر: يتم تحديد قواعد لعبة التعاون من قبل المتمرسين الملمين بما يجري في الداخل من خفايا الأمور.

لا تدور الأبحاث في موضوع "متنوعات الرأسمالية" (varieties of capitalism) حول توضيح تفوّق أحد أنواع الرأسمالية على الآخر. فكلا النوعين من اقتصاديات السوق مجهزة ومتوطدة أيضاً بشكل جيد، ويظهران مقدرة مرضية على الأداء الاقتصادي المستدام. ولكن فرضية هال وسوسكيس على سبيل المثال توضح لماذا تتفاعل الشركات من بلدان مختلفة مع نفس التحديات المعولمة بشكل مختلف تماماً.

مثال: تتعامل الشركات البريطانية مع تحدي تغيرات أسعار صرف العملة، التي من شأنها أن تجعل تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية غالية الثمن، برفع أسعار بضائعها فتحمل بذلك فروقات الأسعار على الزبائن. أما الشركات الألمانية، فتتفاعل مع نفس التحدي بأن تحافظ على أسعار بضائعها كما هي، حتى ولو جنت من جراء ذلك أرباحاً أقل، مقابل أن تدافع بذلك عن مكانتها وحصصها في السوق[١٠٦]. ويمكن تفسير ردود الفعل المختلفة هذه كما يلي: على الشركات البريطانية أن تحافظ على نسبة أرباحها، كونها تعتمد على سوق رأسمالي يكافئ الشركات على توزيع الأرباح المتحققة سريعاً على المساهمين، أما الشركات الألمانية فتستطيع بالمقابل أن "تتحمل" تراجع أرباحها، لأن وصولها لرأس المال لا يعتمد على الأرباح العاجلة قصيرة الأمد.

وضع الشركات البريطانية يسمح لها بالاستغناء عن مستخدمين عاملين لديها خلال فترة وجيزة في حال خسارة حصصها في السوق. فسوق العمل المفتوح ونقص الحماية ضد إنهاء الخدمات، يعتبر من هذا المنطلق منفعة لها. أما الشركات الألمانية في المقابل، فتعتمد على العاملين لديها على المدى الطويل، لما يملكون هؤلاء من مؤهلات نوعية خاصة بالشركة، ولا يمكن "استقطابهم للعمل لديها" من شركات أخرى. لدى التقييم الدقيق لأنواع الرأسمالية المختلفة ضمن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية تظهر للعيان نواقص مبدأية لاقتصاديات السوق غير المنسقة:

أولاً: حيث أن القيمة السوقية للشركة ومصالح المساهمين الربحية فيها يلعبان في هذا النوع من اقتصاد السوق دوراً مهماً، تتوجه إمكانات الشركات نحو جني الأرباح قصيرة الأمد. أما النتائج طويلة الأمد المترتبة على عمل هذه الشركات مثل القضايا الاجتماعية أو الايكولوجية، فلا تحظى إلاّ بالقدر القليل من الاهتمام.

ثانياً: عندما تتمتع الإدارة العليا لأي شركة بصلاحيات تنفيذية غير خاضعة نسبياً للرقابة، فإنها ستهمل مصالح فئات أخرى وفي مقدمتها مصالح المستخدمين فيها، كما لا يتم مراعاة الأخذ برأيهم في عمليات صنع القرار بشكل كاف.

ثالثاً: تعتمد اقتصاديات السوق غير المنسقة على سوق عمل مرن جداً وغير منضبط. فمؤهلات العمال في هذه الاقتصاديات تكون في العادة عامة قبل أن تكون متخصصة في مجال الشركات نفسها. لذلك يكون موقف العمال أقرب إلى الموقف الضعيف حيال أرباب العمل. وضعف النقابات هنا وغياب المفاوضات المركزية حول تحديد تعرفة الأجور يزيد الوضع تفاقماً.

القواعد الأساسية الأولى لوضع منهجية مشروع الدستور الاقتصادي

من الأمور الأساسية للاقتصاد السياسي في الديمقراطية الاجتماعية هو التفريق المترتب على ذلك بين أهداف الاقتصاد الجمعي ووسائله. فبالنظر إلى الحقوق الأساسية للأفراد، يجب على الاقتصاد أيضاً أن يكفل أكبر قدر ممكن من حرية التصرف الفردية، أي بمعنى الإكثار من اعتبارات السوق قدر الإمكان. في نفس الوقت وبالنظر إلى معيار الحرية المادية، فإن الشرط المسبق لكفالة الحرية الايجابية هو توفير فرص الوصول إلى والاستفادة من المميزات الاجتماعية. وحتى يتم تأمين ذلك، يجب تشكيل وضبط

العمليات الاقتصادية سياسياً. فالأسواق تحتاج إلى احتضان سياسي يوجهها نحو الهدف.
ويتطلب المبدأ الأساسي لحرية التصرف الايجابية ومبدأ تساوي الكرامة للجميع فضلاً عن ذلك، وجوب احترام الأفراد أيضاً ضمن النظام الاقتصادي وحمايتهم على قدم المساواة. والنتيجة المترتبة على ذلك لموسسات العمل، هي قيام علاقة متوترة بين حقوق العمال وحقوق أرباب العمل.

تتمتع الحقوق الأساسية بأولوية مطلقة في الديمقراطية الاجتماعية. لذلك يجب على النظام الاقتصادي أن يكون منفتحاً من حيث المبدأ لتدخلات إجراءات سياسية. ففي نهاية المطاف تبقى الحقوق الأساسية هي التي تحدد أهداف الاقتصاد الوطني، إذ أن معالم النظام الاقتصادي وأشكاله التنظيمية ومجرياته العملية ونتائجه، يتم تحديدها إلى حد بعيد من خلال هذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. ونظام الاقتصاد الجمعي لأي مجتمع هو دوماً وليد نتائج العمليات السياسية التي تُحسم بها القضايا الأساسية للاقتصاد السياسي. وتصب في هذه العملية كذلك المعرفة المكتسبة والخبرة في شأن مقومات ونتائج الأدوات الاقتصادية المختلفة، وفيها تتم عملية التوازن بين الأهداف الفرعية المشحونة بالتوتر.

الاقتصاد السياسي في الديمقراطية الاجتماعية هو الذي يبرر اختيار الأدوات الاقتصادية السياسية المشروعة عملياً ومعيارياً من حيث فاعليتها. والمهم هنا هو إيجاد أجوبة على الأسئلة التالية: أي الأدوات تكفل الجدوى الاقتصادية والحقوق الأساسية في آن واحد أثناء عملية إنتاج السلع وتقديم الخدمات؟ كيف يمكن تعريف وتحديد سعة هوامش العمل والتعامل المتعلقة بالقرارات المستقلة على الصعيد الخاص وبالمصالح العامة؟ أي شكل تنظيمي للموسسات يومن الإنتاجية وينظم الاقتصاد على أفضل وجه؟

تأتي بعض التفصيلات المؤسساتية لنظام الاقتصاد المشروع في الديمقراطية الاجتماعية كنتيجة للخبرات التاريخية المكتسبة في مجال أنظمة اقتصادية أخرى وتفسيراتها العلمية التي يمكن عرضها كما يلي:

- ضرورة الاحتضان الشامل للأسواق ضمن نطاق الظروف المعيشية الاجتماعية والسياسية والايكولوجية للمجتمع؛
- ضرورة وجود متسع كاف لانطلاق تطور منطق السوق، إذ بهذا فقط يمكن تأمين الإنتاجية ومصادرالإنتاج على الوجه الأفضل؛
- ضرورة كفالة الآليات المناسبة لمشاركة العمال وموظفي الشركات في صنع القرار؛
- ضرورة الضبط الاقتصادي الجمعي بهدف التوازن التجاري الخارجي والتشغيل الكامل واستقرار الأسعار والبدء في مسيرة ازدهار اقتصادي متوازنة؛
- ضرورة وجود سياسة نشطة لسوق العمل؛
- ضرورة التنسيق السياسي عبرالحدود الدولية من أجل احتضان السوق.

التناقضات بين الاقتصاد الليبرتاري والاقتصاد الاجتماعي

يتجلى التناقض الأساسي بين التفسير الليبرتاري والتفسير الاجتماعي للديمقراطية الليبرالية في تباين التقييم للوضع القانوني لملكية وسائل الإنتاج وقواعد السوق. لقد أوضح روبرت نوتسك (Robert Nozick) بأن ملكية وسائل الإنتاج في مفهوم الليبرتارية موهلة بشكل مباشر لأن تكون حقاً من حقوق الإنسان. لذا لا يجب الحد منها من خلال الحقوق الأساسية لطرف ثالث[١٠٧]. فحق صلاحيات التصرف بوسائل الإنتاج ضمن هذا المفهوم، أصبح مرتبطاً بمفهوم الحرية ولا يقبل الانفصال عنه. تفترض الليبرتارية أن الحصول على ملكية وسائل الإنتاج ضمن نطاق ليبرالي شامل، يجب أن يبقى شأناً فقط من شؤون استعمال الشخص لحريته، وليس هناك ما يستدعي أن تضع الدولة أحكاماً ناظمة بهذا الشأن. إذ أن الأمر يتعلق فقط بعملية استخدام الفرد لحريته، فيما إذا أراد أن يكون مالكاً لوسائل الإنتاج أم لا. والفكرة الليبرتارية لا تعير اهتماماً لحقيقة أن ملكية وسائل الإنتاج ليست موزعة بالتساوي أصلاً، وأن لعدم المساواة في التوزيع تداعيات تودي إلى المسَ بكرامة وحرية طرف ثالث. والنتيجة المنطقية لهذه الفكرة هي أن السوق يحرص على ضمان الحقوق في الحرية المطلقة لفئة من "مواطني الاقتصاد" في المجتمع دون غيرهم. كما

أنها تعتبر التدخلات من قبل الدولة في هذا المجال، ليس فقط أمراً لا يُسمح به سياسياً باعتباره عاملاً لتضييق الخناق على حرية المواطنين، بل أيضاً كمصدر لأسباب الخلل في أداء الأسواق الوظيفي.
إن التفسير الاجتماعي للديمقراطية الليبرالية يرجع إلى تجارب تاريخية مرت بها الأسواق المنتظمة ذاتياً. فقد كانت التجربة إبان حقبة الرأسمالية المبكرة في كافة الدول الأوروبية مصدراً للتصورات، بأن السوق يقود بلا شك إلى الحد بشكل جائر من فرص الحرية لشريحة واسعة من المواطنين، كونهم جزءاً من هذا الاقتصاد، كما يقود إلى تحطيم نفسه من جراء عمليات تمركز القوة الاقتصادية. كما ينطلق هذا التفسير الاجتماعي للديمقراطية الليبرالية من أن السوق المنتظم ذاتياً يؤدي من خلال فشل التطوير النابع من داخل نظامه إلى مخاطر وخسائر في معدلات الرفاه العام، من شأنها أن تهدد فرص الحرية والمقومات الحياتية والحقوق الأساسية لشريحة واسعة من المواطنين بالخطر. بيد أن نظرية الديمقراطية الاجتماعية وعلى النقيض من الاشتراكية المتزمتة، لا ترفض المؤسسات الاقتصادية الليبرالية بشكل عشوائي، بل تتفحص إلى أي حد تتواءم هذه المؤسسات مع الحقوق الأساسية العامة عالمياً. وفي حال عدم توافقها تتبنى نظرية الديمقراطية الاجتماعية – واضعة تحقيق الهدف في كل حالة نصب عينيها – وضع محددات عمل قانونية، وإقحام الدولة في الشؤون الاجتماعية، وإجراء تصحيحات على صعيد الناظمات الاقتصادية.

المآخذ الاجتماعية على تأثيرات الأسواق المنتظمة ذاتياً، يمكن ضمها في رزمة من الأبعاد المنطوية على التهديد بالخطر من حيث المبدأ. وهي مفتوحة من حيث المبدأ لإضافة خبرات جديدة إليها قد تأتي في سياق التطور التاريخي. وتتلخص هذه المآخذ فيما يلي:

أولاً: كل فرد لا يحالفه الحظ في الحصول على دخل كاف داخل السوق يصبح مستهدفاً لأن يكون مهدداً من حيث ظروف حياته الكريمة وحتى في أسوأ الحالات ببقائه الطبيعي على الحياة، مما يعتبر انتهاكاً لحقوقه الأساسية المبدأية ولمقومات استقلاليته الذاتية.

ثانياً: إن الأشخاص الذين بسبب كونهم معدومين من الملكيات، يضطرون إلى قبول الدخول في عقد عمل مجحف، من شأنه أن ينتهك معايير تقرير مصيرهم الشخصي وكرامتهم الإنسانية، سيعانون تحت وطأة انتهاك حقوقهم الأساسية وفقدان استقلالهم الاجتماعي.

ثالثاً: الأشخاص الذين بسبب عدم المساواة يحرمون من الحصول على نصيبهم في توزيع المقومات الحياتية ومن استغلال فرصهم في المشاركة السياسية، هؤلاء يبقون مقيدين كلياً في ممارستهم لحقوق المواطنة، كما أن استقلالهم السياسي لم يعد مكفولاً.

في ضوء أبعاد التهديد هذه تم رسم خطوط إرشاد مؤسساتية ضمن الاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية على الشكل التالي:

- إذا ألحقت ممارسة حقوق ملكية وسائل الإنتاج مساساً بحقوق الإنسان لطرف ثالث، فيجب تحديدها لصالح أولوية الحقوق الأساسية.
- إذا تعارضت حقوق الأفراد الأساسية مع بعضها البعض، فيجب تحديدها حسب ما تقتضيه الحقوق الأساسية في المساواة.
- تنظم دولة القانون الديمقراطية حقوق الملكية الشرعية، وتأخذ بالحسبان تأثيراتها الاجتماعية المحتملة على الحقوق الأساسية المكفولة لطرف ثالث.
- السوق هو عبارة عن مؤسسة مجتمعية، يعتمد وضع حدودها وتحديد أهدافها وعملها الوظيفي على المعايير الليبرالية والسياسية والاقتصادية ومعايير الحقوق الاجتماعية الأساسية. ولذلك ينبغي أن يخضع السوق للناظمات والمسوولیات السياسية.

- يحقق السوق ضمن هذه المحددات مآرب مجتمعية جوهرية (الرفاه والحرية).
- لا ترقى مؤسسة السوق من حيث ضمان الحريات إلى مستوى مؤسسات دولة القانون الديمقراطية.
- ينبع اتخاذ القرار السياسي المتعلق بالسوق ومحدداته، من صميم المسوولية تجاه ضمان الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية (الإنتاجية، التزوّد بالبضائع، التوجه نحو الطلب المتناسب مع الاحتياجات الضرورية، وحرية التصرف الاقتصادي).
- تركيبة السوق وامتداد حدوده ونظامه الداخلي ومجالات تأثيره الشرعية، كلها تتوقف على القرارات السياسية التي تستمد شرعيتها من الحقوق الأساسية.
- مجريات تنظيم التطور الاقتصادي الجمعي تتبع حتماً مقتضيات الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتتوقف على طبيعة أدوات النظام الاقتصادي وتركيبة المسوولية السياسية[١٠٨].
- لدى تحديد الطريقة لتوجيه الاقتصاد الجمعي الوطني، لا تقتصر الأهمية على الرجوع إلى الحقوق الأساسية فقط، بل تعتمد أيضاً على رأي الأغلبية السياسية في كل حالة، وعلى مستوى المعرفة العلمية حول السوق ونتائج التدخل الحكومي فيه.
- بالنظر إلى تنظيم قانون العمل والمشاركة في صنع القرار وإلى الاستقلالية في تحديد تعرفة الأجور، فإن المعايير المتعلقة بتطبيق الحقوق الأساسية تشكل الحدود الدنيا لصيغة الاقتصاد الشرعية. وبنفس القدر يجب أن تتم مراعاة حقوق كل من يعنيه الأمر من قريب أو بعيد من أفراد المجتمع[١٠٩].

٤-٢ الاحتضان المجتمعي للسوق

يجب أن يُبنى أي نهج في النظرية الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية، لكي تبقى واقعية، على أربع معطيات مُسبقة ثبتت صحتها بالتجربة العملية وهي:

أولاً: البرهان الذي قدمه كارل بولانيي (Karl Polanyi)[١١٠] والقائل بأن السوق الضابط لنفسه، والذي يتزعزع بمجرد بدء المحاولة لضبطه، ما هو إلا وهم عقائدي. فقد كانت جميع الأسواق القائمة حقاً محتضنة مجتمعياً.

ثانياً: الإدراك بأن كل نموذج اقتصادي يراد تطبيقه عملياً في إطار ديمقراطية اجتماعية، لا بد أن يكون قادراً على إثبات وجوده في المنافسة مع نماذج اقتصادية مغايرة التنظيم، وإلا فإنه سيفقد القدرة في الحفاظ على وجوده كما وعلى شرعيته السياسية على حد سواء[١١١].

ثالثاً: من نتيجة الأبحاث حول "متنوعات الرأسمالية" (varieties of capitalism)، تبين أنه يوجد في العالم الحقيقي أشكال من التنظيم لاقتصاد السوق على درجات عالية من التفاوت والاختلاف. ولذا يجب أن تكون الخبرات المكتسبة من الأنظمة الاقتصادية المختلفة، هي الأساس الذي تُبنى عليه القرارات السياسية الاقتصادية.

رابعاً: الطرح النظري الذي يقترح أنه عند وضع نظرية توجيه سياسي اقتصادي للديمقراطية الاجتماعية، فإن الأمر يدور فقط حول إيجاد إجابات شافية تستند إلى تجارب عملية مقنعة على السوال عن أي التوليفات هي الأكثر ملاءمة للتوفيق بين منطق السوق وممارسات الدولة ومبادرات المجتمع المدني، بحيث تصل هذه الاجابات إلى أقرب حد ممكن عملياً من الأهداف المبررة معيارياً.

في ضوء ما توصل إليه وضع الأبحاث العلمية، يعتبر من الثابت بالتجربة العملية أن لكل شكل من أشكال التوجيه الثلاث، المجتمع المدني والسوق والدولة، ميزات ايجابية في أدائها الوظيفي كما أن لها نقاط ضعفها أيضاً. ولذلك أصبح كل شكل توجيهي منها في حاجة إلى تكملة نوعية من خلال الشكلين الآخرين. وهنا يستدعي التصرف البرغماتي المستند على المبادئ، استهداف تحسين الأداء الوظيفي لكل حالة على الوجه الأفضل، وفي نفس الوقت العمل على تخفيف تداعيات فشلها قدرالإمكان.

كانت الليبرتارية في الآونة السابقة تفترض الكمالية والاتقان في قدرة السوق على توجيه ذاته، كما أنها حررته كلياً من الاعتماد على التوجيه من قبل الدولة أومن قبل المجتمع المدني. وكانت تنظر للسوق وكأنه هو الذي يمثل الإطار الشرعي للحرية، فأصبح السوق بهذا في نظرها منزهاً عن توجيه الانتقادات اليه وتقييمه. وعلى النقيض من ذلك، كانت الاشتراكية المتزمتة تميل إلى اعتبار دور الدولة في التوجيه أمراً مثالياً، وفسرته كتعبير منطقي للإرادة الشعبية المجتمعية. كذلك تم فك ربط الدولة إلى حد كبير من عملية التوافق حول أشكال التوجيه على الصعيد المجتمعي وعلى صعيد السوق. واقعياً لا يوجد هناك أي تبرير نظري لهذين المبدأين العقائديين، وكلاهما يؤدي عند محاولة تطبيقه كل بطريقته المختلفة إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية.

السوق

أثبت كارل بولانيي (Karl Polanyi)[١١٢] في دراسته لتاريخ أوضاع السوق والمجتمع أن الأسواق، وباستثناء فترة قصيرة كانت مشحونة بالكوارث في بداية القرن العشرين، كانت دائماً محتضنة في أعماق الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية لمجتمعاتها. لقد اتضح آخراً منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في العشرينات من القرن العشرين، بأن الدولة والسوق يجب أن يكونا وثيقي التشابك مع بعضهما من أجل تحقيق أفضل ناتج ممكن للرفاه. وفقط عندما تخضع الأسواق لرقابة قادرة على التصرف ولإجراءات تكميلية ناظمة، وعندما يتم تعريف مجالات صنع القرارات الاقتصادية وتحديدها من خلال قرارات سياسية، عندئذٍ تستطيع الأسواق أن تقوم بأداء وظيفتها ذات الأهمية في التوجيه المجتمعي. في هذه الأثناء وجدت المجتمعات في وسط وشرق أوروبا وبعد مرحلة نيوليبرالية انتقالية، وجدت طريقها ثانية لاحتضان الأسواق. ولم يعد هناك ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين أدنى شك لدى التيارات السياسية الأساسية الكبرى ضمن الديمقراطيات الحديثة وعلى ضوء تصرفاتها عملياً حول ضرورة هذا "الاحتضان".

لقد كان لهذا الإدراك العلمي موقفاً صعباً لمدة طويلة. ولكنه استطاع أن يثبت أقدامه تدريجياً في مختلف البلدان وضمن التيارات المتعددة، وأصبح منذ الثمانينات فقط مُسلّمة متداولة على الصعيد العام. لقد كانت التجارب والحجج التالية هي عامل الحسم في تاريخ الديمقراطية الاجتماعية لتمهيد الطريق لعملية التعلم هذه:

بين ادوارد بيرنشتاين (Eduard Bernstein)[١١٣] أن سبب رفض ماركس لتوجيه السوق يعود إلى فرضية ثبت خطؤها بالتجربة العملية. تنبأ ماركس بأن الرأسمالية تقود حتماً إلى عمليات تركيز اقتصادية تؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع توجيه الاقتصاد الجمعي حصراً في يد عدد قليل من أصحاب الاحتكارات (monopolists) ومن المسيطرين على السوق (oligopolists). لكن برنشتاين بَين وبعكس هذا التوقع، أن تعقيدات الاقتصاد الرأسمالي تتزايد، وأن أعداداً كبيرة لا حصر لها من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى تتأسس وتنشأ يومياً. ذهبت حجة بيرنشتاين إلى أبعد من ذلك بأن اعترف بالسوق كأداة للتنسيق، كونه وحده هو الذي يبقى في وضع يستطيع به أن يتعامل بفاعلية مع الكمية الهائلة من المعلومات الاقتصادية دونما خسارة لا لإنتاجية العمل ولا للموارد المجتمعية ولا لإمكانيات التأثير ولا لسيادة المستهلك.

عندما توطد الاقتصاد الشيوعي السوفييتي الموجه، وانكشفت حقيقة ذلك التوجيه بثمنه الباهظ على الصعيد السياسي والاجتماعي، اكتسبت عندها هذه الحجة المزيد من الأهمية. ولقد تم استكمال هذه الحجة وارتفع شأنها من خلال العالم الاقتصادي ادوارد هايمان (Eduard Heimann)[١١٤] في العشرينات من القرن الماضي، إذ تبين له أن هناك في الأسواق العاملةَ المتحررة من الممارسات الاحتكارية، توجد أدوات فعالة للتأثير المجتمعي على صنع القرارات الاقتصادية. وتم بالتوازي مع ذلك تطوير فكرة مشروع الديمقراطية الاقتصادية. وهذه الفكرة تدعم مبدأ ضبط السوق، ولكنها تريد أيضاً أن تتأكد من تأمين مشاركة النقابات والممثلين السياسيين في صنع القرار الاقتصادي على كافة المستويات، بدءاً من المصنع فإلى الشركة وإلى القطاع المهني ووصولاً إلى كامل نطاق الاقتصاد الوطني.

٤-٣ حقوق الملكية والحريات المتساوية

تشكل فكرة النيوليبرالية حول حق التملك الخاص غير المحدود في التاريخ الأوروبي ظاهرة استثنائية جاءت متأخرة الأوان. فسواء في الفكر القانوني أو في الممارسات السياسية العملية، كانت الأفضلية دوماً للتصورات بأن الملكية الخاصة هي نوع من الوصاية الاقتصادية، ولذا فهي تمنح لفترة زمنية معينة. وتم الانطلاق من فرضية أنه لا يصح للملكية الخاصة أن تخدم المنفعة الخاصة فقط، بل والصالح العام كذلك. وقد أصبح هذا المفهوم الاجتماعي للملكية الخاصة أولاً مدعاة إشكالية للسياسية المطلقة عندما حرر هذه السلطة السياسية من ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية، وأصبح هو بالمقابل الذي يحرص على الرفاه العام للمجتمع. واستطاع مناهضوا السياسة المطلقة بالمقابل تبرير وجهة النظر بأنه يجب أن يُعطى الحق لأصحاب الملكيات الخاصة بأن يتمتعوا بحرية التصرف بملكيتهم، حيث أن ذلك يمثل الشرط المسبق لحريتهم. وبهذا تم التغاضي عن ما كان قد تم – وبالذات في هذا التوقيت – من إقرار بأحقية المجتمع المحلي في التحفظ بشكل أو آخر على حرية تصرف المالكين بأملاكهم، وذلك من قبيل المصلحة العامة في جباية الضرائب لا للحصر. لا يمكن في أي مجتمع أن يبقى حق التصرف المطلق للمالكين في أملاكهم قائماً دون محددات. فهذه أسطورة خيال سياسية. والأمر هنا يتوقف دوماً على قدر وحدود العامل السياسي للحسم في أحكام الملكية.

من الأمثلة على الأسئلة العملية الحاسمة في هذا الصدد: لأي غرض من أغراض الصالح العام سيتم تحصيل الضرائب وبأي قدر، وكيف يتم تحديد النسب التصاعدية لفرض الضرائب؟ ولكن يجب أن يكون من الثابت، بأنه لا يجوز للدولة في أي حال من الأحوال نزع الملكية بالكامل من أي شخص دونما تعويض منصف. وما دون ذلك يبقى الموضوع منوطاً بالقرار السياسي النابع من غالبية المجتمع، ومتوقفاً على تقاليد الثقافة السياسية السائدة في ذلك البلد.

فكرة الملكية في أحكام القانون لجمهورية ألمانيا الاتحادية

للمواد التالية في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية أهمية خاصة بالنظر إلى البعد الاجتماعي لملكية الموارد الاقتصادية:

المادة ١٤ (الملكية، قانون الإرث ونزع الملكية):
"(١) تُكفل الملكية وقانون الإرث (...)؛ (٢) الملكية مُلزمة، واستعمالها ينبغي أن يخدم أيضاً الصالح العام في نفس الوقت؛ (٣) يجوز نزع الملكية فقط إذا كان ذلك لأغراض الصالح العام[١١٥] (...)".

المادة ١٥ (التحويل إلى ملكية اجتماعية عامة):
"يمكن أن تُنقل الأراضي والعقارات والمصادرالطبيعية ومدخلات الإنتاج إلى الملكية العامة أو إلى أي شكل من أشكال الاقتصاد العام بقانون يحدد ويسوي نوع ومقدار التعويض".

لقد أقرت المحكمة الدستورية الاتحادية في أحد أحكامها الصادرة بصدد قانون المشاركة في اتخاذ القرار في الشركات[١١٦] حول كيفية تقييم العلاقة بين مختلف الحقوق الأساسية الخاصة بالملكية كل منها مع الآخر[١١٧]. وتفرق المحكمة بين نوعين من أبعاد استخدام الملكية الخاصة: أحدهما البعد القانوني لتملك الثروات والآخر البعد الاجتماعي للملكية.

يرتبط البعد القانوني لتملك الثروات مع الحرية الشخصية، فهو يؤمن للمالك "تشكيل حياته تحت مسوولية الشخصية[١١٨]". وبتالي تم تفسير العلاقة بين حق التملك الأساسي وحق حرية التصرف من قبل المحكمة الدستورية الاتحادية، كعلاقة ترابط وثيق نسبياً. ولا ترى المحكمة حاجة إلى أن تضيق الدولة حدود استعمال حقوق الملكية "طالما تعلق الأمر بوظيفة الملكية باعتبارها عنصر تأمين لحرية الفرد الشخصية، فأنها تتمتع بحصانة خاصة واضحة المعالم[١١٩]". ولكن حالما يتعلق الأمر بالبعد

الاجتماعي للملكية، فإن المحكمة الدستورية ترى ضرورة لتدخل الدولة: "وبالمقابل فإن هوامش صلاحية المشَرّع تزداد اتساعاً من أجل فرض أنظمة لتحديد المضمون والمحددات لوظائف الملكية الخاصة، كلما ازداد ارتباط شأن الملكية بصلات اجتماعية أو بأداء عمل اجتماعي[١٢٠]". وينطبق هذا الوضع على سبيل المثال في حالة الملكية الخاصة في شركة اقتصادية. إذ تؤكد المحكمة بأنه: إذا "اعتمد" العمال وموظفو الشركة "على الاستفادة من ملكية خاصة لغيرهم"، كي يتمكنوا من تشكيل حياتهم بمسؤولية، فإن حريتهم في التصرف وفي ممارسة المهنية قد تصبح محدودة. وعلى عاتق المشَرّع تقع مهمة أن يتعامل مع الحقوق الأساسية لعديمي الملكية والحقوق الأساسية للمالكين على قدم المساواة، ولذا فعليه أن يضع القواعد والحواجز القانونية للانتفاع من الملكية الخاصة في حيز التنفيذ.

يمثل القانون المتعلق بمشاركة المستخدمين في صنع القرار محاولة لتنظيم البعد الاجتماعي لحق التملك. علماً أن القانون يقتضي أنه بالإمكان أن يجري الانتفاع الحر من الملكية في بعده القانوني كثروة (على سبيل المثال يستطيع أحد الشركاء في الشركة أن يسحب حصته من الأملاك)، الأمر الذي لا يحتاج إلى موافقة المستخدمين عليه، إلاّ أن الملكية الخاصة تخضع في نفس الوقت لحق النقض من قبل المستخدمين بالشركة في كل ما يتعلق بالبعد الاجتماعي للملكية.

بالنظر إلى القانون الأساسي فإن الملكية الخاصة بالطبع ملتزمة اجتماعياً أيضاً في بعدها القانوني كثروة، فهي خاضعة قسراً للضريبة التي يتم القرار بشأنها سياسياً، مما يعني أنه يجوز "نزع ملكية" جزء من الثروة لأغراض الصالح العام.

الملكية الخاصة وانتهاكات الحقوق الأساسية

يمكن للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أن تنتهك الحقوق الأساسية لطرف ثالث تحت ظروف معينة. إذ يمكن للملكية الخاصة لوسائل اقتصادية على سبيل المثال أن تؤدي إلى منع عديمي الملكية من تحقيق رغبتهم في التملك بسبب:

- ارتفاع الأسعار والحد من سيادة المستهلكين بسبب التركيز الاحتكاري في السوق والحد من المنافسة فيه؛
- المساس بالمساواة السياسية من خلال التحريك غير المتوازن للموارد في عملية الاتصال؛
- تعطيل برامج العمل الديمقراطية في سياق التهديد بالعقوبات ضد السلطات السياسية.

لذلك يسود في الديمقراطية الاجتماعية التزام سياسي بالعمل على الحد من انتهاكات الحقوق الأساسية من خلال سياسة الاحتضان الاقتصادي ووضع ناظمات له.

٤-٤ الضبط الاقتصادي

تتكشف ضمن الأسواق نواقص وظائفية نابعة من داخل نظمها[١٢١]. لذا فإنه من الضروري وجود سياسة ضبط اقتصادية تعمل على تقليص التناقضات بين العقلانية الاقتصادية ومصالح المجتمع المعرّفة سياسياً. والاعتقاد بأن الأسواق قادرة على العمل كميكانيكيات توجيه ضابطة لنفسها، وبأنها تتماشى من حيث المبدأ مع القيم الاجتماعية، هذا الاعتقاد يقف على طرف النقيض مع جميع المعارف المكتسبة بطريق التجربة عن الأسواق. يتطرق موضوع سياسة الضبط الاقتصادي إلى عرض قواعد عامة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ومراقبة تنفيذها ووضع العقوبات المترتبة على عدم تنفيذها. وهي سياسة تتطلب الحد الأعلى من الشروط المسبقة، وقلما تكون خالية من المؤثرات الجانبية[١٢٢].

تسود بين المنطق الوظيفي للأنظمة السياسية الخاصة بصنع القرار والمنطق الوظيفي للأنظمة الاقتصادية الفرعية توترات مبدأية وتناقضات لا يمكن إزالتها بمجرد مناقلة منطق أحدهما إلى الآخر. لذلك يجب وضع حدود وأهداف للمنطق الاقتصادي بوسائل المنطق السياسي وبقدر الإمكان دونما تقزيم لفحواه بطريقة غير مرغوب فيها.

لقد تم مؤخراً إجراء تجربتين واسعتي النطاق على الصعيد المجتمعي لصهر المنطقين الوظيفيين في بعضهما البعض. لكن ثمن كلا التجربتين كان باهظاً اجتماعياً وباءتا بالفشل. التجربة الأولى كانت التجربة الليبرتارية الهادفة إلى إعطاء الاستقلالية لمنطق السوق في مواجهة منطق التوجيه السياسي. وقد أدت هذه التجربة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى[١٢٣]. أما التجربة الثانية فكانت التجربة الماركسية اللينينية المؤسسة للشيوعية السوفييتية والتي كانت تهدف إلى توجيه النظام الاقتصادي الفرعي حصراً بوسائل السلطة السياسية. أسفرت هذه التجربة وبعد عشرات السنين عن تراجع التطور في الإنتاجية، وأخيراً إلى انهيار مجمل النظام الاقتصادي السياسي.

تحبذ الديمقراطية الاجتماعية ذلك الشكل من أشكال الضبط الاقتصادي الذي يكون في وضع يمكنه من المواءمة بين الأسواق والأهداف المعرَّفة سياسياً إلى أبعد حد ممكن. يتعين على الأداء الوظيفي للأسواق أن يحافظ على قدرته بقدر الإمكان على الإنتاج من جميع جوانبه. وحيث أن الأسواق بطبيعتها مرنة وديناميكية وقابلية التنبؤ مسبقاً بحساباتها محدودة، يترتب على سياسة الضبط الاقتصادي الناجحة أن تكون مرنة وديناميكية أيضاً في أهدافها وآلياتها. لذلك فالمرونة والانفتاح البرغماتي لأدوات الضبط الاقتصادي ليست مجرد حل سياسي وسط بين المصالح، بل هي في الغالب وليدة التوترات الداخلية بين الحقوق الأساسية الجوهرية وشروط الأداء الوظيفي لاقتصاد المجتمع. فالمزيد من الرفاه، والاختيار الحر في الاستهلاك يجب أن يتم بالتوافق مع أهداف التشغيل الكامل واستدامة البيئة الايكولوجية ومواصلة النمو الاقتصادي.

إنه لمن الضروري من أجل ضبط سياسي ناجح للأسواق أن يتم وضع أطر قانونية ضمن مفهوم سن التعليمات التشريعية، على أن يتم تطبيقها ومراقبتها وتنفيذها ضمن مهام السلطات التنفيذية والقضائية[١٢٤]. ويجب أن يمنح المجتمع السياسي من حيث المبدأ إمكانية التأثير على النظام الفرعي لاقتصاد السوق. هذا ويعني الضبط السياسي تدخل الدولة أيضاً في حيز عمل الشركات من خلال إجراءات التوجيه للاقتصاد الجمعي. ومع هذا فيجب أن تبقى هذه الحيزات مفتوحة بشكل يسمح بالحفاظ على أنشطة الشركات المرغوبة اجتماعياً ودعمها عند الحاجة.

تظهر الأسواق في العادة العديد من الاختلالات المرتبطة بوظيفتها الاقتصادية الإنتاجية ارتباطاً متيناً. هذا ويمكن التفريق بين "ثلاث مركبات سببية لفشل السوق[١٢٥]":

١ – وجود احتكارات طبيعية (natural monoplies)

سيؤدي الضبط المحض لبعض قطاعات السوق، كالسكة الحديدية وكالتزويد بالطاقة والاتصالات على سبيل المثال، إلى عدم إمكانية تقديم الخدمات المطلوبة أو إمكانية تقديمها فقط بأسعار باهظة. وحيث أن الأمر يتعلق هنا وبالذات بخدمات البنى التحتية والامدادات الهامة الأساسية التي تخص المجتمع بمجمله، فلا بد من تدخل رسمي من قبل الدولة لإنجازها. وفقط من خلال التدخل بالإجراءات السياسية في حالات كهذه، يمكن تنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات بشكل اقتصادي تحت شروط مشابهة لشروط السوق.

٢ – التأثيرات الخارجية السلبية

تظهر التأثيرات الخارجية السلبية دائماً عندما تقحم أطراف مشاركة في السوق طرفاً ثالثاً بتحمل أعباء ونفقات معينة تتسبب في نشوء تكاليف اجتماعية يترتب على المجتمع السياسي بمجمله أن يقوم بالتعويض عنها. وهذا هو الحال على سبيل المثال في حالة

الإثقال على تلويث البيئة بالمواد الضارة، وأيضاً في حال البطالة الناتجة عن المسيرة الاقتصادية لديناميكية السوق نفسه. ومثال آخر للتأثيرات الخارجية السلبية نجده في الأزمات المالية المؤثرة العابرة للحدود الدولية والتي تنشأ من جراء العولمة، وتؤدي بدورها إلى خسارة في النمو الاقتصادي تسفر عن تفشي البطالة على نطاق واسع. ولذا يجب على سياسة الضبط الاقتصادي إما أن تمنع حدوث هذه التأثيرات قطعاً، أو أن تحمّل تكاليف تبعات هذه التأثيرات الخارجية على مسبّبيها أنفسهم، لكي يتم تخفيف الأعباء عن المجتمع ككل.

٣ – حالات المعلومات غير المتماثلة

قد ينشأ في مجالات عدة عدم تماثل مبدأي في وفرة المعلومات لدى البائعين والمستهلكين للخدمات والمنتجات فيما يخص الأسعار أو جودة النوعيات على حد سواء. فمن يشتري سيارة مستعملة على سبيل المثال، لا يستطيع تقييم نوعية السيارة إذا كانت جيدة أو سيئة قبل إبرام عقد البيع. عدم معرفة نوعية السلعة أو بالأحرى الخدمة المبتغى شراؤها، تظهر أيضاً عند اللجوء إلى خدمة طبية، إذ أن المعرفة الطبية هي من اختصاص الطبيب وليست من اختصاص المريض.

يرى أولريخ بيك (Ulrich Beck)[١٢٦] في هذه الحالة من فشل السوق نوعاً جديداً من المخاطر الناتجة عن التقنيات الحديثة. وهذه المخاطر لا تثقل كاهل المعنيين بها بتأثيراتها العميقة فقط، بل أيضاً لكونهم غير قادرين في الغالب على تخمين تداعياتها. فإذا توفرت معلومات مثلاً حول حجم الضرر لمادة خطرة، عندئذٍ يعتمد تقييم حجم الخطر وبشكل رئيسي على رأي الخبراء. وبهذا يصبح صاحب العلاقة "تحت رحمة" رأي الخبراء.

وتبعاً لذلك تجابه مشكلة المعلومات غير المتماثلة نوعين مختلفين من التحديات اللذين يحتاجان إلى الضبط السياسي:

أولهما يدور حول الإلزام بإظهار وتعريف مواصفات المنتج، كمركبات المواد الغذائية أو كمية المواد الضارة فيها ونسبتها إلى المواد المكونة لهذا المنتج.

ثانيهما يدور حول التقييم المحايد للمخاطر، أي حول كيف يمكن تخمين المشاكل الناتجة عن كمية معينة من المواد الضارة على سبيل المثال. فهنا يعتمد المواطن على ما يدليه الخبراء من آراء، حيث أنه لا يستطيع أن يختبرها بنفسه. لذا فإنه لمن مهام الدولة أن تسعى للوصول إلى آراء الخبراء والإعلان عنها. وعلاوة على ذلك فإن اتخاذ الاحتياطات الوقائية لمنع نشوء مخاطر كهذه، يقع ضمن صلاحيات الضبط السياسي.

ظهرت منذ التسعينات ثلاث مؤشرات للتنمية تدل على تزايد الحاجة إلى الضبط الاقتصادي بشكل ملح: أولاً من خلال الخصخصة المتزايدة لخدمات كانت تقدم في السابق من قبل الدولة، وثانياً من خلال عملية اندماج السوق عبر الحدود الدولية، والذي قاد إلى اتساع الهوّة بين التأثيرات المتأتية من الخارج وإمكانات ضبطها السياسي، وثالثاً من خلال التصعيد غير المنظور للمخاطر المرافقة للرقي، وللمخاطر البيئية الناتجة عن عمليات النمو غير المنضبط.

والليبرتارية التي أرادت أن تكون سياسة الضبط مقتصرة فقط وبشكل رئيسي على ضمان شروط المنافسة، وقعت بسبب هذه التطورات في فخ الدفاع عن النفس، إذ أصبح من الواضح اليوم ضرورة وجود سياسة اقتصادية ضابطة. لذا فهناك أسئلة مطروحة على جدول الأعمال اليومي مثل: ماهي الأدوات السياسية الاقتصادية التي تصلح لهذا التوجه، وبواسطة أي شكل من أشكال صنع القرار السياسي يمكن تحديد أهداف السياسة الاقتصادية، وكيف يمكن تحريك وتنظيم الإرادة السياسية لتحقيقها على النطاق العالمي؟

يتولد عن التقدم العلمي والتقني حالياً نوعان من المخاطر يجعلان الحاجة ملحة إلى وضع إستراتيجيات سياسية مضادة ومختلفة تماماً لمعالجتهما وهما: المخاطر الناتجة عن التركيبة الاجتماعية والمخاطر الناتجة عن أشكال جديدة من إمكانيات الإنتاج العلمية والتقنية. المخاطر من النوع الأول، والتي نبتت في تركيبة المجتمع الرأسمالي نفسه، ينبغي تحديد مسبباتها بالضبط والتعامل معها سياسياً بشفافية. أما المخاطر من النوع الثاني، فهي تولد بالمقابل حالة مغايرة من الإشكاليات. وتشكل الطاقة النووية مثالاً حياً لهذا النوع من المخاطر، إذ أن النزاع لا يدور فقط حول أي نوع من المخاطر ينتج عنها وما حجمها، بل أيضاً ما هي الخسائر التي يمكن أن يتكبدها المجتمع في رفاهه إن هو أقر الاستغناء عن هذه التكنولوجيا الحديثة.

إستراتيجيات السياسة الضابطة

لقد تم حتى الآن بلورة أربع إستراتيجيات للضبط الاقتصادي الجمعي ضمن إطار مشاريع الديمقراطية الاجتماعية، كما وتمت تجربتها العملية بقدر متفاوت. بالنسبة للاستراتيجيتين الأوليتين فلم يخرجا إلا بالكاد خارج حيز وضع البرامج. أما الاثنتين الأخريين فقد تم تطبيقهما بنجاح في العديد من البلدان ولفترات زمنية طويلة الأمد.

وهذه الإسترتيجيات الأربع هي:

١ – ديمقراطية الاقتصاد
٢ – دمقرطة حقوق المالكين من خلال صناديق دعم العاملين
٣ – تنسيق الاقتصاد الجمعي حسب النظرية الكينزيانية
٤ – خلق أشكال مختلفة من التعاون في الضبط على صعيد "المشاركية المؤسساتية الجديدة" (neo-corporatism) بين الدولة والشركاء الاجتماعيين

وتتقبل جميع الإستراتيجيات الأربع النهج الوظيفي لتوجيه الأسواق وليدة النظام الرأسمالي إلى ذلك الحد الذي يصطدم عنده مع الحقوق الأساسية للمواطنين المعنيين.

١ – ديمقراطية الاقتصاد:

تم تطوير نهج ديمقراطية الاقتصاد بطريقة مثالية في ألمانيا بالتعاون المشترك بين علماء الاقتصاد ومنظري العمل النقابي أثناء حقبة قيام جمهورية فايمار[١٢٧]، وحظي منذ ذلك الوقت وحتى حقبة التسعينات بجدواه البرامجية، حتى وإن لم يتم تطبيقه بشكل شامل من قبل أي من الحكومات التي قادتها أحزاب الديمقراطية الاجتماعية[١٢٨]. وهذا النهج يتبع التصورات بأنه يمكن التوصل إلى توجيه السوق من خلال قرارات سياسية اقتصادية واقتصادية جمعية يتم اتخاذها على جميع المستويات عن طريق نوع من المشاركة على النحو النيابي البرلماني[١٢٩]. وينطلق هذا النموذج من الأسلوب الهرمي لصنع القرار، والذي يمثل قمته مجلس اقتصادي اجتماعي مركزي، يتم تأليفه من ممثلي الحكومة والمستخدمين وأرباب العمل مثالثة بالتساوي، وهذا المجلس هو الذي يطور الأهداف الاقتصادية الجمعية المنشودة[١٣٠]. أما على صعيد صنع القرارات ضمن مستويات ما تحت القمة، فيوجد أيضاً مجالس اقتصادية واجتماعية فاعلة، على سبيل المثال على شكل لجان إشراف على الشركات، والتي تحدد وتطبق أهداف التوجيه المركزية[١٣١].

يطرح نموذج ديمقراطية الاقتصاد عدداً من الأسئلة الهامة، منها: كيف يمكن الوصول إلى حل وسط، أو بالأحرى إلى توافق بين ممثلي الفعاليات السياسية المشاركة وبين ممثلي المستخدمين وبين أرباب العمل؟ وكيف ينبغي اتخاذ القرار في حالة عدم التوافق؟ هل هذا النظام من المرونة بمكان ليتفاعل فوراً مع متطلبات اندماج الأسواق عبرالحدود الدولية؟ وأما السؤال الأهم فهو: كيف

يمكن لنظام من هذا القبيل أن يثير اهتمام المستثمرين؟ إذ أن المستثمرين لا يملكون في هذه الحالة القرار النهائي فيما يخص استثمارتهم، وأن جميع القرارت المتعلقة بالشركات تخضع لحق النقض من قبل المثلين المشاركين الآخرين. فبهذه الطريقة تكون عملية الوصول إلى وضع مشاريع القرارات بأسلوب أكثر ديمقراطية من أنظمة اقتصاد التخطيط المركزي. غير أنه يترتب على ذلك في نفس الوقت احتمال تحديد حرية تصرف إدارة الشركات بنفس القدر الذي تزداد فيه الدمقراطية. وبتالي يفقد النظام كل الحوافز للاستثمارات الخاصة، وبهذا يفقد أيضاً أحد المقومات الأساسية للقدرة العملية على أدائه. عندها لا يستطيع منطق الأداء الاقتصادي أن يتطور تحت هذه الظروف سوى بصعوبة.

لم تحاول الحكومات التي تقودها أحزاب الديمقراطية الاجتماعية في العديد من البلدان الأوروبية أن تطبق بشكل جدي فعلاً نهج ديمقراطية الاقتصاد بكامل أوجهه، وذلك على عكس طروحاتها في برامجها الحزبية. هذا ولم يعد الانتباه يتوجه جدياً في المحصلة إلى نموذج ضبط ديمقراطية الاقتصاد بعد فشل اقتصاد التخطيط المركزي على غرار الاقتصاد الشيوعي السوفييتي. ومع هذا لا تزال هناك عناصر متفرقة من هذا النموذج تلعب دوراً في البرامج الاقتصادية للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية.

٢ – صناديق دعم المستخدمين المحفزة للديمقراطية :

لقد تم وضع فكرة هذا النموذج من قبل النقابات السويدية ومن قبل بعض المنظرين الاقتصاديين السويديين البارزين، وتم تطبيقها لفترة قصيرة في السبعينات. هذا النموذج يتبع منطقاً سياسياً اقتصادياً في غاية البساطة[١٣٢]. في الأوقات التي تركد فيها الأجور الحقيقية للمستخدمين بسبب ضعف النمو الاقتصادي، يتم صرف حصص لهم في الشركة كجزء من دخلهم. يتم جمع هذه الحصص في صناديق خارجة عن نطاق عمل الشركة، ومن هناك يعاد استثمارها في شركات القطاع الخاص الأخرى في البلد. وبهذا تفلت سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي من يد الشركات المعنية إلى يد مالكي صناديق الدعم هذه، وذلك دون أن يتم في أي وقت نزع أي ملكية قائمة خاصة لوسائل الإنتاج .

اعتبرت روابط أرباب العمل السويدية صناديق العاملين المحفزة للديمقراطية ولأسباب مفهومة أسلوباً مهذباً مموهاً من أساليب نزع الملكية. ولقد توقفت هذه التجربة بعد وقت قصير تحت الضغط الهائل الممارس من قبل روابط أرباب العمل لأسباب سياسية، وقبل أن يتمكن هذا النموذج من إظهار النتائج الاقتصادية له.

لدى تطبيق فكرة صناديق المستخدمين الخارجة عن نطاق الشركات ينشأ خطر الإلتباس بأن يتورط ممثلوا المصالح في لعبة "دور مزدوج"، وبالتحديد كأعضاء نقابيين وفي نفس الوقت كمالكين رأسماليين[١٣٣]. فهم يتعرضون بذلك إلى توترات يصعب تحملها، حيث أنهم يتقمصون من ناحية وظيفة الملاك ومن جهة أخرى عليهم أيضاً أن يمثلوا مصالح المستخدمين. ويقع الإشكال الرئيسي لهذا النموذج أيضاً في أن مستثمري القطاع الخاص وإدارات الشركات سيفقدون بالتدريج ثقتهم في سيطرتهم على اتخاذ القرار، وبهذا يفقدون أيضاً الدوافع للمشاركة في نموذج من هذا النوع. وسيان أكان هذا النموذج قد فشل بسبب النواقص في منطق تنفيذه السياسي أم لا، تبقى قدرته للقيام بوظيفته ضمن منطقه الاقتصادي موضعاً للشك والجدل.

٣ – التنسيق الكينزياني للاقتصاد الجمعي

تبين في العقود الثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية لأغلب الحكومات التي تقودها أحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا، أن سياسة التنسيق الاقتصادي الجمعي حسب النظرية الكينيزيانية هو الطريق الأمثل للاقتصاد السياسي في الديمقراطية الاجتماعية. وقد بشرت هذه الإستراتيجية من خلال تجنبها جميع مطبات اقتصاد التخطيط المركزي، بالوصول إلى تلك الأهداف السياسية الاقتصادية والسياسية المجتمعية التي مثلت المحور التقليدي للديمقراطية الاجتماعية. وبدى من مجريات الواقع العملي خلال "العصر الاقتصادي الذهبي" صحة هذه البشرى. وظهر في سياق عملية التنسيق الكينزياني أنه تم العثور على الوسيلة التي يمكن أن يتم بها الربط بين ميزات كل من ضبط السوق وضبط الدولة، دون اللجوء إلى عمليات مساومات جديرة بالذكر لحلول الوسط.

آلف الضبط الكينيزياني بين سياسة إنفاق حكومي يجري بعكس وتيرة الدورة الاقتصادية، التي أمكن من خلالها خلق توازن مقبول في المسارات الاقتصادية لرأسمالية السوق، وبين برامج الإنفاق العامة التي تعزز الطلب ضمن الاقتصاد الكلي الشامل، وتحفز على إنتاج الخدمات والسلع العامة. وبهذه الطريقة أمكن في آن واحد وفي ضوء استقرار الحالة الاقتصادية وتأمين التشغيل الكامل العام، تحقيق المهام العامة التي تم تحديدها سياسياً، والتي كانت على كل حال مشمولة ضمن برامج الإصلاح السياسي للديمقراطية الاجتماعية.

وقد شهدت عقود الستينات والسبعينات من القرن الماضي فترة ازدهار لهذا النموذج من الضبط الاقتصادي. إلا أنه ومنذ منتصف السبعينات عندما قاد تقليص مفعول أدوات بريتون وودز (Bretton Woods) في عملية التنسيق العابر للحدود الدولية إلى اندماج سريع للأسواق على الصعيد العالمي، أخذ هذا النموذج من ضبط الاقتصاد الجمعي يفقد من قوة فاعليته بشكل محسوس. ومع فقدان السيطرة على تحديد الفوائد البنكية، ومع التدفق اللامحدود لرأس المال إلى أسواق المال المندمجة عالمياً، فقدت سياسة الضبط الكينزيانية للدولة على الصعيد الوطني أداة أساسية هامة من أدواتها الفاعلة. غير أن هذه السياسة في الواقع وكما أكد كثير من المراقبين، لم تصبح عديمة الفاعلية، ولكنها فقدت الكثير من قدرتها على توجيه الاقتصاد الجمعي تحت تأثير متطلبات العولمة[١٣٤].

٤ – ضبط تعاوني من خلال المشاركية الجديدة بين المؤسسات

كانت سياسة الضبط الكينزيانية التي تم تطبيقها على قدر كبير من النجاح في كثير من البلدان الأوروبية بقيادة أحزاب الديمقراطية الاجتماعية (مثل السويد وهولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية) مصحوبة بأداة ضبط تعاوني من خلال المشاركية الجديدة بين المؤسسات. وقد أمنت هذه الإستراتيجية قيام تفاهمات حول أطر المعطيات الاقتصادية والقيم المستهدفة وتنفيذها عملياً، بعد أن يتم التوافق عليها بين النقابات وروابط أرباب العمل والفعاليات السياسية. ومع العلم أن هذا الضبط التعاوني الجديد لم يحل مكان استقلالية تحديد تعرفة الأجور بالكامل، إلاَ أنه استطاع أن ينسق في العديد من أوجه العمل بين مختلف الفعاليات المسؤولة عن التوجيه الاقتصادي الجمعي. ويرجع الفضل في فاعلية هذه الآلية إلى توفير الضمان على الصعيد المؤسسي وإلى أن التفاهمات على الأهداف ومراقبة التنفيذ أصبحت تقع إلى حد بعيد في يد واحدة.

يعتمد هذا النوع من الضبط إلى حد بعيد وقبل كل شيء على الثقة المتبادلة بين الفعاليات المشاركة في تطبيقه. وينبغي أن تجدد هذه الثقة حيويتها باستمرار طيلة مجرياتها العملية ومن خلال نتائج هذا التعاون المشترك[١٣٥]. وحيثما تنعدم هذه "الثقة"، يفقد هذا النموذج مقوماته الأساسية.

في سياق مسيرة العولمة الاقتصادية، تقع هذه الإستراتيجية الوطنية للضبط الاقتصادي الجمعي في أزمة لا محالة. إذ تصبح التركيبات التعاونية عصية على التنظيم بسبب ضغط الأسواق المفتوحة، وتتغير مع ذلك مقومات نجاحها. ففي "رابطة التحالف من أجل العمل" الألمانية (١٩٩٨– ٢٠٠٢)، والتي تألفت كمحاولة للضبط التعاوني، تبين على سبيل المثال بأن فرقاء التفاوض أصبحوا في وضع لا يجعلهم قادرين على التوصل إلى اتفاقات وحلول وسط ضرورية إلا بالكاد[١٣٦]. ولم تعد قوة الروابط التعاونية الذاتية كافية لإيجاد حلول مشتركة للمتطلبات الجديدة. واتسع طيف البدائل أمام الشركات لاختيار الهجرة إلى بلدان أجنبية أكثر ملاءمة من حيث التكاليف. في حين فقدت النقابات من قوة تمثيلها في هذه الرابطة بسبب انسحاب الأعضاء منها، الأمر الذي قلص بدوره من استعدادها للتطور والتجديد.

يخضع الضبط التعاوني التقليدي في عملية العولمة من حيث نتائجه إلى تحولات مفتوحة الجوانب، وأصبح صنع كثير من القرارات الهامة يجري في الغالب بشكل لا مركزي أو على المستوى القطاعي.

٤-٥ الخيرات العامة وحقوق المواطن

تمثل الخدمات والسلع العامة في مجملها عنصراً أساسياً في الاقتصاد السياسي للديمقراطية. وينبغي على النظرية والبرمجية أن تبررا أي خدمات وسلع عامة يجب على سياسة ديمقراطية اجتماعية أن توفرها كحد أدنى، وما هي الشروط التي يجب الإيفاء بها للوصول إليها ضمن الخيَرات الاجتماعية المختلفة، وأي سلع وخدمات عامة يجب أن تكون متاحة على الصعيد الإقليمي والوطني والعالمي حتى يتم الإيفاء بمعايير العدالة والتضامن.

المصطلح والوظيفة

يقصد بمصطلح "الخيرات العامة" تلك الخدمات والسلع والثروات التي يتاح استعمالها والمنفعة منها لجميع البشر الذين يعيشون في الحيز الطبيعي والسياسي الذي يتم عرضها فيه. لا يمكن، أو لا ينبغي استثناء أي أحد من استعمالها. ويسري مفعول ذلك إما كنتيجة للمواصفات الطبيعية لهذه الخدمات والسلع العامة، أو كنتيجة للناظمات القانونية أو للحقوق الشرعية. فجودة نوعية الهواء تعطي مثالاً على الاستعمال غير المقيد كنتيجة لمواصفاته الطبيعية، كما يمثل الأمن الاجتماعي الأساسي مثالاً لحرية الانتفاع من خلال أحقية قانونية، وتمثل حماية حقوق الإنسان أو التعليم المدرسي المجاني في كثير من البلدان أمثلة على عمومية الانتفاع من الخدمات من خلال أحقية شرعية نابعة من الحقوق الأساسية العامة. وضمن هذا المفهوم يمكن فهم القوانين والحقوق أيضاً كخدمات وسلع عامة.

إنه لمن الأهمية بمكان للديمقراطية الاجتماعية أن يكون توفير الخدمات والسلع العامة من حيث سيادة الحقوق الأساسية المتساوية أو من حيث العدالة في التوزيع مكفولاً. وهاتين الحيثيتين تمثلان الخدمات الاجتماعية التي يجب أن تكون متاحة سواسية للجميع. ولا يقتصر الانتفاع منها على من يملك المصادر المادية بمفرده. وتشمل الخيرات والسلع والخدمات العامة الحقوق والمؤسسات والأمن الاجتماعي والفردي، مثلما تشمل الهواء النقي والبيئة الصالحة والعناية الصحية والتعليم. وهذه الخدمات والسلع لا يتم تقديمها وتوفيرها من خلال السوق الضابط لنفسه ولا من خلال مجرد إبرام عقود بين الأفراد ، بل إنها تعتمد على الفعل والقرار السياسي[١٣٧].

هذه الخدمات والسلع العامة لا تجد في المنظور الليبرتاري صلاحيتها كإستراتيجيات اقتصادية اجتماعية وليدة سياسة عدالة شرعية، بل تعتبرها في أحسن الأحوال شراً لا بد منه، حيث أن إنتاجها يحتاج إلى عمليات صنع قرار جماعي من شأنها أن تحد من حرية الفرد وخاصة من حق التملك للمواطنين.

تمثل هذه الخدمات والسلع "العامة المحضة" والسلع "الجماعية المشتركة" مرجعية هامة للديمقراطية الاجتماعية. فبالنسبة للأولى لاينبغي أن يخضع الانتفاع بها لأي نوع من الجدل والمنافسة عليها، مثلها مثل الأمن الداخلي والخارجي أو البيئة النظيفة، كما أنه لا يمكن استثناء أحد من حيز صلاحيتها. وهذا ينطبق أيضاً على الخدمات والسلع الجماعية المشتركة، إلا أن هذه، وعلى العكس من الأولى، لا يتم إنتاجها، بل هي موجودة بطبيعتها كمثال الهواء النقي. لذلك يمكن العبث في نوعية الموجودات الجماعية المشتركة أو يتم إتلافها من خلال ممارسات طرف ثالث، ولذا يتطلب الحفاظ عليها وضع محظورات ضد أنواع معينة من الممارسات.

هناك ثلاث أسباب تضفي الأهمية على كل من الخدمات العامة المحضة والموجودات الجماعية المشتركة بالنسبة لنهج الديمقراطية الاجتماعية وهي:

أولاً كون الأمر يتعلق غالباً وبدون استثناء بخدمات وسلع اجتماعية ذات أهمية بالغة لضمان ظروف حياتية كريمة أو حتى لتأمين مجرد الحياة نفسها؛

ثانياً كون الأمر يتعلق بتلك الخدمات والسلع التي ينبغي، استناداً إلى مفهوم الحقوق الأساسية للديمقراطية الاجتماعية، أن تبقى بعيدة عن تزويد السوق لها؛

ثالثاً كونها عبارة عن تلك الخدمات والسلع، التي تتطلب اتخاذ قرار سياسي حول توفيرها وحجمها وتوزيعها، حيث أن هذا الأمر بالذات يتفق مع الحق الأساسي السياسي للمواطنين بأن يكونوا مصدر القرار السياسي حول شكل ونوعية الحقوق المشتركة بينهم سياسياً.

لكل شخص في الديمقراطية الاجتماعية بناءً على حقوقه الأساسية أحقية التصرف بكم معين من الخدمات والسلع العامة. لكن ماهيتها، وكيف يتم تمويلها وتوفيرها، وكيف يتم تنظيم شروط التوصل إليها عند الحاجة، هذه كلها تبقى رهناً لأسئلة مفتوحة.

الخيرات العامة والعدالة

اشتراط توفير الخدمات والسلع العامة في نموذج الديمقراطية الاجتماعية يأتي من خلال مفهوم العدالة الذي تم تفاهم المجتمع عليه في وضع معين. وجميع النظريات الداعية للمساواة في العدالة التي ترتكز على أساس مساواة الكرامة ومساواة الحرية لجميع البشر، والتي تسعى لاحتواء العنصر المادي في مفهوم الحرية، كلها وصلت إلى النتيجة بأن عليها أن تقدم على الأقل قاعدة دنيا للمساواة في تكافؤ فرص الحياة للجميع[١٣٨]. ويتم تفسير وتبرير هذه القاعدة للمساواة لتكافؤ فرص الحياة في النظريات المختلفة بطرق مختلفة. ففي نظرية العدالة لِ جون رولز (John Rawls) تنبثق هذه القاعدة عن نهج التجهيز الأساسي العادل للمواطنات والمواطنين بتلك الخدمات الاجتماعية التي تمكنهم من تحقيق فرصهم في الحرية[١٣٩]. أما في نظرية العدالة المستندة إلى المجتمعات المحلية لِ ميخائيل فالتسر (Michael Walzer) فهذه القاعدة مرادفة لبيئة توزيع الخدمات حسب الاحتياج إليها[١٤٠]، فيما يمثل عند رونالد دوركين (Ronald Dworkin) السقف المرتفع من الحد الأدنى في المساواة في توزيع فرص الحرية الفردية جوهر فكرته لمفهوم العدالة بأنها المساواة في الموارد طيلة أمد الحياة[١٤١].

يختلف سقف الحد الأدنى للعدالة لدى كفالة فرص المعيشة المادية عملياً من نهج إلى الآخر، ويتم تبريره بحجج مختلفة، إلا أنه يرتكز في جميع الحالات على مبادئ المساواة في كرامة الإنسان والحرية الايجابية. وتتضمن هذه المبادئ المساواة في الاستقلالية الخاصة والمساواة في الاستقلالية السياسية والمساواة في إمكانية التصرف في الخدمات الاجتماعية، التي هي في الحقيقة شرطاً مرجعياً لحياة كريمة ولتحقيق الفرص المتساوية لمشاركة مواطني الدولة مجتمعياً. وهي تمتد أيضاً لتشمل المشاركة في صنع القرار على الصعيدين المجتمعي والاقتصادي، أي لتشمل مقومات الاستقلالية الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بترتيبات السقوف المعيارية للمساواة فيتم تقريرها سياسياً. يجب على كل مجتمع سياسي أن يوضح أولاً ماهي الخدمات الاجتماعية وبأي حجم يجب توفيرها، كخدمات عامة مثلاً في مجالات العناية الصحية والتعليم المدرسي أو في الأمان الأساسي. وفي خطوة ثانية يجب على المجتمع أن يقرر سياسياً، فيما إذا كان الحصول على الخدمات العامة لجميع الأفراد مجاناً أم مقابل رسوم أساسية، والتي يمكن أن تكون متساوية للجميع أو مدرجة في شرائح حسب الوضع الاجتماعي. بالطبع لا يمكن أن يطرح هذا السؤال حول الموجودات الطبيعية كالهواء. ومن ثم يجب أن يتم توضيح نوع التمويل اللازم لتوفير الخدمات العامة.

أما الإجابة على السؤال حول ماهية الخدمات العامة وحجم وطريقة توفيرها، فتتوقف على مفهوم العدالة لدى المجتمع السياسي المعني. وهنا تنسب العدالة إلى علاقتها بثلاثة أبعاد من أبعاد العمل والتعامل السياسي، وهي:

١ – نظام المؤسسات المجتمعية،
٢ – الأداء العام والحقوق،
٣ – توزيع فرص العيش على الصعيد المجتمعي.

تجد الخدمات والسلع العامة مكانها ضمن البعدين الأولين للعمل والتعامل السياسي. ففي البعد الأول هناك مؤسسات مثل القضاء أو منشآت للنظام الحكومي تعتبر خدمات وثروات عامة. وكأمثلة على الخدمات العامة للبعد الثاني تأتي رقابة المجال الجوي، توفير المدارس العامة، الأمن، رقابة المواد الغذائية، قانون البناء في المساكن المحلية وإنجازات الضمان الاجتماعي.

الخيرات العامة والضمان الاجتماعي

توفير الخدمات والسلع العامة والتصرف بها بالرغم من اختلاف النوعية والطريقة له أهمية خاصة في سبيل تحقيق الحرية لجميع المواطنين. المواطنون الذين يستطيعون اشباع معظم حاجاتهم بسبب ثراء مصادرهم، لا يعيرون الاعتبار إلا للقليل من هذه الخدمات العامة كالأمن العام والبنية التحتية. أما بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون بسبب قلة مصادرهم المادية استملاك الكثير من البضائع الخاصة، فإن تزويدهم بالخدمات والسلع المادية العامة يمثل المرتكز الأساسي لتأمين فرصهم في الحرية. تأمين الدولة لمصادر الدخل، كتقديم المساعدة الاجتماعية على سبيل المثال، يقع تحت قائمة الخدمات العامة. فهي تتيح للمواطن أولاً إمكانية الطلب والحصول على البضائع الخاصة في السوق، وبالتالي إمكانية تحقيق فرصته في العيش. ويمكن للمجتمع السياسي اعتبار القوة الشرائية للمواطن المحتاج في هذه الحالة كسلعة عامة تنتجها الدولة.

ضمان توفير الخيرات العامة – دور السوق ودورالدولة ودورالمجتمع المدني

لقد أصبح موضعاً للجدل فيما إذا كانت السلع والخدمات العامة ينبغي أن يتم توفيرها حصراً من قبل الدولة، أم إذا كان من المفروض أن تقوم فعاليات أخرى كالسوق والمجتمع المدني على سبيل المثال بالمشاركة في إنتاجها وتوفيرها. وقد هيمنت الفكرة السائدة بأن المسؤولية في توفير الخدمات العامة تقع على عاتق الدولة وحدها على حلقات النقاش لفترة طويلة. ولكن ذلك كان عبارة عن سوء تفاهم، فالجانب الهام في توفير السلع العامة يتمثل فقط في مدى القابلية للتصرف بها واستعمالها واقعياً. لذلك فالأمر متروك لحرية الدولة أن تقرر فيما إذا أرادت أن تشارك المنتجين من القطاع الخاص أو من مبادرات المجتمع المدني في توفيرها. فالدولة تستطيع أن تنظم إنتاج الخدمات العامة بالتعاون مع إحدى هذه الفعاليات أو مع كلتيهما، طالما كانت هي نفسها التي تأخذ على عاتقها ضمان توفيرها في نهاية المطاف[١٤٢].

هناك العديد من الخدمات العامة التي يمكن أن ينتجها المجتمع المدني وحده، مثلاً كتلك التي ترمي إلى تحسين مستوى المعيشة (كالمساعدة الذاتية الاجتماعية). هذا ويمكن تقديم مساهمة كبيرة في كثير من حقول الخدمات من خلال العمل التطوعي للمواطنين. بيد أنه بالنسبة لتلك الخدمات العامة التي من شأنها أن تمس الحقوق الأساسية للإنسان وللمواطنين، فإن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية تتطلب أن تكفل الدولة تأمينها. إذ أن الأمر يدور هنا حول الإيفاء بالأحقيات المنبثقة عن الحقوق الأساسية العامة عالمياً.

يمكن دعم مبادرات المجتمع المدني كمنتج للخدمات العامة بطرق مختلفة. إذ يجب على الدولة أن تخلق بنيويات وفرصاً مناسبة لتحفيز مبادرات المجتمع المدني. ومن جهة أخرى، يمكن أن تتولد من خلال إعادة هيكلة الخدمات العامة رؤى مجتمعية جديدة

لاتخاذ المبادرات[١٤٣]. ويمكن فتح باب إمكانيات هائلة لمبادرات المواطنين في مجالات أداء الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالثقافة والمدارس والعناية بالشيخوخة كإستراتيجية لتوفير الخدمات العامة.

يراهن نهج الدولة المنشطة على التجسير بين السوق والدولة والمجتمع المدني. وهذا لا يعني أن الدولة ستنسحب من مسؤوليتها الشاملة عن ضمان توفير الخدمات العامة. ومن خلال التآلف بين الأشكال المختلفة للقيام بالمهام، ينتج نوع من محصلة القوى التي تعزز فاعلية العمل. والأهم من السؤال التلقائي البرغماتي عن ما هي الفعاليات التي يجب أن تشارك في إنتاج أي نوع من الخدمات العامة، هو السؤال الحيوي الذي يطرح نفسه أمام مشروع الديمقراطية الاجتماعية: ما هي الخدمات العامة التي يجب أن تكون موجودة تحت التصرف وما هي الشروط التي تمكن المواطن من الوصول إليها.

الخيرات العامة على الصعيد العالمي

لقد تم تطوير فكرة "الخيرات العامة العالمية" (global public goods) في إطار المشاريع الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وارتبطت من البداية مباشرة بعلاقة مع العمل السياسي. فهي من ناحية تضع الصياغة لسلسلة من الخدمات الأساسية، كالأمن الدولي والاستدامة الايكولوجية واستقرار الأسواق المالية، والتي بطبيعتها تأتي بالخير لجميع الناس ويجدون فيها مصلحة متساوية لهم جميعاً. وهي تتضمن من ناحية أخرى سلسلة من المنافع الجماعية الأساسية، كالوصول إلى العناية الطبية والتعليم والتدريب والضمان الاجتماعي وإلى فرص العمل، والتي يجب ولأسباب معيارية أن تصبح متاحة لجميع البشر حتى يتسنى كفالة الحد الأدنى من شروط معينة لحياة كريمة في جميع أنحاء العالم. وتم ربط هذا التوجه بالتعاون المشترك من أجل التنمية، وبالتالي اعتباره كمشروع تعاوني قائم على الصعيد العالمي.

تقع أولى الميزات الخاصة لهذا النموذج في اتصاله المباشر مع الأمم المتحدة ومع أسرة التعاون الدولي من أجل التنمية. وتقع الميزة الأخرى في فحواه الداعية للتوعية، والتي تبين بأن العديد من السلع الأساسية الجماعية غير قابلة للتجزئة، ولهذا فهي تصب في النهاية في مصلحة الجميع. وقوة هذا النهج المميزة تقع في توجهه نحو العالم الثالث. وهو يتضمن من هذا المنظور بعضاً من التوجهات المعيارية الإلزامية التي توضح بشكل مباشر ما هو الحد الأدنى الذي يجب القيام به، حتى يتم في الأجزاء المغبونة من العالم خلق المقومات الأساسية لحياة كريمة، وفي نفس الوقت حتى يمكن إنشاء علاقة مسؤولة بين الفقراء والأغنياء في هذا العالم. والميزة الأخرى هي أنه يمكن تحميل جزء هام من المسؤولية عن توفير المنافع الجماعية على عاتق الأغنياء ومن هذا المنظور على عاتق البلدان الأقدر على إنتاج الخدمات.

ويمكن فهم هذا النهج كمحاولة قيّمة لتحديد مفهوم ومعالم القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية بدقة، للأخذ بها على مستوى العمل والتعامل العابر للحدود الدولية وعلى الأخص على مستوى العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب.

ب – الدولة الاجتماعية

٤–٦ العمل وكرامة الإنسان

إحدى الفرضيات التي لا يشوبها الشك حول مستقبل مجتمع العمل، تتمثل في أن استمرارية سيرة العمل المتواصلة في الأسواق التي وقعت تحت تأثير العولمة لم تعد سوى حالة استثنائية، حيث أصبحت القاعدة في الأغلب سيرة عمل غير متواصلة ومتقطعة على مراحل تتخللها وظائف مؤقتة، سواءً طوعاً أو إجباراً مع بطالة عمل جزئية أو كلية.

تقود العولمة الاقتصادية مع ما يرافقها من تحولات تكنولوجية متسارعة في مجتمعات المعرفة إلى تحولات سريعة في بنيويات العمل وفي تغيير أماكنه، كما وتودي إلى فقدان عاجل ومستمر لقيمة المعرفة المهنية المكتسبة بالتعلم من أجل الحصول على عمل. وأصبح التعلم المتواصل على مدى الحياة والاستعداد الدائم لتغيير المهنة من المتطلبات الملحة في مجال العمل مستقبلاً. لم تعد المؤهلات العالية والنادرة التي حصل عليها الإنسان بطريقة تراكمية تحميه من القلق وعدم الأمان على مكان عمله؛ فهي قد تسهل في أحسن الأحوال تجسير التحول من مكان عمل إلى آخر. ولم يكن المهنيون المؤهلون والأكفاء مستثنيين من هذه التطورات. فالإنتقاص من القيمة المهنية والخبراتيه والقدرات العملية بشكل متكرر ومفاجئ لا يستثني حتى أولئك الذين قد حالفهم الحظ بمكان عمل دائم، وتتربص لمعظمهم أشكال مختلفة غير قابلة للتنبؤ بها من عمليات ال"ترقيع" في سيرة حياتهم العملية. والمزيج من مركبات العمل المؤقت في مجال المهنة، والبطالة المؤقتة، وإعادة التأهيل المهني، والعمل الجزئي، والبطالة المتكررة، ومتطلبات تجديد المعرفة في مجال العمل من خلال دورات تعليمية، والدوام الكامل في أمكنة عمل مؤقتة أصبح سائداً في ميادين عمل جديدة، وبات مصيراً محتوماً يتقاسمه الجميع.

وبالرغم من أن جمعاً غفيراً من العاملين في "اقتصاد المعرفة" الجديد عليه أن يأخذ مثل هذا المزيج في سيرة العمل بالحسبان، إلا أنه من الجدير تصحيح هذه الصورة النمطية الشائعة من منطلقين وهما: أولاً، إمكانية التشغيل الكامل دون بطالة ليست منفية على الإطلاق، وثانياً أنه بالرغم من فقدان علاقة العمل الطبيعية المعتادة من أهميتها بالنسبة للكثيرين، إلا أنها لا تزال تلعب دوراً هاماً في بعض المجالات.

٤-٧ احتضان الشأن الاجتماعي في الأسواق

جميع الخبرات والدراسات تدعم طرح أرماتيا سن (Armatya Sen)[١٤٤] بأن النهج العريض لعملية تحضر الرأسمالية سياسياً يجب أن يتيح لكل فرد قادرعلى العمل فرصة للمشاركة في الحياة العملية. فالانخراط في الحياة العملية من شأنه أن يهيئ الظروف المواتية ليصبح احترام المرء لذاته واعتراف المجتمع به تجربة حياة واقعية. ولذا فإن جميع المشاريع التصحيحية التي أخذت تنفض يديها إلى الأبد من مبدأ العمل من أجل كسب الرزق، وتراهن عوضاً عنه على أشكال بديلة من وسائل تأمين البقاء على العيش، هذه المشاريع لا تجد لها موطن قدم على أرض الواقع إلا بالكاد. فإمكانية الحصول على عمل ثابت للجميع بأجر مجدٍ ليس فقط مطلباً أساسياً للعدالة الاجتماعية، بل هو هدف أيضاً يمكن تحقيقه من خلال سياسة واقعية. ومع ذلك سيكون الانخراط في سوق العمل مستقبلاً من خلال علاقات عمل متأزمة، كما سيتم قطعاً إضفاء المزيد من المرونة على علاقات العمل المعتادة.

ومن هنا لا بد من طرح سؤالين محوريين:

١ – كيف يمكن التوصل في ضوء المعطيات المكتسبة بالخبرات العملية المعروفة إلى توفير إمكانية عمل للجميع؟
٢ – كيف يمكن التوفيق بين هذا القدر من المرونة في سوق العمل الذي لا يمكن تفاديه، وبين الأمان الاجتماعي والاستمرارية؟

أي نهج سياسي يتبنى شعار "ضد الأسواق" في الاقتصاد المعولم محكوم عليه بالفشل. فمثل هذه السياسة لن تحظَ بتأييد شعبي بسبب ما يرتبط بها من انخفاض حاد في الرفاه المجتمعي. ولذا فمن الأحرى أن يوضع على الأجندة السياسية شعار "مع الأسواق". لكن مثل هذه السياسة ينبغي أن تتم منهجتها بحيث تكون سياسة تشكيل للأوضاع قادرة على التأثير، أي بمعنى سياسة تودي إلى تحضر الرأسمالية وليس سياسة التخلي عن السياسة لصالح الأسواق.

تأمين تكافؤ الفرص وتوفير الكرامة للجميع هما المقياس لمدى احتضان الأسواق اجتماعياً. فالمقومات اللازمة لاحترام الفرد لذاته وللاعتراف به اجتماعياً وللتأمين المادي لحياته، يجب أن تكون مكفولة للجميع وعلى قدم المساواة. عندئذٍ فقط ومن خلال إستراتيجية عدالة كهذه، يمكن لمجتمع حديث أن يحافظ على تماسكه بشكل مستدام[١٤٥].

انحسار تأثير الدولة الوطنية في عصر العولمة على التحكم في العرض والطلب، وتراجع الاقتصاد الموجه وفقاً للنظرية الكينزيانية، لا يعنيان بأي حال من الأحوال نهاية الإمكانات السياسية لتشكيل وتهيئة الفرص للجميع. فالسياسة الوطنية المسؤولة تجاه توفير أماكن العمل مع انتهاج سياسة شعار "مع الأسواق" لا تزال تحظى بحيز كبير من قدرتها على المناورة للقيام بمهامها.

وهناك خمسة أسباب مقنعة تؤيد ذلك، والتي ترسم في نفس الوقت الطريق لوضع إستراتيجيات واقعية، كونها إستراتيجيات مُجربة وواعدة بالنجاح.

أولاً: الظروف والمعطيات التي تسود قطاع العمل الذي كان قبل العولمة "محمياً" نسبياً تعتبر من العوامل الحاسمة لاستهداف التشغيل الكامل بدون بطالة[١٤٦]. وهنا يمكن استغلال إمكانات عالية للتشغيل واستنزافها، ويتوقف ذلك على القرارات السياسية المتعلقة بالضرائب أو بمقتطعات الضمان الاجتماعي أو بالدعم المالي لذوي الأجور المتدنية. مثل هذه القرارات السياسية يمكن أن تتخذ ضمن إطار مهام العمل السياسي على الصعيد الوطني أو بشكل أوسع على المستوى الأوروبي.

ثانياً: أظهرت ما تعرف بالمعجزة الهولندية في مجال التشغيل أنه من خلال الربط بين وقت العمل الجزئي والإبقاء على استحقاقات اجتماعية وتقاعدية معتادة يمكن الحد من البطالة بشكل محسوس دون أن يؤدي ذلك إلى الإثقال على الميزانيات وصناديق الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: لقد برهنت السياسة الليبرالية الاجتماعية التي تتبعها الدنمارك منذ تسعينات القرن الماضي إمكانية التآلف بين المرونة الاقتصادية والأمان الاجتماعي رفيع المستوى[١٤٧]. فالاضطرار لإعادة التأهيل في المهنة والبحث الحقيقي عن مكان عمل يُقابل في الدنمارك بمكافآت تأمينية كريمة. وفي نفس الوقت يتم إشغال الوظائف الشاغرة مؤقتاً من خلال تدوير إشغال الوظائف. وبهذه الطريقة تعم الفائدة على الجميع، حيث يتم إرضاء حاجة المجتمع للأمان، واحتواء الطلب على التغييرات المباغتة للتأهيل المهني في الاقتصاد، والحفاظ على التماسك المجتمعي.

رابعاً: لقد حسّن الاتحاد الأوروبي من خلال توحيد العملة والأسواق قابلية التنافس والنمو الاقتصادي في البلدان الأوروبية. وقد أوجد باتفاقيات للتشغيل العام وبالميثاق الاجتماعي وبإصلاح المؤسسات السياسية منطلقات هامة للتكامل الايجابي. وهذه بدورها لها أهميتها للوصول إلى سياسة تشغيل أوروبية متفق عليها.

خامساً : في كل مكان، حيثما تسود نسبة تشغيل عام عالية وبطالة متدنية، تكون نسبة التشغيل للنساء على مستوى عال. فسياسة اجتماعية محابية للأسرة، والتي تلبي رغبة معظم النساء فيما يخص التوفيق بين تربية الأطفال والعمل، ستكون بدورها أيضاً مساهمة هامة في الوصول إلى هدف التشغيل الكامل.

هذه هي الإستراتيجيات الواقعية لتحفيز التشغيل الكامل. وكلها تهدف إلى إصلاح جذري للدول الاجتماعية، ولكن ليس بمعنى تقزيم الدولة، بل بمعنى تحديثها تحت الظروف المتغيرة. توفر الدولة الاجتماعية المرنة "الجديدة" للفرد الفرصة للحصول على مكان معترف به في عالم العمل أو تعرض عليه أن يتابع تأهيله. فدولة اجتماعية مثل هذه، هي التي تحفزعلى المشاركة في العمل وعلى المبادرة الذاتية. لهذا تحمل الدولة على عاتقها جزءاً من التنسيق بين المتطلبات الاقتصادية والمنطلقات والمعطيات الفردية.

٤-٨ حق العمل للجميع

لكل إنسان حق بالعمل، تمليه أسباب تعود إلى المساواة في الكرامة الإنسانية وإلى المواطنة الاجتماعية. فللمشاركة بالعمل لكسب العيش أهمية قصوى لاحترام الفرد لذاته وبالتالي لنيل الاعتراف المجتمعي المرتبط بذلك. فمن باب أولى أن يقع على الفرد نفسه واجب السعي بأقصى جهده ليؤمن لنفسه مدخلاً إلى سوق العمل. وعلى الدولة الواجب بأن تحفز تهيئة الفرص والمناسبات لذلك، وأن تقلل من عقبات الدخول إلى سوق العمل، وأن تؤمن المساواة في هذا الصدد بين كل المواطنات والمواطنين.

من المعلوم أن الحق في العمل تحت شروط اقتصاد السوق لا يتيح فعلياً ضمانة لبقاء مكان عمل تم الحصول عليه سابقاً بطريقة أو أخرى، ولا الحق في اللجوء إلى القضاء للحصول على تشغيل في أي وقت كان. ولكن عن هذا الحق تنبثق إجراءات سياسية واجبة على الدولة:

أولاً: إن الدولة مُلزمة من خلال سياستها في الاقتصاد الوطني بأن تسعى للوصول إلى وضع التشغيل الكامل والقضاء على البطالة.

ثانياً: إن الدولة ملزمة سياسياً أن تعطي أولئك الذين بذلوا جهوداً للحصول على عمل ولم يجدوه تأميناً اجتماعياً مرتبطاً مع مساعدة هادفة إلى الحصول على عمل جديد لهم تحت ظروف تطورات سوق العمل المتوقعة في المستقبل القريب.

قد يؤدي التحول في مجتمع العمل بطبيعة الحال إلى تغيير النظرة إلى القيم وإلى تغيير المواقف من سوق العمل. وكنتيجة للتحول الثقافي والتمايز في الثقافة المجتمعية، يمكن أن يفقد العمل معناه لبعض المجموعات الاجتماعية بالنسبة لمشروع حياتهم وهوياتهم. وقد تنال أشكال أخرى من العمل الاجتماعي عندئذٍ أهمية أكبر، وتساهم إضافة لكسب العيش من ورائها في احترام الفرد لذاته وفي الاعتراف المجتمعي به في مراحل الحياة المختلفة. لهذا سيكون من الممكن مستقبلاً أن يفهم الحق في العمل كحق في المشاركة في مختلف الأعمال التي لها قيمة اجتماعية.

ثالثاً: يتحتم على سياسة الدولة الاجتماعية حماية علاقات العمل بطريقة لا تطال العاملين لدى أرباب العمل فقط، بل أن تراعي كذلك وضع العاطلين عن العمل على قدم المساواة.

لا ينبغي أن يحظى القائمون على رأس عملهم بامتيازات ضمن التركيبة المجتمعية مقارنة بغيرهم من العاطلين عن العمل، وإلاَ سيحول ذلك دون تعيينات في شواغر جديدة، أو إن حصل ذلك، فستكون مثل هذه التعيينات شكلاً من أشكال علاقات العمل المتأزمة. فحماية علاقات العمل التي تقتصر فقط على القائمين على رأس عملهم تهدد رفاه المجتمع بأسره بالخطر وتعتبر ظلماً اجتماعياً. ولذا فمن المفروض أن تشكل حماية علاقات العمل بطريقة تطال فائدتها العاملين والباحثين عن العمل على حد سواء. يعني ذلك للعديد من البلدان أن تتجاوز هوة عدم التكافؤ السائد حالياً بين الحماية "الفائضة عن المعدل" التي يتمتع بها العاملون الدائمون الذين يكونون نواة مؤسسة العمل، وبين الحماية "المنقوصة" في حقل الأعمال الجزئية المؤقتة وعلاقات العمل المتأزمة، لتصبح الحماية متكافئة على وجه التقريب في جميع المجالات. وتقدم كل من الدنمارك وهولندا مثلاً على هذا الشكل من أشكال إستراتيجيات عدم شرذمة سوق العمل. وبهذه الإستراتيجية أصبح من الممكن حلحلة التشدد في تطبيق تعليمات إنهاء الخدمة للنواة من المستخدمين الدائمين من ناحية، واستحداث حقوق لحماية المستخدمين بدوام جزئي من ناحية أخرى، ولكن بطريقة لا تشكل فيها عقبات إضافية لتعيينات مستخدمين جدد.

٤-٩ الحقوق الأساسية والدولة الاجتماعية

تتميز الديمقراطية الاجتماعية بكونها نمطاً شاملاً من كينونة الدولة الاجتماعية التي تحمي كافة الحقوق الأساسية. وينبغي على هذه الدولة أن تفي بالمهام المجتمعية التالية:

أولاً: تُعنى الدولة الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية، وتكفل تطبيق الحقوق الأساسية والتوزيع العادل لفرص العيش للجميع. وضمن هذا المفهوم تمثل مثل هذه الدولة الاستجابة الصائبة للديمقراطية الاجتماعية المتعلقة بدرء المخاطرات المجتمعية التي تحدق بحقوق المواطنين.

ثانياً: تساهم الدولة الاجتماعية في فعالية العمليات الاقتصادية في مسيرة النمو الاقتصادي، إذ أنها ترفع من جاهزية المواطن للانخراط في عمليات التحولات المجتمعية والاقتصادية. وهي تخدم علاوة على ذلك تحفيز النمو الاقتصادي لأنها تنشط العرض والطلب في السوق نتيجة ضمانها حد أدنى لدخل المواطن[١٤٨].

ثالثاً: تساهم الدولة الاجتماعية بشكل حاسم في التماسك المجتمعي والاستقرار السياسي، حيث أنها تضع تحت تصرف المواطنات والمواطنين باقة كبيرة من الخدمات العامة[١٤٩].

كلاسيكياً قام أزا برجز (Asa Briggs) بوصف الدولة الاجتماعية كالتالي:

"دولة الرفاه هي الدولة التي تسعى جاهدة بوعي وإدراك إلى تغيير آليات السوق، وبالأخص في نواحٍ ثلاث وهي: أولا ضمان حدٍ أدنى لدخل الفرد أو العائلة بغض النظر عن القيمة السوقية لعمله أو لممتلكاته، وثانياً الحد من عدم الشعور بالأمن الاجتماعي وعدم الاطمئنان، عن طريق تمكين الأفراد والعائلات من أن يتجاوزوا المخاطرات الاجتماعية مثل المرض والشيخوخة والبطالة، لئلا تودي هذه إلى أزمات اجتماعية، وثالثاً توفير أفضل مستوىً ممكن من عروض للخدمات الاجتماعية المستدامة لكافة المواطنين بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية وانتمائهم الطبقي[١٥٠]".

تحرص الدولة الاجتماعية على "معادلة" عدم الاطمئنان الاجتماعي الناتج عن تبعيات رأسملة الأسواق من خلال ضمانات أمن اجتماعي مستقلة عن إطار تلك الأسواق، وينبغي هنا أن يكون النوع والكم وموقع الممارسات لتوفير الأمن الاجتماعي مستنداً إلى مراعاة الحقوق الأساسية للمواطن. تبين الاتفاقيات المنبثقة عن الأمم المتحدة حول الحقوق الأساسية، أن توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية هو "فقط" واجب ملزم ضمن مهام عمل مؤسسات الدولة المعنية، خلافاً للنتائج التي لابد من تحقيقها من خلال تطبيق الحقوق المدنية والسياسية. ليس من الممكن إلزام أي دولة خارجاً عن طاقتها أن توفر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها. ولكن كون هذه الحقوق بالضرورة حقوقاً أساسية، وفي ضوء ما تقتضيه من المساواة بين الدول في تطبيقها، أصبح من الواجب الإيفاء بها تحت كل الظروف مهما كانت، وبالقدر الذي تسمح به الإمكانات الاقتصادية للبلدان المعنية. وضمن هذا المفهوم أصبح الالتزام من حيث مقتضيات الحقوق الأساسية للتوصل إلى النمط الاجتماعي للدولة التزاماً عالمياً.

وبعكس ذلك يتم تحديد كيفية تنظيم التأمين الاجتماعي وقدر المستحقات الاجتماعية من خلال القرارات السياسية، إذ أن العوامل التي تحددها تتوقف على الناتج القومي الإجمالي وعلى إنتاجية العمل وعلى النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة في كل بلد بعينه. لكن وبشكل عام يجب الحفاظ على المبدأ الديمقراطي في الديمقراطية الاجتماعية القائم على التضامن ووحدة الحال بين المرسل والمستقبل طبقاً للقاعدة: "الإنسان للوطن والوطن للجميع". ويجب أن يكون حق مشاركة المواطنين في القرارات المنبثقة عن كينونة الدولة الاجتماعية محفوظاً للجميع.

تمتد مهام الدولة الاجتماعية لتشمل على وجه الخصوص خمس مجالات كبرى في أدائها[١٥١] وهي: الصحة، التربية والتعليم، الإسكان، الضمان الاجتماعي، والخدمات الشخصية الأخرى المتعلقة بالأفراد. والسؤال هنا الذي يبقى حاضراً في الأذهان هو: أين يقع الحد الأدنى للحماية بالنسبة لهذه القطاعات ضمن الديمقراطية الاجتماعية مع ضمان أن تبقى الحقوق الاجتماعية الأساسية محفوظة تحت كل الظروف؟ ومتى وتحت أي معطيات توفي دولة ما باستحقاقات ومقومات الدولة الاجتماعية؟ من المعلوم أن هناك أشكالاً مختلفة من أشكال الدولة الاجتماعية في العديد من البلدان، وتتوقف طبيعة هذه الدولة الاجتماعية على النظام السائد وعلى مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي، وكيفية تداول السلطة السياسية أو التركيبية السياسية العقائدية فيها[١٥٢].

أنماط الدولة الاجتماعية في الديمقراطيات المتطورة اقتصادياً

قام جوستا إسبنج–أندرسون (Gösta Esping-Andersen) بإعداد مقارنة منتظمة بين الدول الديمقراطية التي تبلورت في الربع الأخير من القرن العشرين[١٥٣]، ففرق بين أنظمة دولة الرفاه الليبرالية والمحافظة والديمقراطية الاجتماعية[١٥٤]. فحسب إسبنج–أندرسون، تعتبر نظم بلاد النصف الشمالي من الكرة الأرضية أقرب النظم لنظام دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية (وعلى رأسها السويد)، أما ألمانيا الاتحادية فتصلح كمثال حي على نظام دولة الرفاه المحافظة، كما تعتبر قيم النظام في الولايات المتحدة الأمريكية كتجسيد للنظام الليبرالي.

تتصف الدول الاجتماعية من النموذج الاسكندنافي بالسمات التالية:
- أحقية الحصول على معظم المنجزات الاجتماعية فيها تستند إلى دولة المواطنين الاجتماعية المعرَفة تحديداً في الحقوق الاجتماعية.
- الدولة تنفق قدراً عالياً من المال في سياق معظم البرامج الانتقالية والتجسيرية، كبديل عن أجرة العمل في حالة البطالة الذي يقارب مستوى الدخل كما كان قبل البطالة.
- يتم تمويل الدولة الاجتماعية في معظمه من الضرائب العامة.
- يقدم النظام علاوة على ما يقدمه في قطاعي الصحة والتربية، طيفاً واسعاً من الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل تلك التي تقدمها في مجال العناية اليومية بالأطفال والعناية بالشيخوخة.
- سياسة نشطة في مجال العناية بالأسرة تستهدف الوصول إلى نسبة عالية من تشغيل النساء، ويتحقق ذلك من خلال الإمكانات المتاحة للعناية اليومية بالأطفال من قبل الدولة.
- تتراوح سياسة حماية وتوفير أماكن العمل بين مستوى منخفض (الدنمارك) ومستوى مرتفع (السويد)، ولكنها تتعزز على كل الأحوال من خلال سياسة ناشطة في سوق العمل ومن خلال برامج مواصلة التعليم المهني.
- تتم المفاوضات الأهم بخصوص تحديد الأجور والعلاقات الصناعية بشكل تعاوني على المستوى المركزي، وتصلح نتائجها للتطبيق على القسم الأعظم من العاملين.
- تلتزم الدولة باتباع سياسة الاقتصاد الجمعي بهدف توفير التشغيل الكامل.
- درجة الدعم الاجتماعي عالية جداً، بمعنى أن الانتقال من إملاءات سوق العمل إلى شبكة الأمان الاجتماعي بما فيها من مميزات يجري بشكل يسير نسبياً.

أما نظام الدولة الاجتماعية المحافظ، المنتشر في القارة الأوروبية، فيتميز بالسمات التالية:
- لبنة البنية الأساسية للنظام بأكمله هي الضمان الاجتماعي المستند إلى تشغيل فئات مجتمع حسب مهنها ووضعها.
- يوجد هناك هوة عميقة بين مستويات الاستحقاقات المالية ضمن البرامج الاجتماعية، على سبيل المثال نسبة بدل أجور عالية في نظام التقاعد، ونسبة بدل أجور منخفضة في نظام التأمين ضد البطالة (ايطاليا).
- يتم تمويل الجزء الأكبر لصناديق الضمان الاجتماعية عبر المقتطعات النسبية من الأجور والرواتب.
- بغض النظر عن الرعاية الصحية، تقدم الدولة القليل فقط من الخدمات الاجتماعية المنخفضة المستوى، وهنا يلعب

القطاع الثالث والقطاع الخاص كمقدم للعروض المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية دوراً كبيراً.
- تؤدي السياسة المتعلقة بالأسرة، والتي من الأحرى أن توصف بالسلبية والتي ترتكز على النمط الذكوري كمعيل للأسرة، إلى انخفاض نسبة تشغيل المرأة.
- ضمانات حماية التشغيل العالية يتم ربطها على الأرجح بسياسة سلبية في سوق العمل.
- هناك برامج تعليم مهني شاملة، يتم تنظيمها بشكل تمتد فيه لتشمل الفرعيات والجزئيات.
- يتصف النظام المتعلق بأطراف تحديد تعرفة العمل والأجور (قطاع عام، دولة، اتحاد النقابات العمالية، القطاع الخاص، أرباب العمل) بالحزم والصرامة (علاقات صناعية منسقة، سيطرة مفاوضات التعرفة القطاعية مع قسط كبير من الالتزام بتعميم صلاحيتها).

يتميز النموذج الليبرالي للبلدان الانجلوساكسونية بسيطرة مبادئ السوق، ويستند على القواعد التالية:
- تفصيل برامج هامة لتلبية احتياجات فئات خاصة مستهدفة، يتوقف ضمان حصولها على الخدمات التي تقدمها هذه البرامج على إبراز ما يثبت احتياجاتها لها.
- مستوى تعويضات بدائل الأجور من خلال البرامج الاجتماعية المختلفة يعتبر متدنياً.
- القسم الأكبر من تمويل هذه البرامج يأتي من مصادر الضرائب العامة.
- بعيداً عن القطاع الصحي والنظام التعليمي فليس هناك بوادر لتقديم خدمات منتظمة أخرى.
- السياسة المتعلقة بالأسرة متخلفة نسبياً.
- حماية تشغيل وعمل متدنية وسياسة سوق عمل سلبية ونظام تعليمي مهني بطيء التطور.
- العلاقات الصناعية غير منسقة ويتم نسيجها غالباً في كواليس السوق، كما أن قوة النقابات متواضعة مع مفاوضات تعرفة أجور عمل لا مركزية، وذلك لأن نسبة الممثلين للعاملين فيها متدنية.

جدول ٦ يبين معالم الأنظمة المختلفة حسب اسبنج- أندرسن.

جدول ٦ : معالم الأنظمة حسب اسبنج – اندرسن[١٥٥]

النمط	المواصفات والسمات المميزة	التوافق بين الدولة والسوق والأسرة	مثال على الدول
دولة الرفاه الليبرالية	– احتياجات مثبتة للعناية الاجتماعية – تعويضات عامة ضئيلة – برامج تأمين اجتماعية متواضعة – حقوق اجتماعية محدودة في شموليتها – متلقي المساعدات من الدولة متساويين نسبياً في الفقر – العناية بالفقراء كبيرة – شروط الحصول على المساعدات الاجتماعية متشددة كما أن المبالغ المالية متدنية	التأكيد على دور السوق الحر وعلى دور الأسرة	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، بريطانيا العظمى
دولة الرفاه المحافظة	– تأمينات اجتماعية حسب الأوضاع الاجتماعية – مكافآت اجتماعية عالية لموظفي الدولة – الأولوية للحفاظ على الفوارق في الأوضاع الاجتماعية – الالتزام الحازم بالحفاظ على بقاء أشكال الأسرة التقليدية – إبقاء النساء غير العاملات خارج شبكة الضمان الاجتماعي – الخدمات التي تقدم للأسر غير متطورة – مبدأ المساعدات والدعم: تتدخل الدولة عندما تستنفذ الأسرة كل وسائل المساعدة الذاتية	انتزاع السوق من دوره كمنتج للرفاه	فرنسا، ألمانيا، ايطاليا
دولة الرفاه على النمط العالمي	– نماذج عالمية، أوضاع اجتماعية متساوية – على الدولة أن توفر المساواة على مستوى عال – العاملون في مختلف المجالات الصناعية يتمتعون بنفس حقوق الموظفين أو موظفي الدولة – جميع الطبقات تابعة لنظام تأمين عالمي شامل – يصبح السوق مهمش – تتحمل الدولة مسؤولية كبيرة للخدمات الاجتماعية – تقدم للنساء إمكانية التوفيق بين الأسرة والعمل	تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن الرفاه الاجتماعي	النرويج، السويد، الدنمارك، فنلندا

أي نموذج من نماذج الدولة الاجتماعية ملائم للديمقراطية الاجتماعية؟

تتميز نماذج الدول الاجتماعية عن بعضها فيما إذا قامت بمأسسة حقوق المواطنين الاجتماعية في نظام محدد وإلى أي مدى قامت بذلك. فالدولة الليبرالية الاجتماعية لم تقم بمأسسة الحقوق الاجتماعية للمواطنين، وتعرف فقط أشكالاً متنوعة من مساعدة الفقراء دون أن يكون لهم حق مشروع فيها. أما النموذجان الآخران من الدولة الاجتماعية، فقد قاما بمأسسة أنواع مختلفة من الحقوق الاجتماعية للمواطنين فيها. وتبعاً لذلك، فإن الدولة الاجتماعية الليبرالية لا تفي بالالتزامات المنبثقة عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية يطرح السؤال المفتوح نفسه: هل تُطبق الحقوق الأساسية بالفعل من خلال الدولة الاجتماعية المحافظة أم بالأحرى من خلال الدولة الاجتماعية المنتهجة للديمقراطية الاجتماعية؟ تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على الظروف التجريبية العملية لكل بلد بعينه. يتمتع النموذجان بقابلية تسمح لهما بالتجاوب مع الاستحقاقات المنبثقة عن الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيقها، وإن كان ذلك يجري بطرق مختلفة. إلا أن القدر المتحقق من المساواة الاجتماعية والاقتصادية متغاير في كل منهما.

مع العلم أنه لا يمكن استنباط نموذج معين بالتحديد من نظرية الديمقراطية الاجتماعية، إلا أنه يمكن وضع معايير للحكم على النماذج المختلفة في هذا الإطار. أهم معيارين هما:

– هل تضمن الدولة الاجتماعية الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؟

– هل يتم احتواء الذين يتلقون العطاء الاجتماعي بصورة كافية ضمن حقوق المشاركة في تركيبة اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك الضمان؟

يمكن أن يتحقق المعياران سواءً ضمن النمط المحافظ من نظام الدولة الاجتماعية أو ضمن النمط الديمقراطي الاجتماعي. تلعب نماذج الإدارة الذاتية في أنظمة الضمان الاجتماعي في ألمانيا والسويد دوراً مركزياً. ويوجد في البلدين علاوة على ذلك أحقية شرعية في العطاء الاجتماعي، كما أنهما يكفلان تحقيق الحقوق الأساسية الاجتماعية.

وهناك معيار أساسي آخر للحكم على نماذج الدولة الاجتماعية المختلفة، يتمثل في القاعدة التي تبني على أحقية المواطنات والمواطنين في الحصول على العطاءات الاجتماعية. وقد تعتمد هذه القاعدة إما على الحقوق المدنية، وإما على العازة أو على المساهمات التي تقتطع من الأجور. في حال تطبيق القاعدة على أساس الاستحقاق بناءً على العازة، فلا يوجد أي نوع من الأحقية القانونية لتبرير الحصول على الخدمات الاجتماعية. وفي حالة تطبيق هذا المبدأ على أساس المساهمات، يتمتع دافعو المساهمات فقط بأحقية طلب الحصول على العطاءات الاجتماعية. أما حين تطبق القاعدة على أساس الحقوق المدنية فإن أحقية المواطنين في الحصول على العطاءات الاجتماعية مكفولة دستورياً.

ليس من المهم للديمقراطية الاجتماعية أن يكون حق المواطن في العطاءات الاجتماعية مكفولاً دستورياً فقط، بل أن تكون قيمة هذه العطاءات كافية، بحيث تكفل للشخص المعني بها مشاركة في الحياة المجتمعية بالتساوي مع غيره من المواطنين. ويتوقف تبعاً لذلك التقدير الدقيق لقيمة هذه العطاءات أيضاً على الاعتبارات المجتمعية المحددة. على كل حال، ينبغي تثبيت نوع وقيمة مستحقات التأمين من خلال عملية تجري تحت مراقبة ديمقراطية. كما أن الكيفية التي تتكفل الدولة بالتأمينات الاجتماعية من خلالها، ليس لها أن تمس كرامة الإنسان أو الوضع الاجتماعي للأشخاص المستفيدين منها، بل عليها من الأحرى أن تكون محفزة ومشجعة لهم.

وحتى تتم بلورة نظام حقوق اجتماعية شامل في ديمقراطية ما، يجب أن تتحقق المتطلبات التالية:
- ينبغي على نموذج الدولة الاجتماعية أن يتولى المهمة الداعمة والضابطة للسوق[١٥٦]،
- يجب أن يتم دعم ضمان الحقوق الاجتماعية سياسياً،
- يفترض في ضمان الحقوق الاجتماعية أن يكون وليد النقاش في الوسط العلني العام.

السمات المميزة للدولة الاجتماعية على الصعيد المؤسسي والمالي

لقد أظهر اسبج-اندرسن (Esping-Andersen) في دراسات مقارنة ومستندة إلى التجارب العملية، بأن الدول الاجتماعية لا تختلف فقط في حجم إنفاقها على الرفاه، بل أيضاً في الشكل الذي يتم فيه مأسسة الإنفاق.

تكفل الدول الاجتماعية المحافظة والدول الاجتماعية المنتهجة للديمقراطية الاجتماعية استحقاقات ضمان اجتماعي عالية نسبياً للطبقة الوسطى حتى تضمن ولاءها السياسي من خلال ذلك. فبالرغم من ارتفاع قيمة الضرائب والرسوم المفروضة عليها، يمكن لهذه الأنظمة الاجتماعية أن تتوقع قبولاً من الطبقة الوسطى من قبيل دوافع عقلانية. وبهذا يصبح لدى تلك الأنظمة قاعدة ديمقراطية صلبة. إن شكل مأسسة الدولة الاجتماعية نفسه، هو الذي يخلق المقومات لقدرتها على امتلاك الشرعية ديمقراطياً[١٥٧]. فمؤسسات دولة الرفاه التي تخدم أيضاً مصالح الطبقة الوسطى العريضة تحظى كذلك بدعم هذه الطبقة وتأييدها لها. ضمن هذا المفهوم تقوم دولة الرفاه العامة من النمط الاسكندنافي كنتاج للمأسسة السياسية المستدامة التي من خلالها يتولد التعاضد التلقائي بين المصالح والموسسات[١٥٨].

لا يوجد هكذا تعاضد للعطاء الاجتماعي في دولة الرفاه الليبرالية حتى ولا مع ممثلي الطبقة الوسطى. ويبقى ضمان تأمين هذه الطبقة لنفسها اجتماعياً منوطاً في معظمه بالسوق. ومع أنه يتم في حالات خاصة تقديم دعم من قبل الدولة الليبرالية لعقود تأمين ضد المخاطرات الاجتماعية يتم إبرامها في السوق، إلا أن هذه الإجراءات لا تلغي اعتمادها على السوق. ففي هذا النمط من الدولة الاجتماعية يضمحل الاستعداد لدفع المزيد من الضرائب، حيث أن زيادة الضرائب هذه ستمثل للطبقة الوسطى عبئاً إضافياً إلى عبء تحملها تكاليف تأميناتها الخاصة. وبذلك لا يوجد من جانب الطبقة الوسطى أي مصلحة ذاتية اجتماعية اقتصادية في تمويل الدولة الاجتماعية. فالتصعيد اللولبي في تقليص المستحقات الاجتماعية أصبح مبرمجاً مسبقاً، وذلك بسبب التشديد المستمر في فحص معايير الحصول عليها وتثبيتها على مستويات متدنية. ولكن مع هذا، يمكن أن يقوم أيضاً في دولة الرفاه الليبرالية تكامل أخلاقي واجتماعي انعكاساً للمصلحة المجتمعية في نظام أمن اجتماعي. ولا يجوز الاستهانة بهذه الدوافع من حيث تأثيرها في توجيه دفة العمل السياسي[١٥٩].

في الأبحاث العلمية المتعلقة بالدولة الاجتماعية يتم التفريق بين ثلاثة مبادئ مختلفة في مجال العناية والتأمين:

١- العناية بمواطني الدولة: تمنح هذه العناية الأمن الاجتماعي في أبعد صورة للمواطن بغض النظر عن وضعه الشخصي، سواء كان يعمل من أجل كسب العيش أو لا يعمل. وفائدتها تعم على جميع مواطني الدولة. فتنظيمها النمطي هو التأمين الموحد، ويساهم ذلك في تسوية عدم المساواة المجتمعية بشكل كبير[١٦٠].

٢- التأمين الاجتماعي حسب مبدأ الرعاية: وهو نظام تأمين اختياري أو نظام توفير للرعاية الاجتماعية بشكل ثانوي، وهنا لا تتحرك الدولة سياسياً اجتماعياً سوى في حالة الفشل على صعيد السوق أو الأسرة. وتسترشد الدولة بمبدأ الدعم الحكومي. ويتم تقديم العطاءات الاجتماعية في هذا النموذج من الدولة الاجتماعية فقط في حالة إثبات العوز أو لمجموعات معرفة بأنها معوزة بشكل خاص (مثلاً إذا كان أحد الوالدين منفرداً بتربية الأطفال، والعائلات كثيرة الأطفال، الخ ...[١٦١]).

٣- الضمان الاجتماعي: يرتكز على التأمين الإلزامي القانوني ضد مخاطر قد تهدد قاعدة الوجود الاجتماعي للمؤمن عليه. الضمانات الاجتماعية هي عبارة عن تجمعات تضامنية مشتركة، يبرر فيها أحقية الحصول على التأمينات الاجتماعية من حيث المبدأ، من خلال تسديد المؤمن عليهم لأقساط التأمين. من الحالات النمطية للضمان الاجتماعي يعد تأمين الأشخاص العاملين لصالح الغير من أرباب العمل، وغالباً ما يشمل هذا التأمين الأقارب من العائلة. ويرمي تحديد قيمة تعويض الضمان الاجتماعي إلى الحفاظ على موقع العضو المؤمن عليه في هرم توزيع مستويات مردود العمل أيضاً في حالة استحقاق التأمين. فأقساط الضمان الاجتماعي واستحقاقات المؤمنين تكون في العادة مصنفة في شرائح متناسبة مع الدخل[١٦٢].

تشير عملية تمويل الدولة الاجتماعية في النماذج الثلاث إلى فروقات واضحة: يتم تمويل العناية بمواطني الدولة والتأمين الاجتماعي حسب مبدأ الرعاية من خلال مصادر الضرائب، في حين يتم تمويل الضمان الاجتماعي في العادة من خلال أقساط تستقطع كنسبة من الدخل المتأتي من ممارسة العمل. وكيفية تمويل الدولة الاجتماعية لها تأثير في قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة في السوق العالمي، وبالتالي على إمكانية الوصول إلى هدف التشغيل الكامل[١٦٣]؛ وعليها يتوقف أيضاً أي من المؤثرات تطرأ في الدولة الاجتماعية من جراء التغيرات في عملية التوزيع. وهنا يصبح لنمط التأمين الذي يتم اختياره في كل حالة (تأمين، رعاية أو العناية بمواطني الدولة) تأثيره الخاص على الأهلية السياسية لشرعية الدولة الاجتماعية[١٦٤].

مجتمع الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية – نموذج الديمقراطية الليبرتارية

تقدم الولايات المتحدة مثالاً على نموذج للتأمين يعتمد على مبدأ الرعاية. فلا أحقية قانونية لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين اجتماعي، إذ أن الهيمنة هنا لمبدأ السوق[١٦٥]. فعلى كل رجل وكل امرأة كسب تكاليف معيشتهم من حيث المبدأ من قبيل التحاقهم بالعمل. أما العائلة فتأتي في الدرجة الثانية على سلم ترتيب إنتاج الرفاه، بيد أن التضامن الأسري يشكل حلقة هامة وأساسية في الحماية الاجتماعية. كما تلعب علاوة على ذلك الجمعيات الكنسية وتقاليد مساعدة الجيران وغيرها من مؤسسات المنفعة العامة دوراً هاماً في إنتاج الرفاه ليصل إلى فئات الشعب المحتاجة، إذ لا تسود هنا سوى حقوق اجتماعية منتقصة على شكل فرادي معزول ومتفرق.

كثيراً ما يتكرر الدفاع عن هذا النموذج بحجة أنه يمنع ثقافة الاعتماد على الغير لدى المعنيين، وأنه يعزز هوامش حرية الأفراد في العمل والتعامل. وبالتالي فإن هذا النموذج يجسد السياسة الاجتماعية التي تلائم حيثيات محافل السياسة الليبرالية على الوجه الأفضل. لكن في الواقع يقف في مواجهة هذا الموقف الدفاعي حجج في غاية الأهمية وهي:

- لا يتمتع مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية إلا ما قل بتأمين ضد المخاطر الاجتماعية، وذلك لأنهم لا يملكون حقاً أساسياً في "دخل بديل" كتعويض من قبل الدولة الاجتماعية عن أضرار تلك المخاطر. فنوع وحجم مساعدة الدولة يبقى غير مؤكد. لذا يتولد لدى أفراد المجتمع شعور بعدم الأمان الاجتماعي قد يهدد وجودهم في العيش، مما يشكل للمواطنين تجربة محبطة، وتضعف قدرتهم على المشاركة في العمل المجتمعي والسياسي.

- احترام المواطنين لذاتهم والاعتراف الاجتماعي بهم مهددان بالزوال، إذ أن الأشخاص المعوزين للمساعدة يعتمدون عند الحصول عليها على حسن النية الفردية لدى أشخاص آخرين غيرهم أو لدى منظمات المنفعة العامة.

- يقود النظام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق هوة عدم المساواة الاجتماعية. وتتصف عمليات التغيير والتطوير في التوزيع بأنها محدودة ومستويات الفقر مرتفعة.

الحقوق و الواجبات في دولة الرفاه

لقد اقترح جوستا إسبنج اندرسن (Esping-Andersen)[١٦٦] أن تقاس الجودة الاجتماعية لدول الرفاه بالقدر الذي تكفل فيه السلع الحياتية والخدمات للمواطنين، أو بقدر تأثير ما يسمى بمعامل[١٦٧] ال "decommodification" . ويعني هذا المصطلح ضمان توفير السلع الحياتية والخدمات الهامة للأفراد، بغض النظر عن مستوى أدائهم في السوق. بذلك يُعفى الشخص مؤقتاً أو بشكل دائم من إجباره على العمل، ليستعيض عن ذلك بمعونات النفقات العامة. فتبعاً لذلك يعني مصطلح الـ "decommodification" أن تقوم الدولة بوضع ترتيبات خارج نطاق سوق العمل وتحت غطاء الشرعية الحكومية، من شأنها أن تحمي المعنيين من التدهور المطلق لأوضاعهم. وينطلق اسبنج اندرسن من أن تأثير معامل ال "decommodification" في دول الرفاه الديمقراطية الاجتماعية الاسكندنافية عالياً نسبياً، بينما يبقى تأثيره متدنياً في دول الرفاه الليبرالية.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هذا المقياس على هذا النحو مناسباً لفكرة الديمقراطية الاجتماعية؟ هناك سلسلة من الأسباب الوجيهة التي تنم عن أن السهولة التي يتم بها التهرب من مقتضيات السوق الجبرية لا يجب أن تكون المقياس الحاسم لتحقيق الحقوق الاجتماعية الأساسية:

أولا": الدول الاسكندنافية الاجتماعية واجهت ولأول مرة في تسعينات القرن الماضي، مشاكل ضاغطة فيما يتعلق بالبطالة وشحة التمويل الناتجة عن انخفاض عوائد الضرائب. لهذا لم يعد يعتبر الطريق الاسكندنافي المتبع لتحقيق تأثير معامل ال "decommodification" على أعلى المستويات "كأفضل ممارسة" في هذا المجال.

ثانياً": حال ما يؤخذ تكامل الحقوق والواجبات بعين الاعتبار، تظهر هناك مشكلة تتمثل في أنه إذا تخلف أناس عن المشاركة في نظام العمل القائم، فإنهم يساهمون في الانتقاص من الحقوق الاجتماعية للآخرين من خلال استنفاذهم لموارد التمويل الاجتماعي بشكل غير مبرر، الأمر الذي يحد من فرص حرية التصرف للآخرين. إذا ازداد عدد الأفراد الخارجين من إجبارية سوق العمل عن حد معين، فقد ينشأ خطر عدم إمكانية توفير تأمين كافٍ للرعاية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع بحجمها المعتاد. إذ يتطلب ضمان القدر الأكبر الممكن من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من كل شخص مراعاة حقوق الآخرين من جهة، ومصالح المجتمع ككل من جهة أخرى[١٦٨].

يرتكز مقياس عامل ال "decommodification" حصراً على الحقوق الأساسية للفرد، وبصورة أقل على واجباته الأساسية، لذلك لا يصلح أن يكون هو وحده مقياساً لمدى تحقيق الديمقراطية الاجتماعية. إذ ليس فقط من حق الفرد المشاركة في النظام الاجتماعي للعمل، بل إنه واجب عليه أيضاً. إذا استنكف الشخص عن القيام بالعمل رغم وجود فرصة حقيقية لعمله، عندئذٍ يحق شرعاً للدولة الاجتماعية أن تفرض عليه عقوبات بشكل تنتقص من قدر استحقاقه من الخدمات والسلع الحياتية المقدمة.

حالياً تتوجه أنظمة الضمان الاجتماعي الأكثر تقدماً من ناحية تقديم الدعم المادي على أعلى المستويات، نحو إعادة تضمين أولئك الذين لم ينجحوا في البقاء في سوق العمل بأسرع وقت إليه ثانية، حتى ولو كلف الأمر استعمال ضغط العقوبات. ففي السويد على سبيل المثال، يتم تقديم التأهيل المكثف للقادرين على العمل الذين تم تسريحهم من قطاعات عمل أخرى لم تعد منتجة، بهدف استيعابهم في أماكن عمل في مجالات أكثر إنتاجية. وإذا كان الالتحاق بمكان العمل "الجديد" يستدعي انتقال المستخدم إلى منطقة سكن جديدة، تقوم الدولة بتقديم دعم مادي له وفقاً لذلك. كما يجب على كل المشاركين بإجراءات التأهيل هذه أن يوافقوا ويلتزموا بإمكانية الانتقال من مكان عمل في منطقة ما إلى مكان عمل في منطقة أخرى.

تربط مثل هذه السياسة في التعامل مع سوق العمل بين الأهداف الموضوعة للإنتاجية الاقتصادية وللأمان الاجتماعي وللحقوق والواجبات الفردية بطريقة فعالة. ولا تتعرض الحقوق الأساسية الاجتماعية إلى أي خطر من خلال هذه السياسة، لا بل تعزز هذه السياسة من شرعيتها. وبهذا فهي تتلائم وأهداف الديمقراطية الاجتماعية. فالأصل والمهم أن يتم التوازن بين حقوق كل فرد وواجباته.

اعتماد الدولة الاجتماعية على الروايات التي تكسبها الشرعية

تعتمد بلورة نمط معين للدولة الاجتماعية على المواقف والدوافع والقناعات السائدة في المجتمع. ففي نهاية الأمر، يعبر المواطن بشكل غير مباشر من خلال الانتخابات عن موافقته أو عزوفه عن مشاريع معينة للإصلاح. وفي هذا السياق تلعب العقلانية الاقتصادية للمصلحة الفردية ولمصلحة المجتمع وقضايا العدالة دوراً هاماً[١٦٩]. يمكن أن تنبع الحجج المؤيدة أو المعارضة لمشاريع محددة للدولة الاجتماعية من اعتبارات اقتصادية عقلانية أو اعتبارات ديموغرافية أو اعتبارات من قبيل التجربة التاريخية. وغالباً ما تندمج هذه الاعتبارات مع الدوافع الآنية الساخنة. وبهذه الطريقة تنشأ "روايات رأي عام" (narrative)، التي تكسب الدولة الاجتماعية شرعيتها[١٧٠].

ففي حالة السويد تعكس الرواية السائدة لدى شرائح الطبقة الوسطى والفلاحين والعمال، تعكس القناعة بضرورة تطابق الدولة الاجتماعية بشكل متكافئ مع المصالح الاجتماعية الاقتصادية، وارتبط ذلك بفكرة أن يدخل مجتمع ما بحجم معقول يسهل ضبطه في علاقة متبادلة من التضامن مع الدولة الاجتماعية. وهنا يتبلور وعي عام بأن يتبادل المواطنون ضمان الحقوق والتأمينات لبعضهم بعضاً، كما يصبح الحصول على عطاءات الضمان الاجتماعي من الدولة حقاً للمواطنين غير قابل للشك فيه. وتأتي إضافة لذلك ناحية توضيحية من قبيل العقلانية الاقتصادية، التي عزت النجاح الاقتصادي في البلد إلى التضامن المجسد في تنظيم الدولة الاجتماعية.

بالمقابل من رواية الدولة الاجتماعية الايجابية للمجتمع السويدي، تقف الرواية السلبية للولايات المتحدة الأمريكية. فهنا وتحت تأثير التقاليد الكلفانية الزاهدة، يتم تحميل أفراد المجتمع الذين يعتمدون على عطاءات الدولة الاجتماعية نوعاً من الذنب الأخلاقي الديني. لذا يعتبر عدم نجاح الفرد في سوق العمل فشلا ذريعاً على الصعيد الشخصي. وتلعب في هذه الرواية أيضاً تصورات دينية دورها إذ تعتبر الفقر والعوز نوعاً من العقوبة الإلهية. الحقوق الاجتماعية للمواطنين لا تجد مكاناً لها في هذه الرواية. فالعطاءات الاجتماعية الشحيحة من قبل الدولة تدعو المعنيين إلى الاستمرار في الشعور بالفقر بشكل ملموس، لكي تقوى دوافعهم لشحذ همهم للعمل من أجل الوصول إلى عائد اقتصادي أكبر، وفي نفس الوقت لكي لا يغيب عن وعيهم بأنهم هم المسوولون أولاً وآخراً عن وضعهم المزري القائم.

لقد خضعت رواية الدولة الاجتماعية في ألمانيا إبان القرن ونصف القرن الماضيين إلى تحول واضح. كانت الرواية في بدايات الدولة الاجتماعية في زمن الامبراطورية القيصرية، ترتكز على فكرة الدولة الأبوية (ولية الأمر) السلطوية، التي تزود كل فرد باحتياجاته حسب وضعه الاجتماعي. وطبقاً للتصور المحافظ للمجتمع آنذاك، كان تقسيم المجتمع إلى مجموعات وشرائح ذات مقامات اجتماعية مختلفة المستويات جزءاً أساسياً من الرواية، والتي كانت تعطي كلاً حسب وضعه الاجتماعي وليس حسب ما يستحقه وفقاً لما يقتضيه معيار المساواة بين أفراد المجتمع. ولم يكن تلقي العطاء الاجتماعي وصمة عار اجتماعية، بيدَ أنه لم يكن أيضاً مقبولاً دون تحفظ كحق ثابت للمواطن.

لقد حظيت الخبرات المكتسبة في ألمانيا من فشل جمهورية فايمار (Weimar Republic) بزخم من التأثير على رواية الدولة الاجتماعية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. رأى نفرٌ قليلٌ أن جمهورية فايمار، في مسعاها لكسب الولاء لها بين المواطنين عن طريق سياسة اجتماعية، قد تجاوزت قدراتها وأنها بذلك قد أثقلت على الاقتصاد أيضاً[١٧١]. وطالب حاملوا تلك الرواية إعادة بناء السياسة الاجتماعية وهيكلتها. صحيح أن أياً من الأحزاب الممثلة في البرلمان لم يضع ضرورة الدولة الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية موضع تساول، ولكن الأحزاب المحافظة وأحزاب الديمقراطية الاجتماعية كانت تختلف في رواياتها منذ ذلك الوقت. فالمحافظون يميلون إلى الرأي بأن الشخص المعوز هو نفسه المتسبب أساساً في وضعه السيء، وبأن هناك علاقة سببية بين كرم عطاءات الدولة الاجتماعية وفشلها الاقتصادي. ويشدد المعارضون من الديمقراطيين الاجتماعيين على أن المسببات البنيوية في المجتمع هي التي تؤدي أولاً وقبل كل شيء لفشل الأشخاص المعوزين في السوق، وتمسكوا إضافة لذلك بالعلاقة السببية بين الحماية الاجتماعية وقدرة الأداء الاقتصادي.

٤-١٠ التعليم

الحق في التعليم والتدريب ومواصلة التأهيل يمثل أحد المرتكزات المحورية للديمقراطية الاجتماعية، إذ أن للتعليم أثره البالغ في إتاحة الفرص المستقبلية لكل مواطن. فالتعليم الذي يتناسب مع القدرات الفردية، سواء كان ذلك في المدرسة أو في المهنة أو في الجامعة، من شأنه أن يهيء للشخص الفرص المناسبة التي تؤهله لتقرير مصير حياته بنفسه. فالتعليم يفتح له آفاق حرية القرار والمشاركة في إمكانيات المجتمع، ويزيد من الوعي الذاتي المستقل في الحياة. وهو أيضاً أحد المفاتيح إلى أبواب مجتمع عادل اجتماعياً ومزدهر اقتصادياً. ففي مجتمع المعرفة تمثل القوى العاملة ذات التأهيلات العالية والتي لديها الاستعداد والمقدرة على مواصلة التأهيل، المرتكز الأساسي للإنتاجية وللمقدرة على المنافسة والتقدم الاقتصادي. وأصبح التعليم اليوم، أكثر من أي وقت مضى بمثابة التأمين الشخصي الأفضل لدى الفرد ضد البطالة. فالأشخاص الذين يفتقرون إلى تأهيلات مهنية مكتملة يقعون في شرك البطالة قبل الآخرين ولفترات زمنية أطول من الأشخاص الحاصلين على دراسات جامعية.

وبالتالي فإن المهمة المركزية للديمقراطية الاجتماعية تتمثل في تهيئة فرص للانطلاق الحر والتفتح لجميع المواطنات والمواطنين على قدم المساواة، ليس شكلياً فقط، بل أيضاً على أرض الواقع. بهذا يرتبط المفهوم لمبدأ الدولة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بهدف الوصول إلى تكافؤ الفرص. إن الاستثمارات في التعليم هي في نفس الوقت استثمارات في فرص الحرية الشخصية وفي إمكانيات التطور الاجتماعية.

أثبتت دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[١٧٢] بأن تحسن مستوى التعليم في جمهور العاملين في الدول التي أجريت فيها الأبحاث، قد ساهم في تصعيد إنتاجية العمل. فتقدم التعليم وتحسينه لجمهور العاملين أدى إلى زيادة الدخل المحلي الإجمالي في جميع الأمم الصناعية الهامة. فلا شك أن الاستثمارات في التعليم أمر مجدي. ولكن أبعاد تأثير تقدم التعليم لا تأتي أكلها في المجتمع غالباً إلا بعد فترات طويلة من الزمن. وتأثير البعد الزمني في عمليات التعليم والإصلاحات يتضح كمثال في أن مقدرة أداء التلميذ، الذي أنهى الصف الأول ثانوي سنة ٢٠٠٤ تكون لا تزال متأثرة بتغييرات قد حصلت في أساليب تدريس تعود إلى عام ١٩٩٠. ويتم تطبيق هذه الأساليب التعليمية عملياً من قبل مدرسين قد تعود دراستهم أحياناً إلى الستينات من القرن الماضي[١٧٣].

دعم الطفولة المبكرة

يخطو البشر خطواتهم الكبرى في تطورهم عادة إبان الطفولة المبكرة، إذ أن مقدرتهم على استيعاب التعليم لن تكون متبلورة طيلة حياتهم كما كانت في هذه المرحلة من الحياة[١٧٤]. ومع أن الفرص التي لم تستغل في هذه المرحلة لن تكون بالضرورة ضائعة إلى الأبد، ولكن استغلالها من جديد سوف يكلف جهداً أكبر بكثير. لذا فإن الدعم والعناية من خلال إتاحة المجال للتعليم في هذا العمر سوف يحظى بأفضل فرص النجاح[١٧٥].

أثبتت الدراسات[١٧٦] أن سن الطفولة المبكرة هي المرحلة الأهم لاستقاء التعليم وتعزيز القدرة على الإدراك. المقصود بهذا هو القدرة على استيعاب وفهم المعلومات وعلى تفسيرها والتعامل معها بإنتاجية من ناحية، ومن ناحية أخرى المقدرة على التعليم بسرعة وبشكل فعال ومتجدد. وتشكل القدرة على الاستيعاب والإدراك أمراً أساسياً للاقتصاد المعرفي في ظل التحول السريع للتكنولوجيا وما تتطلبه من المهارات. فهي في نفس الوقت المفتاح للأداء التعليمي الجيد للأطفال، والشرط المسبق لاستئناف التعليم بشكل ناجح ولتنشيط الإذهان في عمر الراشدين. فالتلاميذ الذين يحصّلون نتائج جيدة في إمتحانات كشف مدى القدرة على الإدراك، سينجحون على الأغلب في اجتياز المرحلة الثانوية وصولاً إلى المرحلة الجامعية.

يتأثر تطور مقدرة الطفل على الإدراك كثيراً بمنشأ ومستوى تعليم والديه. ويحتاج المجتمع إلى نظام تعليم يؤمن منطلقات متساوية لكل الأطفال لاكتساب المقدرة على الإدراك بغض النظر عن النشأة الاجتماعية، وذلك لضمان تكافؤ الفرص للجميع. ويجب قدر الإمكان محاولة منع توريث الوضع الاجتماعي من الأبوين إلى الأطفال. في حين أن أنظمة التعليم القائمة في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا العظمى لا تفي بهذه المهمة إلا بالكاد، بينما تقدم الدول الشمالية الثلاث بالمقابل، وهي السويد والدنمارك والنرويج، إحصائيات ايجابية لهذه المهمة. فليس فيها لمستوى تعليم الأبوين اليوم أي تأثير على قدرة الأطفال على الإدراك ولا على أدائهم المدرسي. وتراهن هذه البلدان في هذه الأثناء ومنذ عقود على العناية التي تعم الجميع، وذلك عن طريق تقديم عروض ميسرة لجميع الأطفال للإلتحاق برياض الأطفال. ويحصل الأطفال المنحدرين من أسر مستورة قليلة الحظ اقتصادياً أو / وثقافياً من حيث المبدأ على نفس الحوافز لاكتساب القدرة على الإدراك كغيرهم من الأطفال القادمين من أصول اجتماعية متميزة. لذا يتمتع الأطفال الاسكندنافيون عند دخولهم المدارس وبغض النظر عن أصولهم الاجتماعية بقدرات جيدة على الإدراك، الأمر الذي يدعم كامل مسيرتهم التعليمية في الحياة مستقبلاً. لهذا السبب تحظى عملية تحفيز الأطفال في سن مبكرة قبل المدرسة بأهمية خاصة لتكافؤ الفرص الحقيقية بين أفراد المجتمع.

التعليم المدرسي

لم يكن للمنشأ الاجتماعي حتى الآن تأثيرات تنحصر فقط على تنمية القدرات الإدراكية للأطفال، بل أيضاً على فرص المشاركة في العملية التعليمية وبالأحرى على إنهاء مرحلة التعليم المدرسي. من الصعوبة بمكان أن تتم في أنظمة التعليم التي تم تخطيطها سابقاً، ترخية رباط العلاقة بين ظروف المنشأ العائلي للتلميذات والتلاميذ ونجاحهم المدرسي[١٧٧]. لقد أثبتت التجارب والخبرات العالمية بأن المدرسة "الموحدة" هي الوصفة الناجحة ضد التمييز في عملية التعليم. من فوائد أنظمة المدرسة الموحدة، أن التلاميذ الضعفاء والأقوياء يساعدون بعضهم بعضاً في الدراسة. ففي حين يتعلم الضعفاء من الأقوياء، يكتسب الموهوبون رصيداً اجتماعياً عن طريق تقربهم من الضعفاء ومساعدتهم.

كما أن للمدرسة النهارية (دوام طيلة اليوم) أهمية بالغة في مجال تكافؤ الفرص في التعليم. إذ يمكن بواسطتها تحسين مستوى الأداء التعليمي في الشرائح الاجتماعية المتدنية. وفي نفس الوقت تساهم المدرسة النهارية أيضاً في التوصل إلى أهداف ديمقراطية اجتماعية أخرى: فهي تمكن الوالدين من مشاركة أفضل في الأعمال المهنية والحياة العامة، وتدعم المساواة بين الرجل والمرأة وخاصة على خلفية استمرار وجود الأفكار التقليدية المتوارثة عن توزيع العمل النمطي لكلا الجنسين. إذ أن العناية بالأطفال على مدار اليوم هي منطلق هام لتكافؤ الفرص عند الحصول على العمل، وخاصة للنساء. وبهذا تساهم المدرسة النهارية في إزاحة العقبات القائمة في وجه دوام العمل الكامل للأبوين، وتدعم بذلك المساواة بين الجنسين بفعالية[١٧٨].

تتلاءم المدارس التعليمية العامة مع الديمقراطية الاجتماعية من حيث أنها قائمة على أساس تحقيق المسؤولية والتحكم الذاتيين للتلاميذ. فهنا يجب تنشأة الجميع على المسؤولية الذاتية في التعلم والتصرف من جهة، كما ينبغي على المؤسسة التعليمية أن تكون قادرة على التخطيط لعملها بمسؤولية ذاتية من جهة أخرى[١٧٩]. لذا يجب نقل صلاحية تشكيل العملية التعليمية من يد الدولة إلى يد المختصين المعنيين مباشرة بالتعليم. ويمكن أن يتم بالتوافق بين الدولة والمختصين تثبيت معايير الجودة ومقاييس الأداء للعملية التعليمية، والتعريف بماهية مضامين العمل والتزاماته وكيفية مراقبته وضبطه وتغييره. ويجب هنا إشراك التلاميذ وأولياء أمورهم في تشكيل العملية التربوية. وسيقود ذلك إلى مفهوم جديد للمدرسة، فتعرف بأنها المكان الذي يساند فيه الناس بعضهم بعضاً لاكتساب الكفاءات والقدرات وللتغلب على صعوبات الحياة[١٨٠]. فعملية تنظيم كهذه هي الشكل الأكثر ملاءمة لدمقرطة التعليم المدرسي كنظام مجتمعي فاعل.

وإن المدرسة المسؤولة القائمة بذاتها، ستصبح منظمة تتعلم هي بنفسها مع الوقت، وتنظم عملية تبادل المعلومات مع محيطها المجتمعي، وستكون في وضع يسمح لها باستيعاب المعطيات الأطرية الإقليمية والمحلية وأوضاع التلميذات والتلاميذ الخاصة بشكل يؤتي ثماره.

التعليم المهني

يشكل التعليم المهني الأولي المؤسس، أحد المقومات الأساسية للحصول على عمل مناسب يتمكن الإنسان من خلاله الايفاء بواجب مسؤوليته الذاتية. تتبلور مشاركة الفرد المجتمعية والاعتراف به اجتماعياً، وتتبلور كذلك هويته بشكل أساسي من خلال التعليم والتأهيل والعمل، حتى وإن تلاشت الأهمية مستقبلاً باعتبار الرغبة في مهنة عمل مضمونة للحياة كعامل إرشادي لتبرير نوعية التعليم والتأهيل[١٨١].

لذا يحتاج جميع الفتية إلى أن يكون هناك إقراراً بأحقية قانونية للحصول على تعليم مهني أولي أساسي ومؤهل. ومن أهم المبادئ الأساسية لسياسة التعليم المهني ما يلي:

- لكل المتقدمين بطلب للحصول على مكان للتعليم المهني، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، حقاً شرعياً في التعليم المهني.
- يجب تأمين إمكانية للخيارات الفردية لمسيرة التعليم المهني.
- تبقى معايير التعليم المهني خاضعة للمسؤولية العامة.
- على الدولة والقطاع الاقتصادي أن يتوليا مسؤولية التعليم المهني بشكل تعاوني.
- ينبغي على أنظمة التعليم الوطنية أن تكون قابلة للتوافق وللإنضمام تحت مظلة الأنظمة العالمية.

هذا وسيكون الأمر حيوياً لمستقبل نظام التعليم المهني فيما إذا كان سيفلح في توفير تعليم مهني مناسب لجميع الفتية حتى تحت الظروف الاقتصادية الصعبة[١٨٢].

التعليم الجامعي

يتطلب اقتصاد المعرفة الحديث استمرار زيادة أعداد الخريجين الجامعيين المؤهلين. فالتعليم الجامعي الناجح يحسّن في نفس الوقت فرص الحرية الفردية ومقومات مستوى الرفاه المجتمعي. غير أن الدراسة الجامعية التي تمتد لمدة زمنية طويلة، تسفر غالباً عن انخفاض في عدد الخريجين[١٨٣]. ففي الدول التي تيسر إمكانية تقصير مدة المساقات التعليمية تزداد أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة. وقد تساعد العروض المتمايزة لمساقات الدراسات الجامعية على التوفيق بين المؤهلات واحتياجات سوق العمل، وعلى تجاوز العوائق النفسية الفردية للالتحاق بدراسة جامعية. إضافة لذلك، فإن تنوع العرض لمساقات الدراسات الجامعية يعمل على تناقص واضح في نسبة الطلبة الذين ينقطعون عن دراساتهم الجامعية[١٨٤].

لا ينعم أبناء الطبقة العاملة في معظم الدول بتمثيل متناسب في الجامعات، حيث يتمتع أبناء الموظفين الحكوميين وأبناء أرباب العمل وأبناء العاملين في المهن الحرة وأبناء موظفي الشركات بتحصيل جامعي بأعداد تفوق كثيراً نسبهم العددية بين السكان. وسيبقى المنشأ العائلي القوة الموجهة لمسار عملية التعليم للجيل القادم، وستبقى آليات الاختيار بناءً على الوضع الاجتماعي القائم حتى الآن العامل الأكثر تأثيراً[١٨٥]. ولذا يستوجب على المهمة للسياسة التعليمية العادلة في مجال التعليم الجامعي، أن تدعم بشكل هادف الشباب الموهوبين القادمين من العائلات الأقل حظاً، عن طريق تقديم مساعدات مالية لتغطية الرسوم الجامعية وتكاليف المعيشة.

مواصلة التعليم – التعلم مدى الحياة

يمكن فقط توفير الإمكانيات لعمل مدى الحياة إذا كان كل فرد مستعد، وفي وضع يمكّنه من الاستمرار في تطوير نفسه ومن مواصلة تعليمه وتأهيله. وينبغي أن تتأسس القدرة والاستعداد لمواصلة التعليم منذ بداية مراحل التعليم الأولى، حيث أن فيها تنشأ قاعدة التأهيل للتعلم اللاحق. المسؤولية الذاتية والتوجيه الذاتي للمشاركين يلعبان في مجال التعليم المتواصل دوراً أساسياً.

ويجب أن يوضع المواطنون في وضع يستطيعون فيه التعرف على احتياجاتهم للاستمرار بالتعليم وعلى الخيار المناسب لهم من عروض التعليم، وأن يكتسبوا القدرات ويتوصلوا لنجاح؛ وبالأحرى أن يصبحوا قادرين على تقييم العلاقة بين التكاليف اللازمة والفوائد العائدة من مواصلتهم للتعليم[١٨٦].

لا ينبغي أن ينشأ بين القرار الاقتصادي والقرار السياسي للتعليم أي تناقض. فمواصلة التعليم تصب بفائدتها في مصلحة مؤسسة العمل كذلك، ولذا يجب دعمها من قبل الشركات في القطاع الخاص أيضاً. ويجب تنظيم العمل في المعامل بشكل تنفتح فيه أبواب للمزيد من التعلم وليستطيع العمال تطوير قدراتهم[١٨٧].

لايزال هناك عدم توازن واضح فيما يتعلق بالمشاركة في مواصلة التعليم يميل لصالح ذوي المؤهلات العالية. وسيعتمد تفادي هذا الخلل مستقبلاً على مدى توسيع الإمكانيات لمواصلة التعليم. وعلى عاتق المسؤولية العامة يقع واجب الدعم المستدام لأولئك المتأخرين تعليمياً[١٨٨]. هذا وقد يساهم تطوير نماذج جديدة لتنظيم أوقات الدوام في العمل، مثل حساب رصيد ساعات العمل وغيرها، في توفير الأوقات اللازمة لمواصلة التعليم ولتحفيزالاستفادة منها.

تصلح التجربة السويدية من هذا المنظور لأن تكون نموذجاً للممارسة الفضلى في هذا المجال. فمثلاً يتم اعتماد أوقات التأهيل بغرض احتسابها لدى تحديد المستحقات التقاعدية وموعد حلول التقاعد. وفضلاً عن ذلك، فقد تم رفع الحد الأعلى للعمر في السويد لأحقية الحصول على أموال التعليم العامة من ٤٥ إلى ٥٠ سنة. كما أن العروض القائمة لتعليم الراشدين في السويد متعددة الجوانب[١٨٩]: فهناك مدارس شعبية محلية وثانويات مسائية وعروض خاصة للذين لا يجيدون الكتابة، وهناك عروض تعليم مجانية مقدمة من قبل مؤسسات ذات منفعة عامة تعود غالبيتها إلى مبادرات من الجهات المعنية في مجال تعليم العمال وإلى التجمعات الدينية وإلى حركة مناهضة المشروبات الروحية، وأخيراً فهناك عروض سخية لمواصلة التعليم المهني وإمكانيات إعادة التعلم التي تقدم جزئياً تارة من قبل الدولة وجزئياً تارة من أطراف تحديد تعرفة الأجور (الدولة وأرباب العمل والاتحادات النقابية العمالية)[١٩٠].

مبادئ السياسة التعليمية في الديمقراطية الاجتماعية

تنص مبادئ السياسة التعليمية في الديمقراطية الاجتماعية على ما يلي:

أولا": لكل إنسان الحق في تعليم أساسي شامل يبدأ في سنَ مبكرة قدر الإمكان بحيث يهيء له القدرة على تقرير مصيره بنفسه.

ثانياً: لكل إنسان الحق في تدريب مهني ومواصلة تأهيله المهني.

ويشمل الحق في التعليم ثلاثة أبعاد: أولهم أنه حق اجتماعي أساسي لجميع المواطنين، وأن له ثانياً تأثيراً على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، إذ لا يحق تفضيل فئة من المجتمع أو هضم حقوق أخرى بشكل نظامي بناءً على منشئها أو حالتها الاقتصادية، وثالثاً فهو يبرر أن الحق في التعليم يتطلب التزام الدولة بانتهاج سياسة تعليمية ايجابية نشطة. وفقط هكذا يمكن ضمان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ليس شكلياً فقط، بل أيضاً تشكيلياً واقعياً.

٤-١١ مستقبل اقتصاد السوق الاجتماعي

أنماط الرأسمالية في معرض المقارنة

يوجد هناك طيف واسع من أنماط الأنظمة الرأسمالية التي تختلف عن بعضها في كيفية تنظيم السوق أو التخلي عن تنظيمه، لكنها تتمحور جميعها في مجموعتين ذات نمطين أساسيين: النمط الليبرالي ونمط اقتصاد السوق المنسق[١٩١]. والمؤسسات المهيمنة في كل نمط منهما، والتي تنظم علاقات الفاعلين في السوق مع بعضهم البعض، مثل الشركات والدولة والبنوك والجمعيات الاقتصادية والنقابات، ليست قابلة للتآلف فيما بينها كيفما طاب. وهي التي تكوّن البنية الداخلية لكل نمط من الاقتصاديات السياسية. لقد نمت هذه الأنماط جميعها تاريخياً، وأخذت تشكل في مجال المنافسة على الصعيد العالمي مصفاة لمعالجة التحديات النابعة من خارج النظام، وهي تكافئ الحلول الكامنة في النظام والتي تجيب على التحولات البنيوية التي تطرأ عليه. لا يتفوق أحد هذين النمطين للسياسية الاقتصادية على الآخر في كافة الأوجه. فبغض النظر عن اختلافهما النوعي على مدى مراحل تطورهما، إلا أنهما في وضع يمكّنهما من الحفاظ على قدرتهما في الأداء الاقتصادي، كل على طريقته تحت وطأة هيمنة العولمة. بيد أن مستوى هذه القدرة يتفاوت إذا نسبت لاختلاف مستويات الأداء لكل منهما.

لذا توجد هناك فروق نظامية بين كلا النوعين من الاقتصاد في سلسلة من أبعاد الأداء النوعي. وكل من اقتصاديات السوق غير المنسق والمنسق تعمل على تطوير أشكال متنوعة من مقدرة التجديد التكنولوجي، كما أنها تميل إلى توزيع متفاوت للدخل والعمل.

لقد أثبتت أنظمة الإنتاج في اقتصاد السوق المنسق بأنها مجدية في حالة تطبيق "إستراتيجيات تنويع جودة الإنتاج"، وبأنها معيقة في حالة التوجه لإستراتيجيات سوق إنتاج قصير المدى[١٩٢]. ومن الظاهر علاوة على ذلك، أن أنظمة الاقتصاد المنسق متفوقة في مجال إخراج إبداعات محدودة، لكنها متأخرة بالمقابل في إخراج تجديدات تكنولوجية أساسية. ويترتب على هذه الفوارق في أطر العمل المؤسسي للاقتصاد السياسي ظهور فوارق أيضاً في الإستراتيجيات التي تتبناها الشركات وأرباب العمل. وتتضح مثل هذه الفوارق الإستراتيجية على سبيل المثال في الأساليب المختلفة التي تنتهجها كل من الشركات البريطانية التابعة لاقتصاد السوق غير المنسق والشركات الألمانية التابعة لاقتصاد السوق المنسق في مواجهة نفس التحديات الاقتصادية في السوق. فمثلاً عندما تطرأ تغييرات على أسعار صرف العملات بشكل يؤدي إلى ارتفاع أسعار تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية، تميل الشركات البريطانية إلى رفع أسعار تلك السلع على زبائنها المستوردين للحفاظ على نسب ربحيتها. وبالمقابل تميل الشركات الألمانية تحت نفس هذه الظروف غالباً إلى الحفاظ على أسعار صادراتها مع أخذها بالحسبان نسبة من الأرباح أقل، ولكنها تستطيع بذلك أن تدافع عن حصصها من الصادرات في السوق الخارجي[١٩٣].

يقدم نهج "متنوعات الرأسمالية" (varieties of capitalism) إطاراً تحليلياً يفسر ردود الفعل المختلفة من قبل الشركات على نفس التحديات. فالشركات البريطانية يتوجب عليها في سوق الاقتصاد غير المنسق أن تحافظ على معدلات ربحيتها، حيث أنها تعتمد على السوق الرأسمالي الذي يكافؤها بتدفق أرباح عاجلة تتولد على فترات قصيرة المدى. أما خسائر حصصها في السوق، فتستطيع تعويضها في سوق عمل منفتح جداً، من خلال إجراءات عاجلة لإنهاء خدمات بعض القوى العاملة لديها. وعلى العكس من ذلك تستطيع الشركات الألمانية تحمل تراجع نسب أرباحها لفترة معينة، حيث يسمح النظام المالي في اقتصاد السوق المنسق الوصول إلى مصادر رأسمال بغض النظر عن عدم تدفق الأرباح على المدى القصير.

التقييم النوعي ضمن مفهوم الديمقراطية الاجتماعية للبنية المؤسساتية لاقتصاد السوق غير المنسق والموجهة نحو تعظيم قيمة حصص المساهمين (shareholder value) يبين أن هذه البنية تعاني من نقص مبدأي في أربع جوانب:

أولاً: تضخم الإستراتيجيات المتبعة من قبل الشركات المتوجهة نحو جني الأرباح قصيرة الأمد من حجم المشاكل الاجتماعية والبيئية من خلال استبعادها وإهمالها للتبعيات والتداعيات السلبية طويلة المدى الناتجة عن هذه الإستراتيجيات.

ثانياً: يتم استبعاد مجموعات اجتماعية مختلفة وعلى رأسها المستخدمين من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة من خلال أساليب قيادة الشركات، التي تعتمد حصراً على سلطة الصلاحيات المنوطة بالإدارة ولا تخضع للراقبة.

ثالثاً: اعتماد اقتصاد السوق غير المنسق على سوق عمل مرن جداً وغير منضبط، وتسوده غالبية من العمالة غير الموهلة – على العكس من العمالة المؤهلة في اقتصاديات السوق المنسق – يكوّن بحد ذاته إشكالية، لأنه يزيد من حدة تبعية العمال وعدم استقلاليتهم إلى حد من الممكن تفاديه.

رابعاً: يتجاوب ضعف النقابات وغياب المفاوضات المركزية لتحديد تعرفة الأجور في اقتصاديات السوق غير المنسق مع تركيبة علاقات العمل هذه، بل ويقويان من توجهاتها على هذا النحو.

البعد المعياري للأداء

على الاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية أن يعمق تحليله للأبحاث المتعلقة بأنواع الرأسمالية، ليشمل أبعاد الأداء للدمقرطة وللحفاظ على كينونة الدولة الاجتماعية وللمشاركة الاجتماعية، وأن يرجع إلى أولوياته بناء على ذلك. ويقصد بها هنا البعد الأدائي ضمن إطار صلاحية الحقوق الايجابية للحرية، أي تكافؤ فرص العيش، والأمان الاجتماعي والاستقلالية، والحماية من مخاطر بنيوية اجتماعية. كما يقصد بها كذلك تأمين كرامة المستخدمين في مكان العمل، والتوزيع العادل للدخل، وتمثيل مناسب للمصالح المختلفة في صنع القرارات، سواء كان ذلك على مستوى مؤسسات العمل أو على مستوى الاقتصاد الجمعي. إلا أن أبعاد الأداء هذه في الاقتصاد السياسي ينبغي أن توضع في علاقة تحليلية ومعيارية مع قدرات أداء الاقتصاد الجمعي مثل البطالة والتضخم المالي والنمو الاقتصادي، وأن تتم الموازنة فيما بينها.

يمثل العمل مقابل الأجر بعداً مركزياً من أبعاد الحرية الايجابية. لا يضمن الناس من خلال أجور العمل دخلهم وبالتالي حصولهم على المميزات الاجتماعية اللازمة للاستقلالية في الحياة فحسب، بل يضمنون أيضاً الأساس للاعتراف المجتمعي والثقافي بهم ولاحترام الذات لأنفسهم. أي أن إمكانية الحصول على دخل من خلال العمل هي كذلك إحدى المقومات الأساسية لتحقيق حقوق المواطنين في الحرية الايجابية. لذلك تشكل إمكانية الدخول إلى سوق العمل بالنسبة للاقتصاد السياسي في الديمقراطية الاجتماعية مقاساً أساسياً لأدائه ولمدى تحقيق الحرية والعدالة. ويبدو أنه ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، استطاعت اقتصاديات السوق غير المنسق أن تثبت نفسها أكثر في مجالات الأداء الاقتصادي الهامة، مثل التضخم المالي والبطالة، وذلك لما تتميز به هذه الاقتصاديات من مرونة سوق العمل العالية، وقابلية على سرعة التأقلم مع معطيات السوق من خلال صنع قرارات إدارية شاملة دون معوقات، وعن طريق الكسب السريع لرأس المال في أسواق المال. في المقابل تعاني الكثير من اقتصاديات الأسواق المنسقة منذ ذلك الحين من بطالة بنيوية عالية. ويبني المؤلفون الليبرتاريون على هذا النجاح استنتاجهم، بأن اقتصاديات السوق المنسق غير قادرة على أقلمة أسواق عملها مع التحول الذي طرأ على أساليب الإنتاج ما بعد نظرية فورد، ولا مع تنافسية العولمة. لكن مثل هذه المقارنة الساذجة بين اقتصاديات سوق غير منسق مع سوق منسق فيما يخص نسبة البطالة مضللة، وذلك من وجهات نظر عدة. فإذا ما قورنت على سبيل المثال نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية مع نظيراتها في اقتصاديات السوق المنسقة على مر العشرين سنة الماضية، فسوف يظهر بأنها كانت أحياناً أعلى وأحياناً أدنى، وأنها تتذبذب مع تغيرات الأوضاع الاقتصادية

الجمعية بشكل عام. ففي خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨ كان لدى كل من السويد والنرويج وسويسرا والنمسا نسباً من البطالة أدنى مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية (حيث قاربت نسبة البطالة لدى تلك الدول نظيرتها في اليابان، أي كانت أقل من ٣٪). كذلك الأمر لدى جاراتها من بلدان اقتصاديات السوق المنسقة أيضاً مثل الدنمارك وفرنسا وهولندا وبلجيكا، والتي شهدت في المقابل نسب بطالة أعلى (ما بين ٩-١٢٪). في حين كانت أعداد العاطلين عن العمل في السويد وهولندا والنرويج وسويسرا والنمسا في سنة ١٩٩٢ أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية(٧،٥٪). وأيضاً في عام الازدهار الاقتصادي الأمريكي عام ١٩٩٨، كانت نسب البطالة في هولندا والنرويج وسويسرا لا تزال أقل منها في الولايات المتحدة الأمريكية (٤،٦٪)، بينما تجاوزت نسبة البطالة في بريطانيا العظمى كاقتصاد سوق غير منسق، في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ في أربع من مجموع ثماني سنوات معدل النسب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[١٩٤].

للبطالة العالية في بعض اقتصاديات السوق المنسقة العديد من المسببات التي لا يمكن قصرها على المتغيرات المؤسساتية ضمن منهجيات مختلف الأنماط الرأسمالية فقط، كما توضح المقارنة بين اقتصاديات السوق المنسقة. ومع أن اقتصاديات السوق غير المنسقة تبدو وكأنها تتجاوب بمرونة أكثر مع تطورات السوق، وأنها تستطيع تقليص البطالة بوتيرة أسرع مع انتعاش السوق، لكنها من حيث المبدأ لا تستطيع أن تتفادى الارتفاع في نسب البطالة رغم مرونة تركيبتها المؤسسية وخاصة تلك المتعلقة بسوق عمل أكثر مرونة وغير منضبط (تبادل عمالة سريع وارتباط ضعيف بالمعمل). علاوة على ذلك يجب أن توضع التكاليف الإضافية الناتجة عن سوق عمل مرن كهذا بشفافية أمام المجتمع، لمقارنة علاقتها مع إحصائيات البطالة. علماً أن أهمية مثل هذه المقارنة لا تنحصر في الكم بل تنظر أيضاً إلى نوع أماكن العمل. فالوظائف متدنية الأجر على سبيل المثال، يمكن أن تدفع المعنيين إلى مصيدة الفقر رغم التشغيل، بل وتعيق ممارستهم لحقوق الحرية المادية، بدلاً من خلق الموارد الضرورية لهم. ويضيق سوق العمل المرن وغير المنضبط الخناق على المستخدمين الواقعين ضمن الشريحة السفلى لمقاييس التأهيل والدخل قبل غيرهم، ويحد من حقهم في تشكيل الظروف المعيشية الذاتية بشكل مستقل. يأتي إضافة إلى ذلك، أن اقتصاديات السوق التي تتم فيها عمليات تحديد الأجور بشكل غير منسق، ويتم تنظيمها فقط على مستوى الشركة، تميل إلى توطيد فروقات كبيرة في الأجور وتثبيتها. ولكن حيثما تتجاوز اللامساواة الاقتصادية الحد المعقول للإنصاف والإنتاج، كما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، نجد تفشياً للفقر والعوز الاجتماعي على نطاق أوسع مما هو عليه في اقتصاديات السوق المنسقة. وكذلك الأمر فيما يخص "التوريث الاجتماعي" للحالات المعيشية، والتوزيع غير العادل لتكافؤ الفرص المترتب على ذلك في اقتصاديات السوق غير المنسقة، حيث تبرز هذه الظواهر بشكل أقوى[١٩٥]. أي بمعنى أنه يوجد هناك نواقص حادة ضمن أبعاد الحرية الايجابية والكرامة المتساوية في اقتصاديات السوق غير المنسق.

من جهة أخرى، يؤدي غياب قطاع عمل بأجور متدنية في اقتصاديات السوق المنسق غالباً إلى بطالة شاملة وطويلة الأمد. يتسبب التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي واقتصاد الخدمات في تغييرات بنيوية للعمل، وتضع سوق العمل والأنظمة الاجتماعية كما ومؤسسات التوجيه التعاونية في اقتصاديات السوق المنسقة أمام تحديات صعبة. وغالباً ما تظهر المؤسسات، وبالذات تلك التي أقيمت للحماية من مخاطر سوق العمل، تظهر كعائق أمام مساعي القضاء على البطالة. ففي الدول التي يتم فيها تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي أساساً من خلال الأقساط المرتبطة بالدخل، وترتفع بذلك تكاليف العمل، تصبح تلك الأنظمة سبباً في تفشي ظاهرة البطالة الدائمة[١٩٦]. في بعض اقتصاديات السوق المنسقة المتصفة بأسواق عمل منضبطة جداً ونظام جامد لتحديد تعرفة الأجور، يمكن ملاحظة استقطاب اجتماعي متنامي بين المواطنين الأصليين والمواطنين الأجانب كما هو الحال في ألمانيا. ومن الممكن مقارنة ذلك مع الاستقطاب الحاصل في اقتصاديات السوق غير المنسقة. هذا وتعبر ظاهرة ممارسة العمل بشكل غير قانوني الواسعة الانتشار عن عدم الاندماج في سوق العمل المنسق.

على خلفية تغير إطار ظروف السوق العالمية للإنتاج وازدياد ظهور مجالات أكثر تخصصاً في السوق، تستطيع القطاعات الاقتصادية العالمية البارزة أن تحافظ على مقدرتها على المنافسة فقط من خلال تجديد مستمر للإنتاج ولعملياته، ومن خلال تقليص التكاليف. وبذلك ستؤدي المنافسة العالمية بالضرورة إلى رفع إنتاجية الشركات. وبالنتيجة سيقود هذا إلى أن تصبح إمكانيات التشغيل في

القطاعات المكشوفة محدودة حتى في البلدان التي تستطيع الحفاظ على مكانتها في الأسواق العالمية[١٩٧]. وفي الواقع فقد تناقصت نسبة التشغيل في القطاعات المكشوفة في معظم اقتصاديات السوق المتطورة، في حين أنها تزايدت بالمقابل القطاعات المحمية فقط (الخدمات التي تنتج وتستهلك محلياً)[١٩٨]. وتظهر زيادة التشغيل في هذه القطاعات المحمية إما في مجال الأجور المتدنية ضمن القطاعات الاقتصادية الخاصة، أو في مجال الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة. وهذا بدوره يعتبر نتيجة لاحتضان الدولة الاجتماعية لأنظمة الإنتاج، ولتمويل الدولة الاجتماعية، وللقرارات السياسية التي ترتبط بنسبة الضرائب المفروضة التي يمكن للمجتمع تقبلها.

وبالتالي يجب على اقتصاديات السوق المنسقة أن تتفاعل مع التحديات المتغيرة لطرق الإنتاج وأطر الظروف الدولية الجديدة بشكل يختلف عن تفاعل اقتصاديات السوق غير المنسقة، وهنا يجب أخذ منظومة الدولة الاجتماعية وما لها من تأثيرات على العملية الاقتصادية ونتائجها بعين الاعتبار لدى إجراء مثل هذه المقارنة في الرويا.

اقتصاد السوق الاجتماعي

تسمى "اقتصاديات سوق اجتماعية" تلك الأنظمة الاقتصادية المحتضنة في الدول الاجتماعية القائمة على الحقوق الأساسية من ناحية، والتي تخضع لسياسة ضبط اقتصادي جمعي وخاص يهدف إلى الوصول إلى وضع التشغيل الكامل من ناحية أخرى. بالنسبة للاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية، لا بد من توسيع منهجيات أنماط الرأسمالية لتحتوي بعداً نمطياً للدولة الاجتماعية. يقود تحليل العلاقة المتبادلة بين الدولة الاجتماعية والنمط الاقتصادي إلى التمييز بين أربع أنماط مثالية للرابطة بين اقتصاد السوق والدولة الاجتماعية:

١ – اقتصاديات السوق غير المنسقة بربطها مع بقايا الدول الاجتماعية (الليبرالية): ينظر هنا إلى النقابات كعائق في طريق اتخاذ القرارات الإدارية، ولذا فهي تلعب دوراً ضئيلاً في التنسيق بين أنشطة الشركات. وغالباً ما يوجد في هذه الدول نظام حزبي ثنائي الأقطاب، حيث يرتسم خط النزاع بينهما في الغالب من خلال قضايا التوزيع الاقتصادي.

٢ – اقتصاديات السوق المنسقة على مستوى مجمل الدولة بالترابط مع دولة اجتماعية شاملة تنتهج المساواة وإعادة التوزيع وتقديم الخدمات: تتميز اقتصاديات السوق المنسقة على المستوى الوطني بإجراء التفاوضات على مستويات القمة وبالتفاهمات بين التنظيمات الهرمية لأرباب العمل وللنقابات حول جميع المواضيع الهامة، بدءاً من تعرفة الأجور والسياسة العامة ووصولاً إلى التعليم والمشاركة في صنع القرارات. وتضطلع الحكومات في مؤسسات التنسيق الذاتي غالباً بدور الوسيط المحايد، ومن النادر بدور مقرر مباشر. تتميز هذه البلدان بهيمنة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية فيها مع وجود بعض التكتلات الحزبية الصغيرة.

٣ – اقتصاديات سوق منسقة على المستوى القطاعي بالتآلف مع دول اجتماعية تنتهج طريق التحول المرتبط بالتشغيل والدخل: تتيح هذه الدول الفرص للحصول على التأهيل المهني في المعامل أو في المدارس الحكومية بالتنسيق مع الشركات والنقابات. وتنظم النقابات أعضاءها في قطاعات صناعية، وتلعب دوراً هاماً في تنظيم ظروف العمل داخل المصانع وفي تحديد تعرفة الأجور. ويهيمن في هذه البلدان نظام حزبي ثلاثي الأقطاب، حيث تتشكل هذه الأحزاب في الجوهر على ضوء التمييز بين التيارات الليبرالية والكاثوليكية والديمقراطية الاجتماعية.

٤ – اقتصاديات سوق منسقة ضمن مجموعات صناعية (keiretsu) بالترابط مع بقايا دول اجتماعية ليبرالية أو ذات ولاية أبوية: يتشكل النظام الحزبي في هذه البلدان من خلال هيمنة الأحزاب "الشعبية" ومن خلال المنافسة بين أحزاب تقوم على مصالح غير عقائدية.

توفي النماذج المشار إليها تحت ثانياً وثالثاً وكما أظهر التحليل الدقيق لمثال النموذج الياباني، وكذلك النموذج الموصوف تحت رابعاً إلى حد ما، بالشروط اللازمة للديمقراطية الاجتماعية مع اختلافات هامشية معينة. في حين أن نموذج اقتصاديات السوق غير المنسقة بالترابط مع دولة اجتماعية ليبرالية، كما يتحقق في مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر نموذجاً لديمقراطية رأسمالية ليبرتارية.

من خلال تضمين ترتيبات دولة الرفاه في تحليل الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة، يتبين بأن العديد من المؤسسات السياسية الاقتصادية ترتبط بعلاقة تأثير تبادلي معقدة مع الفعاليات التعاونية والسياسية، من خلال إعادة هيكلة البنيويات القائمة. وعلاوة على ذلك، يوضح هذا النهج التحليلي أيضاً العلاقات في التجاذب بين الأنواع المختلفة من أنظمة الإنتاج، ونماذج عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية، وأنظمة الدولة الاجتماعية وتركيبية الفعاليات التعاونية والسياسية في الأحزاب وفي تجمعات المصالح.

خليط المؤسسات

يحدد نسيج العلاقات المؤسساتية بين أنظمة سوق العمل، ومنظمات أرباب العمل وتمويلها، وهيكلة الدولة الاجتماعية، يحدد الشروط لكيفية الاستفادة من الصفات الايجابية لاقتصاديات السوق غير المنسق، وكيف يمكن أن يتم تحديد النواحي السلبية فيها من خلال اتباع أنظمة تأمين اجتماعي مناسبة. فلقد استطاعت الدنمارك على سبيل المثال من خلال التخلي عن الحماية ضد إنهاء خدمات العمل، من إقامة واحداً من أكثر أسواق العمل مرونة، والذي لا يتفوق عليه سوى أسواق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا العظمى[١٩٩]، حيث تتمكن الشركات الدنماركية من توسيع قاعدة مستخدميها أو تقليصها بسهولة. وتتم تسوية عدم الأمان للمستخدمين المترتب على ذلك، من خلال تقديم بدل بطالة عالية بالمقارنة مع نظيراتها عالمياً، ومن خلال سياسة نشطة لإعادة انخراطهم في سوق العمل، ومن خلال العديد من المميزات الاجتماعية الأخرى.

وعلى العكس من ذلك، فقد تسببت أنظمة الإنتاج التي تستند إلى قطاع موسع من العمل بأجور متدنية، وإلى سوق عمل مرن وغير منضبط في ظهور عواقب اجتماعية وخيمة، وخاصة عندما لا تعتمد هذه الأنظمة سوى على أنظمة تأمين اجتماعي ضعيفة البنية والأداء. ولا تنحصر النتائج الاجتماعية غير المحبذة على فقر العمال رغم تشغيلهم وانعدام الأمان الاجتماعي فقط، بل تتعداها أيضاً إلى أشكال الضغوط من عدم الانخراط والاندماج الاجتماعي. ويظهر هذا بوضوح في مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ مكث في السجون الأمريكية عام ١٩٩٣ ١,٣٣٩,٦٩٥ شخص، أي ما يعادل نسبة ٥١٩ سجين من كل ١٠٠,٠٠٠ مواطن. في ألمانيا كانت هذه النسبة للسنة ذاتها تعادل ٨٠ سجيناً لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن. لقد قام بروس وسترن (Bruce Western) وكاثرين بكيت (Katherine Beckett) بعملية إحصائية تفيد بأن نسبة العاطلين عن العمل من الرجال إلى المساجين الذكور في أوروبا أعلى من ال (٢٠– ٥٠) إلى ١؛ بينما تقل نسبة العاطلين عن العمل إلى المساجين في الولايات المتحدة الأمريكية عن ٣ إلى ١. فإذا ما أضيفت أعداد المساجين إلى سوق العمل حسابياً، فستكون نسبة التشغيل في أوروبا في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٤ أعلى مما كانت عليه في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك طيلة خمسة عشر عاماً من بين هذه التسعة عشر عاماً. وتشير هذه الإحصائيات إلى أن نسبة البطالة الرسمية في ألمانيا للعام ١٩٩٥ كانت ٧،١٪، بينما كانت في الولايات المتحدة الأمريكية ٦،٥٪ فقط. إذا أدخلت أعداد المساجين في حساب نسب البطالة في كلا البلدين ستكون نسبة البطالة في ألمانيا ٧،٤٪، وترتفع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٧،٥٪. بعبارة أخرى يمكن القول، بأنه فقط عندما يتم استيفاء نظام المقارنة بشمولية يمكن الحكم بشكل واقعي على مدى تأثير الأنماط الاقتصادية الحقيقية على الحقوق الأساسية العالمية.

علاقات مختلطة بنوعية محددة

حتى في ظل شروط ومعطيات طموحة، بأنه يمكن تطبيق الشروط الأطرية الاقتصادية الضرورية، وأنه يمكن أن تبقى حقوق المواطنين الاجتماعية مكفولة من خلال نظام دولة اجتماعية شاملة تضمن حقوق المشاركة الكافية في صنع القرار، وأن الاعتراف الدستوري للسلطة السياسية العليا بحق التدخل المبدأي في الاقتصاد قائم حقاً، تظل النتيجة الحتمية الواردة بأن اختيار الترتيبات المؤسساتية للاقتصاد السياسي في وضع محدد، يبقى فقط رهن القرار البرجماتي للخيار بين بدائل رأسماليات الرفاه المتنوعة. من منظور الديمقراطية الاجتماعية يجب أن تؤخذ وجهتان من وجهات النظر بعين الاعتبار وجهتي نظر لدى اتخاذ قرارات سياسية حول العلاقة النوعية المختلطة:

أولاً: النتيجة الاقتصادية الشاملة المتوقعة حسب واقع المعرفة المستنبطة من التجارب المتوفرة، بالنظر إلى الناتج الإجمالي العام الذي يمكن الوصول إليه وإلى معدلات النمو المقبولة من الناحية الايكولوجية؛

ثانياً: القرارات الخاصة بالأفضليات المشروعة سياسياً بالنظر إلى حسنات النموذج النوعية، كنسبة تشغيل عالية وتأمين أماكن العمل والاستدامة والإنتاجية والقدرة على التجديد.

اقتصاد السوق الاجتماعي في العولمة

ليس هناك من مبرر للتوقعات بأن العولمة ستؤدي حتماً إلى تقارب أنماط الرأسمالية ضمن النموذج الليبرالي دون أن يكون هناك دولة اجتماعية تستند إلى الحقوق الأساسية. إذ أن نجاحات النماذج الاسكندنافيه ونجاحات بعض الدول الأوروبية تفند ذلك.

لقد تبين أنه حيثما توجد هناك مؤسسات قائمة على تنسيق الأسواق، تتجه الفعاليات إلى الاستفادة أيضاً من هذه البنى الناتجة عن التسيق. حتى وإن كانت هذه البنى والآليات قد تغيرت في اقتصاديات السوق المنسقة إبان العقدين الماضيين وتأقلمت مع تحديات جديدة، فما زال لاعبو الاقتصاد السياسي يراهنون هنا على التنسيق والتسوية والتواصل. ويبدو أن هذا هو سبب عدم مراهنة اقتصاديات الأسواق المنسقة بالنظر إلى التحديات الجديدة لأسواق العولمة، وبعكس الأسواق غير المنسقة، عينياً على مرونة جذرية وعدم انضباط لعلاقات العمل، ولا تراهن كذلك على الحض من التأمين الاجتماعي، بل تراهن على إستراتيجيات التأقلم المنظمة.

على العكس من المنظور النيوليبرالي بأن اقتصاديات السوق غيرالمنسقة تتفاعل بشكل أفضل مع التكامل المعولم لأسواق المال والإنتاج، تبين الخبرات الحديثة بأن لدى اقتصاديات السوق المنسقة الفرص الأفضل على المدى المتوسط والبعيد للحفاظ على مكانتها. فالنظام الإنتاجي الذي يستند أساساً على قطاع الأجور المتدنية، وعلى دولة اجتماعية ضعيفة البنية، وعلى مستويات الضرائب المنخفضة، لا يستطيع أن يتفاعل مع المنافسة المعولمة سوى من خلال التقليص المستمر للضبط وللتأمين الاجتماعي فقط. في حين تستطيع اقتصاديات السوق المنسقة بالمقابل أن تتفاعل بشكل أكثر تمايزاً مع التحديات نفسها وبتوقعات مؤملة للنجاح، كما وتستطيع من خلال مهارة المستخدمين الذين يتمتعون بأمان اجتماعي، الحفاظ على مكانتها في أسواق منتجات متخصصة وعالية الجودة. كما يمكن هنا حل مشكلة الدخول المتدنية في قطاع مهن الخدمات الأقل تأهيلاً من خلال مخصصات مناسبة لتحسين الأجور فيها.

أولوية البعد السياسي

هناك حقيقة لا نزاع عليها، بأنه توجد ديمقراطيات رفاه رأسمالية متنوعة تقوم بأداء وظائف مختلفة هادفة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ولذا فإن الأسئلة الأكثر أهمية فيما يخص الاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية تدور حول كيف تطورت اقتصاديات السوق المختلفة، وكيف ولأي الأسباب تغيرت، وقبل كل شيء كيف وإلى أي حد يمكن احتضان معايير الديمقراطية الاجتماعية في التركيبة المؤسساتية لكل نوع من أنواع اقتصاديات السوق المختلفة. تثبت أبحاث "متنوعات الرأسمالية" أن الاقتصاديات السياسية من نوع اقتصاديات السوق المنسقة وبالترابط مع دولة اجتماعية تعتمد الحقوق الأساسية يمكنها الحفاظ على مكانتها بنجاح، وذلك أيضاً تحت شروط الأسواق المفتوحة، طالما استطاعت أن تجعل تركيباتها قادرة على التأقلم مع المعطيات المتغيرة. وسيبقى احتضان وضبط الأسواق كما والدولة الاجتماعية الشاملة حتى تحت ظروف العولمة، مشروعاً واعداً للديمقراطية الاجتماعية. وتتضمن أبحاث المقارنة بين الدول الاجتماعية دلالات حاسمة، تبين فيها ماهية الشروط البنيوية التي تضبط الدولة الاجتماعية بنجاح مستدام، والتي في نفس الوقت تقوم بمساهمة فاعلة في الديناميكية الاقتصادية.

لقد ازدادت ضرورة الضبط الاقتصادي السياسي واتسعت دائرته بشكل ظاهر منذ التسعينات من خلال ثلاثة عوامل في التوجه نحو التطور الاجتماعي والسياسي العام[٢٠٠]. بدايةً من خلال ازدياد عمليات الخصخصة المتنامية فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المقدمة من قبل الدولة في بلدان عديدة، وثانياً من خلال عمليات تكامل الأسواق العابرة للحدود الدولية، والتي قادت إلى نشوء هوة آخذة في الاتساع بين امتداد التأثيرات الخارجية الناتجة من الأسواق من جهة وبين إمكانيات ضبطها السياسي من جهة أخرى، وثالثاً تزايد مخاطرالتحضَر والمخاطر البيئية كنتيجة لعمليات التنمية غير المنضبطة. لقد تمت الاستعاضة عن سياسة الحد من الضبط الذي جرى في السبعينات والثمانينات ضمن العديد من المجالات، بالتوجه نحو سياسات إعادة ضبط متناسبة مع المشاكل السائدة. ومن خلال هذه التطورات أصبح الموقف الليبرتاري الذي يريد حصر سياسة الضبط والتنظيم فقط على ضمان شروط المنافسة، أصبح في موقع دفاعي. ولذا فقد طرح للنقاش على أجندة الاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية تبريرات جديدة وشاملة لسياسة اقتصادية ضابطة. فهذه التبريرات بالنسبة للسياسة الاقتصادية الضابطة، وبالنظر إلى تركيبة المشاكل الموصوفة آنفاً في المجتمعات المختلفة، وبالنسبة للساحات العالمية العابرة للحدود الوطنية تعتبر تحصيلاً حاصلاً. أما الأمر الهام، فيدور أولاً حول تطور آليات السياسة الضابطة وأساليب صنع القرار السياسي بصدد أهداف توظيف هذه الآليات، وكذلك حول تهيئة إرادة سياسية مستعدة لتنفيذها في ساحة معولمة[٢٠١].

٤-١٢ رؤى العمل والتعامل

الدولة الاجتماعية

الخبرات النابعة من التجارب والتوجهات:

تواجه جميع الدول الاجتماعية في البلدان بمستويات عالية في التطور الاقتصادي مشاكل جديدة في نوعها من جراء متطلبات الأسواق المفتوحة طالما بقيت تتمسك بالحقوق الأساسية العالمية. ولكن بمجرد ما ترغب الحكومات القائمة في تلك البلدان في التوجه نحو التحرر من هذه المعاناة، فإنها ستواجه مخاطرات نشوء أزمات من عدم الاستقرار وعدم التكامل المجتمعي بالغة العواقب، من شأنها أن تهدد استعداد المجتمع للمشاركة ومقدرته على التماسك الاجتماعي وإضفائه الشرعية السياسية على نظام العمل والتعامل السياسي بالخطر.

مع العلم أن دول الرفاه الليبرالية بقيت على قيد الحياة اقتصادياً كنتيجة لتخفيضها من مستوى طموحاتها، ولزحزحة مواقع التزامها تجاه التأمين الاجتماعي نحو القطاع الخاص، إلا أنها أوقعت بنفسها في مأزق الشرعية المعيارية من خلال نشوء مشاكل عسيرة الحل، تتمثل في تفاقم عدم المساواة وانتشار الفقر[٢٠٢].

أما دول الرفاه الديمقراطية الاجتماعية فبقيت محافظة على تنظيمها بشكل عام بعد أن قامت بتخفيض مستوى المستحقات الاجتماعية، وبعد تشديدها على أهمية مبدأ المسؤولية الذاتية للفرد لكي يستحق الحصول على الدعم الاجتماعي المادي. وكان ذلك بشكل أساسي نتيجة لقبول المواطنين بمستويات ضرائب عالية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التشغيل في مجالات خدمات القطاع العام، وجعل النظام الازدواجي لتركيبة الضرائب محفزاً للنمو الاقتصادي. فطالما بقي استعداد المواطنين في هذه البلدان قائماً على تحمل عبء هذه النسبة من الضرائب العالية، فستجد نفسها في مواجهة مشكلة رئيسية واحدة فقط، تتمثل في أن التوسعة الضرورية في معدلات التشغيل ضمن قطاع الخدمات المتدنية التأهيل تتطلب بالضرورة توسيع الفوارق في سلم الأجور ضمن شرائح الدخول المتدنية حتى يمكن التوصل إلى درجة أعلى من التشغيل العام. ولكن هذا المطلب يدخل في تناقض مع مبدأ المساواة التقليدي لنهج هذه البلدان بالتوجه نحو القيم الأساسية، ويصطدم تبعاً لذلك بحواجز سياسية.

أما دول الرفاه المحافظة في القارة الأوروبية، فقد ظلت تواجه سلسلة من المشاكل عسيرة الحلول، ومنها خلق تركيبات ضرائبية محفزة للاقتصاد وللتشغيل، ومعالجة العجز في استدامة تمويل الأنظمة الاجتماعية والتعامل مع ارتفاع حواجز الحماية لأماكن عمل المستخدمين.

بالنظر إلى استمرار المشكلة المزدوجة من جراء ضغوطات الأسواق المفتوحة بالتزامن مع التحول الديموغرافي، تواجه الدول الاجتماعية لدى تأمين احتياجاتها المالية الأساسية مشكلة الوصول إلى مستويات التشغيل المشبع تقريباً، والتي تشكل أحد الأهداف المعيارية الأساسية للديمقراطية الاجتماعية والمرتكز الأساسي الأهم لتأمين إمكانية التمويل المستدام للدولة الاجتماعية.

وبما أن مشروع الديمقراطية الاجتماعية بطبيعته يحظر عليه اتباع إستراتيجيات قد تساهم في تصعيد عملية تفكيك الدولة الاجتماعية وانطلاق التطور التنازلي للأجور الذي يتبع حصراً من مقتضيات السوق، فيمكن أن يأتي حل مشاكل استدامة الدولة الاجتماعية مع المحافظة في نفس الوقت على شروط شرعيتها المعيارية، من قبيل تلك الإستراتيجيات التي أثبتت نجاحها في بعض البلدان السباقة في هذا المجال.

أولاً: يتبين أن تمويل الدولة الاجتماعية عن طريق ضريبة الدخل في الأسواق المفتوحة يحظى بأفضلية واضحة حيال التمويل عن طريق الاشتراكات المرتبطة بسلم الأجور. فالاشتراكات التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع النفقات الجانبية الإضافية للأجور، تتسبب من ناحية في نشوء مشاكل صعبة لسوق العمل خاصة لدى الشرائح ذات الدخل المتدني والأقل إنتاجية، ومن ناحية أخرى فهي تدفع بالدولة الاجتماعية إلى السقوط في شرك استنزاف أصولها المالية وبالذات في أوقات الأزمات، حيث تكون الحاجة في أشدها ليتسنى للدولة تأدية التزاماتها المالية. وهذه الاشتراكات والمساهمات تعتبر حساسة تجاه المتغيرات وخاصة حيال التحول الديموغرافي، حيث تؤول إلى وضع لا يسمح لها باستيعاب التغيرات الطارئة في أدوار الجنسين ضمن العائلة والحياة العملية.

ثانياً: بإجراء عملية مقارنة بين البلدان، يظهر أن قدراً مناسباً من مخصصات التقاعد الأساسي الممول من الضرائب يشكل حلاً لمشاكل تأمين الشيخوخة القابلة للتمويل المستدام تحت ظروف الأسواق المفتوحة، بدون أن يكون لذلك أي آثار جانبية سلبية على أسواق العمل. فتأمين الشيخوخة يوفي بمعاييرالعدالة العامة التي يسهل تبريرها. إذ إنه من المشكوك فيه أن يكون من وظائف الدولة الاجتماعية أن تضمن مستويات دخل سبق وأن تم الحصول عليها مرة عشوائية إلى أمد غير محدود وفي جميع الأوضاع المعيشية. يضاف إلى هذا، بأنه يمكن تسوية النزاعات حول التوزيع بين الأجيال في قضايا التقاعد باعتماد مبدأ التقاعد الأساسي، وبشكل يقبل تبرير عدالته أمام الأجيال المعنية.

ثالثاً: وحيث أن الانخراط في العمل لكسب العيش المجتمعي يمثل أحد أهم أبعاد المساواة لمبدأ العدالة، فإن برامج التنشيط والتأهيل لسوق العمل وبرامج تنظيم العطاءات الاجتماعية المنشطة – بافتراض مساهمتها في تحسين وضع التشغيل – تستحق الأولوية أمام مجرد التعويض المادي، وأمام إجراءات حماية المكانة الاجتماعية. فكل المشاريع التي تتبع المعيار القائل "making-work-pay" أي "يؤدي القيام بالعمل إلى دفع الأجر" تظهر – في حدود الوفاء بشروط تتناسب مع أماكن العمل المعروضة – بأنها شرعية بامتياز، حيث أن المشاركة في العمل لكسب العيش المجتمعي تمثل منطلقاً هاماً لتمكين الأشخاص المعنيين من المشاركة في معظم العلاقات الحياتية المجتمعية الأخرى، وفي نفس الوقت تمثل الضمان الأفضل للحفاظ على مواقعهم في الحياة العملية والعمل على تحسينها.

رابعاً: عملية إعادة تجميع القطاعات المجزأة من أسواق العمل من خلال اعتماد أشكال من الحماية ضد إنهاء الخدمات، التي هي في نفس الوقت من الأولى لها أن تكون صديقة محفزة للتشغيل وتعمل على مساواة المعايير ما بين أصناف العمل المختلفة، تبدو هذه العملية شرعية سواءً فيما يتعلق بشروط العدالة أو بالنظر إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل. والشرط المسبق لهذه العملية هو أن يكون هناك تأميناً مناسباً في حالة البطالة، يسمح للمعنيين الحفاظ على مستوى معيشتهم لفترة زمنية مناسبة قابلة لحساب مدتها، ويمكّنهم من العودة إلى العمل من خلال أفضل إجراءات الدعم المتاحة.

خامساً: إن وضع الحماية الاجتماعية، بما فيها تأمين الشيخوخة، لأماكن العمل من النوعية المستجدة في الاقتصاد المعرفي، والتي تنشأ من خلال ال "outsourcing" و ال "freelancing" كما ومن خلال دوام العمل الجزئي، وضعها على قدم المساواة مع علاقات العمل العادية التقليدية ليمثل المنطلق الأفضل لاستنفاذ إمكانات التشغيل المتوفرة. فعملية المساواة هذه تمكنها أن تقدم مساهمة فعالة نحو الوصول إلى هدف التشغيل الكامل، وتحقق في حالة وقوع المخاطر الناشئة من جراء التركيبة الاجتماعية الظرف المناسب لتوزيع القدر الأدنى من الحماية المتساوية للجميع.

سادساً: بالنسبة للدول الاجتماعية التي تؤدي خدماتها المجتمعية بمستويات متطورة وتحت الظروف القائمة يبدو أن عملية إصلاح جذري لأنظمة الأمان للدولة الاجتماعية فيما يتعلق بالعائلة والأطفال، تمثل الطريق الأمثل لتحقيق المصلحَة التقليدية للديمقراطية الاجتماعية في تنظيم جهاز الأمان الاجتماعي بطريقة تؤدي في نفس الوقت إلى مساهمة منتجة للتطور الاقتصادي وتساند العدالة وتعمل على استدامة تنظيمها.

يعرض "مركز التجديد للإصلاح المستدام للدولة الاجتماعية" ترابطاً بينياً لإستراتيجيات الإصلاح بالتركيز على العائلة والتعليم، وتشمل عناصرها ما يلي:

أولاً: حق المواطن في تلقي الرعاية بالأطفال طيلة النهار ابتداءً من عمر مبكر قبل المدرسة، والذي يمكن تسهيل تمويله من خلال اشتراكات تتناسب مع شرائح الدخل،
ثانياً: رفع نسبة النساء اللاتي يمارسن العمل،
ثالثاً : رفع محسوس لمستوى تكافؤ الفرص من خلال تجاوز توريث الوضع الاجتماعي،
رابعاً: رفع محسوس لمعدلات الولادة.

بهذه الطريقة يصبح بالإمكان ومن داخل نفس المصادر المؤسساتية الوصول إلى أهداف المساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص الاجتماعية، واستدامة تمويل الدولة الاجتماعية، وإلى تطبيق أسس سياسة السعي لإتاحة فرص بديلة. إن بداية التعليم والتثقيف في أصغر سن ممكن تمثل في الوقت نفسه الضمان الأفضل لتعزيز المقدرة لاحقاً على تجديد التعلم. وتمثل الأنظمة الشفافة في مدارس الدوام النهاري الكامل ركيزة بنيوية هامة لمثل هذه الدولة الاجتماعية.

بالنظر إلى قواعدها المعيارية، واستدامة أسس تمويلها، وفاعلية أدائها الاقتصادي تغدو الدولة الاجتماعية مطابقة في منهجيتها لنهج الديمقراطية الاجتماعية تطابقاً كافياً إذا أوفت بالشروط التالية:

أولاً: ينبغي أن يتمتع جميع المواطنين بالحق في تأمين مستوى معيشي مناسب عند وقوع أي حالة من حالات المخاطر، لكن هذا الحق ممكن أن يكون مشروطاً بوجوب التزام المواطن من حيث المبدأ بمسؤولية ذاتية.

ثانياً: في حالة وقوع أي نوع من مخاطر البنيوية الاجتماعية، ينبغي عندئذ ومن أجل التفعيل الحقيقي للحقوق الأساسية، ضمان الحفاظ على الظروف المعيشية لمن يعانون منها وذلك بمستوى مناسب، ولمدة زمنية مناسبة أيضاً، ولكن ليس بدون حدود.

ثالثاً: على المدى الطويل وفيما يتعلق بجميع حالات المخاطر التي يمكن التنبؤ بها وأخذها في حسابات الخطط المعيشية، يبدو من وجهة نظر العدالة والحقوق الأساسية الاجتماعية أن وجود نظام تأمين أساسي يكفي لهذا الغرض، بحيث يترك للمؤمنين فيه الحرية لإبرام عقود تأمين أخرى أشمل ضد المخاطر على مسؤولياتهم الشخصية.

رابعاً: أنظمة التأمين الاجتماعية التي توفرها دولة اجتماعية معينة، والتي تذهب في مزاياها إلى أبعد من هذه المتطلبات، يمكن أن تكون محبذة من وجهة نظر انطوائها تحت مفاهيم العدالة السائدة في مجتمع تلك الدولة، ولكنها ليست منبثقة بالضرورة عن مبادئ العدالة والحقوق الأساسية العامة عالمياً.

خامساً: بالرجوع إلى خبرات الدول الاجتماعية الأوروبية، كهولندا مثلاً إبان حقبة التسعينات من القرن الماضي، وألمانيا إبان الأعوام بعد مطلع القرن الجديد، يمكن تبرير الاعتقاد بأن قدر اعتماد تطوير الدولة الاجتماعية على التكوينات البنيوية المحددة لمسارها ليس قدراً مطلقاً، بل قدراً نسبياً يمكن التأثير عليه سياسياً. فتحت ضغط الأزمات المتولدة بالتأثير الخارجي والداخلي، تبدو كذلك المجتمعات التي يتم فيها دعم البنيويات الاجتماعية للدولة من خلال تنظيم قوي للمصالح، تبدو بلا ريب في وضع يمكنها من تنفيذ إصلاحات جذرية محتذية بذلك أمثلة نماذج ناجحة في بلدان شبيهة.

الاقتصاد

التفسير النظري للتجارب حتى الآن لا يبرر الاعتقاد بأنه وتحت ضغط الأسواق المفتوحة سيحصل تقارب عام بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة على الصعيد السياسي بالنسبة إلى نموذج السوق الليبرالي، بل من المرجح أن الأنماط المختلفة من الاقتصاد السياسي وفي ضوء تبلور حسناتها المؤسساتية يمكنها أن تجد الإستراتيجيات الفضلى للحفاظ على مكانتها في الأسواق المفتوحة. والنمط الأكثر ملاءمة لتحقيق متطلبات الديمقراطية الاجتماعية على أفضل وجه هو نمط اقتصاد السوق المنسق بارتباطه بدولة اجتماعية مستندة على الحقوق الأساسية، والذي يكون ليس فقط قابلاً للبقاء، بل وقادراً على الأداء والتنافس الاقتصاديين ويكون ناجحاً سياسياً أيضاً، وذلك مع إدخال سلسلة من الإصلاحات الضرورية لأقلمته على متطلبات العولمة كشرط مسبق. مثل هذا النمط يفي مقارنة مع غيره من الأنماط بالمتطلبات الأساسية المعيارية للديمقراطية الاجتماعية على أفضل وجه:

أولاً: فهو يقدم شكلاً منسقاً بين القرار على المستوى الاقتصادي الجمعي ومستوى تحديد الأجور وظروف العمل.

ثانياً: هو في وضع يجعله قادراً على إنجاز تكامل بين أنظمة دولة اجتماعية مدعومة بالحق الأساسي وأنظمة أداء اقتصادي بطريقة متبادلة ومحفزة على الاستقرار، وبهذا يستطيع أن يفي على وجه التقريب بالاستحقاق الكلي للحقوق الأساسية.

ثالثاً: من الواضح أن هذا النمط يحتوي بالمقارنة مع غيره، على إمكانات أكبر للتكامل الاجتماعي والسياسي في المجتمعات المعنية، حيث أنه لا يولد سوى القدر القليل من التهميش ومن عدم المساواة اللاشرعية.

تنم المقارنة بين البلدان ضمن هذا الإطار عن العديد من إستراتيجيات التكيف الواعدة بالنجاح:

أولاً: مع أنه يمكن الحفاظ على أعداد العاملين في القطاعات المعرضة للخطر من خلال إستراتيجيات فعالة في سياسة البحث العلمي وسياسة التحديث والتعليم، ولكن لا يمكن زيادة هذه الأعداد إلا بالكاد.

ثانياً: إنه لمن المتوقع أن ينحصر التشغيل الإضافي فقط على القطاع الخدماتي المحمي، إذ أنه وحسب نمط الدولة الاجتماعية ونظام التمويل فيها، يستطيع القطاع العام أن يقدّم هنا مساهمة متفاوتة القدر طبقاً لذلك. ولكن وفي كل الأحوال، فإن لمقدرة القطاع الاقتصادي الخاص أهمية قصوى في إيجاد فرص عمل في هذا المجال للوصول إلى هدف التشغيل الكامل. ولضمان الوصول إلى هذا الهدف، لا بد من تحقيق الإجراءات الواردة في الفصول المتعلقة بالدولة الاجتماعية[٢٠٣]. وحيث أن اقتصاد "المراسلة"[٢٠٤] في مشروع الديمقراطية الاجتماعية أمر مستبعد كلياً، ينبغي استهداف وتأمين التوسع في الخدمات الاجتماعية المرتبطة بالتدبير الاقتصادي على المستوى السياسي.

ثالثاً: تحتاج أنظمة الضبط الاقتصادية السياسية بحد ذاتها أشكالاً معينة من التكيف مع ظروف الأسواق المفتوحة. فعوامل ثأتير أسواق رأس المال المفتوحة والتكنولوجيات الجديدة المرنة وظاهرة التراجع في التصنيع (de-industrialization) من شأنها أن تجعل إبتداع أشكال جديدة من العقود على تحديد تعرفة الأجور وظروف العمل أمراً ضرورياً. ويظهر كذلك أن التخلي عن المركزية في التركيبات المؤسسية وانفتاحها نحو حلول خاصة مقربة ومقبولة من الشركات أصبح أمراً ضرورياً أيضاً.

رابعاً: إن السياسات المتبعة لفتح المجال أمام إضفاء مرونة كافية على أسواق العمل، ولتأهيل وإعادة تأهيل القوى العاملة على مستوى عال، ولإصلاح بنيويات الدولة الاجتماعية والتي تحفز العاطلين عن العمل على القبول بأعمال لكسب عيشهم، تمثل هذه السياسات في مجملها منطلقات مسبقة هامة للنجاح.

خامساً: تقع العقبة التي لا يمكن تجاوزها إلا بصعوبة بالنسبة للنهج التقليدي لسياسة الديمقراطية الاجتماعية في أن هناك حدوداً ضيقة بالنسبة للضرائب التي يمكن فرضها على الأموال المنقولة. ووجود مثل هذه الحدود يدل على أن بعضاً من المشاكل الأساسية للتطور الاقتصادي، والتي لم تجد لها حلاً مرضياً على مستوى الدولة الوطنية تحت ظروف الأسواق المفتوحة، تتطلب اتفاقات عالمية عابرة للحدود الوطنية حول أنظمة الضبط. فيما يتعلق بالنظام الضريبي، فهناك إجراءات سارية تمثل خطوة هامة للتناغم على المستوى الإقليمي للاتحاد الأوروبي. بينما تفتح المقترحات المطروحة لحلول المشاكل التي تذهب إلى أبعد من ذلك آفاقاً زمنية طويلة.

سادساً: إستراتجية السياسية الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية سترتكب خطأً إستراتيجياً ذا عواقب وخيمة، إذا ما انتظرت حتى يتم استكمال إطار عولمة موحدة، بدلاً من أن تسعى إلى تحقيق إصلاحات للتكيف مع العولمة على المستوى الوطني والإقليمي، والتي من خلالها يمكن أن تضمن الوصول إلى أهدافها على أفضل وجه في ظل ظروف تجريبية منظورة، والتي بالمناسبة ستبقى في الجوهر عقلانية أيضاً حتى في أحسن حالة من حالات السيناريوهات المتفائلة[٢٠٥].

ففي حالة ماتكون أنظمة الضمان الاجتماعي ممولة من مصادر ضرائب الدخل بشكل أساسي، يمكن تبرير المساواة في التأمين الأساسي في جميع مجالات التأمين ضد المخاطر الاجتماعية على أنها عادلة. ويتطابق مثل هذا الإجراء مع متطلب الحقوق الأساسية العامة، ويمكن إضفاء الشرعية عليه من قبل معايير نظرية العدالة المتساوية للجميع[٢٠٦]. إذا كان الأشخاص المعنيون يحيطون في مرحلة مبكرة من مخطط حياتهم علماً بأداء هذا التأمين على وجه التقريب من حيث نوعية متطلبه ومستواه، عندئذ يحقق هكذا نظام نفس متطلبات التأمين الأساسي لمستويات العدالة المتوخاه، وذلك إذا تم في نفس الوقت توفير ضمانات كافية لتشغيل هؤلاء

الأشخاص. ومن الممكن في ظل هذه الظروف أن يترك الأمر للمسؤولية الخاصة الذاتية للأشخاص المعنيين ليقرروا فيما إذا كانوا يريدون، وبأي حجم وبأي طريقة، تأمين أنفسهم اجتماعياً إضافة إلى تأمين الحد الأدنى المكفول. عندئذ تحقق مثل هذه الإستراتيجية للدولة الاجتماعية المتطلبات المعيارية لعلاقة متوازنة بين الحقوق وواجبات المسؤولية الخاصة الفردية من حيث الايفاء بشروط الحد الأدنى من المواطنة الاجتماعية.

تتطلب نظرية الالتزامات السياسية تجاه المخاطر الاجتماعية البنيوية حيثيات أخرى لتكملتها، وذلك بأنه إذا تم عند حلول مثل هذه المخاطر فقدان مكان العمل بشكل غير متوقع، فيجب أن يمنح الفاقد لعمله بدل الأجر المرتبط نسبياً بالدخل المتحقق ولمدة زمنية مناسبة، حتى تتاح له الإمكانيات الكافية للتطلع إلى توجه مهني جديد، أو لتعديل خطط حياته طبقاً لذلك. فيما يتعلق بالمدة الزمنية المطلوبة لهذا الاستحقاق بتحديد العلاقة النسبية بين بدل الأجر المزمع وبين مستوى الدخل المتحقق سابقاً، فيمكن إقرارها في ظل مراعاة الظروف الاجتماعية–الثقافية لكل حالة بعينها.

يمكن لبعض مقاييس العدالة الاجتماعية المتجذرة في الثقافة الاجتماعية السياسية لمجتمع ما، أن تبرر تجاوز حدود المعايير الدنيا للتأمين الأساسي في تقديم بدل أجر بمستويات أعلى من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي. وقد كان هذا هو الحال في الدول الاسكندنافية حتى الآن. ليس بالضرورة أن تكون مقاييس العدالة العامة المعللة عالمياً ولا الحقوق الأساسية العامة السائدة عالميا، هي المرجعية الحتمية لاستنباط الأحقية في مثل هذه المستويات المرتفعة من تأمين شامل لمستويات معيشية عالية تحققت في ظروف معنية سابقاً. بل أبعد من ذلك يمكن أن تتعرض مثل هذه الإستراتيجية للإعتراض المنطقي القائل بأن مثل هذا التأمين لمستويات معيشية مختلفة كانت قد تحققت في ظرف ما سابقاً، وطالما يتم تمويله من الميزانيات العامة وليس حصراً من الاشتراكات المرتبطة بالدخل، مثل هذا التأمين يمس بمعايير مفهوم المساواتية للعدالة، لأنه يعمل على تثبيت توزيع الحصص غير المتساوية بشكل دائم لمستويات معيشية تحققت في حالة ما، وبهذا فهو يضع معاييراً داخلية على صعيد الدولة الاجتماعية لأشكالٍ مريبة من عدم المساواة. أما في حال ما تم الوصول إلى توافق اجتماعي حول هذا النوع من التأمين الاجتماعي ضد المخاطر في مجتمعٍ معين، عندها يصبح بالإمكان سياق أسباب وجيهة لمشروعيته.

لقد أصبح هذا الوضع التركيبي في ظل ظروف الأسواق المفتوحة، وتنافس أنظمة الضبط الاقتصادي المرتبطة بها، ونمطية الدول الاجتماعية معرضاً للتحولات. فسواء كان تمويل التأمين عن طريق الاشتراكات المتناسبة مع الدخل من العمل، أو كان التمويل من مصادر الضرائب العامة، فكلتا الطريقتين تحددان هوامش العمل لإستراتيجيات تأمين الدخل. وكلا النوعين من التمويل يجران خلفهما مؤثراتهما السلبية على سوق العمل، إذ يتسببان في تداعيات أيضاً على استدامة تنظيم الدولة الاجتماعية في جميع الحالات، باستثناء حالة استعداد المجتمع للاستمرار في دفع ضرائب دخل تفوق المعدل بكثير. بهذا الاعتبار يمكن أن تلعب العولمة في وضع معين وفي معظم البلدان دور المصفاة التي تتيح المجال لرفع مستوى التأمين الاجتماعي المكفول دوماً إلى حدود أعلى من حدود التأمين الأساسي الاجتماعي المقبول. يمكن بلا ريب وبناءً على الحجج التي سبق سردها مواءمة هوامش هذا التحديد المفروض من قبل الأسواق المفتوحة مع مبادئ العدالة العامة والحقوق الأساسية العامة. في نهاية الأمر فالمسألة متعلقة بتوافقات حوارية حول سياسة عدالة معينة في المجتمع، عن كيف تريد أن تملأ حيز ضمانات الدولة الاجتماعية المعرف من خلال الحقوق الأساسية ومبادئ العدالة العامة.

٥ – سياسة العولمة

٥–١ الديمقراطية الاجتماعية والعولمة

العولمة كمخاطرة سياسية

العولمة عملية بالغة التعقيد، مصحوبة بالعديد من المجريات والمعالم المختلفة والمتناقضة فيما بينها. وهي لا تمثل تطوراً متجهاً نحو منحي هدف معين[٢٠٧]. فشكلها الذي تغلب عليه السلبية حتى الآن، والمتمثل في مجرد الحد من الناظمات السائدة في الدولة الوطنية، بات له ولأسباب عديدة تأثيرات بالغة الاشكالية على الديمقراطية وعلى سريان مفعول الحقوق الأساسية السياسية والاجتماعية على الصعيد العالمي[٢٠٨]:

أولاً: فبينما أخذت الأسواق وعمليات تدمير البيئة والهجرة والجريمة المنظمة والاتصالات الالكترونية الجماهيرية تعبر جميع الحدود الدولية وتتجاوزها بشكل متزايد، بقيت الديمقراطية محدودة ضمن إطار عمل الدولة الوطنية بشكل رئيسي[٢٠٩]. ومن خلال ذلك تم إبطال مفعول حقوق المواطنين وأصبح بالإمكان انتهاك مبادئ الديمقراطية بفظاظة، الأمر الذي يهدد مقدرة الديمقراطية في أدائها كما ويهدد شرعيتها.

ثانياً: تركز العولمة الاقتصادية حالياً على إلغاء الحدود الوطنية. وبهذا تعمل أيضاً على انكماش البنيويات الثقافية والاجتماعية والايكولوجية لاحتضان الأسواق. هذا مع أن هذه البنيويات قد عملت على ترويض رأسمالية السوق وجعلتها مقبولة وبالذات في معظم الدول المتقدمة اقتصادياً[٢١٠]. ومحاولة إلغائها من شأنها أن تهدد بقاء أسس الديمقراطية الحديثة.

ثالثاً: تتحلل الحداثة المنقادة وراء السوق والمدفوعة من العولمة بشكل متزايد من الحقوق الأساسية السياسية والاجتماعية. وتتنصل القوى التي تلتف وراء هذا التطور إلى حد بعيد من الرقابة السياسية ومن المسوولية تجاه أولئك الأشخاص وحقوقهم اللائي تضرروا مباشرة من هذه القوى.

رابعاً: أصبحت مجتمعات سياسية عدة تتقاسم نفس المصير السياسي الناجم عن ما تسببه العمليات العابرة للحدود من مشاكل، دون امتلاك الوسائل الضرورية للعمل الجماعي المشترك لمعالجتها.

تتسبب العولمة بصيغتها السلبية المجردة حالياً ومنذ السبعينات في توليد أنواع جديدة من المخاطر على الحقوق الأساسية والديمقراطية. فهي تحد بشكل ظاهر من فرص تأثير العمل السياسي على مسببات فشل التطور الاقتصادي والاجتماعي، طالما

كانت هذه المسببات من طبيعتها العبور للحدود الدولية[٢١١]. في حين يتم تقزيم سيادة الدولة الوطنية في العديد من أبعاد أعمالها المركزية، دون خلق أشكال سيادية عابرة للحدود الدولية كبدائل لها. فإضافة إلى مخاطر الدرجة الأولى الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية والايكولوجية منها، تأتي مخاطر من الدرجة الثانية تتمثل في عدم المقدرة على التعامل سياسياً مع المخاطرات المذكورة من الدرجة الأولى بشكل مناسب[٢١٢] .

التحديات للديمقراطية

تضع العولمة السلبية الديمقراطية أمام ثلاث تحديات مرتبطة مع بعضها البعض ولكن من السهل التفريق بينها بوضوح:

أولاً: على الصعيد المعياري، يجب إيجاد إجابة للسؤال عن إمكانيات التجديد للديمقراطية على المستوى العالمي بشكل فعال.

ثانياً: يجب تطوير نماذج للضبط المسؤول للعولمة قابلة للتحقيق سياسياً ومناسبة لطبيعة المشاكل.

ثالثاً: يجب تنظيم تآلفات سياسية بين لاعبي الأدوار السياسية لتحقيق أفضل النماذج بشكل تدريجي.

العولمة والديقراطية الاجتماعية

يتطلب عصر العولمة أن يصار إلى عولمة الديمقراطية أيضاً. وينطوي تحتها العناصر التالية:

أولاً: كفالة المقدرة على الأداء الفاعل لعملية صنع القرار ولمجريات العمل في الديمقراطية الليبرالية، حتى يتم التعامل سياسياً مع المشاكل السياسية على مستوى معولم.

ثانياً: تأمين السيادة الديمقراطية على مستوى اتخاذ القرار لحل المشاكل السياسية التي لا تزال بعد قابلة للحل على مستوى الدولة الوطنية.

ثالثاً: احتضان الأسواق المفتوحة اجتماعياً وسياسياً وإيكولوجياً على الصعيد العالمي.

رابعاً: ضمان مقومات العمل السياسي لتحقيق الديمقراطية داخل كل مجتمع بعينه.

لا تمثل العولمة السلبية حقيقة حياتية مسلّم بها (fact of life)، ينبغي على لاعبي الأدوار السياسية والمجتمعية التعايش معها. فهي قابلة للتشكيل، وإن كان ذلك ضمن حدود لا مجال للتنبؤ بها حالياً. لذا يجب توضيح الشروط المسبقة من حيث المنطلقات المعيارية ومنطقية النظام ونظرية الفعاليات التي يمكن تحقيق العولمة الايجابية في ظلها.

ينطوي تحت المنطلقات المعيارية الفكرة المنهجية لحقوق المواطن العالمية. كما ينطوي تحت منطلقات منطقية النظام إيجاد الإجابة المستندة إلى التجربة العملية على السؤال حول مدى الواقعية للدمقرطة عبر الحدود الدوليه. ويتبع منطلقات نظرية الفعاليات إيجاد الإجابة على كيفية التنسيق بين مصالح الدول المختلفة ومصالح الفعاليات المجتمعية ضمن مفهوم العولمة الايجابية.

هناك العديد من المصالح المشتركة عالمياً التي بتجاوزها جميع الفروقات الأخرى، تصبح مؤهلة لأن تكون قاعدة لخلق إئتلاف موسع بين الفعاليات ولاعبي الأدوار:

أولاً: بدون العولمة الايجابية تظل القواعد الطبيعية الحيوية لوجود الأمم مهددة من خلال التدمير الذاتي للبيئة الايكولوجية.

ثانياً: يمكن للظروف الحياتية الاجتماعية في أجزاء كبيرة من الإنسانية أن تتزعزع تكراراً من خلال الأزمات، إذا لم يكن هناك حد أدنى من الحماية الاجتماعية.

ثالثاً: أسواق المال غير المنضبطة بشكل كاف تتصف غالباً بكونها مصدراً لنشوب الحرائق الاقتصادية واسعة الإنتشار التي لا يمكن الحد منها.

هذه الخبرات تعتبر نقاط انطلاق لمشروع عولمة الديمقراطية الاجتماعية.

٢-٥ المواطنة العالمية

العولمة والحقوق الأساسية

تعتبر آهلية مفعول الحقوق الأساسية العامة حالة مكافئة أو رديفة لوضع معولم سلبي للمواطن. وتتطلب العولمة علاوة على ذلك، وضعاً معولماً ايجابياً للمواطن، الذي يخول كل الناس بصلاحيات التأثير على القرارات المتعلقة بحقوقهم الأساسية[٢١٣].

تزيد العولمة من احتمالات انتهاك الحقوق الأساسية. وينبغي للمواطنين أن يتمكنوا من حماية أنفسهم من هذه الانتهاكات[٢١٤]. وفي عالم يتم فيه المساس بحقوق الإنسان الأساسية وبمصالحهم الحياتية من جرّاء ممارسات مباشرة من قبل أناس آخرين في بلدان أخرى، فإن حمايتهم تبقى معتمدة على مقدرتهم على التعاون المشترك والفعلي مع جميع الفعاليات الناشطة الأخرى. لذلك يجب أن تستكمل الحقوق الأساسية العامة باعتماد حقوق سياسية عالمية للمواطن. حيث أن المواطنة العالمية تمنح جميع المواطنين المتعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان الحق في التأثير النشط على مسببات هذه الانتهاكات بشكل تعاوني جماعي مشترك[٢١٥].

المواطنة العالمية

المواطنة العالمية تتطلب تحقيق المجتمع السياسي لمواطنين عالميين. ويجب على الأشكال المؤسساتية وغير المؤسساتية لهذا المجتمع أن تتطور بشكل برغماتي تحت الظروف السائدة.

يمكن فهم المواطنة السياسية كشكل من أشكال التعاون بين أشخاص تفاهموا على قواعد مشتركة تصلح لإدارة حياتهم الجماعية المشتركة. وهذا يعني في الجوهر ضمانة متبادلة للحقوق والواجبات المتساوية، وللإمكانيات المتساوية للتشاركية في صنع القرارات السياسية. ستصبح حقوق المواطن العالمي منطلقاً هاماً للدمقرطة السياسية على الصعيد العالمي.

المعايير الاجتماعية والحقوق الأساسية العامة عالمياً

تمييز القانون الدولي بين أسلوب تحقيق الحقوق السياسية المدنية كالتزامات بالنتيجة، وبين أسلوب تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالتزامات بالعمل والتعامل، لا يؤدي إلى انفصام المواطنة العالمية. لدى التمعن في الشروط المتعلقة بالتجارب العملية المختلفة التي يجري في ظلها تحقيق النوعين من الحقوق الأساسية، يتبين أن تطبيق الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، على شاكلة تذهب إلى أبعد من حقوق العمال الجوهرية[٢١٦]، يمكن أن يقود إلى ميول تدميرية للذات، إذا لم يتم معه مراعاة مستوى مقدرة الأداء الاقتصادي لكل بلد بعينه. فبينما ترتبط حقوق العمال الجوهرية ارتباطاً وثيقاً مع حقوق الإنسان، وتلعب دوراً ايجابياً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، يبقى تأثير الحقوق الاجتماعية التي تذهب أبعد منها متوقفاً على مستوى تطور كل بلد بعينه.

وحتى من منظور اقتصادي بحت، فإن اعتماد حقوق العمال الجوهرية يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي ورفع فاعلية الاقتصاد الوطني. لذا ينبغي أن تخضع هذه الحقوق أيضاً لنفس نظام الرقابة الصارم الذي يسري مفعوله على الحقوق المدنية وحقوق المواطنة. وعلى كل بلد، وحسب مستوى التطور الاقتصادي الذي وصل إليه، أن يأخذ قراره حول تطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تذهب إلى أبعد من تطبيق حقوق العمال الجوهرية. علماً أن الضغط الذي يأتي من الخارج على تطبيق مثل هذه الحقوق، سيؤدي في بلد هو بطبيعته غير مستقر اقتصادياً غالباً إلى نكسات اقتصادية، وبالتالي إلى الوقوع في تناقض مع أهدافه المنشودة.

يمكن التأثير على عملية التقدم في تطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في بلد ما بشكل غير مباشر فقط، وبالتحديد عند ممارسة الضغط عليه لضمان حقوق المواطنة الأساسية والسياسية وكذلك حقوق العمال الجوهرية. فإذا ما تم تأمين هاتين المجموعتين من الحقوق، يغدو تحقيق حقوق اجتماعية إضافية أمراً محتملاً.

فمن منظور الديمقراطية الاجتماعية المعولمة، يمكن بل وينبغي مأسسة حقوق العمال الجوهرية بحيث تشكل إلزاماً مباشراً لضمانها، بينما يتوقف تفعيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تذهب إلى أبعد من ذلك على مستوى التطور لكل بلد بعينه.

٥-٣ نماذج من الدمقرطة المعولمة

النزاع بين الاتجاهات الأساسية

يجب أن يتم تجاوز فقدان السيادة السياسية وممارسات نزع الشرعية الناتجة عن العولمة السلبية من خلال اعتماد عولمة ايجابية. لهذا ينبغي إيجاد آليات جديدة لصنع القرار السياسي وللعملية التوجيهية.

لقد أعدت الأوساط العلمية عدة مشاريع لتركيبات العولمة الايجابية، تختلف عن بعضها البعض في توجهاتها الأساسية. فهناك ديمقراطيو قاعدة متطرفون، مثل عالم السياسة الأمريكي بنيامين باربر (Benjamin Barber)[٢١٧]، الذين يقدّرون بأنه ليس من المتوقع أن يتم ترويض الرأسمالية المَعولمة إلا من خلال التنشيط العالمي للمجتمعات المدنية. وهؤلاء يسوقون الحجج بأن مؤسسات الديمقراطية التمثيلية ابتعدت عن المصالح الحقيقية للمواطن وأنها لم تعد في وضع قادر على تنظيم ضوابط عالمية مؤثرة. بينما يدعو الديموقراطيون الليبرتاريون مثل كارل كرستيان فون فايسيكر (Carl-Christian von Weizsaecker)[٢١٨] إلى الامتناع إلى أبعد حد عن الضبط السياسي للأسواق العالمية. فهم ينتقدون عقلية التوزيع في السياسة الديمقراطية، ويراهنون كبديل عن ذلك على توخي العقلانية وتكريس التقدم من خلال إلزامية السوق، فيريدون التخلي نهائياً عن استعمال الضبط الاقتصادي عبر الحدود الدولية، ويرفضون إلى حد بعيد السياسة التي تسعى لتشكيل العدالة العالمية. وهم ينطلقون من فرضية أن الأسواق ستعمل مع مرور الزمن على تسوية الظروف المعيشية في جميع أرجاء العالم.

هذه الروى ليست مقبولة من منظور الديمقراطية الاجتماعية. حقاً أن مجتمعاً مدنياً عابراً للحدود الدولية هو أحد العناصر الأساسية للديمقراطية العالمية، لكنه لا يستطيع أن يوفرها منفرداً، لعدم قدرته على القيام مقام المؤسسات العابرة للحدود الدولية أو الاتحادات التعاونية أو الأنظمة الضابطة الأخرى. وبوجه عام فإن الثقة بالسوق المعولم وحده وبقوته الضابطة سيودي إلى نتائج هدّامة كالاجحاف بالبيئة، ونشوب أزمات مالية وتشغيلية، وتوزيع غير عادل بل ومتفجر لفرص العيش على نطاق عالمي.

وبناء على ذلك يطرح السؤال المحوري التالي: كيف يمكن أن يتم تشكيل النظام الديمقراطي العالمي؟ عند الإجابة على هذا السؤال لا يدور الأمر حول "ابتداع" جمهورية عالمية مثالية متناغمة، بل حول تكثيف واقعي للتعاون العابر للحدود الدولية. ومن الأهمية بمكان في هذا الخصوص أن يتم اعداد مجموعة قواعد بشرعية دولية من أجل تنظيم عولمة ايجابية. وهذا ممكن فقط من خلال عملية مفتوحة لمقاربة الأهداف يتم في سياقها توظيف العديد من الأدوات المختلفة.

عملية الدمقرطة على الصعيد العالمي هي في الواقع ليست أقل من خطوة ثالثة في تاريخ العالم لتبرير الديمقراطية العالمية. فلقد تمثلت الخطوة الأولى في إقامة مدائن كدول في اليونان القديمة، ثم تمت الخطوة الثانية إبان عصر التنوير الأوروبي بتأسيس الديمقراطية من خلال دمقرطة الدولة الوطنية منذ القرن الثامن عشر[٢١٩]. بالنسبة لمشروع الديمقراطية الاجتماعية تحظى الخطوة الثالثة لتبرير الديمقراطية بأهمية خاصة، إذ أنه فقط إذا تم التوصل إلى إنشاء بنيويات لصنع القرارات الديمقراطية قادرة على القيام بوظائفها على صعيد الساحة السياسية العالمية، يمكن حينئذ تحقيق الديمقراطية الاجتماعية على صعيد عالمي. و لهذا أصبحت عملية تحديث الديمقراطية الليبرالية إحدى الشروط المسبقة لقيام الديمقراطية الاجتماعية.

نماذج الدمقرطة على الصعيد العالمي

لقد قامت الأبحاث الحديثة في موضوع الدمقرطة العالمية بإعداد سلسلة من الاقتراحات المختلفة لتحقيقها. جميع الاقتراحات التي توخذ بعين الاعتبار ضمن إطار نظرية الديمقراطية الاجتماعية، يجب أن تستند على المرتكزات المرجعية السياسية للديمقراطية الاجتماعية. وهنا تولى النماذج الأربعة التالية بأهمية خاصة[٢٢٠]:

١ – نموذج الحكم العالمي (global governance)
٢ – نموذج "ديمارتشي" (Demarchy-Model)
٣ – نموذج ديمقراطية التعايش الحضاري على الصعيد العالمي (cosmopolitan democracy)
٤ – نموذج الجمهورية العالمية التكافلية

كل نموذج من هذه النماذج بات محتضناً ضمن تقاليد نظرية من نظريات التفكير السياسي تختلف كل عن الأخرى، ويتبنى مثاليات مختلفة من حيث الهيكلة المؤسساتية، ويتبع طريقاً مختلفاً في صياغة معايير إيجاد القرارات العابرة للحدود الدولية. كما تتفأوت هذه النماذج عن بعضها فيما يتعلق بقابليتها للتحقيق والتنفيذ. ولكن جميعها تطرح نفسها كاقتراحات من أجل حل مشكلة الدمقرطة على الصعيد العالمي.

١– نموذج الحكم العالمي

لقد عرّفت "مفوضية الحكم العالمي" (Commission on Global Governance) في تقريرها لعام ١٩٩٥ تعبير "الحكم العالمي" بأنه نموذجاً نوعي مخصص للتوجيه السياسي العابر للحدود الوطنية[٢٢١]. وهذا يعني في الجوهر أنه يمثل أحد أشكال الديمقراطية الليبرالية للعولمة السياسية. ويتسم هذا النموذج بالمعالم التالية قبل غيرها:

– هو نسيج من العلاقات بين عناصر التوجيه المختلفة؛
–يتصف بأخلاقيات معولمة، تمثل القاعدة لعملية الضبط المعولم؛
– يهدف إلى إصلاح الأمم المتحدة من خلال أنواع .جديدة من المؤسسات الديمقراطية،
– يهدف إلى إنشاء مؤسسات جديدة لمراقبة وتنفيذ الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛
– يسعى إلى توسيع ودمقرطة الإقليمية السياسية وحياكة نسيجها؛
– يهدف إلى تكثيف مشاركة المواطنين على كافة الأصعدة.

٢ – نموذج "دي مارتشي" (Demarchy-Model)

تم طرح هذا النموذج بغرض تجاوز نواقص الديمقراطية في نموذج الحكم العالمي السابق ذكره، فهو يقترح في واقع الحال نوعاً من المجتمع المدني العالمي. لذلك سمي هذا النموذج ب "ديمارتشي" فهو يبتعد بنفسه عن النماذج الأخرى التي تركز حرياً على المؤسسات. أساس فكرة هذا النموذج مبني على التصور بأن مدى تحقيق الديمقراطية العالمية ممكن فقط بالقدر الذي يتأتى لها مباشرة من خلال أنماط الحياة والتجارب اليومية على الصعيد العالمي. ويفترض أن المجتمعات السياسية ذات الأهمية بالنسبة للديمقراطية العالمية لم تعد تتمثل في التجمعات والمجتمعات المحلية، بل تتمثل في التكتلات المجتمعية العابرة للحدود الدولية ذات المصالح المشتركة أو ذات القضايا المشتركة (على سبيل المثال فيما يتعلق بالمشاكل القائمة في بعض المجالات مثل حماية البيئة أو حرية الأديان أو المساواة بين الجنسين أو حقوق الإنسان). وتتلخص مكوّنات هذا النموذج فيما يلي:

– بناء أشكال جديدة فاعلة للضبط السياسي؛
– تنظيم عمليات تقدم الاستشارات المباشرة العابرة للحدود وعمليات إيجاد القرارات في ساحات سياسية نمطية؛
– خلق ربط انعكاسي لمثل هذه العمليات مع مجتمعات سياسية ناشطة، و بالأحرى مع مجموعات المجتمع المدني؛
– تصميم بنيويات جديدة كلياً لحكم ذاتي ديمقراطي؛
– إمكانية إعادة إحياء نموذج دويلات المدائن للديمقراطية المباشرة على الصعيد العالمي؛
– زوال الدولة الوطنية.

٣ – نموذج ديمقراطية التعايش الحضاري على الصعيد العالمي

لقد تم طرح هذا النموذج على غرار نموذج "ديمارتشي" أيضاً لتلافي نقاط ضعف الديمقراطية في نموذج "الحكم العالمي"[٢٢٢]. وهذا النموذج هو أيضاً مساهمة ضمنية في نظرية الديمقراطية الاجتماعية. فهو ينطلق من أن الإنسانية أصبحت في واقع الحال من ناحية معنوية ومادية مجتمعاً ذا مصير مشترك، لذا فعلى الأسرة الإنسانية أن تفهم وتنظم نفسها الآن كوحدة سياسية. ويتصف هذا النموذج بالمعالم التالية:

– يظهر أنه ومنذ مدة طويلة تتولد أخلاقيات محبذة لقيام كيان جمهوري على الصعيد العالمي لتقرير المصير بأسلوب ديمقراطي؛
– يمكن التوصل إلى ديمقراطية عالمية فقط في حالة ما فهم جميع الناس أنفسهم كجزء من مجتمع سياسي عالمي؛
– من المفروض أن تصب جميع الممارسات الديمقراطية ضمن التجمعات السياسية وضمن المجتمعات المدنية في بوتقة واحدة؛
– ينبغي أن يتم تنظيم أنشطة المجتمعات المدنية من خلال قوانين ديمقراطية ملزمة على المستوى العالمي؛
– ينبغي تطبيق القوانين الديمقراطية العالمية من خلال أشكال للعمل السياسي العابر للحدود الدولية؛
– سيادة المواطنة العالمية ينبغي أن تنتظم من خلال مراكز القوة المختلفة التي تكمل بعضها بعضاً؛
– تعني ديمقراطية المواطنة العالمية، تجاوز التشبث بفكرة سيادة الدولة الوطنية وبالتالي تجاوز المواطنة الوطنية البحتة؛

- تُفهم ديمقراطية التعايش الحضاري على الصعيد العالمي كنوع من مضاعفات المواطنة (يمارس الفرد حقوقه كمواطن في الدولة الوطنية وعلى الصعيد الإقليمي وعلى صعيد الديمقراطية العالمية)؛
- تلعب الأمم المتحدة دوراً مفصلياً في هذا النموذج بعد أن يتم إصلاحها جذرياً؛
- يجب أن توضع المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها، تحت إشراف مجالس إدارة أكثر إنصافاً في تركيبة ممثليها؛
- يجب إنشاء "محكمة عدل عالمية لحقوق الإنسان"؛
- يجب توسيع الأنظمة السياسية للتعاون الإقليمي وتحسين فاعليتها ودمقرطة أشكال الوصول إلى صنع القرار فيها؛
- يجب ضمان الحفاظ على حقوق المواطن العالمي وتفعيلها على جميع المستويات، حتى ولو وبالإكراه عند الضرورة؛
- يجب ضبط الاقتصاد الكلي العالمي ووضع محددات له بفاعلية من خلال البنى الديمقراطية.

٤ – نموذج الجمهورية العالمية التكافلية

يستند هذ النموذج بالكامل إلى اعتبارات معيارية للسؤال التالي: ما هي المنطلقات الأخلاقية للديمقراطية في عالم معولم؟[٢٢٣] لقد لقي هذا النموذج في أجزاء من الديمقراطية الاجتماعية الألمانية صدى واسعاً. ومع أن هذا النموذج يحوي في طياته سلسلة من العناصر المشتركة مع النماذج الأخرى، إلا أنه يختلف عنها في اعتباراته بأن وجود صيغة الدولة العابرة للحدود الدولية هي التي تمثل وقبل كل شئ الشرط المسبق للديمقراطية العالمية. العلامات الفارقة لهذا النموذج هي:

- يطالب المجتمع الدولي أن يتم وضع تشريع عالمي شامل إلزامي موضع التنفيذ، بحيث يحمي الحقوق الأساسية لجميع الناس في كل مكان من العالم بشكل فعلي؛
- يجب أن تكون هناك سلطة عالمية غير منحازة، لها صلاحية إصدار القوانين العامة وتنفيذها قسراً؛
- يجب أن تتمتع هذه السلطة بصفات كيان الدولة لكي تتمكن من القيام بمهامها؛
- الجمهورية العالمية التي تقوم على أسس دولة القانون الديمقراطية هي الجواب الأخلاقي الوحيد والمناسب على تحديات العولمة؛
- الجمهورية العالمية الديمقراطية يجب أن تكون مهيكلة على كل المستويات وفي كل المجالات حسب مبادئ الفدرالية التكافلية؛
- تتيح الجمهورية العالمية الديمقراطية حيزاً كافياً لقيام أشكال مختلفة من أنشطة المجتمع المدني ومن أنشطة سياسية أخرى لتقرير المصير،
- ستكون إجراءات مأسسة مثل هذه الجمهورية العالمية المعقدة عبارة عن عملية مستمرة طويلة المدى.

خارطة طريق مفتوح للدمقرطة على الصعيد العالمي

ليس هناك من نموذج من هذه النماذج يعطي منفرداً جواباً شافياً على السؤال حول كيفية تحقيق الديمقراطية الاجتماعية على الصعيد العالمي. لكن إذا كان بالمستطاع تركيب توليفة بين عناصر منفردة من عناصر هذه النماذج مع بعضها، بحيث يمكن إحسان تبريرها مبدئياً من حيث معاييرها وقابليتها للتحقيق، عندئذ سترتسم معالم عملية للعولمة الايجابية على النحو التالي:

- تحقيق المواطنة العالمية: تجيز هذه المواطنة للمواطنات والمواطنين في جميع أرجاء العالم أن يشاركوا في إيجاد القرارات على جميع مستويات المجتمع الدولي السياسي،
- احتضان الأسواق العالمية اجتماعياً وثقافياً وايكولوجياً: في ديمقراطية عالمية يجب أن يخضع الاقتصاد لبنى المسؤولية السياسية،

- تشكيل أكثر فاعلية لمنظمة الأمم المتحدة: ينبغي تعزيز المؤسسات القائمة من حيث التمثيل فيها وتحمل المسؤولية، مجتمع مدني عالمي عابر للحدود الدولية؛
- إنشاء مؤسسات فعالة جديدة يناط بها سلطات سياسية فوق السلطات الوطنية؛
- القناعة بأن الديمقراطية العالمية هي عبارة عن مجرد شكل جديد معقد لضبط سياسي واعد: يجب تطوير وتوسيع أشكال جديدة للتفاعل المتبادل بين الفعاليات السياسية التي تعمل من خلال كينونة مأسسية أو لا مأسسية؛
- معظم الأفكار المنهجية المذكورة باستثناء الأخيرة منها، تجمع على عدم استعمال تعبير "الدولة العالمية". ولأسباب تتعلق بالتكافل الديمقراطي، لا تجوز منهجة الديمقراطية العالمية في صيغة دولة.

تشكل هذه المعالم قاعدة بنية سياسية للديمقراطية الاجتماعية على صعيد السياسة العالمية، ويمكن تكملتها بعد ببعض عناصر أخرى من مكونات النماذج الأربع المعروضة أعلاه:

- الفكرة المنبثقة عن نموذج "ديمارتشي" بأن الحلول العملية للمشاكل السياسية للديمقراطية العالمية واعدة بالتأكيد تستحق اهتماماً خاصاً؛
- تسترعي فكرتان من نموذج ديمقراطية التعايش الحضاري على الصعيد العالمي انتباهاً خاصاً: أولاً فكرة أن عملية مأسسة مواطنة الدولة العالمية ضرورية وممكنة، وثانياً فكرة أنه يجب تعزيز البنويات التشريعية الفوق وطنية.
- يمكن أن يرتبط بنموذج الجمهورية العالمية التكافلية فكرة قيام منظمة تساندية لبنيويات صنع القرار السياسي على صعيد المجتمع الدولي. فهذه الفكرة تتضمن في الواقع أيضاً عنصراً من عناصر كينونة الدولة (على سبيل المثال في مجال الإجبار على تنظيم حقوق المواطنين)، ولكن لا يمكن اعتبارها قطعاً كنوع من أنواع الدول العالمية.
- تحظى بأهمية بالغة تلك الفكرة المأخوذة من المسودة التي طرحتها "مفوضية الحكم العالمي" (Commission on Global Governance)، بأن التنسيق السياسي للمجتمع الدولي لن يكون واقعياً إلا من خلال تعددية التشكيل في المبادرات، كما ينبغي أن تتم المواءمة بين الأشكال المختلفة من التعاون والاستشارة إيجاد طرق صنع القرار.

ترتكز الطريقة المفتوحة للتشكيل السياسي على الصعيد العالمي تبعاً لذلك وقبل كل شيء على العناصر الستة التالية:

أولاً: فكرة المواطنة العالمية المرتكزة على الحقوق والواجبات لتلك المواطنة، والتي تخول المواطنين بالمشاركة الفعالة في صنع القرارت السياسية التي تعنيهم في جميع أرجاء العالم .

ثانياً: دمقرطة واستكمال وتوسيع المؤسسات السياسية الفوق وطنية والمؤسسات العابرة للحدود الدولية القائمة، وخاصة تلك التابعة للأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية. في هذا السياق يبدو أن التوجه لإنشاء محكمة دولية ومجلس أمن اقتصادي دولي (بصلاحيات الرقابة وتحديد الأطر والتدخل في العمليات الاقتصادية) سيكون واعداً بجدواه.

ثالثاً: توسيع وتكثيف وزيادة الدمقرطة الداخلية للأنظمة الإقليمية القائمة على التعاون السياسي (وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، دول رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN)، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)[٢٢٤]، منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) والعمل على تشبيكها بشكل تبادلي.

رابعاً: إقامة أنظمة عابرة للحدود الدولية: يجب تنظيم المسؤولية السياسية في سبيل أداء فاعل في المجالات الفرعية الهامة من الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي (مثل التجارة والعمل والبيئة والصحة والأمن). لقد ابتدأ العمل بإقامة هكذا أنظمة عابرة للحدود الدولية ضمن اتفاقية كيوتو وضمن اتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO). غير أنه يجب إشراك الدول التي تشملها ضوابط الأنظمة العابرة للحدود الدولية في إيجاد القرارات بشكل أفضل وأكثر إنصافاً.

خامساً : يجب تعزيز دعم المجتمع المدني العابر للحدود الدولية من قبل مؤسسات الدولة الديمقراطية. إضافة لهذا يجب أن يمنح المجتمع المدني وزناً أكبر لدى المشأورات وعملية إيجاد القرارات في المجتمع السياسي الدولي. هذا، ويلعب المجتمع المدني العابر للحدود الدولية دوراً هاماً في تأمين حقوق الإنسان، وفي توفير الظروف الإنسانية في مجالات العمل، وفي الحفاظ على البيئة والمساواة بين الجنسين. وليس هناك أي حدود تحدد آفاق المواضيع التي يتداولها المجتمع المدني ولا إمكانيات قيامه بمهامه.

سادساً: لا تنحصر أهمية الرأي العام العالمي فقط في بلورة مواطنة الدولة العالمية وحسب، بل له أيضاً دور في الرقابة على الدمقرطة المعولمة وانتقادها. وحين يجري الحوار حول المشاكل في إطار من الرأي العام العالمي، يمكن عندئذ أن يتولد الوعي في شأن مواطنية الدولة العالمية بشكل أكثر مصداقية. فالرأي العام العالمي هو أيضاً الوسط الهام الذي من خلاله يمكن التواصل في الأفكار التي تحدد المشاكل المجتمعية وتبحث عن حلولها.

يستطيع المجتمع المدني أن يلعب دوراً محورياً في مجالين من المجالات الهامة لدمقرطة المجتمع العالمي: أولاً أثناء المشاورات حول المعايير والأهداف لضبط وتحديد الأطر على الصعيد العالمي، وثانياً لدى الرقابة والتدقيق في مدى الالتزام بهذه المعايير من خلال الفعاليات المختلفة في ميدان الدمقرطة المعولمة. في بعض مجالات السلطة والعمل (spheres of authority)[٢٢٥] ضمن نسيج العلاقات بين الخبراء والمؤسسات ومبادرات المواطنين، التي تهتم جميعها بإيجاد الحلول العملية لبعض المشاكل المعينة كعمالة الأطفال أو تدمير البيئة أو تجارة المخدرات، يمكن تطوير المعايير اللازمة والاشراف على تطبيقها على الوجه الأفضل. ولكن وفي نهاية الأمر تقع مسؤولية الرقابة والالتزام بالأهداف الموضوعة على عاتق المنظمات الدولية والأنظمة العابرة للحدود الدولية.

ضمن إطار المجتمع المدني تتاح الفرص لعمليات التفاهم و تبادل الخبرات المشتركة. حيث تتبلور في منتدياتها معايير هامة وقيم أساسية، من شأنها أن تساعد في عملية توجيه العولمة. فالمجتمع المدني لا يساعد في تطوير آليات التوجيه فحسب، بل يحفز التضامن الضروري أيضاً لتنفيذ هذه الآليات من خلال العمل الجماعي المشترك.

ولذلك فان المجتمع المدني يلعب دوراً هاماً في ميادين السياسة المعولمة ولكنه لا يستطيع وحده أن يحتمل أعباء الدمقرطة على الصعيد العالمي.

عولمة الديمقراطية الاجتماعية

لقد أظهرت التحليلات بأن الديمقراطية الاجتماعية في ظل ظروف العولمة تمثل مشروعاً سياسياً متشعباً ومعقداً، ولكنه ليس بأي حال من الأحوال مجرّد أمل يتم دعمه معيارياً. إن الديمقراطية الاجتماعية في ساحة العولمة قابلة للتوافق مع مصالح كثير من الفعاليات السياسية ومع ظروف المجتمع العالمي والأسرة الدولية. يتبين ذلك من خلال المبادرات الجارية حالياً للتنسيق عبر الحدود الدولية. وتتطلب الديمقراطية الاجتماعية توسيع وتشبيك مستويات اتخاذ القرارات السياسية المختلفة بما يتناسب مع فكرة المواطنة العالمية. ويجب أن يكون مبدأ التكافل الاجتماعي المشروع هو القاعدة الأساسية لتوزيع القرارت بين هذه المستويات.

٥-٤ احتضان السوق العالمي

في الربع الأخير من القرن العشرين، أزيلت كلياً أو قلت بشكل ملحوظ كثير من المعيقات على المستوى الوطني التي كانت ماثلة أمام تجارة السلع والخدمات. إذ انخفضت كلفة النقل والاتصالات بشكل كبير، مما أتاح للمنتجين فرصة عرض بضائعهم عملياً في جميع الأسواق على المستوى العالمي. لذا فقد نمت الأسواق التي كانت سابقاً محدودة على المستوى الوطني والإقليمي لتصبح سوقاً عالمية موحدة ضخمة. وأخذت المنافسة حول الجودة والأسعار والتكلفة تتجاوز من حيث المبدأ جميع الحدود.

مشكلة العولمة الاقتصادية الكبرى تتمثل في غياب الاحتضان الاجتماعي والسياسي والبيئي للأسواق. وينطبق هذا بشكل خاص على الأسواق المالية، حيث تتركز مبالغ طائلة من المليارات على عدد قليل من صناديق التقاعد والاستثمار. ويمكن تأمين التحويلات والمناقلات المالية ضد مخاطر توظيفها وتقلبات سعر صرف العملة. أما رأس المال النقدي الذي يتذبذب يومياً في الأسواق المالية، فقد حرّر نفسه من تقلبات تيارات التبادل التجاري، ليصبح أكثر استقلالية. ويمكن للقرارات المفاجئة، التي تسبب أشكالاً عنيفة من ردود الفعل وتثير الفزع في التصرفات ضمن أسواق الأوراق المالية، أن تودي باقتصاديات وطنية بكاملها بين ليلة وضحاها في أزمات صعبة تنتج عنها سلسلة من ردود الفعل المتسرعة ضمن مجموعات كاملة من الدول. فالبنية الحالية لسوق المال العالمي تعتبر في معظمها ليبرتارية. فهي تفتح الباب لفرص تحقيق سريع لمصالح وفوائد خاصة هائلة. إلا أن ثمن ذلك قد يكون تداعيات وخيمة على مستويات المعيشة وعلى الوظائف في مجال الكثير من الاقتصاديات المعنية سواء منفردة أو مجتمعة، وتتعرض الحقوق الأساسية لسكان مناطقها للخطر.

تنشأ من جراء نقص الرقابة السياسية للشركات العالمية العابرة للحدود الوطنية معضلة أخرى للعولمة الاقتصادية. فهذه الشركات تقيم لها مواقع في بلدان عدة، وذلك غالباً في نفس الوقت، كما أنها تختار تلك المواقع في البلدان التي تتساهل في تطبيق المعايير البيئية و الفروض الضريبية وفي وضع الرسوم الاجتماعية، وبهذا تنمو تلك الشركات لتصبح سلطة اقتصادية قوية تستطيع أن تشارك حكومات تلك البلدان في إملاء شروط عملها. حتى أن حجم تداولها التجاري قد يفوق أحياناً حجم ميزانيات بعض هذه الدول الصغيرة. وتلتف بعض هذه الشركات على سيادة الدولة في تحصيل الضرائب، من خلال تدوير أرباحها بعمليات محاسبية مناسبة

وتحويلها إلى الدول الأنسب لها ضرائبياً. وكثيراً ما تجزئ هذه الشركات عمليات إنتاجها، بحيث يتم تصنيع مفردات عناصر المنتج في البلدان الأوفر للتصنيع اقتصادياً. فسيارة مجمعة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تحتوي على أجزاء منتجة في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. من ناحية يمكن من خلال ذلك أن تقلل الشركات تكاليف الإنتاج، ومن ناحية أخرى يؤدي ذلك إلى إضعاف موقف المستخدمين فيها، وحتى إلى إضعاف حكومات الدول التي لها مقر فيها. يجب أن تتم مواجهة الجوانب السلبية للعولمة هذه بإعادة الاحتضان السياسي للأسواق بمقياس عالمي. وقد تم من أجل ذلك تطوير وصفات قابلة للتحقيق من قبل علماء متمرسين وبمشاركة لاعبي أدوار مؤثرين. هذا وقد وصلت بعض مكونات هذه الوصفات مرحلة التحقيق أيضاً.

أهداف عمليات الضبط الاقتصادي العابرة للحدود الدولية

يقترح ديفيد هلد (David Held) الإجراءات الخمس التالية للضبط الاقتصادي العالمي العابر للحدود الدولية[٢٢٦]:

أولاً: يجب أن يتم التفأوض مجدداً حول التوازن بين الأهداف السياسية والعمل الاقتصادي على المستوى العابر للحدود الدولية، كما يجب إصدار قانون لرسم ووضع أطر مجريات السوق.

ثانياً: هناك حاجة لأشكال جديدة من التنسيق الاقتصادي بين المنظمات العالمية الفاعلة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة السبعة الكبار[٢٢٧]. إذ ينبغي إنشاء وكالة مختصة بالتنسيق لهذا الغرض، بحيث تكون في وضع يخولها بالتنسيق الفعّال للأنشطة الاقتصادية للمستويات المختلفة من الأعمال الإقليمية والعالمية.

ثالثاً: يجب تنظيم أسواق المال العالمية. إذ أن لهذا أهمية خاصة، وإلا فيمكن أن تنشأ مخاطر بالغة على الحقوق الأساسية، وتغدو قدرة الدول والمجتمعات على ممارسة مهامها السياسية مهددة بالخطر.

رابعاً: سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبحت بحاجة إلى تحديث جذري، ويجب خلق شروط عالمية عامة للاستدانة تتلاءم مع عمليات التنمية.

خامساً: تكتسب كل إجراءات الضبط الاقتصادي العابرة للحدود الدولية هذه الشرعية فقط، إذا ما انبثقت عن عمليات اتخاذ قرار سياسي خاضع للرقابة الديمقراطية. وتعتبر دمقرطة قرارات المؤسسات العابرة للحدود الدولية وإصلاح مجلس الأمن الدولي خطوات هامة على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف.

تمثل هذه الإجراءات الخمس التزامات للعمل السياسي على الصعيد الدولي والعالمي، وهي مبررة ديمقراطياً سياسياً. فبمساعدتها يمكن إعادة احتضان الأسواق في تركيبة معرّفة على أساس الحقوق الأساسية والديمقراطية. بهذه الطريقة يمكن للعولمة السلبية المجردة أن تتحول تدريجياً إلى عولمة ايجابية.

مشروع التنظيم والضبط الاقتصادي العابر للحدود الوطنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢٢٨]

لقد تم في إطار المشاريع الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، من أجل التأثير على تشكيل العولمة، تطوير فكرة "توفير الضرورات العامة على الصعيد العالمي"[٢٢٩]. وتهدف فكرة احتضان السوق العالمي ضمان تلك الضرورات العامة لكل مواطني العالم كونها تمثل شرطاً مسبقاً لتحقيق حقوقهم الأساسية. وتشمل هذه الضرورات على سبيل المثال، الأمن الدولي والاستدامة الايكولوجية واستقرار السوق المالي، وكذلك أيضاً إمكانية الدخول في برامج العناية الصحية والتربية والتعليم والضمان الاجتماعي، وتوفير فرص العمل. تنطلق هذه الفكرة من المبدأ بأن لكافة البشر في جميع أرجاء العالم الحق في التمتع بهذه الضرورات العامة كي تكفل للجميع حياة كريمة لائقة بالإنسان.

تبين هذه الفكرة ما يجب أن يحدث كحد أدنى حتى يمكن توفير مثل هذه الضرورات لحياة لائقة بالإنسان في الأجزاء المغبونة من العالم. ويتشارك في تحمل المسؤولية عن ذلك، جميع البلدان الغنية والقادرة على التحرك الفعال. وبنظرة شاملة تقدم فكرة "توفير الضرورات العامة على الصعيد العالمي" تكملة منطقية لمشروع الديمقراطية الاجتماعية، فهي تبين بهذا كيف يتم تحقيق القيم الأساسية لمشروع الديمقراطية الاجتماعية وأهدافه على المستوى العابر للحدود الدولية.

عناصر وإستراتيجيات احتضان السوق العالمي في الديمقراطية الاجتماعية

من منظور الديمقراطية الاجتماعية يدور الأمر فيما يتعلق بالأسواق المندمجة للسلع أولاً حول ثلاثة مشاريع وهي:

أولاً: يجب إزالة جميع المثبطات التجارية القائمة حالياً في نظام منظمة التجارة العالمية (WTO)، وبالأخص تلك التي تلحق الغبن بالدول النامية.

ثانياً: يجب تطبيق معايير منظمة العمل الدولية (ILO) لعلاقات عمل لائقة بالإنسان على الصعيد العالمي، بشكل يجب أن يتم فيه التعريف والتأشير إلى تلك المنتجات المصنعة بما يتفق مع هذه المعايير في الأسواق.

ثالثاً: يجب العمل، وبخطوات حثيثة على إنشاء نظام معولم لتأمين معايير ايكولوجية للإنتاج وللمنتجات. على أن تتجاوز قواعد النظام الجديد، وتفوق في مجال تغطيتها تلك القواعد الايكولوجية القائمة حالياً. ويمثل تنفيذ برتوكول "كيوتو" خطوة هامة في هذا التوجه.

تبتغي الديمقراطية الاجتماعية على الصعيد المعولم الحد من المخاطر التي تنتج في السوق العالمي وتنظيم نتائجها سياسياً. واحتضان الأسواق العالمية الذي يتيح الإمكانية لتحقيق ذلك، يتطلب خلق الترابط بين الإستراتيجيات التالية:

١- إستراتيجيات السياسة التنموية:

على السياسة التنموية أن تحقق ضمن أولوياتها هدفين: أولاً تأمين الحقوق الأساسية الحيوية لكافة البشر في جميع أنحاء العالم؛ وثانياً تضييق هوة عدم المساواة الشاسعة القائمة حالياً بين مستويات معيشة الدول الفقيرة والدول الغنية.

يمكن أن تعزز السياسة التنموية الاستقرار والاعتراف المتبادل في العلاقات العالمية. وهي في نفس الوقت سياسة أمن وقائي، وتساعد أيضاً على تجنب زحف موجات اللاجئين الكبرى التي تسبب معاناة للمعنيين ومشاكل تأقلم في مجتمعات الدول المستقبِلة.

إن مجرّد إعادة توزيع المساعدات المالية على ميزانيات الدول النامية يعتبر بالطبع قليل الجدوى، ولا يساعد سوى على استقرار الأنظمة الحاكمة "السيئة"، إذ انه يسهل تفشي الفساد وتمييز الطبقة الحاكمة. ولذا يجب أن تتركز مساعدات التنمية على توفير الخدمات والسلع العامة للجميع وعلى دعم الديمقراطية. إن نظاماً صحياً فاعلاً، والتعليم والتدريب وخلق أماكن عمل مولدة للدخل تمثل كلها عناصر من شأنها أن تعزز التطور الديمقراطي لأي بلد على أفضل وجه، كما وتحقق فرص حياة أفضل لجميع المواطنين فيه.

والعامل المقرر للوصول إلى هذه الأهداف يقع أولاً في تركيبة منظمة التجارة العالمية نفسها، إذ ينبغي عليها أن تباشر بدمقرطة عمليات صنع القرارات فيها. فنظام تجارة عالمي منصف يصب في النهاية أيضاً في مصلحة الأمم التجارية القوية، كما ورد في "تقرير براندت" (Brandt-Report)[٢٣].

علاوة على ذلك يلعب قطاع الزراعة في معظم الدول النامية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وفي توفير فرص العمل. لذا يجب تسهيل عمليات استيراد المنتجات الزراعية إلى الدول الغنية بشكل جوهري، حتى يتم خلق فرص عمل في تلك الدول النامية.

لقد تم وضع خطوط عريضة لتنمية مستدامة أثناء انعقاد مؤتمر القمة في مدينة جوهانسبورغ عام ٢٠٠٢، حيث دار الموضوع حول تشجيع نقل التكنولوجيا الرفيقة بالبيئة من العالم الغني إلى العالم الفقير حتى يتم هناك نمو اقتصادي متسارع، مع تحسين حماية البيئة بوسائل متوافقة مع هذه التكنولوجيا. والخطوط العريضة لهذا التوجه قابلة للتطبيق سياسياً في الدول الفقيرة والغنية على حد سواء.

٢- إستراتيجية دعم الديمقراطية:

لقد بنت معظم الدول النامية، إذا لم يكن نظام حكمها دكتاتورياً، مجرد ديمقراطيات ضعيفة يسودها الخلل. فقد ثبت في أبحاث الديمقراطية المستندة إلى التجارب العملية، بأن هناك علاقة بين عجز تطور المجتمعات وعدم الاستقرار السياسي فيها. ويمكن الانطلاق من أن الديمقراطية تدعم التطور الاقتصادي المجتمعي وتساعد على توزيع منصف لمنجزات الرفاه التي تم التوصل إليها[٢٣]. كما أنه أصبح من الثوابت أن التنمية الاقتصادية الناجحة تعزز بدورها التشاركية السياسية والديمقراطية. لذا يجب لأي سياسة تنموية ناجحة أن تدعم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية أيضاً.

٣- إستراتيجيات السياسات الاقتصادية والمالية:

أولاً، تتطلب عملية احتضان السوق العالمي إدخال إصلاح على صندوق النقد الدولي (IWF)، بحيث يكون قادراً على منح قروض بمبالغ محددة من أجل الترميم في حالة الأزمات الحادة، وأن يكون فاعلاً في مجال الوقاية من وقوع الازمات، كما وعليه أن يجعل توصياته لحكومات الدول شفافة، بحيث يمكن تدارسها على صعيد الرأي العام. ويجب أن تكون القروض متوافقة مع ظروف التنمية لكل بلد بعينه. وكذلك يجب على صندوق النقد الدولي أن يراعي قبل كل شيء آراء الخبراء الحياديين عند تقديم اقتراحاته للدول وفرض شروطه عليها. والتركيبة الداخلية لصندوق النقد الدولي بحاجة إلى احتواء أكثر انصافاً لصالح الدول الفقيرة. ولا بد من تجاوز حق النقض المنوط عملياً بالولايات الأمريكية. وبما أن أغلب الدول المانحة لصندوق النقد الدولي تنتمي للعالم الغني وأغلب الدول المستفيدة للعالم الفقير، لذا يجب التوصل بطريقة توافقية إلى توزيع جديد وضروري للأصوات فيه. ويمكن لعملية تطبيق نظام البنوك العالمي على الصعيد الإقليمي أن تقدم أيضاً مساهمة في مثل هذا الاحتواء المنصف لصالح المعنيين.

ثانياً، يجب فصل مهام البنك الدولي عن مهام صندوق النقد الدولي، بحيث يكرس البنك الدولي نشاطه لمكافحة الفقر، بينما يعمل صندوق النقد الدولي حصراً على معالجة الأزمات النقدية. ومن المفروض أن يقدم صندوق النقد الدولي فقط قروضاً قصيرة الأمد، ويتبنى البنك الدولي التمويل الطويل الأجل لبرامج تنموية بنيوية. وسيساعد هذا التقسيم في المهام على الفصل الحاد بين مشروعي تقليص الديون من جهة وتمويل مشاريع تنموية من جهة أخرى.

ثالثاً، ينبغي أن يتحول "منتدى الاستقرار المالي" الذي تأسس عام ١٩٩٩ إلى سلطة مالية عالمية. ستلعب مثل هذه المؤسسة دوراً محورياً في عملية احتضان الأسواق نظراً لتنامي التدفقات المالية العالمية. ومن المفروض أن تقوم هذه المؤسسة بضبط التدفقات المالية العابرة للحدود الدولية من ناحية، وأن تتسلح بالأدوات التي تخولها بإدارة الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى. وينبغي عليها كذلك أن تراقب الأسواق وتحرسها و أن تتدخل فيها إن تطلب الأمر.

رابعاً، لقي اقتراح إنشاء مجلس أمن جديد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ضمن الأمم المتحدة ترحيباً واسعاً من قبل بيوت العلم والسياسة. ومن المقرر أن ينسق هذا المجلس جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العالمية للأمم المتحدة بالتوافق مع الحقوق الأساسية، وأن يرشد المنظمات والمؤسسات العاملة في هذا المجال. كما ويمكن أن يكون هذا المجلس المؤسسة الملائمة لوضع القواعد الملزمة لأعمال الشركات العالمية العابرة للحدود الدولية في الدول النامية موضع التنفيذ، ولضمان التزام الشركات بها حتى وإن تطلب ذلك فرض عقوبات عليها.

٤- إستراتيجيات لعولمة اجتماعية:

يهدف الاحتضان الاجتماعي للأسواق المفتوحة إلى تطبيق الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي. وكما تم شرحه سابقاً، فلا يتم تطبيق الحقوق الأساسية بصورة فورية، بل بشكل تدريجي متواصل حسب ما تسمح به الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. لقد وجه بعض ممثلي البلدان الصناعية انتقاداً لهذه القاعدة من القانون الدولي، واقترحوا بدلاً عنها أن يكون هناك إلزاماً على جميع الدول، بغض النظر عن مستوى نموها الاقتصادي والاجتماعي بتكفل تطبيق الحقوق الأساسية الاجتماعية حالاً ودون تأخير. وحجتهم في ذلك تقول أنه إذا كان مفعول أحكام البنود الاجتماعية لا يسري على جميع البلدان بالتساوي، عندئذ تتمتع بعض الدول بامتيازات تنافسية دون غيرها. فإذا لم يوجد في أحد البلدان تأمين ضد البطالة على سبيل المثال، عندها تنخفض التكاليف الإضافية الجانبية للأجور على الشركات، وبهذا تستطيع توظيف القوى العاملة بتكاليف أقل. إلا أن هناك بالطبع حجة مضادة تقول بأن الإلزام للدول النامية لتنفيذ الحقوق الأساسية الاجتماعية، قد يسبب لها مشاكل اقتصادية واجتماعية عويصة، إذ ستفقد هذه البلدان بالفعل ميزاتها التنافسية الحالية التي ترجع إلى انخفاض التكاليف الجانبية للأجور، مما سيعرض فرصها في التنمية الاقتصادية للخطر. فالتنمية الاقتصادية تشكل فعلاً الأساس لتأمين الحقوق الاجتماعية أصلاً.

لدى التعامل مع الحقوق الاجتماعية المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة وضرورة كفالتها، يجب التفريق بين حقوق العمال الجوهرية والمعايير القياسية الاجتماعية الموسعة. تتضمن حقوق العمال الجوهرية منع العمل بالسخرة و منع التمييز ومنع عمل الأطفال، كما أنها تكفل حرية تشكيل الاتحادات والحق في المفاوضات الجماعية فيما يخص تحديد تعرفة الأجور. أما المعايير القياسية الاجتماعية الموسعة، فتتعلق بالأشكال المختلفة من التأمينات الاجتماعية كالتأمين ضد البطالة والتأمين الصحي والتقاعد، وتتعلق أيضاً بإجراءات سياسية في سوق العمل، كبرامج إعادة التأهيل وتشكيل منصف لعقود العمل (مثل تحديد الحد الأدنى للأجور، الحد الأقصى لساعات العمل، الرعاية الصحية في مكان العمل والحق في المشاركة في صنع القرار).

بينما تؤثر حقوق العمال الجوهرية ايجابياً في دعم وتحفيز النمو ورفع المستوى المعيشي، يوجد من بين الحقوق على صعيد المعايير القياسية الاجتماعية الموسعة حقوق جوهرية أيضاً من شأنها أن تثبط التقدم الاقتصادي في البلدان الأقل نمواً. وتبعا لذلك يجب مراجعة هذه المعايير القياساية الاجتماعية من حيث تأثيرها العميق على النمو والمستوى المعيشي وتمحيصها بشكل برغماتي. ولذا لابد من طرح السؤال التالي: هل تتناسب المعايير القياسية الاجتماعية في حالة مجتمعية معنية مع مستوى الإنجازات الإنتاجية الحاصل فيها، أم أنها دون ذلك المستوى أو أعلى منه بشكل تصبح فيه عبئاً على ذلك المجتمع؟

تمثل حقوق العمال الجوهرية إحدى المقومات لقدرة أسواق العمل على القيام بوظائفها أصلاً بشكل مناسب، ولجعل التطور على صعيد اقتصاد السوق ممكناً. فحظر العمل بالسخرة لا يقود إلى الحفاظ على كرامة الشخص المعني فقط، بل أيضاً لتوظيف القوى العاملة حسب مقدرتهم الفردية وميولهم، مما يؤدي إلى تعزيز فاعلية الاقتصاد الجمعي. وبشكل مماثل يهدف حظر عمل الأطفال إلى تعزيز الفاعلية الاقتصادية الشاملة، حيث أن عمل الأطفال يهدر رصيد الموارد البشرية على المدى الطويل. لذلك يجب السير سريعاً في تطبيق حقوق العمال الجوهرية، لأنها تعزز التطور الاقتصادي في كل بلد يقوم بذلك. وبالمقابل يمكن للمعايير القياسية الاجتماعية الموسعة أن تتحقق على التوالي وبالتوافق مع التطور الاقتصادي لكل بلد.

فيما يتعلق بتنفيذ حقوق العمال الجوهرية و المعايير القياسية الاجتماعية يوجد هناك في الوقت الحاضر خمس إستراتيجيات تتنافس فيما بينها وهي:

١ – آليات الرقابة للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
تلتزم الدول الأعضاء الموقعة على هذا العهد الدولي بتقديم تقارير منتظمة كل خمس سنوات عن كيفية تطبيق هذه الحقوق الأساسية فيها، وترفع هذه التقارير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنظر وإبداء الرأي فيها. وقد يصدر عن تقرير الخبرة لهذه اللجنة توصيات لتحقيق أفضل للحقوق المعنية. هذا ويشكل الحكم الصادرعن مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة على بلد ما بأنه مارس انتهاكاً صارخاً للحقوق، العقوبة الأكثر حدة في هذا الصدد.

٢ – عملية تحديد المعايير وإجراءات الرقابة من قبل منظمة العمل الدولية[٢٢٢]:
تراقب منظمة العمل الدولية مدى الالتزام بتطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. هذا يعني أنها تعمل على تحديد الحقوق الأساسية بدقة، وعلى صياغة المعايير القياسية الاجتماعية وتقدم معلومات إرشادية لتحقيقها، وتمارس الضغط من خلال الرأي العام على كل بلد يتبين فيها عجز في موازين تحقيق تلك الحقوق.

٣– إدخال بنود لأحكام اجتماعية ضمن إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية:
تخطط بعض البلدان الصناعية لإدراج المعايير القياسية الاجتماعية كمواد ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وتطالب هذه البلدان بأن تحصل البلدان على حق الدخول للأسواق التابعة للدول المشاركة فقط إذا أوفت بتحقيق طيف معين من المعايير القياسية الاجتماعية. واذا انتهكت إحدى البلدان هذه المعايير القياسية الاجتماعية، فسيغلق السوق ولو جزئياً في وجهها حسب قواعد منظمة التجارة العالمية. هذا وترفض الدول النامية مثل هذا الاقتراح، لأنها تخشى أن يلحق بها الغبن في قدرتها على المنافسة من جرائه.

٤. عقد ميثاق شرف بين الشركات العاملة عالمياً عبر الحدود الدولية:
في عام ١٩٩٨ كان هناك ٢١٥ بنداً مسجلاً كبنود ميثاق شرف لدى منظمة العمل الدولية، وكانت هذه البنود متفاوتة في شموليتها وواضحة في صياغتها. ويتوقف تحقيقها على الضغط الذي يمارسه ممثلوا العمال في مجالس الإدارة، والذي تولده مجموعات المجتمع المدني في أوساط الرأي العام. ولكن لم تنجح المحاولات حتى الآن بإصدار ميثاق شرف عام له أهلية على مستوى العالم بين الشركات العاملة عبر الحدود الدولية، الذي يقتضي أن تكون المعايير القياسية الاجتماعية الأساسية إلزامية.

٥ – منح أختام جودة النوعية رسمياً لأنماط الإنتاج التي توفي بالمتطلبات الاجتماعية والبيئية:
تمنح أختام الجودة في العادة من قبل منظمات المجتمع المدني لمنتجات أو لشركات توفي بالمعايير الاجتماعية أو البيئية. وحيث يتوجه الزبائن لدى اختيارهم المنتج إلى مثل هذا الختم، فهم يدعمون استمرار تحقيق المعايير القياسية الاجتماعية والبيئية (مثال على ذلك: التجارة النزيهة "Fair Trade").

٥–٥ الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا

لقد أدت العولمة السلبية كما وصف آنفاً، لفقدان آهلية التوجيه السياسي على المستوى الوطني. وهنا يطرح السؤال نفسه فيما إذا كان بإمكان الدول الأعضاء استرجاع آهلية التوجيه السياسي على مستوى الاتحاد الأوروبي، و إذا كان بالإمكان توظيف قوة أوروبا في سبيل التقدم نحو العولمة الايجابية.

هل بالإمكان هنا استعادة كسب سلطة الضبط الاجتماعي والسياسي على الأسواق؟ يقدم الاتحاد الأوروبي نمطين خاصين في هذا المجال، يبدو أنهما مؤهلان لمشروع الديمقراطية الاجتماعية. أولاً، تتعقب جميع الدول الأعضاء وإن كان ذلك بقدر متباين، عناصر مشروع الديمقراطية الاجتماعية. وثانياً يوجد لدى المجموعة الأوروبية مؤسسات سياسية (البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية والمحكمة العليا والمجلس الأعلى والبنك المركزي)، يمكنها أن تخدم سياسة ناجحة تجاه الاندماج الايجابي. كما يمكن بمساعدتها تجاوز نواقص التكامل السلبي القائم حتى الآن.

إذا تم التوصل للنجاح على المستوى الأوروبي في استرداد سلطة الضبط السياسي على الأسواق، فسيكون العجز الديمقراطي للعولمة الاقتصادية قد تلاشى في معظمه، وسيتلاشى معه جزء كبير من الضغط الذي تفرضه العولمة الاقتصادية على الدول الأعضاء في المجموعة.

والقدرات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، تمثل علاوة على ذلك منطلقاً مرجعياً بأنه يمكن كسب القدرة على الضبط السياسي على الصعيد العالمي. وبالتالي يمكن أن يقف الاتحاد الأوروبي بمثابة نموذج لدمقرطة تقدمية عابرة للحدود الدولية. فإذا ما نجح احتضان الأسواق اجتماعياً على المستوى الأوروبي، سترتفع بالتالي احتمالات نجاح مشروع العولمة الايجابية.

عند النظر عن قرب إلى إمكانيات العمل والتعامل السياسي داخل الاتحاد الأوروبي، تبرز في الحال بعض التعقيدات التي تدعو إلى الرجوع إلى أرض الواقع العقلاني، وتجعل التفاضل في فرص الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا وارداً. إن تاريخ نجاح التكامل الأوروبي المنقطع النظير هو واقعياً وفي جوهره تاريخ تكامل سلبي حتى الآن، وتاريخ إزالة معوقات الدولة الوطنية التي تقف حجر عثرة ضد قيام سوق موحدة[٢٣٣]. وبقي التكامل الاقتصادي المنضبط وتكامل الدولة الاجتماعي يتعثران في مسيرتهما خلف هذا التاريخ.

لقد شرح فرتز شاربف (Fritz W. Scharpf)[٢٣٤] في دراساته بكل وضوح قرائن مترابطة تتبوأ موقعاً محورياً بالنظر إلى الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا:

أولاً: لقد كانت معظم المؤثرات الناجمة عن عملية التوحيد الأوروبي حتى الآن تصب في صالح الأسواق الحرة وليس في صالح الآهلية للتوجه السياسي. فقد دأبت المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية على إزالة جميع عقبات الدخول إلى الأسواق الوطنية شيئاً فشيئاً. كما طغت رؤى ليبرتارية للسوق على سياسة التنظيمات القانونية الأوروبية. وضاقت من خلال ذلك الإمكانيات الوطنية للتشكيل في المجال الكلي للاقتصاد. والآن يوجد في الاتحاد الأوروبي اقتصاد حر ومثبت قانونياً، ولكن لا توجد حتى الآن أدوات ضبط فعّالة على المستوى الوطني أو على المستوى الأوروبي الأوسع.

ثانياً: لا يسري مفعول الحق القانوني الأوروبي مباشرة داخل كل دولة وحسب، بل يفرض أحقيته بأن يعلو على كل الحقوق القانونية الوطنية عامة، ومن ضمنها الحقوق القانونية الدستورية. وبهذه الطريقة أصبح نظام السوق القانوني للديمقراطية الليبرالية تدريجياً هو السائد على المستوى الأوروبي. وهكذا فقد انتزعت الشرعية عن الرؤى الاقتصادية المختلطة للديمقراطية الاجتماعية على المستوى الوطني، أو ألغيت بقوة القانون. لقد أمكن لهذا التطور أن يأخذ مجراه، لأن المفوضية والمحكمة الأوروبية هما اللتان قامتا على تفسير العقود الأوروبية الأصلية بدون مشاركة فعلية من قبل الحكومات الوطنية في كل بلد.

ثالثاً: تسود ظاهرة عدم التماثل بتباعاتها بعيدة الأثر الاتحاد الأوروبي. ففي حين أمكن تنفيذ إجراءات التكامل السلبي جزئياً وبدون موافقة الحكومات الوطنية، تحتاج جميع إجراءات التكامل الايجابي (أي كل الإجراءات التصحيحية للسوق) إلى إجماع الحكومات الوطنية عليها. ولذلك أصبح تنفيذها أصعب من تنفيذ سياسات السوق الليبرالية نفسها.

رابعاً: جميع المنهجيات السياسية الهامة للديمقراطية الاجتماعية، مثل توجيه السوق اقتصادياً، والسياسات الاجتماعية وسياسة سوق العمل والسياسات الايكولوجية وسياسة التعليم تقع جميعها ضمن مجال التكامل الايجابي. ومن المطلوب في هذه المجالات السياسية أن يتم التوصل إلى اتفاق بين ممثلي مختلف الحكومات في مجلس الوزراء الأوروبي. ولكن ذلك بات من الصعوبة بمكان بسبب اختلاف المصالح الاقتصادية واختلاف المواقف الأيديولوجية واختلاف البنيويات المؤسساتية لكل بلد. ولذلك فإن مؤثرات عدم التماثل المذكور أعلاه لا تصب في صالح مشروع الديمقراطية الاجتماعية.

يضاف إلى هذه النقاط الأربع، أن جميع الحكومات في أوروبا لا تستطيع أن تتبع فقط تصوراتها البرامجية، حيث أنها ستبقى على الدوام مرتبطة أيضاً بالمصالح الوطنية لبلدانها.

كل ما ذكر أعلاه من شأنه أن يقلل من احتمالية أن تتبلور ديمقراطية اجتماعية على نطاق واسع في أوروبا فقط من خلال المؤسسات الأوروبية القائمة فعلياً. لكن التوقعات الأكثر واقعية، هي أن يصار إلى تثبيت معايير قياسية اجتماعية مشتركة وأطر تنظيم ملزمة من خلال الاتحاد الأوروبي، ومن ثم ينبغي على الحكومات الوطنية أن تترجمها إلى سياسة اجتماعية محددة قابلة للتطبيق. هذا وسيبقى التأمين الاجتماعي وعلى أمد طويل مشروعاً لسياسة الدولة الوطنية. إذ أن تركيبة أنظمة التأمين الاجتماعي وطرق تمويلها تختلف كثيراً من دولة إلى أخرى، مثلما هو الحال عليه في تفاوت الأداء الاقتصادي.

لقد أقر روساء الدول وروساء الحكومات في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ الدستور الأوروبي الأول، وهو يحتوي على عناصر هامة من الديمقراطية الاجتماعية من بينها ميثاق لحقوق الإنسان وللحقوق المدنية، كما يتضمن أيضاً إمكانية طرح المواطنين مواضيع للاستفتاء وطلب العمل على معالجتها من قبل المفوضية الأوروبية.

رؤى مستقبلية لسياسة اجتماعية أوروبية مشتركة

ما زالت الناظمات الأوروبية في مجال السياسة الاجتماعية تتعرض لكثير من المحددات. فالسياسة الاجتماعية تستحوذ على اهتمام كبير من الحكومات الوطنية لاضفاء الشرعية على سياساتها لكسب زخم الناخبين لجانبها، الأمر الذي يجعل التنازل عن الصلاحيات الوطنية في المحافل فوق الوطنية محدوداً.

تختلف الأولويات الايديولوجية للسياسات الاجتماعية الوطنية بدرجة عالية، كما هو الحال مثلاً بين حكومات تطمح إلى مستوى عال من الحماية على مستوى الدولة الاجتماعية وبالأحرى إلى الحفاظ عليه، وحكومات أخرى تريد التصعيد من المسؤلية الذاتية للأفراد. علاوة على ذلك توجد هناك فروقات شاسعة في قابليه التمويل للعطاء الاجتماعي من قبل الدولة والتي تتوقف على مستوى التطور الاقتصادي فيها. وأبعد من ذلك، فإنه لا ينبغي إهمال الفروقات البنيوية للأنظمة الاجتماعية، والتي تتفاوت في تحديد مراكز الثقل والأولويات (تقاعد، صحة، أسرة، ألخ ...). كما تظهر الفروقات المؤسساتية في الأشكال المختلفة لأنظمة تمويل متفارقة ولمؤسسات إنتاج للرفاه (مؤسسات عامة أو نفعية جماعية أو خاصة).

وهكذا فإن عملية التحول إلى نظام اجتماعي أوروبي موحد تستدعي بالضرورة إجراء تغييرات جذرية في تلك الدول التي عليها أن تتحول إلى نظام مؤسسات اجتماعي مغاير، مثل التحول من خدمات صحية ممولة من الضرائب إلى نظام تأمين صحي يتم من خلاله دفع أجرة الخدمات الطبية من قبل المؤمن عليه، أو مثل التحول من نظام تقاعد أساسي ممول من الضرائب إلى نظام تأمين تقاعدي مرتبط بالدخل[٢٣٥].

إحدى المؤهلات الايجابية لإعداد تنظيمات أوروبية موحدة تتمثل في أن حجم الإنفاق الاجتماعي في جميع دول الاتحاد الأوروبي[٢٣٦] ينم عن تطابقات مثيرة للدهشة[٢٣٧]. وتشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه توجد هناك وخاصة في الاتحاد

الأوروبي، علاقة مميزة بين الرفاه وحجم النفقات الاجتماعية[٢٣٨]، حيث تظهر البيانات أن الدول الأغنى تنفق نسبياً جزءاً أكبر من الناتج المحلي الإجمالي على الخدمات الاجتماعية من الدول الفقيرة. وهذا التناسب النمطي الخاص بالاتحاد الأوروبي يمكن تفسيره كتعبير عن إجماع اجتماعي ضمني بين الدول الأعضاء، والذي تبعاً له ينبغي أن تزداد أهمية الدولة الاجتماعية كمرادف لمستوى الرفاه فيها[٢٣٩]. وبناءً على هذا الإجماع التوافقي يمكن التوصل إلى اتفاق واضح بين الحكومات الوطنية، يتم بموجبه تحديد سقف معين لا يجوز النزول عنه للنفقات على الشؤون الاجتماعية. وهذا الإجراء سيحد من وتيرة "التنافس على تقنين الخدمات الاجتماعية" بين الدول الأوروبية.

من هذا المنظور، ومع أن السياسة الاجتماعية الأوروبية لم تتميز بتكامل ايجابي وعلى الأرجح لن تقوم دولة اجتماعية أوروبية موحدة فعلياً، غير أنه من الممكن ومن خلال تجارب الدول المختلفة ومن المعلومات المكتسبة من الممارسات العملية الفضلى، من الممكن أن يتم تعديل مستويات الدول الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي لتصبح على مستوى واحد، قد يساهم في حل كثير من المشاكل التي تتعرض لها حالياً[٢٤٠]. بيد أن ذلك يتطلب وجوب اتخاذ قرارات عاجلة غير مريحة على الصعيد الشعبي، قد تؤدي إلى فقدان الأغلبية في الانتخابات التالية، ولهذافليس من المرجح توقع اتخاذ مثل هذه القرارات. ولهذا يبقى الرهان على قواعد التسوية الأوروبية قائماً، والتي تتحمل بدورها المسؤولية عندئذٍ، ويتسنى بذلك الحفاظ على قدر كبير من المنجزات السياسية الاجتماعية في كل بلد بعينه إلى أمد أبعد.

عندما يتحتم اتخاذ القرار من قبل الحكومات الوطنية للقيام بإصلاحات تمس الدولة الاجتماعية، فإنه من المحتمل واقعياً عدم الوصول إلى حلول موحدة، غير أنه من الممكن أيضاً تبني عملية التنسيق الاجتماعي السياسي على النطاق الأوروبي الموسع. لهذا الغرض يجب أن تكون الخطوة الأولى هي الاتفاق المبدئي حول الأشكال المستقبلية للأنظمة الاجتماعية الأوروبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقارب أنظمة الضبط الوطنية المختلفة عن بعضها في المجالات الفرعية. ومن ثم في خطوة ثانية ينبغي أن تتم تسوية الأنظمة لتتواءم مع نموذج متفق عليه، الأمر الذي – وفي ضوء عدم وجود عدد هائل من الأنماط المؤسساتية المتفاوتة بالرغم من اختلافها – يمكن تحقيقه على المدى الطويل[٢٤١]. ولذا باتت عملية الالتمام ضمن نموذج أوروبي التي تأخذ مجراها في جميع دول الاتحاد، عملية محتملة على المدى البعيد.

٥-٦ العولمة كعملية مفتوحة

إن العولمة الايجابية في مجملها عملية مفتوحة. ولا يمكن الانطلاق من أن السياسات الضابطة التي أمكن في حالة من الحالات التوصل اليها ستدوم إلى الأبد، حيث يمكن أن يتم تعديلها أو تطويرها في ضوء التجارب والخبرات الجديدة. حتى أن بقاء السياسات الضابطة التي تخلق خدمات وسلع عامة وتصب في مصلحة الصالح العام يظل غير مؤكداً. والظروف الاجتماعية للعولمة والحسابات السياسية ومصالح الدول المتغيرة والمختلفة، هذه كلها من شأنها أن تجعل من سياسة العولمة مشروعاً مفتوح الجوانب في نتائجه. وينبغي أن ينبثق من مثل هذا الانفتاح المبدأي نظرية واقعية للديمقراطيةالاجتماعية.

بالرغم من هذا الانتقاح، إلا أنه يمكن إجراء تقديرات للتوصل إلى " أفضل السنياريوهات". ويتكون مثل هذا السيناريو من اقتراحات للعولمة الايجابية التي يبدو أنها قابلة للتحقيق من حيث المبدأ خلال زمن منظور. إذ يبدو ممكناً على سبيل المثال، أن يصار إلى تأسيس دائرة للرقابة المالية على الصعيد العالمي، وبأنه يمكن فرض ضرائب على التدفقات المالية العابرة للحدود الدولية. كما أنه من الوارد أيضاً أن يتم تنفيذ معايير اجتماعية وايكولوجية كتلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية أو عن تلك الصادرة عن بروتوكول كيوتو. وهناك مجال ثالث يمكن تحقيقه من حيث المبدأ متعلق بالترتيبات النزيهة للتجارة العالمية، وفي فرض رقابة أفضل على تصرفات وأعمال الشركات العالمية الكبرى العابرة للحدود الدولية.

هناك قاعدتان تسريان على جميع مجالات السياسة في العالم المعولم:

أولاً: جميع العناصر الأساسية المعيارية للديمقراطية التي تتمثل في سيادة الحقوق الأساسية والضبط الاقتصادي والحد الأدنى من الضمان الاجتماعي هي رهن "الالتزامت بالنتائج" (obligations of result) ويجب تحقيقها فوراً.

ثانياً: مستوى التأمين الاجتماعي والقدر الذي يتم فيه توزيع التشاركية المجتمعية في الفرص وتوزيع الدخل وفرص الحياة المرتبطة بالثروات، هي جميعها رهن الالتزامت بتحديد هدف العمل السياسي (obligations of conduct)، ويتوقف تحقيقها على الإمكانية المتوفرة في الوضع القائم بعينه.

تريد نظرية الديمقراطية الاجتماعية أن تأخذ العبر من الواقع، وتريد أن تتوجه بآلياتها نحو الظروف المجتمعية القائمة في كل حال بعينه. فهي لا تستند فقط على القواعد المعيارية الطموحة في تطلعاتها، بل إنها تتصدى دوماً ومجدداً للتحولات المجتمعية وتتفاعل معها. ومن خلال ذلك يتم ربط الهدفين ببعضهما البعض: جعل الديمقراطية أكثر اجتماعية وأكثر ديمقراطية، وفي نفس السياق تقديم مساهمة لفاعلية الأداء الاقتصادي وللتكامل المجتمعي ولاستقرار الديمقراطية.

٦ – الثقافة السياسية

لقد سيقت من قبل بعض أفراد ممثلي نظرية الديمقراطية الاجتماعية الحجة القائلة بأنه في نهاية الأمر يمكن اعتبار الديمقراطية الاجتماعية رديفة للثقافة السياسية، وأنها في مجموعها ليست إلا شكلاً من أشكال الثقافة السياسية. وقد تم تبطين هذه الحجة أيضاً بالادعاء بأن الديمقراطية الاجتماعية في ظل الظروف الراهنة هي مثيلة متطابقة مع المشروع السياسي للمجتمع المدني[٢٤٢]. وبالرغم من أن هذه الحجة تشير بوضوح إلى عنصر هام في منهج الديمقراطية الاجتماعية، إلا أنها تبقى قاصرة في طروحاتها. فمع العلم أن الديمقراطية الاجتماعية محتضنة في الثقافة السياسية التي تضفي عليها شرعيتها وتعمل على تجديدها وتحافظ عليها، إلا أنها تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير. فالديمقراطية الاجتماعية في المقام الأول، عبارة عن بنية سياسية مأسسية مع نظام متكامل من الحقوق والمؤسسات وبرامج عمل. والديمقراطية الاجتماعية التي لا يبقى من تأثيراتها سوى تأثيرها كثقافة سياسية فقط، ليست إلا أحد أشكال الليبرتارية على صعيد المجتمع المحلي أو المجتمع المدني. ففيها يصبح الأمن الاجتماعي عندئذٍ معتمداً فقط على عفوية المبادرات المجتمعية للمواطنين. أما إذا تحقق بالمقابل مشروع الديمقراطية الاجتماعية بالكامل، فستتوطد حقوق يتم مأسستها سياسياً مصحوبة بسلطة إيقاع عقوبات الدولة، كحق المشاركة في صنع قرارات الشركة على سبيل المثال أو كالحق في الأمن الاجتماعي.

إن الثقافة السياسية لأي مجتمع هي مجموعة القيم الفاعلة جماعياً، والتوجهات والمواقف والعادات والاستعداد للعمل، التي يتبناها المجتمع حيال السياسة. فهي تلعب دوراً مفصلياً في إضفاء الواقعية والصبغة والفاعلية على أي نظام سياسي.

تعتمد الديمقراطية الاجتماعية خلافاً عن الديمقراطية الليبرتارية، ولأسباب عدة، على عناصر ثقافة سياسية محددة:

أولاً: يجب على الثقافة السياسية أن تعزز العمل السياسي التضامني وأن تدعم مبادرات تقرير المصير المجتمعي من قبل المجتمع المدني.

ثانياً: ينبغي كذلك أن تتمخض الثقافة السياسية عن توجهات الأكثرية السياسية الهادفة إلى تحقيق القيم الأساسية وبرامج العمل السياسي المتطابقة معها.

ثالثاً: ينبغي أن تشجع استمرار الحوار على صعيد الرأي العام. ويجدر بهذا الحوار أن يلقي الضوء على المصالح المتنافسة فيما بينها وعلى برامج العمل السياسي المرتبط بها، وأن يحفز حلقات الجدل حول مفهوم العدالة.

رابعاً: تحتاج الثقافة السياسية إلى حيز عام يمكن أن يتم فيه الحوار المتجه نحو التفاهم. إذ يجب أن يوجد هناك استعداد لخلق توازن مناسب بين التوافق والنزاع.

٦-١ شمولية الديمقراطية الاجتماعية عالمياً

لا يمكن أن يطرح السؤال حول شمولية طموحات الديمقراطية الاجتماعية فقط بالنظر إلى المؤسسات الشكلية وهياكل الدولة التنظيمية وأنظمة العمل المجتمعي. فهي تتقرر بالدرجة الأولى على مستوى الثقافة السياسية. وقد أظهرت أبحاث الثقافة السياسية منذ الستينات بأن المؤسسات الشكلية للديموقراطية، والتي لا يتم احتضانها بعمق ضمن ثقافة سياسية متهاودة معها، لن تكون في وضع تتمكن فيه من الأداء الفعال أو من الاستمرار على البقاء. فالديمقراطية بهذا المعنى ليست محايدة ثقافياً. إن فكرة مساواة "الثقافة الغربية" بالديمقراطية، وكما يتم طرحها سواء من قبل المؤيدين الغربيين أو من المناهضين للغرب، ليست مبررة. فالثقافة التي تحتاجها الديمقراطية الليبرالية للقيام بوظيفتها ليست تقليداً محدداً من التقاليد الثقافية العالمية المتبلورة دينياً، بل هي تجذير اجتماعي لعدد من المعايير الأساسية للثقافة الحديثة. وتعود هذه المعايير في مرجعيتها إلى تنظيم منصف للتعامل مع التباينات في كافة مجالات العمل.

وتغدو الدلالة التاريخية واردة جداً في هذا الصدد، بأن التقاليد الغربية كما تشكلت في أوروبا منذ القرن التاسع لم تسفر بحد ذاتها عن قيام ديمقراطية، بل هي القطيعة الحادة مع تلك التقاليد عند العبور إلى ثقافة الحداثة. فقد كانت عملية التنوير والثورة الحبلى بالديمقراطية إبان القرن الثامن عشر في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، هي التي خلقت القواعد الثقافية للديمقراطية[٢٤٣]. كما أن حقوق الإنسان والديمقراطية قد انبثقا من الطموحات العصرية للاستقلال[٢٤٤].

لقد أظهرت التحليلات المستندة للتجارب العملية أنه حالما تنهار الثقافة ما قبل الحداثة، تنشأ في الحال اختلافات في طرق المعيشة والشأن الديني والنظام السياسي. لا يمكن لهذه الاختلافات عندئذ وببساطة أن تحسم من خلال توجيهات سلطوية نحو مدخل معلوم بالمطلق إلى منابع الحقيقة. لقد نشأ في جميع التقاليد الدينية الثقافية على الصعيد العالمي في حال القطيعة مع ثقافة ما قبل الحداثة، تيار ليبرالي يتوجه إلى القيم الأساسية السياسية والثقافية للحداثة. وعاد اتخاذ القرار حول التعامل مع الفروقات الناشئة ليقع حتماً في حيز الاستقلالية الخاصة والعامة للناس المعنيين. ستبقى حقوق الإنسان والديمقراطية وحدها كمعايير ثقافية وكتقنيات لتذليل الفروقات في نظام مجتمعي مشترك. وكما هو الحال في الثقافة الليبرالية للحداثة، بما في ذلك التقاليد الغربية أيضاً التي لم تستطع ادعاء الآهلية في أي لحظة دونما منازع، تحاول التيارات المحفزه لليبرالية – حسب ماهية الخبرات التجريبية والمشاكل للمجتمعات المعنية – أن تستحوذ على الآهلية ضد التيارات الأخرى التي تحاول إحياء ثقافة التقاليد الدينية. والفرق بين أساليب التحضر الليبرالية والتقليدية والأصولية يعتبر اليوم المبدأ الدستوري لكل الثقافات. إن السؤال الأساسي السياسي، هو السؤال عن الموقف الذي يجب تبنيه تجاه الديمقراطية الليبرالية. يرفض الأصوليون أسس الديمقراطية الليبرالية بشكل عام أو يقزمونها بشكل كبير. وهنا يكمن مبدأهم الدستوري. ولكن يوجد هناك أيضاً في الغرب أصوليون يناهضون حقوق الإنسان والديمقراطية[٢٤٥]. لذلك لا يمكن الادعاء بأن الثقافة "الغربية" والديمقراطية هما بالأحرى رديفان.

لقد أصبح واضحاً حسب العديد من الدراسات التي أجريت في العقدين الأخيرين، بأن مبادئ الانعكاسية بين الحقوق والواجبات في كل ثقافات العالم قد أخذت تصب في نظام القيم، حتى وإن كانت مبطنة بتلاعب تعبيرات مغايرة. ونفس الشيء ينطبق على القيمة الأساسية للتضامن، أي الالتزام بالمساعدة الإنسانية المتبادلة. يوجد هناك في كل ثقافة من الثقافات ومنذ القرن العشرين على أبعد حد، مجموعات ناشطة في المجتمع المدني وفي السياسة وفي أوساط الحوار الثقافي العام، التي تريد الدفاع عن الحقوق الأساسية وقيم الديمقراطية أمام أعدائها، كما تسعى وراء توسيعها أيضاً.

تقدم الهند الحديثة مثالاً بارزاً في عدة أوجه مختلفة بهذا الخصوص. لقد بنى غاندي ونهرو ديمقراطية ليبرالية، والتي مع أنها أظهرت بالطبع العديد من الاختلالات، إلا أنها عملت بفاعلية بشكل عام، وأثبتت قدراً كبيراً من الاستقرار منذ أكثر من نصف قرن، باستثناء فترة انقطاع قصيرة. أصبحت الهند، وبغض النظر عن بعض الاستثناءات التي تعود إلى الإستراتيجيات الموجهة نحو النزاع السياسي، مثالاً للتعاون البناء بين الهندوسية والإسلام في إطار ديمقراطية دولة القانون. كلا الديانتين، باستثناء بعض الجماعات الأصولية الهامشية، تدعمان الديمقراطية الليبرالية وقيمها الأساسية.

٦-٢ الاختلافات الثقافية والمواطنة الاجتماعية

تفترض الديمقراطية المستقرة أن لدى الأغلبية الكبرى من المواطنين العديد من التوجهات الاستجابية ومنها:
- الثقة في المواطنين من حولهم،
- قبول توادي ومرتبط بالقيم للنظام السياسي الذي يعيشون فيه،
- انتهاز إمكانيات التشاركية والقيام بأداء مسؤول في النظام السياسي،
- تسامح ايجابي،
- المقدرة على الربط بين النزاعات في مسائل موضوعية والتوافق في القناعات الأساسية للديمقراطية،
- القدرة على الفصل بين الخلافات السياسية الفكرية والاعتراف بإنسانية الآخرين.

ولكن قائمة الحد الأدنى هذه يجب أن تستكمل بعنصرين إضافيين في المجتمعات متعددة الثقافات: أولاً يجب أن يتاح لجميع الناس فرصة المشاركة في الحوار الذي يدور في الوسط المجتمعي العام، وثانياً لا يجوز أن تتوقف روح الثقة والتسامح والقبول بالآخر عند حدود الثقافة العرقية أو بالأحرى عند حدود الوسط الثقافي الديني.

تتفق هذه الحدود الدنيا للثقافة السياسية الديمقراطية مع فضائل المواطنة في الدولة الديمقراطية كما تم استنباطها من نظرية "دور مواطن الدولة". يجب على جميع الهويات التي تتبلور داخل مجتمع منتظم ديمقراطياً من خلال مقومات ذوق ثقافية أو ثقافة عرقية أو عقائدية أو دينية – ثقافية، يجب على جميع هذه الهويات أن تتقاسم فيما بينها تلك الثقافة السياسية والديمقراطية بحدودها الدنيا. ويمثل ذلك المنطلق للاعتراف المتبادل ولاستدامة التكامل في المجتمع المشترك.

ولكن الآن تطرح التساؤلات التالية: في ظل أي الظروف البنيوية والسياسية والقانونية يمكن تحقيق هذه الحدود الدنيا للثقافة السياسية المشتركة؟ ألا تمثل التوقعات التي تقتضي تبني مثل هذه الثقافة السياسية اعتداءً على الهوية الثقافية الخاصة لمجموعات معينة؟ ألا يعني التوافق في المسائل الأساسية لمثل هذه الثقافة السياسية، التخلي عن نهج التعايش السلمي لصالح الاندماج المجتمعي؟

هناك صعوبات عملية للإجابة على هذه التساؤلات. فلكي يصبح بالإمكان لمواطن الدولة إرساء ذلك الدور الذي يلبي متطلبات الديمقراطية الاجتماعية في مجالات واسعة من التأثير الاجتماعي، لا بد من مراعاة أنه يجب أن تتاح للوافدين فرصة الحصول على الوضع الفعلي لمواطن الدولة، إذ أن مشاركة الوافدين أولاً في تطوير النظام الحقوقي الذي أصبح الآن قاسماً مشتركاً، هو الشرط المسبق لتجعله مقبولاً لديهم. وأبعد من ذلك، لا يجوز أن يجبر الوافدون على التخلي عن هويتهم الثقافية. فالذي يعيش في ديموقراطية دولة القانون ليس بحاجة لإبراز هويته الثقافية. في نفس الوقت ينبغي أن يكون مستعداً لأن يشارك في تشكيل المجتمع المفتوح حسب مدلول دستور دولة القانون.

إن العلاقة التبادلية في ديموقراطية دولة القانون بين الانصهار في بوتقة الثقافة السياسية، وبين الاختلاف على المستوى الثقافي–العرقي وبالأحرى الثقافي–الديني لطرق المعيشة، قد باتت أمراً ضرورياً لا حيادة عنه. وتحتاج الثقافة السياسية الجامعة إلى لغة مشتركة، أو على الأقل إلى إمكانية استمرار التفاهم عن طريق الترجمة. ويمثل هذا شرط الحد الأدنى للتفاهم على مستوى الرأي العام. علاوة على ذلك، ينبغي وجود قدر معين من معرفة التاريخ الثقافي المشترك، والذي من شأنه أن يغذي الهوية السياسية الجماعية للثقافة السياسية. تحقيق هذين الشرطين للثقافة السياسية يعتمد على النظام التعليمي قبل غيره. فهو يساهم بالقدر الأكبر في عملية الاندماج السياسي والثقافي. وهنا يمكن أن تبقى فروقات في طرق المعيشة على المستوى الثقافي–العرقي، وبالأحرى على المستوى الثقافي–الديني. فعلى سبيل المثال، يمكن للمسلم وللكاثوليكي في مجتمع ما، أن يختارا ما بين طريقتين غاية في الاختلاف للمعيشة اليومية، بينما يتوافقان في قيمهما الأساسية الاجتماعية والسياسية.

عملية الاندماج عملية طويلة الأمد تغير هويات جميع المعنيين بها. لا يمكن الاستغناء عن الاعتراف المتبادل بين فرقاء العملية، وتستلزم من جميع المشاركين فيها قدراً معيناً من قابلية التغير للذات. فإذا ما نجحت عملية الاندماج يتولد هناك وضع جديد، وستتأثر بها مواقف الجميع وتتغير جزئياً. ومن جراء ذلك يطرأ تأثير على الثقافة السياسية. ولكل مجتمع من المجتمعات المستقبلة للوافدين الحق في أن يضع شروطاً للإقامة على أراضيه، وأن يجعل تلك الشروط ملزمة ضمن مفهوم الثقافة السياسية لدولة القانون الديمقراطية. مع توافد أناس بهوية ثقافية مختلفة تتغير الماهية الأساسية المجتمعية التي تقرر مصير قواعد الدولة القائمة عليها.

تتطلب عملية الاندماج في المجتمعات المتعددة الثقافات سياسة الاعتراف بحقوق الآخرين، والتي تتضمن أولاً المشاركة المتساوية للجميع في المصادر المجتمعية وفي الفرص المتاحة. وبدون هذا الشق المادي من الاعتراف المرتبط بأبعاد الحقوق الايجابية للحرية، سيصبح تطور شق البعد الثقافي من الاعتراف أمراً أقل احتمالاً. يجب أن يستند الاعتراف بالآخر على جميع الحقوق الأساسية. فالحق الأساسي للإنسان في الثبات على ثقافته، لا يتضمن فقط الحقوق الأساسية للمواطنة والحقوق السياسية الأساسية، بل يتضمن وبنفس القدر الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية أيضاً.

لهذا تستند سياسة الاعتراف بالآخرين ضمن إطار الديمقرطية الاجتماعية على ثلاث عناصر متساوية في الأهمية، وهي:
- الاعتراف بالهوية الثقافية للآخرين،
- الاعتراف بديمقراطية دولة القانون كأساس لمواطنة مشتركة للجميع،
- التشاركية المتساوية للجميع في الموارد والفرص التي يوفرها المجتمع.

نيكول برايرNicole Breyer

٧ – نماذج من مختلف البلدان

٧–١ مقارنة بين البلدان

الديمقراطية الاجتماعية ومثلها مثل الحقوق الأساسية التي تستهدف تحقيقها، تنسب لنفسها استحقاق تجاوز كل الحدود الثقافية على مستوى عالمي. والإطار الذي ترسمه الحقوق الأساسية والقيم الأساسية للدمقراطية الاجتماعية يفتح هوامش واسعة لضروب محددة من الأخلاقيات والمشاكل الخاصة، وللتجارب التي يمر فيها كل مجتمع بعينه. فيما يلي سيتم تشخيص ست دول بشكل مختصر في ضوء مستويات الديمقراطية الاجتماعية فيها. تكمن في أساس هذا الاختيار فكرة التشخيص لثلاث بلدان، وهي السويد وهولندا وألمانيا، والتي بالرغم من اختلاف مجتمعاتها تمكنت كل على طريقتها الخاصة بالايفاء بقدر عال من تحقيق متطلبات الديمقراطية الاجتماعية. في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى بالمقابل تميلان بدورهما بطرقٍ مختلفة ومقادير متباينة لتكوين القطب النمطي المعاكس المتمثل في الديمقراطية الليبرتارية. أما اليابان، فقد وقع الخيار عليها كونها بلداً نموذجاً لثقافة تختلف بالكامل عن نموذج الدائرة الثقافية الأوروبية، والتي بغض النظر عن ذلك قد أوفت وعلى طريقتها الخاصة بكثير من معايير نموذج الديمقراطية الاجتماعية.

٧–٢ السويد [٢٤٦]

بالرغم من عدم غياب الأصوات المحذرة، والتي بالغت حتى أنها شخصت لهذا البلد كونه موطن سيادة[٢٤٧] "دكتاتورية الرفاه"، بقي النموذج االسويدي حتى سبعينات القرن الماضي مهيمناً كنموذج مثالي للديمقراطية الاجتماعية[٢٤٨]. لكن ومنذ منتصف السبعينات، بدأت صورة "نموذج السويد" تتعكر مع خسارة حكومة حزب الديمقراطية الاجتماعية موقعها، ومع الصعوبات الاقتصادية العالمية المتنامية المحيطة. فمن ناحية، هناك عجز متفجر في الميزانية وارتفاع في مستويات التضخم والضرائب، وهناك من ناحية أخرى نسب متدنية من البطالة مع نسبة توظيف عالية للنساء. السويد بلد مسالم للغاية، فهو لم يتورط منذ حوالي ٢٠٠ عام في أي نزاعات حربية؛ ولكن من جهة أخرى تم اغتيال رئيس وزرائه ولم يتم العثور على المجرمين حتى اليوم. ومن الأمور المربكة بالنسبة لمواطني وسط وجنوب أوروبا، هو ذلك الحق للمواطن السويدي الذي يتيح له الاطلاع على جميع المعاملات الرسمية العامة باستثناء قليل من الأمور المختومة على سريتها، وذلك بشكل شخصي ودون اعطاء أي أسباب. وأمر آخر مربك هو ما يعرف بمواطني السويد "الشفافيين"، حيث تسجل وتجمع اتصالاتهم العامة في سجل شخصي يمكن تفحصه على مدى تماشي الشخص المعني مع القانون عند الحاجة دون علمهم.

بعد الانهيار المروع لمستوى التشغيل بداية التسعينات، وضعت السويد قدمها ثانية على مسار تحقيق التشغيل الكامل، وأوفت إضافة إلى ذلك بميثاق الاستقرار الأوروبي بشكل مستفيض: فإلى جانب تقليص نسبة البطالة إلى حوالي النصف، من ٨,١ ٪ سنة ١٩٩٦ إلى ٤,٦ ٪ ٢٠٠٢، تظهر الميزانية العامة فائضاً مالياً منذ عدة سنوات، حيث وصل الفائض عام ٢٠٠٢ إلى ١,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٢٤٩].

النظام السياسي

يصلح "نموذج السويد" لأن يكون مثالاً للتوازن السياسي: فالتوافق الاجتماعي والتفاوض والتكامل توطدت جميعها كتعابير محورية في النظام السياسي[٢٥٠]. والطابع الخاص المميز لتسوية التوازن بين المصالح المختلفة ديموقراطياً ومؤسساتياً، يتمثل في الوسائل المستعملة مثل الاستشارات والمفاوضات الشاملة التي تجري داخل وخارج الأوساط البرلمانية وفي مقدمتها الحق في إبداء الرأي للقوى السياسية الهامة في إطار ما يدعى "عملية التعادل". بهذه الطريقة تتمكن السويد من استيعاب الأفكار والحركات الاجتماعية الجديدة سياسياً، وبالتالي أخذ الحيطة من نشوء استقطابات سياسية كبرى[٢٥١]. يجري الفصل بين الدولة والمجتمع في السويد على شكل ضئيل، بعكس كثير من البلدان الأخرى. هذا وتتمتع القوى المجتمعية بتأثير مباشر على العملية السياسية، وبالتحديد من خلال ممثلي الروابط والأحزاب السياسية[٢٥٢].

ينص الدستور السويدي على أن يكون رأس الدولة ملكاً. غير أن حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي (SAP) يطمح إلى نظام جمهوري[٢٥٣]. أرفع مركز في السويد بعد مركز رأس الدولة هو مركز رئيس المجلس النيابي، ويتم انتخابه لفترة تشريعية كاملة. وهو ليس فقط رئيس المجلس النيابي وحسب، بل يقوم بمهام تكون عادة في دول أخرى من صلاحيات رئيس الدولة، وله في عملية تشكيل الحكومة دور رائد. تمتد الفترة التشريعية لمدة أربع سنوات[٢٥٤]. منذ العام ١٩٩٨ أصبح من الممكن للناخب أن يضع على ورقة الاقتراع إشارة إلى جانب إسم مرشح معين لتفضيله عن غيره. وتقسم السويد إلى ٢٩ دائرة انتخابية، تحظى كل منها بحوالي عشرة مقاعد نيابية أو أكثر من ذلك بقليل. ٣١٠ مقعداً من بين ٣٤٩ هي مقاعد برلمانية ثابتة للدوائر، فيما تخصص المقاعد البرلمانية الـ ٣٩ المتبقية لنواب التوازن. وهناك عقبة الحد الأدنى البالغة نسبة ٤ ٪ واللازم تجاوزها للدخول إلى المجلس النيابي. إذا لم يستطع أحد الأحزاب تجاوز هذه النسبة، فبإمكانه الدخول إلى البرلمان بالرغم من ذلك، إذا تمكن من الحصول على نسبة ١٢ ٪ من الأصوات كحد أدنى في إحدى الدوائر الانتخابية[٢٥٥]. بجانب الانتخابات يمكن أن تجري في السويد أيضاً استفتاءات تشاورية شعبية. إلا أن مثل هذه الاستفتاءات لم تحدث حتى الآن سوى خمس مرات فقط، وكان ذلك عام ١٩٢٢ لمنع المشروبات الروحية، و١٩٥٥ لتغيير اتجاه حركة السير من اليسار إلى اليمين، و١٩٥٧ لاعتماد التقاعد الإضافي العام، و١٩٨٠ في شأن الطاقة النووية، وأخيراً في عام ١٩٩٤ لادلاء الرأي فيما يتعلق بعضوية السويد في الاتحاد الأوروبي[٢٥٦].

يعتبر النظام الحزبي السويدي أحد الأنظمة الأكثر استقراراً في العالم الغربي، وكمثال نموذجي لنظام حزبي "ثابت مكانه". فقد تحكمت خمسة أحزاب في الحياة السياسية لحوالي سبعين عاماً (١٩٢١–١٩٨٨)، وهي: حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي (SAP)، الحزب الليبرالي، الحزب اليميني المحافظ، حزب الفلاحين، والحزب الشيوعي السويدي. لكن هذه الصورة من الاستقرار الحزبي السياسي أخذت تتغير منذ ١٩٨٨[٢٥٧]. بدايةً آلت عملية التآلف بين الكتل الحزبية إلى الفوضى، مع أنها كانت ولزمن طويل علامة فارقة لنظام الأحزاب السويدي. على طول محور اليسار / اليمين كانت هناك كتلتان كبيرتان، الكتلة الاشتراكية والكتلة الشعبية[٢٥٨]، وكانت هاتان الكتلتان تحددان الموقف من العديد من المسائل الموضوعية. هذا وقد بدأ بعد سياسي جديد يترسخ في ساحة الانقسام السياسي في سياق طروحات قضايا التوازن الايكولوجي، حيث أصبحت معالم هذا الإنقسام تتحدد من خلال مصطلحات النمو الاقتصادي إزاء التوازن الايكولوجي[٢٥٩]. لقد قوض هذا البعد السياسي الجديد محور اليسار / اليمين كلياً، ونشأت كتلة جديدة بين الأحزاب. واستطاع حزب الخضر الجديد تفكيك النظام الحزبي المستقر والدخول لأول مرة مجلس النواب السويدي.

فقد حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي من أهميته بعد أن كان يهيمن على النظام الحزبي السويدي لفترة طويلة. منذ عام ١٩١٧ شارك هذا الحزب في ٧١ من ٨٥ عاماً في الحكومة، ومنذ عام ١٩٣٢ ولغاية عام ١٩٧٦ كان الحزب ولمدة ٤٤ عاماً الحزب المهيمن على الحكومة. لكن سلطة الحكومة انتقلت عام ١٩٧٦ إلى حزب المركز، الذي استحوذ من العام ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨ ومن عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ على مركز رئيس الوزراء[٢٦٠]. يعود النجاح المفاجئ لحزب المركز إلى أنه أدرج ومنذ عام ١٩٦٠ القضايا المتعلقة بالبيئة في برنامجه السياسي، حيث استطاع أن يجير عدم الرضى الشعبي عن ممارسات الإجحاف بالبيئة والهجرة إلى المدن من جراء السياسات الديمقراطية الاجتماعية البنيوية، ليكسب مزيداً من أصوات الناخبين. ولكن جاذبية هذا الحزب عادت تنضمر منذ الثمانينات بشكل سريع. وحصل حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي عام ١٩٩١ على نسبة ٣٧,٧٪ فقط من الأصوات، واستطاع عام ١٩٩٤ أن يستقرعلى نسبة ٤٥,٣٪، ليعود ويخسر سنة ١٩٩٨ حوالي ٩٪ من أصواته في انتخابات المجلس النيابي. وتعود هذه الخسارة إلى كون الحزب قد أجرى تقنينات على عطاء دولة الرفاه، في حين ضاعفت الأحزاب اليسارية والتي رفعت شعار الحفاظ على مستوى عطاء دولة الرفاه حصتها من الأصوات. هذا وعاد حزب العمال الديموقراطي الاجتماعي في انتخابات عام ٢٠٠٢ ليحصل على حوالي ٤٠٪ من أصوات الناخبين.

تكمن إحدى خصائص النظام السياسي السويدي المميزة في صلاحيات الوصي العدلي التابع للبرلمان لممارسة الرقابة[٢٦١]. يوجد عملياً أربع أوصياء عدليين ينصبون لفترة أربع سنوات من قبل المجلس النيابي، ولكنهم يعملون باستقلالية عن البرلمان. تتمثل مهامهم الرئيسية في السهر على تطبيق القانون من قبل المحاكم ومن قبل الدوائر الرسمية الإدارية. ويتولد لدى المواطنين من خلال وجود الوصي العدلي ثقة عالية في عمل المحاكم والدوائر الأخرى. وعلاوة على ذلك توجد هناك هيئات وصاية أخرى إلى جانب أولئك الأوصياء الأربعة لا يتم تسميتها من قبل البرلمان ولكنها تقوم بمهام شبيهة. وحالياً توجد مثل هذه الهيئات على سبيل المثال في مجالات حماية المستهلك والمساواة والصحافة ومنع الاضطهاد العرقي وشؤون ذوي الاحتياجات الخاصة[٢٦٢].

أما فيما يتعلق بمراقبة السلطة السياسية، فهناك حيثيتان موضوعيتان ذاتا أهمية خاصة: أولهما مبدأ الاطلاع على الشؤون والمعاملات الرسمية العامة، وثانيهما الانطلاق من أن الدعم الحكومي المالي للصحافة يضمن تعددية الآراء في الأوساط الصحفية من القطاع الخاص. وحتى يتم وضع حد للتمركز المتنامي للصحافة في يد واحدة وكما حصل منذ السبعينات[٢٦٣]، يتم دعم الصحف من أموال الدولة العامة.

نظام الحقوق الأساسية

الحق الأساسي في المساواة بين الرجال والنساء: لقد تم استيعاب النساء في سوق العمل في السويد إلى حد كبير، إذ بلغت نسبة تشغيل النساء[٢٦٤] ٦٣,٩٪، ما يعني أنها تمثل النسبة الأعلى في الدول التي تمت فيها التحليلات الإحصائية. توسعت السويد في عروضها لفرص رعاية الطفولة من قبل الدولة وبشكل جيد. هذا وأوجدت السويد علاوة على هذا سياسة "معيار كسب العيش المزدوج" (dual-breadwinner-norm)، حيث فرضت ضريبة منفصلة لكل من الشريكين في الأسرة[٢٦٥]. وتشارك نساء السويد في المؤسسات السياسية بنسبة أكبر منها في البلدان الأخرى، حيث تبلغ حصة النساء في البرلمان منذ الانتخابات النيابية عام ١٩٩٨ ٤٢,٧٪[٢٦٦].

الحق الأساسي في توفير نفقات معيشية كافية: يتم تفعيل هذا الحق في السويد حين بلوغ سن الشيخوخة من خلال "التقاعد الشعبي العام" (AFP)، وهو تأمين أساسي لجميع المسنين بغض النظر عن احتياجهم لذلك أو عدمه[٢٦٧]. لكل فرد مقيم في السويد منذ ثلاث سنوات على الأقل الحق في الحصول على التقاعد الأساسي المقطوع عند بلوغه سن ٦٥، والذي يتم تمويله من صندوق الضرائب[٢٦٨]. إلا أن استحقاق التقاعد الأساسي الكامل لا يتحقق إلا إذا مكث المرء ٤٠ سنة على الأقل مقيماً في السويد. يتلقى حوالي نصف المتقاعدين السويديين دخلاً إضافياً من تأمين مرتبط بالمهنة و / أو تأميناً تقاعدياً خاصاً[٢٦٩]. لقد وعد نظام التقاعد الإضافي العام الذي أدخل عام ١٩٥٨ المتقاعدين بأنهم سيحصلون على تقاعد نسبته ٦٥٪ من معدل أفضل خمسة عشر عاماً من دخولهم قبل التقاعد. إلا أنه تم تعديل التقاعد الإضافي هذا بشكل كامل من جراء الأزمة الاقتصادية التي مرت على البلاد في عقد التسعينات.

ومنذئذ لم يعد يحسب معدل الدخل لفترة خمسة عشر عاماً وإنما لمجمل فترة العمل على مدى الحياة. وفضلاً عن ذلك دخل في حساب معادلة التقاعد العمر المتوقع للحياة، فكلما ارتفع معدل توقع سنين الحياة كلما تنقص الدفعات الشهرية[٢٧٠] طبقاً لذلك.

تجدر الإشارة في صدد الحق الأساسي في توفير النفقات المعيشية الكافية، بأن السويد هو البلد الذي يتمتع بأقل نسبة فقر، وهذا ما يشير إليه "مؤشر الفقر العالمي" الصادر عن الأمم المتحدة[٢٧١]. وفيما يتعلق بمكافحة الفقر تحتل السويد المركز الأول، ليس فقط في الدول الست موضوع هذا البحث، بل أيضاً بالمقارنة مع الدول السبعة عشر الأكثر تطوراً في العالم.

الحق الأساسي لتأسيس النقابات مضمون في السويد مثله مثل الحق في الإضراب عن العمل. ينتمي حوالي ٩٠٪ من العمال إلى إحدى النقابات[٢٧٢]. وتعلل هذه النسبة العالية من بين أمور أخرى، بأن العضوية في التأمين ضد البطالة كانت مرتبطة ولزمن طويل بعضوية النقابة. غير أنه ومنذ عام ١٩٩٤ أصبح التأمين ضد البطالة إجبارياً لجميع العاملين[٢٧٣].

الدولة الاجتماعية

باتت السويد في حلقات النقاش الدولية كنموذج مثالي لدولة الرفاه الكاملة، يثير إما الإعجاب أو يكون موضعاً للنقد[٢٧٤]. تتبين إحدى مميزات السياسة الاجتماعية السويدية في هيمنة مبدأ المساواة بشكل عميق. ويرجع ذلك إلى سياسة معادلة الدخول الصافية، ومساواة وضع العمال مجتمعياً مع موظفي الشركات وموظفي الدولة على قدم المساواة. وأنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة تمثل التعبير الأقوى لهذه الكينونة التكافوية. ولقد دأبت السويد دائماً على رفض أنظمة الضمان المرتكزة إلى الوضع الاجتماعي للفرد. والطبيعة المميزة أيضاً للدولة الاجتماعية السويدية وتطبيقها لمبدأ المساواة تتمثل في محاولتها وضع النساء على قدم المساواة مع وضع الرجال، وتشككها منذ مرحلة مبكرة في جدوى مؤسسة الزواج كأساس للحياة العائلية[٢٧٥]. وقد تحققت في السويد مبادئ مساواة المرأة مع الرجل بصورة أقوى بكثير مما هو الحال في معظم الدول الأوروبية الأخرى، وذلك ليس في مجال السياسة فحسب، بل في مجالات العمل أيضاً.

أما الميزة المركزية الأخرى لنظام تأمين الضمان الاجتماعي السويدي فنجدها في شموليته كنظام عالمي. إذ أنه يشمل جميع السكان فيما يتعلق بالمخاطر الاجتماعية المركزية كالشيخوخة والمرض، وتسود الرعاية العامة المرتبطة بالدعم الاجتماعي. ويتم الاستغناء في إطار محددات المساعدات الاجتماعية عن تخصيص معونات معتمدة على الحاجة، أو معونات من الطراز الذي قد يوصم مستلموها بوصمة عار. والضمان الاجتماعي هو بالأحرى عبارة عن نظام "تزويد مواطن الدولة"، ممول من الضرائب ومن اشتراكات الأفراد المكلفين. وتحظى الإجراءات الوقائية المسبقة ضمن السياسة الاجتماعية في السويد عموماً بأولوية أمام مجرد تحويل المستحقات المادية. ويظهر ذلك بوضوح في مجال البطالة على سبيل المثال، حيث يتم الإنفاق على سياسة نشطة في سوق العمل أكثر مما ينفق على العاطلين عن العمل[٢٧٦]. ومع ذلك فإن المبالغ التي يتم دفعها لمستحقيها أعلى نسبياً بالمقارنة مع تلك التي تدفع في بلدان أخرى، وتكفل معدلات مستويات معيشية أعلى من سقف الحد الأدنى اللازم لمجرد البقاء على قيد الحياة[٢٧٧].

إن ريادية دولة الرفاه السويدية هي بالمفهوم الضيق نوع من السياسة المجتمعية، إذ تولد وعي بقبول التوجيه الرسمي الحكومي لمكونات الشؤون الاجتماعية الشاملة. وحتى الأحزاب الشعبية ذاتها انضمت لتشاطر في هذا الوعي. لم تكن التجارب بعيدة الأثر في شأن توجيه الاقتصاد الجمعي التي مرت بها السويد إبان عقدي السبعينات والثمانينات موضع خلاف قط[٢٧٨]. ومنذ أن فشلت هذه التجارب في ظل ظروف العولمة، أخذت السويد تتكيف في تطويرها لدولة الرفاه مع المعطيات الاقتصادية المتغيرة بشكل مدهش. فعندما عاد حزب الديمقراطية الاجتماعية إلى الحكم عام ١٩٩٤، واصل استخدام إستراتيجية الحكومة الشعبية السابقة، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على بنى أنظمة الأداء الاجتماعي. إلا أنه تم في مجالات مثل المستحقات المالية في الحالات المرضية والإعاقة والبطالة، تقنين هذه المستحقات وتشديد شروط الحصول عليها. وبهذا قويت الحوافز لدى العاطلين عن العمل للحصول على مكان عمل بأسرع وقت ممكن. كذلك بذلت السياسة جهداً بالغاً تكلل بنجاح كبير في سبيل استقرار قيمة العملة والالتزام بانتظام الموازنة[٢٧٩].

نظام التعليم

اعتمدت السويد منذ عام ١٩٦٢ نظام المدرسة المتكاملة الشاملة الإجبارية ومدتها ٩ سنوات. لا تعطي هذه المدرسة علامات للطلاب حتى الصف الثامن، ولا تعرف "الرسوب في الصف"[٢٨٠]. ويلتحق حوالي ٩٨٪ من خريجي هذه المدرسة طوعياً بالمدرسة الثانوية لمواصلة تعليمهم[٢٨١]، حيث يتم توفير عرض واسع للمواد الدراسية، إذ انبثق هذا العرض عن تكامل للمواد والدورات التي كانت تعطى في مدارس المرحلة المهنية والمتوسطة والثانوية سابقاً. ومن ثم يلتحق ٣٠٪ إلى ٣٥ ٪ من خريجي هذه المدارس الثانوية كل سنة بالجامعات[٢٨٢].

تتميز السويد أيضاً من خلال عرض طيف واسع من فرص التعليم للراشدين، مثل المدارس الشعبية المحلية والتعليم الثانوي المسائي وعروض خاصة لمن لا يستطيعون الكتابة، بالإضافة إلى عرض واسع من التعليم الحر للمنفعة العامة، والذي يعود بشكل خاص إلى مبادرات من أوساط المعنيين بتعليم العمال، ومن هيئات دينية وحركة المناهضين للمشروبات الروحية. كما توجد عروض واسعة بغرض مواصلة التعليم المهني وإمكانيات لتغيير التأهيل، والتي تقدم جزئياً من قبل الدولة وجزئياً من قبل أطراف التفاوض على تحديد تعرفة الأجور[٢٨٣].

تبلغ نفقات التعليم حوالي ٧٪ من مجموع نفقات الدولة. فمن بين الدول الست موضوع هذا البحث تعد السويد من الدول الأكثر إنفاقاً على التعليم. وتتطابق نتائج دراسة PISA مع هذه المؤشرات: تحتل السويد المركز ٩ من ٣١ من حيث إمكانات القراءة والمركز ١٠ في إمكانات الإلمام بالعلوم الطبيعية، والمركز ١٥ فيما يخص علم الرياضيات. وتعد نسبة الأمية في السويد البالغة ٧,٣ ٪ من أدنى النسب في العالم.

نمط الرأسمالية

يسود في السويد كما هو الحال في ألمانيا واليابان نمط اقتصاد سوق منسق[٢٨٤]. واتسم التطور الاقتصادي السياسي هنا منذ الحرب بطبيعة مميزة بشكل خارج عن العادة، من خلال نموذج متجانس من التركيبات المؤسسية. وقد سهلت هذه التركيبة للحكومات الديمقراطية الاجتماعية حتى نهاية السبعينات اعتماد توجيه اقتصادي ما بعد حقبة النموذج الكينزياني (نموذج رين–مايدنر) (Rehn-Meidner-Model)[٢٨٥]، الذي تمخض عنه اشباع التشغيل في سوق العمل. وتعزز ذلك من خلال "سياسة تضامنية لتحديد الأجور" وسياسة نشطة في سوق العمل وسياسة انتقائية في المجال الصناعي.

العلاقات الصناعية وسياسة سوق العمل:

للنقابات في السويد إمكانيات للتأثير على المعامل بشكل أكثر مباشرة منها في ألمانيا. وينسب ذلك إلى أن درجة تنظيم النقابات أعلى بكثير مما هي عليه في ألمانيا، ومن ناحية أخرى ينسب ذلك إلى غياب التمثيل المزدوج للعمال من قبل أعضاء مجلس شؤون العمال في المعمل ومن أعضاء النقابة. فالنقابات هي الممثل الوحيد للعمال على مستوى المجريات في المعامل[٢٨٦]. في عام ١٩٧٨ عقدت الرابطة النقابية العليا (التنظيم القطري) والرابطة المركزية لأرباب العمل "اتفاقية سالتزيوبادن الرئيسية" والتي وضعت الأسس لعلاقات العمل في حقبة ما بعد الحرب. وقد فرضت هذه الاتفاقية، بأن تجرى تسوية كل المسائل المتعلقة بحقوق العمل كما هو الحال في النرويج، من خلال نظام عقود تعرفة الأجور وليس من خلال القوانين. مما يعني أنه كان هناك مبدءاً أساسياً لتسوية الأمور خارج نطاق تدخل الدولة، غير أن الخروقات لهذا المبدأ أخذت تتزايد في السبعنيات، فتم بعدها اعتماد عدة قواعد قانونية لتنظيم شوون العمل الحقوقية، ومنها:

أولاً: في عام ١٩٧٤ تم إقرار قانون الحماية من التسريح، الذي سحب حرية اتخاذ قرار التسريح من يد أرباب العمل وجعل

قرارات التسريح مرتبطة بأسباب موضوعية. إضافة لذلك جعل مدة الإنذار القانونية للتسريح مرتبطة بتنامي تبعية الفرد للمصنع، كما وعزز هذا القانون من التأثير النقابي على عملية التسريح.

ثانياً: في عام ١٩٧٨ تم إقرار قانون بيئة العمل، والذي اقتضى أن يكون التعريف الايجابي للوضع الصحي في مكان العمل هدفاً من أهداف حماية العمل القانونية. وبالنسبة لجعل الحياة العملية أكثر إنسانية ذهب تشريع حماية العمل السويدي إلى حد أبعد من جميع قوانين الدول الأخرى[٢٨٧]. وهكذا يستطيع المكلفون بحماية العمل تحت ظروف معينة أن يتخذوا بكل استقلالية قراراً بإيقاف الأعمال الخطرة، مما نتج عنه أن كانت السويد في التسعينات البلد الأقل في عدد حوادث العمل من بين المجتمعات المتقدمة في الصناعة وتقديم الخدمات[٢٨٨].

ارتفعت البطالة في السويد بعد عام ١٩٩٠ بشكل مفاجئ وسريع. وهذه الظاهرة تطلبت تفسيراً لها، خاصة أن السياسة كانت تتبع بالفعل لتحقيق هدف التشغيل الكامل، كما كانت ايديولوجية "مجتمع العمل" متجذرة بعمق في المجتمع السويدي[٢٨٩]. أدت التغييرات في نظام النقد العالمي وصدمة أسعار النفط حتى الثمانينات إلى تفاقم الوضع في مجال التشغيل. وتبعاً للعودة إلى اعتماد عدم ضبط أسواق المال العالمية (١٩٨٥ / ١٩٨٦) حدثت بالفعل تغييرات في مستوى الفوائد البنكية التي كانت لحينه تحدد من قبل الدولة، أسفرت عن تسريب كبير لرأس المال للخارج من قبل قطاع الصناعات السويدية الكبرى. من العام ١٩٨٩ وصاعداً ساءت أحوال التشغيل سريعاً، ومن عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢ انخفض الناتج الاجتماعي السويدي بشكل واضح. وبناءً على ذلك كف أرباب العمل عن التعاون المشترك القائم حتى حينه ضمن التركيبة المؤسسية، وتم الانتقال إلى سياسة تحديد الأجور اللامركزية المرنة وإلى تقليص مستوى الأداء الاجتماعي[٢٩٠].

إنه لمن الثابت، أن العولمة والتحولات الاقتصادية منذ عام ١٩٨٠ قد أضعفت نموذج التوافق السويدي. ولكن لغاية الآن يظهر أن النظام السياسي والاقتصادي لم يصب بالاجهاد[٢٩١]. إلا أنه من الظاهر أن السويد لم تتوفق حتى الآن في مكافحة البطالة مقارنة مع بلدان أخرى. نسبة البطالة في السويد (٦,٤ ٪) أعلى بالمقارنة مع اليابان (٤,٧٪) ومن بريطانيا العظمى (٤,٧٪). بينما تتمسك السويد بالمعايير المعتادة لحماية العمال، وتقلصت مستويات البدلات في حالة البطالة[٢٩٢].

الثقافة السياسية والمجتمع المدني

تتميز السويد بثقافة التوافق البرغماتية، وترتبط هذه الثقافة ارتباطاً وثيقاً بهيمنة الديمقراطية الاجتماعية[٢٩٣]. فعلى سبيل المثال تمسكت جميع الأحزاب وحتى عقود التسعينات بنهج التشغيل الكامل. وهناك توافق واسع حول الشعار السياسي والثقافي المسمى بـ "بيت الشعب"، حيث تجد برامج الرفاه الاجتماعي الشامل الهادفة نحو تحسين الظروف المعيشية للجماهير قبولاً واسعاً[٢٩٤]. ومع أن ثقافة البلد السياسية تمنح الديمقراطية الاجتماعية أهمية لاريب فيها، إلا أن ثقة المواطنين السويديين في برلمانهم قد انحسرت أخيراً بشكل واضح. فبعدما كان لدى حوالي ٥٠٪ من السكان عام ١٩٨٨ ثقة في المجلس النيابي تقلصت هذه النسبة عام ١٩٩٦ لتساوي ١٨٪ فقط[٢٩٥].

تظهر السويد علاوة على ذلك تجانساً عرقياً وثقافياً، ولم تلعب الهجرات والأقليات دوراً تاريخياً، وذلك لأنه لم يكن للسويد مستعمرات خاصة بها، ولأنها تقع جغرافياً على منأى من الأحداث. يتبع تسع أعشار السكان كنيسة الدولة الافنجيلية–اللوثرية، إلا أن تأثير الدين في السياسة الداخلية يظل محدوداً مقارنة مع البلدان الأخرى. وعلى العموم فقد ساهم التجمع الكنسي للبلد وبشكل محسوس في جعل القبول بممارسات الدولة ككل تحصيلاً حاصلاً، الأمر الذي يميز كل الدول الاسكندنافية[٢٩٦].

لدى مقارنة السويد مع البلدان الأخرى المشمولة ضمن هذا البحث يظهر، وبالرغم من الحضور البارز لكينونة الدولة، أن الفرق بين الدولة والمجتمع ضئيل جداً فيها. فالقوى المجتمعية فيها عالية التنظيم وتتمتع بتأثير مباشر على العملية السياسية. والفرضية القائلة أن دولة الرفاه الشاملة تنتزع من المواطنين استعدادهم للقيام بعمل تطوعي دون أجر في مؤسسات فخرية لا تنطبق هنا، حيث أن ٣٦٪ من سكان السويد يقومون بأعمال تطوعية بلا أجر أو بنشاطات ضمن الاتحادات المختلفة أو لصالحها.

إطلالة

لقد كان الارتباط بين الديموقراطيين الاجتماعيين والمجموعات المركزية في المجتمع وثيقاً على الدوام في السويد. لذلك بقي وسيبقى نموذج الرفاه هذا محمولاً على أكتاف توافق مجتمعي واسع. ولذا فتغير الحكومة وبالأحرى تقوية الكتلة السياسية الشعبية في السويد يكاد لا يكون لهما تأثير سلبي على دولة الرفاه. وبالرغم من هذا وذاك فقد وصلت السويد أيضاً في هذه الأثناء إلى حدود نمو دولة الرفاه[٢٩٧].

٧-٣ بريطانيا العظمى[٢٩٨]

كثيراً ما يتم طرح نموذج بريطانيا العظمى أثناء الجدل حول الدولة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية. لقد احتلت المملكة المتحدة سواء في التصنيع أو في تحرير التجارة دوراً طليعاً رائداً. ووفقاً لذلك فقد تطورت هنا بوادر لنظام دولة اجتماعية في وقت أبكر، وبشكل مغاير مما كان الحال عليه عند الجيران الاسكندنافيين والأوروبيين في القارة الأوروبية. علاوة على ذلك احتلت بريطانيا العظمى دوراً تاريخياً مميزاً، وكانت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قوة استعمارية عالمية. وبالتالي كانت التطورات السياسية الداخلية والاقتصادية والاجتماعية داخل "الوطن الأم" للامبراطورية تضفي طابعاً تأثيرياً على تطورات الدولة الاجتماعية في دول "الكومونويلث" الحالية.

أثرت طروحات ويليام بيفيردج (William Beveridge) بعد عام ١٩٤٥ على نظام الدولة الاجتماعية في معظم الدول الصناعية الغربية. وتصلح بريطانيا العظمى من وجهة نظر كوستا اسبنج اندرسن (Costa Esping-Andersen)[٢٩٩] لتكون مثلاً هاماً للنموذج الليبرالي، وبالأحرى للنموذج الأنكلوساكسوني لدولة الرفاه. وحالياً تمثل الأفكار المنهجية لدولة الرفاه التي تبناها حزب العمال الجديد إطاراً توجيهياً هاماً لمختلف الأحزاب والحكومات الديمقراطية الاجتماعية. ويتبوأ حزب العمال الحاكم موقعاً محورياً على المستوى العالمي أيضاً في ساحات الجدل حول "الطريق الثالث" للديموقراطية الاجتماعية العصرية.

لذا يولى لتطور الديمقراطية الاجتماعية البريطانية أهمية قصوى سواء كان من حيث المنظور السياسي العملي أو من منظور أكاديمي نظري علمي.

النظام السياسي

يمكن أن ينظر إلى بريطانيا العظمى كدولة مركزية موحدة، حيث أن النظام السياسي يتميز إلى حد كبير بتشابك السلطات. يناط بالبرلمان اليوم عملياً سيادة مطلقة، فهو غير ملزم شكلياً لا بالدستور ولا بأحكام عدلية (كالمحكمة الدستورية في ألمانيا الاتحادية على سبيل المثال). وبهذا يستطيع ولفترة محددة، أي فترة الدورة التشريعية، أن يمارس سلطات واسعة غير محددة. ويمكن أن تتخذ جميع القرارات والقوانين في البرلمان البريطاني بالأكثرية البسيطة. ولذا تغدو سيادة الحكومة القائمة على الأكثرية البسيطة غير محدودة تقريباً. ومما يعزز من قوة الحكومة كذلك، هو قانون الانتخاب النمطي لبريطانيا العظمى المبني على أساس الأكثرية البسيطة أيضاً. وينتج عن هذا القانون أنه قد تسيطر أقلية الناخبين على الأكثرية. تشكيل الحكومات عن طريق التآلفات

الحزبية يعتبر استثناءاً نادراً في البرلمانية البريطانية. ويتم تحييد القوى المعارضة في غالب مجريات العملية التشريعية بالكامل، ولا يتسع لها مجال لإمكانية المشاركة في عملية التشكيل البرلماني. وعمل المعارضة مقتصر على انتقاد الحكومة دون أن تستطيع تعديل أو إعاقة البرامج التشريعية. من هنا يمكن تفسير الديناميكية العالية للتقلبات في نظام كينونة دولة الرفاه، إذ يمكن أن تنقلب السياسات رأساً على عقب خلال مدة زمنية قصيرة. وخير مثال على ذلك هي التشريعات المتعلقة بالعمل وبالنقابات التي نفذتها حكومة ثاتشر (Thatcher) في السبعينات. فقد نجحت الحكومة المحافظة وخلال بضع سنوات في أن تغير جذرياً نظاماً لعلاقات العمل الذي كان متجذراً ونامياً تاريخياً. وبينما كان ينظر إلى هذا المستوى العالي من الديناميكية السياسية ويقيَّم في السبعينات من زاوية الانتقاد في المقارنة العالمية، تتبلور حالياً القناعة بفرص هذا النموذج في النجاح، حيث أن حزب العمال حالياً لا يصطدم إلا بما قل من المعوقات عند تنفيذ سياسة الحكومة لبرامج الإصلاح .

نظام الأحزاب في بريطانيا العظمى يمكن تشخيصه "بنظام الحزبين". مع أن حزب الديمقراطيين الأحرار استحوذ كحزب ثالث في السنوات الماضية على دور متنامي الأهمية، إلا أن ذلك لا يعدو كونه ظاهرة عابرة. تنحصر المنافسة في جوهرها بين حزب المحافظين وحزب العمال فقط. ففي حين أنه يسود في القارة الأوروبية طراز من السياسات التوافقية، تتميز بريطانيا العظمى من خلال ثقافة حلقات الجدل الغنية بتقاليدها. فالنقاشات السجالية حول قرارت التوجهات السياسية هي شغل شاغل على جدول الأعمال. ولذلك يوصف البرلمان البريطاني غالباً بأنه برلمان الخطابات. وقد وصفت فيفيان شمدت (SchmidtVivian)[٢٠٠] هذا النوع من النقاشات بـ "نقاشات تواصلية" (communicative discourse). فمن خلال هذا النوع من النقاش تتم صياغة السياسة على شكل خلوة بين نخبة معلومة. وفقط بعد أن يتم ذلك، يمكن أن يتواصل النقاش في الرأي العام العريض حول القرارات السياسية التي تتخذها هذه النخبة.

نظام الحقوق الأساسية

من طبيعة مميزات بريطانيا العظمى غياب دستور مكتوب، ولا توجد حتى حقوق أساسية مدونة. وفقط لدى استيعاب الميثاق الأوروبي للحقوق الاجتماعية عام ١٩٩٨ وميثاق حقوق الإنسان الأوروبي في النظام القانوني البريطاني، تم إلى حد ما سد هذه الثغرة. تقوم مقام الحقوق الأساسية الغائبة بشكل جزئي مواثيق مختلفة يمكن اعتبارها بأنها ملزمة، وبعض أحكام المحاكم الصادرة في حالات فردية[٢٠١]. على كل، عندما يسري مفعول الدستور الأوروبي سيتم اعتماد الحقوق الأساسية الاجتماعية في بريطانيا العظمي شكلياً أيضاً.

الحق الأساسي لتشكيل النقابات في بريطانيا العظمى مكفول. أقر حزب العمال في عام ١٩٩٩ حداً أدنى عاماً على الصعيد الوطني للأجور. وبعد سنة من ذلك صدر قانون يلزم أرباب العمل بدفع نفس الأجور للعاملين بدوام جزئي، واعطائهم كذلك نفس شروط التشغيل والميزات المختلفة التي يحصل عليها العاملون بدوام كامل[٢٠٢].

تحققت المساواة بين الرجل والمرأة في بريطانيا العظمى بشكل جزئي فقط، كما هو الحال في معظم دول القارة الأوروبية. تكسب النساء في المعدل ما نسبته ٧٣,٣٪ من أجر الرجال، بينما يبلغ المعدل في الاتحاد الأوروبي ٧٦,٣٪. وتحظى نسبة ٤٤,٤٪ فقط من النساء القادرات على العمل بفرصة العمل بدوام كامل. وتبلغ حصة النساء في البرلمان ١٧,١٪ وفي الحكومة ٣٥,٣٪[٢٠٣].

الدولة الاجتماعية

تقع بريطانيا العظمى في قائمة أنماط اسبنج–اندرسن[٢٠٤] تحت نمط دولة الرفاه الليبرالية. في الحقبة ما بين عام ١٩٤٠ حتى ١٩٧٦ تجسد في بريطانيا العظمى نظام بيفيردج الشهير. يعود هذا النظام إلى خطة طورها وليام بيفيردج (William Beveridge) خلال الحرب، وتشمل ثلاث مكونات: اعتماد تأمين حكومي منظم يضمن الحد الأدنى للبقاء للجميع، اعتماد الخدمات الصحية

الوطنية، وسياسة تشغيل وطني كامل[٣٠٥]. حتى عام ١٩٧٥ سعت معظم الحكومات البريطانية بغض النظر عن أصولها الحزبية إلى سياسة تحقيق التشغيل الكامل بالاستناد على قواعد الكينيزيانية[٣٠٦] وقد اصطدمت، كما هو الحال في غيرها من الدول الأخرى، في ظل ظروف الأسواق المفتوحة منذ السبعينات بحدود ضيقت الخناق عليها. وقد أدى ذلك بعد أزمة النفط في السبعينات، إلى توطيد ازدواجية التضخم والركود الاقتصادي معاً. في ضوء ذلك، نشأ عام ١٩٧٩ التوجه الاقتصادي والسياسي الاجتماعي الجديد تحت حكومة مارجريت ثاتشر. تم تكريس هذا التوجه الجديد من خلال اعتماد سياسة نقدية ومالية مقيدة وقائمة على سياسة متوجهة نحو خصخصة المخاطر الاجتماعية[٣٠٧]. وقادت الإصلاحات في حقبة ثاتشر في مجموعها إلى توجيه تطور دولة الرفاه البريطانية نحو النموذج الليبرالي بشكل قوي. وحيث أن القيم الليبرالية متجذرة تقليدياً في الثقافة السياسية لبريطانيا العظمى، تقبل السكان إعادة البناء الليبرالي الجديد بارتياح أكثر مما هو الحال في الدول الأخرى.

وقد حافظت حكومة رئيس الوزراء توني بلير (منذ ١٩٩٧) في الكثير من الأمور على توجهات حكومة مارغريت ثاتشر، ولكنه ركز بوضوح على مكافحة الفقر[٣٠٨]. وتهدف الإصلاحات على تكثيف دمج الفقراء القادرين على العمل في سوق العمل. ولا يتم ذلك عن طريق الإجبار، ولكن عن طريق الدعم والتشجيع[٣٠٩].

وعلى العموم فإن النظام البريطاني هو نظام فعال في تفادي الفقر المتقع، ولكنه يولد قدراً يفوق المعدل من عدم المساواة الاجتماعية. فهو يهدف إلى تحقيق تأمين أساسي متواضع يقوم على تركيبة مؤلفة من الضمان الاجتماعي ومخصصات رعاية الأطفال والمساعدة الاجتماعية المخصصة للمحتاجين.

يهيمن في بريطانيا العظمى في مجال الترتيبات المؤسسية لتوليد الرفاه تأثير الأسواق على توزيع الموارد، وعلى القدر الذي تتم فيه المشاركة في سوق العمل، في حين تعتبر حصة ناتج الرفاه المتأتي من قبيل الانتماء إلى المصانع والاتحادات ضئيلة نسبياً[٣١٠].

أما بالنسبة للضمان الاجتماعي العام، والذي يغطي على سبيل المثال البطالة والحوادث والأمومة والشيخوخة، فيتم التمويل عن طريق الاشتراكات والضرائب، في حين يتم تمويل الخدمات الصحية الوطنية والحد الأدنى من الضمان الاجتماعي حصراً من الضرائب.

نظام التعليم

لقد كان الاهتمام العام في بريطانيا العظمى بالتعليم الشعبي غائباً لمدة طويلة، وسادت التصورات بأن للوالدين القرار الأخير فيما يخص الأطفال، ولذا ينبغي أن يبقي الالتحاق بالمدرسة شأناً للاختيار الحر. ومع أنه تم إنشاء مدارس الفقراء للأطفال من الطبقات الاجتماعية الدنيا، لكنها لم تنشأ لتخدم العملية التعليمية أساساً، بل لخدمة التربية الدينية الأخلاقية، والتي كانت رسالتها الاعتراف بالظروف الاجتماعية القائمة. لم يكن هناك في بريطانيا العظمى حتى عام ١٩٠٢ مدارس حكومية لإكمال الدراسة، بل كان هناك فقط مدارس تابعة لمؤسسات المنفعة العامة ومدارس خاصة. وهيمن على نظام التعليم في المرحلة ما قبل تأسيس التعليم الحكومي، نظام الطبقات المميزة اجتماعياً والذي لم يتلاشى سوى تدريجياً في القرن العشرين[٣١١].

أخذت المدارس الحكومية العامة تنتشر فقط، عندما أصبحت هناك ضرورة لتجنيد عدد كاف من الجنود الأصحاء المؤهلين للحرب لتجنيدهم في حرب البور[٣١٢]. لذا تم حينها تكليف الدائرة المختصة بالتعليم لأول مرة بالعناية بتغذية كافية للأطفال أيضاً. ولغاية بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت وتيرة إقامة مؤسسات التعليم الثانوي سريعة وانتشرت بشكل واسع. ولكن الالتحاق بالمدرسة كان ولغاية ١٩٤٤ مقابل رسوم مدرسية[٣١٣]. ثار بعد الحرب جدال حول الإبقاء على النظام المدرسي بمراحله الثلاث أو استبداله بالمدرسة الشاملة. وأخيراً ترك أمر اتخاذ القرار بهذا الخصوص للدوائر المحلية المعنية بالتربية والتعليم. ومن ثم أخذت فكرة اعتماد المدرسة الشاملة تحت ضغط حكومات العمل تتوطد أكثر فأكثر[٣١٤].

لفترة طويلة لم يكن للتعليم المهني وزن سياسي في بريطانيا العظمى بخلاف معظم دول أوروبا الغربية الأخرى[٣١٥]. وكان التأهيل المهني في بريطانيا العظمى يتم من خلال العديد من المدارس والتي كانت معظمها من المدارس الخاصة. ولم تكن توجد هناك جهة مركزية لمنح الشهادات. وكان قسم كبير من الشباب يدخل في الحياة العملية دونما تأهيل مهني، حيث أن الشركات لم تكن تبالي بأهليتهم. وتبعاً لذلك كانت البطالة بين الشبيبة تشكل مشكلة جدية. فقط في بداية عام ١٩٨٨ باعتماد "برنامج إصلاح التعليم" (Education Reform Act) صدرت تعليمات سياسية لتحديد مضامين التربية والتعليم ولتحديد جهة لمنح شهادات موحدة للخريجين[٣١٦].

تم توسيع التعليم الجامعي بعد نهاية الحرب بشكل كبير، حيث تم فتح العديد من الجامعات والكليات التقنية في جميع أنحاء البلاد لتحسين فرص التعليم العالي. وكان لهذا التوجه نجاح واضح للعيان، إذ تضاعف عدد الشبيبة الملتحقين بالتعليم العالي في الفترة ما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٥[٣١٧].

على كل، كان نظام التعليم البريطاني ناجحاً على الدوام في ما يتعلق بتعليم نخبة صغيرة عالية التأهيل. وبالمقابل ظهرت في مجال التعليم العام، أي التعليم المستهدف مجموعات واسعة من الجمهور، العديد من النواقص الواضحة[٣١٨]. لكن التلميذات والتلاميذ البريطانيين يحصّلون رغم ذلك وحسب دراسة PISA الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نتائج جيدة وأعلى من المعدل. كما تحصل بريطانيا العظمى في جميع الاختصاصات الرئيسية الثلاث على نتائج تفوق كثيراً معدل دول ال OECD الأخرى[٣١٩]. إلا أنه وبنظرة متفحصة للموضوع تظهر نقاط ضعف النظام التعليمي، فيلعب الوضع الاجتماعي الاقتصادي للوالدين في بريطانيا العظمى دوراً حاسماً بالنسبة لنجاح الأطفال في مواصلة التعليم فيما بعد. التحاق التلاميذ ذي خلفية اجتماعية اقتصادية ضعيفة بالجامعات، يعتبر أمراً نادراً مقارنة مع التلاميذ المنحدرين من خلفية اجتماعية اقتصادية عالية المستوى، إذ يلتحق ٢٧٪ فقط من تلاميذ المدارس الحكومية بالجامعات، بينما تبلغ حصة التحاق تلاميذ المدارس الخاصة ٨٢٪[٣٢٠].

نمط الرأسمالية

تتبع بريطانيا العظمى للنموذج الكلاسيكي من اقتصاد السوق الليبرالي[٣٢١]. النظام المالي والعلاقات الصناعية والمشاركة باتخاذ القرارات تأخذ شكلاً مغايراً كلياً لما هو الحال عليه في ألمانيا. تحظى الأسواق المتنافسة بشدة في بريطانيا العظمى بأهمية بالغة، فتتولى وظائف مركزية للتوجيه في المجتمع. سوق الأسهم المالي متبلور ومتميز بنضوجه، في حين أن مستوى حماية التشغيل بات ضعيفاً بالمقارنة مع اقتصاد السوق المنسق.

العلاقات الصناعية

لا تلعب اتحادات العمال وروابط أرباب العمل دوراً متنفذاً وقوي التأثير بوجه عام في اقتصاد سوق ليبرالي كما هو الحال في اقتصاد السوق البريطاني. ومع أن النقابات البريطانية قد تعتبر بأنها كانت قوية نسبياً وخاصة في منتصف وأواخر السبعينات، إلا أن سلطتها الحقيقية في التاريخ البريطاني بعد الحرب كانت دوماً ضعيفة نسبياً بالمقارنة مع الآخرين. وأدت التشريعات النقابية خاصة لحكومة ثاتشر إلى انكماش واضح ومستمر لدور النقابات[٣٢٢]. لكن أهمية روابط أرباب العمل البريطانية باتت هي أيضاً في تراجع مستمر، وتعتبر تركيبة هيكلتها أقل فعالية مما هو الحال عليه في ألمانيا[٣٢٣]. وبالنتيجة تتراجع عملية تنظيم علاقات العمل عن طريق اتفاقيات تحديد تعرفة الأجور. تظهر لدى العلاقات الصناعية ميول إلى "atomistic exchange relationships"[٣٢٤]، أي علاقات متبادلة على صعيد جهات متعددة وصغيرة الحجم.

فإذا ما حصلت مفاوضات بين أرباب العمل والنقابات، فهي تجري في العادة على مستوى شؤون المعمل[٣٢٥]. ففي حين كانت الشركات في ألمانيا تواجه في مفاوضاتها غالباً عدداً كبيراً من النقابات المختلفة، تلجأ كثير من الشركات البريطانية مع الزمن إلى التفاوض مع "الاتحادات الفرعية المنفردة". وفي هذا السياق تعترف الشركات بنقابة واحدة فقط كشريك في المفاوضات، وبهذا تتجنب مواجهة عدد كبير من النقابات المختلفة، بما كان يتفق مع التقليد النقابي لبنية التركيبة النقابية على أساس المجال المهني الواسع وليس على أساس تخصصات مهنية فرعية.

لا يوجد في اقتصاديات السوق الليبرالية كما هو الحال في بريطانيا العظمى، أي التزام للشركات لاعتماد أعضاء مجلس شؤون عمالها أو أي نوع آخر من تمثيل العمال في قراراتها[٣٢٦]. وأسلوب المشاركة في صنع القرار كما هو قائم في ألمانيا، غير معروف في بريطانيا العظمى بشكل عام، علماً أن هناك بعض مواقع الإدارة البريطانية التي تعير أهمية لممثلي العمال في شركاتهم، وذلك تحت ظروف معينة. فعلى سبيل المثال ينظر إلى ممثلي العمال في مراحل إعادة هيكلية الشركة كشريك هام للحديث مع إدارة الشركة حول مثل هذا الموضوع.

التأهيل المهني ومواصلة التعليم والتأهيل

تعتبر التأهيلات المهنية من نوعيات محددة في الواقع ضعيفة التطور في بريطانيا العظمى[٣٢٧]، إذ ليس هناك من منظور أرباب العمل إلا القليل من الاهتمام بالتأهيل الحثيث للعمال. وهناك ثلاث أسباب مسؤولة عملياً عن ذلك: أولاً، معدلات مدة بقاء العمال والموظفين منتمين للشركة قصيرة نسبياً، مما يؤدي إلى المخاطرة بأن الاستثمار في تأهيل أحد العمال غير مجدٍ بل قد تستفيد منه شركة أخرى منافسة. ثانياً، وذلك بالتناغم مع أولاً، يمكن وبسبب المرونة الزائدة في أسواق العمل أن يتم توظيف عمال مؤهلين خلال فترة قصيرة، كما يمكن أن يسرحوا بنفس السرعة إذا اقتضت الحاجة لذلك. ثالثاً وأخيراً، ليس هناك ضرورة لكفاءات نوعية صناعياً أو على صعيد الشركة حتى تتمكن من الاستفادة من المنافسة بقدر ضرورتها في اقتصاديات السوق المنسقة. ولذلك فإن فوائد المنافسة ضمن سوق العمل البريطاني حالياً تقع في معظمها كما كانت عليه سابقاً في النطاق الأسفل للإنتاجية[٣٢٨].

أما بالنسبة للعمال، فليس لديهم حوافز للحصول على مهارات نوعية تهم اختصاص الشركة، لأن الانتماء القصير نسبياً للشركة يدعو إلى التركيز على القدرات العامة التي يبدو للعاملين أنه يمكن الاستفادة منها في شركات أخرى أو في فروع مهنية أخرى. لذلك تميل الشركات في بريطانيا العظمى إلى التركيز على منتجات سهلة التصنيع وعلى طرق إنتاج موحدة المعايير وشائعة[٣٢٩]. لقد وُضع موضوع التراجعات في الإنتاجية المترتبة على ذلك على بساط البحث من قبل معظم الحكومات البريطانية بعد الحرب، ولكن لم تتم معالجتها بالكامل. وحسب هال وسوسكيس (Hall and Soskice)[٣٣٠]، فإن تشجيع بناء القدرات العامة مجدية للاقتصاد البريطاني أكثر من تشجيع القدرات المعرفية المختصة بالفرع المهني نفسه (على الأقل في المدى القصير). وليس من المفاجئ على خلفية هذه الأفكار أن تتجه مبادرات الحكومة العمالية الحالية بشكل أقوى نحو اعتماد التثقيف العام في قطاع التعليم. أما إجراءات دعم المهارات المهنية كما تجسدت في تأسيس "الجامعة للصناعة" "University for Industry" فهي متواضعة.

البنى الداخلية للشركات وعلاقاتها البينية

يسعى مدراء الشركات في اقتصاديات السوق الليبرالية إلى تعظيم الربحية لشركاتهم بشكل أقوى مما يفعل نظراؤهم في اقتصاديات السوق المنسقة. وللوصول إلى هذا الهدف توضع تحت تصرف الإدارة موارد تنفيذية كبيرة. ففي حين أن الإدارة العليا للشركات في ألمانيا تخضع للرقابة من قبل مجلس الإشراف الأعلى، وأن قراراتها يجب أن تحظى بالموافقة عليها من قبل ممثلي العمال ومن المساهمين وغيرهم، تظل السلطة في الشركات البريطانية أكثر مركزية. فالمدير التنفيذي (CEO) الذي يقود الشركة ويترأس مجلس الإدارة، ليس مقيد اليدين، لا من خلال مجلس الإشراف ولا من خلال مصالح العمال. ويتخذ المدير التنفيذي (CEO) القرارت منفرداً، وفي العادة بالتشاور مع المدراء الآخرين، ويتحمل تبعاً لذلك المسؤولية الكاملة عن تلك القرارات. وتطبيق القرارات يجري

نمطياً من "أعلى إلى أسفل" على شكل هرمي. ولذا يمكن تشخيص هيكلة الشركات البريطانية "كنظام هيمنة المدير التنفيذي" ("CEO-dominated system")[٣٣١]. والشركات في مجملها هنا تتمتع غالباً بمرونة أكثر من الشركات في اقتصاديات السوق المنسقة، كما أن الضعف الذي يعتري حماية التشغيل يساعد على إجراء تحولات إلى توجهات جديدة في الشركات بسلاسة.

تقوم العلاقات البينية للشركات على أساس علاقات السوق وتستند إلى علاقات قانونية رسمية قابلة للاحتكام القضائي. ويتم هنا تناقل التكنولوجيا في الغالب من خلال تبادل بين الموظفين المؤهلين علمياً أو تقنياً. وكذلك فإن ظاهرة انتقال العلماء أو المهندسين من معاهد الأبحاث إلى قطاع الاقتصاد الحر وبالعكس أكثر انتشاراً هنا مما هي عليه في الاقتصاديات الكلاسيكية للأسواق المنسقة. إزاء ذلك فمن النادر أن تكون هناك جمعيات أبحاث مشتركة بين الشركات أو تقوم شبكات تعاون طويل المدى بينها.

أنظمة التمويل وتركيبة ملكية الشركات

يُثمن الوضع الحالي للمردود الذي تجنيه أي شركة في بريطانيا العظمى تثميناً عالياً. فهو الذي يقرر إمكانية الشركة في الدخول إلى أسواق المال الديناميكية للحصول على رأس المال. وحيث أنه لا يمكن لمستثمرين الحصول على المعلومات الداخلية للشركة إلا بالكاد – خلافاً لما هو عليه الحال في ألمانيا مثلاً، حيث يوجد ما يُعرف بـ "شبكة رقابة مرئية" – أصبح دخولهم إلى السوق المالي يعتمد بشكل رئيسي على معايير تقييم السوق للشركات المنشورة علنياً، وأولها الربحية[٣٣٢]. وعلاوة على ذلك، فإن تركيبة ملكية الشركات في بريطانيا العظمى تبرر توجه الشركات نحو جني المردود بشكل أقوى مما هو الحال عليه في اقتصاديات السوق المنسقة. فبينما تتم معظم المساهمات في الشركات في ألمانيا من قبل مستثمرين لهم مصالح إستراتيجية، كالشركات والبنوك والقطاع العام، يختلف الوضع في بريطانيا عن ذلك، إذ يشكل مثلاً حوالي ٨٠٪ من مالكي الشركات البريطانية فئة من مستثمري المحافظ المالية وفئات سكانية خاصة، والتي تعتبر أن الربحية العالية هي المبرر الوحيد لمصالحها الأساسية[٣٣٣]. وتسعى الشركات البريطانية إلى تحقيق هدف الوصول إلى العوائد العالية من خلال تجديدات جذرية في قطاعات جديدة، ومن خلال الأسعار المنافسة في قطاعات قائمة أخرى.

إن إمكانية حصول ما يدعى بالاستيلاء "المعادي" على الشركات، وذلك أيضاً لغرض الربح السريع، الذي ينجم عن التمويل الطائل للسوق بسبب بنية أسواق المال، هي هنا أعلى منها في اقتصاديات السوق المنسقة. وتنجح الشركات البريطانية من خلال التوجه الحاد نحو الربحية بالترابط مع بنائها الهرمي في إعادة هيكلتها بشكل سلس، فتتمكن من التوجه نحو أسواق جديدة أكثر ربحية ومن تقنين سلس أيضاً لفروع أعمالها الأقل مردوداً. ومن ناحية أخرى يقود هذا التوجه إلى ما هو نمطي بالنسبة للاقتصاد البريطاني المعروف بـ "الأجال القصيرة" (short-termism)[٣٣٤].

علاقة الشركات مع مستخدميها

تتحدد العلاقات هنا بين الشركات والأفراد العاملين فيها من خلال قوى السوق على وتيرة أقوى بكثير مما هو الحال عليه في اقتصاديات السوق المنسقة. ويستقر العمال لمدة قصيرة نسبياً في عملهم مع الشركات، ويبقى انتماؤهم للشركة ضعيفاً. فتنفيذ إنهاء الخدمات يتم سريعاً وخلال مدة زمنية قصيرة، وذلك بسبب ضعف النقابات وتدني مستوى الحماية ضد إنهاء الخدمات، وأيضاً بسبب قدرة العمال المؤهلين في أسواق العمل المرن إيجاد مكان عمل جديد لهم بسهولة[٣٣٥].

يهيمن في الشركات البريطانية بمجملها أسلوب الإدارة الهرمي بشكل أقوى مما هو عليه في اقتصاديات السوق المنسقة. فبجانب ما ذكر آنفاً عن هيمنة المدير التنفيذي، يجد هذا الموضوع صداه أيضاً في تنظيم العمل. وهكذا فإن أسلوب عمل الفريق الواحد للمستخدمين ذوي التأهيل العالي، كما يحدث كثيراً في ألمانيا مثلاً، هو بالأحرى نادر الوجود في بريطانيا العظمى. كما أن أسلوب التوزيع التقليدي للعمل والتقيد الحازم بالحفاظ على هذا التوزيع هو النمط الشائع[٣٣٦].

الثقافة السياسية والمجتمع المدني

تتميز الثقافة السياسية في بريطانيا العظمى بمعلمين وهما: النقص في عملية التكامل المعياري والبراغماتية. فتعددية القيم التي تبلورت في مرحلة ما بعد الحرب مازالت قائمة حتى الآن. ولا يزال هناك فرق شاسع بين قيم المحافظين وقيم حزب العمال. فبينما لا يزال المحافظون يحاججون لتبني حلول ليبرتارية ودعم موجه للفقراء حسب حاجتهم، يتبنى حزب العمال سياسة مشكّلة اجتماعياً تسعى لتحقيق المساواة في فرص العمل. وبغض النظر عن البعد المعياري، فإن البراغماتية تثمن عالياً في السياسة البريطانية. وهكذا كان على سبيل المثال شعار حزب العمال لإصلاح القطاع العام "ما يحسب هو فقط ما يعمل" ("what counts is what works"). وتظهر البراغماتية بصورة أوضح أيضاً في سياسة بريطانيا الأوروبية على وجه الخصوص، حيث تقف هذه البرغماتية في مواجهة مع سياسة الأوروبيين في القارة المتسمة "بالرويوية" قبل أن تتسم بالبراغماتية. وكذلك فإن النقص في التكامل المعياري وغلبة الأسلوب البراغماتي يسمحان بإصلاحات أكثر ديناميكية مما هو الحال عليه في باقي دول أوروبا.

إن مبادرات المجتمع المدني وعملية المشاركة الديمقراطية تعطيان صورة ذات وجهين: فمن ناحية استطاعت منظمات المنفعة العامة، مثل المنظمات في مجال العمل الخيري أوحماية البيئة، أن تسجل في السنوات الأخيرة تنامياً في عدد الأعضاء المنتمين إليها[٢٣٧]، ومن ناحية أخرى كانت نسبة المشاركة في الانتخابات في عام ٢٠٠١ منخفضة للغاية. وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات في الخمسينات تتراوح بين ٧٠٪ و ٨٠٪، بينما تصل في هذه الأثناء إلى حوالي ٥٩ ٪ فقط. وكتفسير لهذا يمكن اعتبار قوة الموقع غير المتنازع عليه ظاهرياً لحزب العمال، وعدم وجود فروقات محسوسة في كثير من ميادين الشوون السياسية بين الأحزاب المهيمنة. لقد وجد الباحث في استطلاع الرأي فيليب جولد (Philip Gould) موخراً ازدياداً في أعداد المواطنين الذين خابت آمالهم، كما أن فئات جماهرية واسعة أصبحت غير مبالية إزاء البيئة السياسة.

الحاضر والمستقبل

بإمعان النظر في التطور الحالي للدولة الاجتماعية البريطانية بالمقارنة مع غيرها على الصعيد الدولي، يمكن بلا ريب تعداد النجاحات الملفتة للنظر للبليرية (نسبة إلى توني بلير): فلقد تم إرساء الحقوق الأساسية في الدستور البريطاني[٢٣٨]، وتم اعتماد الحد الأدنى للأجور ورفع قيمة المساعدت الاجتماعية، كما تم اعتماد حد أدنى لمخصصات التقاعد وتخفيض أعداد الذين يعانون الفقر، بالإضافة أنه لم يتم تشديد حدة إعادة التوزيع من الأسفل إلى الأعلى، وقبل كل شئ تمت إعادة هيكلة خدمات الرفاه من خلال إدارة اقتصادية جمعية بارعة، أسفرت عن نسبة تشغيل أعلى من المعدل. وفي المقابل فما زالت نسب الفقر العالية بين المتقاعدين والأطفال تشكل مشكلة حقيقية، مثلها مثل مشكلة النسبة العالية "للفقر في العمل" ("in work poverty")، ومشكلة العلاقة الواضحة بين فرص التعليم والوضع الاجتماعي الاقتصادي، وتراجع سوق العمل عن الانضباطية والاغتراب المتنامي حديثاً في أوساط واسعة من الجمهور عن العملية السياسية.

٧-٤ مملكة الأراضي المنخفضة (هولندا) [٢٣٩]

النظام السياسي

هولندا هي عبارة عن أمة مصدرة ولها دولة ذات بنية مركزية. النقابات هنا غير موحدة، ونسبة عضويتها البالغة ٣٨٪ تنم (بالمقارنة مع البلدان الاسكندنافية) عن درجة متدنية نسبياً من التنظيم النقابي. لا يمكن أن نتحدث عن هيمنة الديمقراطية الاجتماعية في الوضع الحالي لهولندا، إذ أن الأحزاب المحافظة في البرلمان تلعب دوراً مفصلياً، والديمقراطيون المسيحيون شاركوا منذ إقرار حق الانتخاب العام في تأليف جميع الحكومات.

نظام الحكم في هولندا هو ملكي برلماني[٣٤٠]. يتكون البرلمان الهولندي من مجلسين. يتألف المجلس الأول من ٧٥ عضواً، ويدعون أيضاً شيوخ. ويتم انتخابهم من جميع أعضاء حكومات الأقاليم لمدة أربع سنوات. يضم المجلس الثاني ١٥٠ نائباً، والذين ينتخبون أيضاً لمدة أربع سنوات. لا يجوز لأحد أن يكون في آن واحد عضواً في المجلسين، ولا يجوز لأي عضو من المجلسين أن يكون وزيراً في نفس الوقت أو أن يتبوأ منصب أمين عام في الدولة[٣٤١]. كل من الحكومة والبرلمان في هولندا يعتبران تقليدياً كمجالين منفصلين، أيضاً فيما يتعلق بالمتطلبات التأهيلية الشخصية المختلفة لأعضاء كل منهما، ولذا فإن نسبة الوزراء ووزراء الدولة من الذين لديهم خبرات برلمانية هي حرياً صغيرة بالمقارنة أوروبياً[٣٤٢]. وغالباً ما يحوم الانتقاد حول ضعف تأثير البرلمان على تشكيل الحكومة، في حين تستطيع الملكة أن تتدخل في عملية تشكيل الحكومة وتحظى في النهاية بإمكانيات تأثير غير مشرعنة ديموقراطياً[٣٤٣]. لا تجري مصادقة على تثبيت الحكومة في البرلمان، ولا يتم التصويت على منح الثقة. وبالتطابق مع ذلك، لايجوز أن يطرح البرلمان عدم الثقة بالحكومة وبالتالي إجبارها على الاستقالة. ولكن هناك نص في الدستور حول مبدأ "مسؤولية الحكومة أمام البرلمان"، وبناءً عليه لا تستطيع الملكة على سبيل المثال أن تستدعي أحداً رئيساً للوزراء إذا لم يكن حاصلاً على الأكثرية المطلقة في المجلس الثاني.

لاتعرف هولندا مقارنة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية الاحتكام إلى قضاء المحاكم الدستورية. وليس هناك هيئة عدلية يناط بها وظيفة فحص القوانين الصادرة من حيث توافقها مع المعايير الدستورية[٣٤٤].

يعطي قانون الانتخاب الهولندي على المستوى الدولي مثالاً متطرفاً لقانون الانتخاب النسبي[٣٤٥]. لا يوجد هناك بند مانع (حد أدنى لنسبة الأصوات اللازمة لدخول مجلس النواب)، بحيث أن الحصول على نسبة ٠,٦٧٪ من الأصوات تكفي لدخول المجلس الثاني والحصول على مقعد فيه. تقسم كامل البلد إدارياً إلى ١٩ دائرة انتخابية تستطيع الأحزاب أن تقدم فيها قوائم مختلفة للمرشحين، ولكن ذلك أصبح الآن أمراً نادراً ما يحصل. توضع أسماء المرشحين البارزين من كل الأحزاب عادة على رأس القائمة لجميع الدوائر الانتخابية. يؤشر حوالي ٩٠٪ من الناخبين في العادة بعلامة على الإسم الأول من قائمة المرشحين للحزب الذي يريدون انتخابه[٣٤٦].

ليس للأحزاب في هولندا دوراً خاصاً في أحكام الدستور، بل تعتبر كاتحادات حرة تخضع للتعليمات التي تنظم الاتحادات والروابط المنصوص عليها في كتاب القانون المدني. ويترتب على ذلك، أنه لاتوجد هناك لوائح تحدد تنظيم البنية الديمقراطية أو تمويل الأحزاب أو وضع رقابة على نفقاتها. والأحزاب لا تحصل على مخصصات مالية مباشرة من الدولة، باستثناء بعض المساندات المالية القليلة كمساهمة في تكاليف الدعاية في المعركة الانتخابية. أما أعمال الكتل البرلمانية وأعمال نواب البرلمان منفردين فيتم دعمها مباشرة من مصادر الدولة[٣٤٧].

نظام الحقوق الأساسية

جمعت الحقوق والحريات الكلاسيكية الأساسية في قائمة شاملة للحقوق الأساسية في هولندا ضمن الجزء الأول والأساسي للدستور (الفصل١، المواد١ – ٢٣). ويقع على رأس القائمة من الدستور (المادة ١) البند الذي يحرم جميع أنواع التمييز بسبب الانتماء لديانة ما أو لقناعة سياسية أو لعرق أو جنس، أو لأي صفة أخرى مهما كانت. كما يحدد الدستور علاوة على الحقوق الليبرالية في الحرية حقوقاً أساسية اجتماعية أيضاً. ويحدد الدستور بأن التوزيع العادل للرفاه والثروة في المجتمع وإيجاد وتأمين أماكن العمل، وإقامة نظام شامل للضمان الاجتماعي، كما والحفاظ على بيئة مناسبة للمعيشة وبالأحرى العمل على توفيرها، هي كلها من مهام الدولة (المادة ١٤؛ ١٩؛ ٢١)[٣٤٨]. هذه المواد في الدستور لها فقط صفة الحث على تفعيلها؛ فهي لا تمثل حقوقاً أساسية فردية يمكن الاحتكام إلى القضاء في شأنها كما هو الحال عليه بالنسبة للحقوق الأساسية الألمانية.

يتم ضمان الحق الأساسي في الحصول على نفقات معيشية كافية في حالة الشيخوخة في هولندا من خلال التأمين العام للشيخوخة. إذ أنه وبغض النظر عن حجم الاشتراكات المدفوعة، يكون لجميع المواطنين بعد بلوغ عامهم الرابع والستين الحق في مخصصات

تقاعدية. ويعد تأمين الشيخوخة العام (AWO) من ضمن التأمينات الشعبية في هولندا، حيث أن جميع السكان مؤمنون من خلالها[٣٤٩].

يوجد هناك حق أساسي لتشكيل النقابات لجميع العمال وللشرطة ولموظفي الدولة ولمنتسبي الجيش أيضاً. وتبلغ درجة تنظيم النقابات ما نسبته ٢٨٪ في الوقت الحالي[٣٥٠].

الدولة الاجتماعية

لقد مر تطور الضمان الاجتماعي في هولندا بمرحلتين مختلفتين: تغطي المرحلة الأولى الفترة الزمنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد عام ١٩٤٥. في المرحلة الأولى تم اعتماد تأمين اجتماعي مستلهم من نموذج تأمين العمال البسماركي الألماني. ولكن القائمين على التأمين هما، بخلاف ألمانيا، الدولة و / أو المنظمات الاقتصادية. في المرحلة الثانية من النشاطات الاجتماعية السياسية، تم استنباط نوع جديد من الضمان الاجتماعي الذي يعتبر أقرب إلى نموذج بيفيردج (Beveridge Model). فتم تأسيس ما يسمى بالتأمين الشعبي، وأصبح هذا التأمين في يد هيئات حكومية. وكانت الفكرة الأساسية تتمحور حول تأمين الجمهور ضد مخاطر معينة، بغض النظر عن مسألة انخراطهم في عمل ما. دخل التأمين الشعبي الأول حيز التنفيذ مع نفاذ مفعول قانون الشيخوخة لعام ١٩٥٧. ومع أن القانون قد استند بالفعل إلى معايير التأمين التقليدية، إلا أنه شمل جميع سكان مملكة الأراضي المنخفضة عامة. ولا يتم تحديد حجم استحقاقات التقاعد حسب أقساط الاشتراكات المدفوعة، بل من خلال القانون. والانخراط في العمل لا يبرر التأمين الإلزامي، بل مكان الإقامة في الأراضي المنخفضة. كما تم كذلك تعديل قانون الأرامل وقانون الأيتام وعلاوة الاطفال بشكل يشمل جميع سكان مملكة الأراضي المنخفضة. يوجد اليوم في الأراضي المنخفضة خمس تأمينات شعبية[٣٥١] وأربع تأمينات للعاملين[٣٥٢].

دولة الرفاه الهولندية هي خلطة مميزة ليس لها نظير في أوروبا الغربية. لم يتم نبذ مبدأ التأمين هذا رغم توسيع دائرة الأشخاص المنتفعين منه لتشمل جميع السكان، إذ تتعايش التأمينات الشعبية والتأمينات الكلاسيكية للعمال جنباً إلى جنب[٣٥٣]. ويعد الضمان الاجتماعي في الأراضي المنخفضة بشكل عام من الأشكال الأقوى في أدائها والأوسع في شموليتها على صعيد الاتحاد الأوروبي، وعلى الأخص في مجال تقديم الخدمات المتعلقة بمنافع الأفراد الشخصية (مثل العناية بالبيوت ورعاية الأسرة والعناية المتنقلة بالمرضى وتشغيل كبار السن وعمل الشباب)[٣٥٤].

نمط الرأسمالية

يمكن تصنيف اقتصاد الأراضي المنخفضة حسب التصنيف النمطي لِ بيترهال ودايفد سوسكيس كنوع من الاقتصاد المنسق[٣٥٥]. وتتلخص دواعي هذا التصنيف وأشكال العلاقات الصناعية الهولندية فما يلي :

نموذج بولدر (Polder Model):

تألقت الأراضي المنخفضة منذ عام ١٩٩٤ بزيادة في أماكن العمل وانخفاض البطالة والازدهار الاقتصادي. لم تبق هذه التطورات غير ملفتة للانتباه خارج الأراضي المنخفضة، إذ أخذ البعض يتكلم عن "المعجزة الهولندية" وعن ما يدعى "نموذج بولدر". وفي مقدمة ما لفت الأنظار الأجنبية ظاهرة استدامة الاعتدال في تحديد الأجور وموقف النقابات المتعاون، والاتصالات غير الرسمية بين أرباب العمل والعمال، وكذلك بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة والاحتضان المؤسساتي[٣٥٦]. ومن أبرز مميزات نموذج بولدر كانت إقامة "موسسة العمل" و"المجلس الاقتصادي الاجتماعي".

لقد تأسست هذه الهيئات المؤسساتية عملياً في حقبة ما بعد الحرب. تأسست "مؤسسة العمل" فعلاً عام ١٩٤٥، وهي الهيئة الأهم، حيث يأتي الشركاء الاجتماعيون والحكومة للتحاور من خلالها. تعمل هذه المؤسسة حتى اليوم على كل أصعدة الحياة الاقتصادية، كمثلاً على صعيد سياسة الأجور والضمان الاجتماعي وإدارة علاقات العمل. وقد كان في البدايات لمؤسسة العمل أيضاً مهاماً استشارية للحكومة، لكن تم تحويل هذه المهام عام ١٩٥٠ إلى "المجلس الاجتماعي الاقتصادي" الذي تأسس حديثاً. يتألف هذا المجلس على نهج التشاركية الثلاثية المتساوية من أحد عشر ممثلاً لكل من روابط العمل العليا ورأس المال والعرش. فيما يتعلق بممثلي العرش، فهم ليسوا ممثلي الحكومة، بل رئيس البنك المركزي ورئيس مكتب التخطيط المركزي وعلماء اقتصاديون وسياسيون سابقون. فهؤلاء يمكن أن يلعبوا دوراً مؤثراً ومعتدلاً بسبب خبراتهم الطائلة[٣٥٧]. وتجري المفاوضات بين الحكومة والاتحادات غالباً في مؤسسة العمل. وبسبب هاتين الهيئتين شاع الحديث عن تقاليد هولندية نمطية للتفاوض قد أثبتت جدارتها منذ زمن طويل.

لم يكن هذا النوع النمطي من الاحتضان المؤسساتي للعلاقات الصناعية وحده هو المسؤول عن التحولات التي آلت إلى وضع أفضل. بل يعود نمو التشغيل إبان التسعينات أساساً إلى حزمة الإجراءات الواسعة الشاملة التي تم اتخاذها مثل:

- التحفظ في ارتفاع الأجور (اتفاقية فاسنار – Wassenaar)،
- الدعم الحكومي للأجور، لتحفيز أرباب العمل على توظيف ذوي المؤهلات المتدنية،
- مرونة أوقات دوام العمل،
- إدخال إصلاحات على التأمين في الحالات المرضية والعجز عن العمل،
- سياسات دعم التوظيف بدوام عمل جزئي.

التحفظ في ارتفاع الأجور:

تم اعتماد سياسة التحفظ في الأجور عام ١٩٨٢ من خلال اتفاقية مركزية بين النقابات واتحادات أرباب العمل (اتفاقية فاسنار)، إذ تم التوصل إلى اتفاق بين فيم كوك (Wim Kok)، زعيم اتحاد النقابات، وكريس فان فين (Chris van Veen)، ما معناه آنذاك العودة إلى ثنائية التشاركية في مفاوضات تحديد الأجور دون تدخل من قبل الدولة. استطاع الاقتصاد الهولندي من خلال هذه الاتفاقية أن يتكيف بنجاح مع الظروف الجديدة (المنافسة العالمية والعولمة). وساهمت هذه الاتفاقية في تخفيض قيمة العملة عملياً مما رفع مقدرة الشركات والمنتجات الهولندية على المنافسة في مجال الصادرات. تتضمن سياسة التحفظ في الأجور صفقتين من المقايضة: أولاً، مقايضة التحفظ في رفع الأجور بتخفيض معتدل لأوقات العمل الأسبوعية والسنوية؛ ثانياً، تعويض التحفظ في رفع الأجور من خلال تخفيض الضرائب وأقساط الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية. وقد أمكن تمويل ذلك بسبب تحسن الأحوال المالية العامة وبسبب إيجاد أماكن عمل جديدة في مجال الخدمات، الأمر الذي أدى إلى توسيع قواعد التحصيل الضريبي. ويكمن نجاح هذه الاتفاقية في ظاهرة النمو المتزايد في مجال التشغيل.

الدعم الحكومي لأجور العمالة غير المؤهلة:

في سياق التوجه السياسي المقرر عام ١٩٩٠ بهدف رفع نسبة التشغيل، أصبح من المفروض خلق أماكن عمل بسيطة ورخيصة لعمال تنقصهم الخبرة والمؤهلات[٣٥٨]. ومنذ عام ١٩٩٤ تم تنفيذ برامج متعددة وخاصة، تهدف إلى إعادة دمج العمال ذوي المستويات التعليمية والأجور المتدنية في سوق العمل. ومنذ ذلك الحين انخفضت البطالة بين الشبيبة والبطالة طويلة الأمد. وكمثال على ذلك، الوظائف التي يطلق عليها إسم "وظائف ملكرت" (Melkert-jobs)، نسبة إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل. فقد تم هنا خلق وظائف للشبيبة العاطلة عن العمل في القطاع العام، بحيث يعملون لمدة ٣٢ ساعة في الأسبوع مقابل ١٢٠٪ من الحد الأدنى للأجور كحد أعلى. وإضافة إلى ذلك اعتمدت الحكومة دعماً خاصاً للتشغيل، فقررت إعفاء أرباب العمل جزئياً أو كلياً من مساهمتهم في أقساط التأمينات الاجتماعية. في مقدمة المستفيدين من هذه المبادرة هن النساء اللاتي تعطلن عن العمل لمدة طويلة وينحدرن من أقليات عرقية تفتقر للتأهيل. يتم دعم هذه الوظائف حديثاً بإعانة مالية ليصل أجر ساعة العمل في حده الأعلى إلى ١١٥٪ من الحد الأدنى للأجور. وقد يصل الدعم المالي إلى ٢٥٪ من الدخل السنوي، وغالباً ما يستفيد المبتدئون في العمل المهني من هذا العرض.

المرونة في أوقات الدوام:

أُقرت في الأراضي المنخفضة عام ١٩٩٦ اتفاقية المشاركة الثنائية "للمرونة والأمان". تقدم هذه الاتفاقية حلاً وسطاً ليس فقط بين أرباب العمل والعمال، وإنما أيضاً بين العمال بوظائف مستقرة وبين عمال بوظائف غير مستقرة، حيث أنها تخلق توازناً جديداً بين تصعيد المرونة في سوق العمل وتوفير ضمان اجتماعي محسن. من خلال ذلك أصبح بالإمكان تأمين علاقات العمل المأزومة بشكل أفضل، مثلاً في مجال العمل بدوام جزئي والأعمال المتقطعة الحرة[٣٥٩]. وتقرر أن يدخل أي عقد عمل بين المستخدم من قطاع العمل الحر ورب العمل حيز التنفيذ تلقائياً بعد دوام في العمل استمر لمدة ثلاث أشهر دون انقطاع. وتم تخفيض الحد الأقصى للفترة التجريبية في بداية علاقة العمل، كما وتم الاتفاق على أن تتحول عقود العمل المؤقتة إلى عقود دائمة، إذا تجاوزت فترة العمل الكلية للمستخدم ثلاث سنوات. وقد أدى تقصير فترة الحماية ضد إنهاء الخدمات من ستة أشهر إلى أربعة أشهر، وإلغاء فترة الحد الأقصى من ستة أشهر للعاملين بدوام جزئي، وتسهيل متطلبات تأسيس شركات تعمل بدوام عمل جزئي، كل ذلك أدى إلى المزيد من المرونة في علاقات العمل[٣٦٠].

إصلاح تأمين العجز عن العمل:

الهدف الرئيسي للسياسة الهولندية المتجه نحو الوصول إلى نسبة أعلى من التشغيل، يعني أيضاً بأن الاستقالة من الحياة العملية لا يجوز التسامح بشأنها، لا بل ولا يجوز أن تدعم بإعانة مالية. لذلك قررت الحكومة بالرغم من مقاومة النقابات، أن تعيد تنظيم التأمين ضد المرض والعجز عن العمل من جديد، فوضعت في عام ١٩٩٢ من خلال قانون جديد حوافز مالية لأرباب العمل، حتى لا يتم استغلال التأمين ضد العجز عن العمل للتخلص من العمالة الزائدة[٣٦١]. وبموجبه أصبح من الممكن أن يحصل أرباب العمل الذين يوظفون عاملاً عاجزاً جزئياً عن العمل لمدة عام، على تعويضات إعانة مالية قد تصل إلى نصف أجره السنوي الإجمالي. في حين تم من خلال قانون التأمين ضد المرض لعام ١٩٩٤ نقل تمويل التعويضات المرضية من صناديق التأمين المرضي ليتحمله أرباب العمل. وهدف ذلك أن يتم تخفيض أوقات التغيب عن العمل بسبب المرض أو الحوادث. وكتسوية لهذا تم تخفيض مساهمات أرباب العمل في التأمين ضد المرض بحوالي ٤٪ من الأجر الإجمالي[٣٦٢].

سياسات دعم التشغيل الجزئي:

من العناصر الإضافية الهامة والمميزة للطريق الهولندي، هو الازدياد المتسارع في التشغيل الجزئي ودخول المرأة إلى سوق العمل. قبل ٣٠ عاماً كانت في هولندا النسبة الأقل لعمل النساء في مجمل منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لكن هذه النسبة ارتفعت منذ ١٩٧٣ من ٢٩ ٪ إلى ٦٠٪ لتشكل الازدياد الأكبر في دول هذه المنظمة. ومن بين العوامل التي ساهمت بالتأكيد في هذا التطور، هو المستوى العالي من التعليم، والنسبة المنخفضة من المواليد، والحركة النسائية المطالبة بالمساواة بين الجنسين. حتى الستينات كانت دولة الرفاه الهولندية تتميز بما يسمى بِ "نموذج المعيلين". كانت النساء تتزوج غالباً في بداية عشريناتهن من العمر، وندر ما كان منهن من تستمر بعد أول ولادة في مزاولة العمل. وكانت النساء تتولى دور ربة المنزل والأم، بينما كان للرجال دور تأمين الدخل للأسرة. وحتى عام ١٩٧٣ مان من الممكن لرب العمل أن يسرح النساء من عملهن بسبب مجرد عقد الزواج أو الحمل. كما عانت النساء فوق هذا وذاك من غبن ضريبي، إذ كانت دخولهن تجمع إلى دخول أزواجهن. فقط منذ عام ١٩٩٠ تم اعتماد الضريبة الفردية، وبالتالي تم إغلاق الملف التقليدي بأن مداخيل النساء ليست إلا مداخيل مكمّلة لمداخيل الرجال[٣٦٣]. وقد تغيرت النظرة تجاه القيم المتعلقة بالدور التقليدي للنساء، وكذلك تلاشى الموقف السلبي من النساء اللاتي يجمعن بين تربية الأطفال والعمل في آن واحد. ولم تعد ترضى النساء بالاستمرار في تحمل الخسائر المادية والمهنية الناتجة لهن بسبب عملهن التربوي، وطالبن بأوقات عمل مرنة تتيح لهن الربط بين تربية الاطفال وممارسة المهنة. وهنا اكتشف أرباب العمل أيضاً، وبالأخص من قطاع الخدمات، أن في القوى العاملة الأنثوية إمكانية للالتفاف على الأجور العالية. فمثلاً استُخدمت النساء في الأعمال المصرفية لإدخال البيانات بعقود عمل جزئي ولفترة محددة. ولذا تحولت كثير من عقود العمل الدائم إلى عقود عمل جزئي[٣٦٤].

ساهمت السياسة الهادفة إلى المساواة بين العمل الجزئي والعمل الكامل في ارتفاع نسبة التشغيل الجزئي التي تم ابتاعها منذ الثمانينات. فقد ألغيت في الأراضي المنخفضة مثلاً، الحواجز القانونية المتعلقة بسقف مستحقات الضمان الاجتماعي من أمام عمال الدوام الجزئي. وحالياً يتحقق الضمان الاجتماعي لهؤلاء منذ الساعة الأولى من بداية العمل[٣٦٥]. وفضلاً عن ذلك تقلص الفرق في أجر ساعة العمل بين العمل بالدوام الكامل والعمل بالدوام الجزئي إلى ٧٪ في القطاع الخاص، بينما يقل هذا الفرق عن ذلك في القطاع العام، حيث يتوطن حوالي نصف جميع أماكن العمل الجزئي[٣٦٦]. ينتج عن ترتيبات نظام الضمان الاجتماعي ونظام ضريبة الدخل حوافز مغرية للقبول بالعمل الجزئي. علاوة على ذلك، فقد أقر البرلمان حقاً قانونياً لممارسة العمل بدوام جزئي[٣٦٧].

دور السياسة:

لعبت السياسة دوراً هاماً في تنفيذ تلك الإجراءات المذكورة أعلاه. ففي لحظات معينة تهيج بالمرء الشجاعة لاتخاذ إجراءات قاسية[٣٦٨]. تعرضت حكومة لوبرز الأولى بسبب إجراءاتها الخارقة للعادة إلى انتقاد شديد، وتصاعد هذا الانتقاد لحكومة لوبرز الثالثة (ائتلاف حكومي بين حزبين) في حدته عندما دار الأمر حول التكيف مع قانون العجز عن العمل، إذ أثار هذا الموضوع مقاومة قوية وصاحبته مظاهرات عارمة[٣٦٩]. وخسر حزبا الائتلاف في الانتخابات التالية أصواتاً كثيرة. غير أن الجدير بالملاحظة هنا أن جميع الأحزاب الائتلافية في الفترة بين ١٩٨٢ و٢٠٠٢ قد تتبعت بصورة أكثر أو أقل نفس السياسة الاقتصادية. ويرجع ذلك من بين أسباب أخرى، إلى أن مؤسسات مثل "المجلس العلمي الاستشاري لسياسة الحكومة" قد أعدت هذه السياسات وأثرت من خلال تقاريرها على النقاش الدائر في الرأي العام. هذا وقد ساهم "المجلس العلمي الاستشاري لسياسة الحكومة" في إثارة النقاش الأكثر براغماتية حول مواضيع حرجة[٣٧٠]. وقد ساعد ذلك على تشجيع القبول المجتمعي لتلك الإجراءات.

الثقافة السياسية والمجتمع المدني

تلعب الكنائس والعامل الديني بالتناوب دوراً مميزاً في الثقافة السياسية في هولندا[٣٧١]. كانت ظاهرة "التقوقع" هي التي تقرر الحياة السياسية حتى عقد الستينات من القرن الماضي، بمعنى أنه كانت هنالك ظاهرة الميل إلى الفصل والانعزال المتبادل بين مختلف التجمعات الثقافية والدينية والسياسية. وكانت الجماهير منظمة اجتماعياً وسياسياً بالتوازي مع خط التماس الطائفي. وكانت "القوقعة" واضحة المعالم خصوصاً لدى طوائف البروتستانت والكاثوليك. وكان التواد المسيحي في هولندا يثمن ولا يزال يثمن عالياً. ويظهر هذا بوضوح مثلاً في الاستعداد العالي للسكان للتبرع السخي، وفي تعدد منظمات الرفاه الخيرية. لكن عملية التغيير البنيوية الاجتماعية والثقافية التي أخذت مجراها في هولندا إبان حقبة الستينات، ولدت اندفاعاً نحو العلمانية وأدت إلى تلاشي ظاهرة "التقوقع"، وبالتالي زالت خطوط الفصل بين الأديان والأهمية المنسبة لمثل هذا الفصل. ولكن لا زالت التوجهات نحو التشبث بالقيم المسيحية تلعب دوراً كبيراً في هولندا حتى اليوم. وهكذا لا تسمح الأحزاب الشعبية في الأراضي المنخفضة بأن تتم مقارنتها مثلاً مع حزب المحافظين البريطانيين، حيث أن التعاليم الدينية لديها تحتل مركزاً قيمياً مرموقاً وحيث أنها تكرس نفسها لبناء وتوسيع دولة الرفاه[٣٧٢]. وبالرغم من، أو بالأحرى بسبب أن هولندا عبارة عن مجتمع مجزأ اجتماعياً وثقافياً، تتميز الثقافة السياسية فيه بالليبرالية والتسامح[٣٧٣].

غير أنه يظهر في الأراضي المنخفضة، وكما في بلدان أخرى أيضاً، أن الاستعداد للعمل السياسي حالياً آخذ في التراجع. وهكذا ارتفع عدد الذين لا يبالون بالمشاركة السياسية، باستثناء المشاركة في الانتخابات، في الفترة من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٩٨ من ٥٩ إلى ٧٩٪[٣٧٤]. ويظهر أن في هولندا، مقارنة بغيرها من الدول على الصعيد الدولي، يوجد قدر كبير خارج عن العادة للتوجه نحو التمسك بالقيم المادية بعد الانحدار فيما بعد التوجه المادي بين فئات الشعب يصل إلى ٢٧ ٪ مقابل ١٨ ٪ لنظيره في ألمانيا[٣٧٥].

إطلالة

إذا تم التفاهم على أن الديمقراطية الاجتماعية هي عبارة عن القدر الذي تتمتع به الجماهير العاملة وفاقدو التواصل مع أحداث السوق بالحقوق في الحماية التي تمكنهم من المشاركة المتساوية في الحياة السياسية المجتمعية، عندئذ يصبح بالإمكان إستنباط خلاصة موازنة مختلطة للوضع في هولندا: كان هناك في عام ١٩٧٩ عدد قليل من البيوت الفقيرة، وتزايد عددها بشكل يثير الدهشة منذ بداية الثمانينات. فقط في النصف الثاني من التسعينات أمكن إعادة تخفيض نسبة البيوت الفقيرة. ولكن ثمن النجاح السياسي في سوق العمل في هولندا كان على حساب المزيد من تردي فرص الطبقات الدنيا من السكان. وقد أدى تقنين الحقوق الاجتماعية كما يبدو بوضوح، إلى أن الطبقات الدنيا في المجتمع الهولندي لم تستطع أن تأخذ نصيبها إلا ما قل من استرداد الاقتصاد لعافيته. تحظى الأراضي المنخفضة بميزان ايجابي بالمقارنة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بمدى تحقيق الديمقراطية الاجتماعية: تبلغ نسبة الفقر الحالية حوالي ٨،١٪، وهي أقل بكثير من نسبة الفقر في بريطانيا العظمى (١٢،٥٪) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (١٢،٥٪). وتأرجحت نسبة العاطلين عن العمل لفترات طويلة حول الرقم القياسي الأدنى ٢،٧٪. تدل هذه البيانات على أن هولندا بالمقارنة مع البلدان الأخرى تستطيع أن تقدم نفسها كنموذج للنجاح.

٧-٥ ألمانيا

النظام السياسي

يتميز النظام السياسي الألماني بعدد كبير من الأشخاص الذين يتمتعون بصلاحية ممارسة حق النقض (فيتو)، فيتبوون مراكز قوية على الساحة السياسية. تعتبر حدود سيادة البرلمان ضيقة جداً من خلال الدستور ومن خلال الرقابة على المعايير الحقوقية الدستورية على الصعيد التشريعي. تمت صياغة التركيبة البرلمانية بالفصل بين السلطات وبوضع محددات للسلطة، لأن المجلس الاتحادي بصفته ممثل للولايات الاتحادية، يتمتع بقاعدة شرعية مغايرة لتلك التي يتمتع بها المجلس النيابي الاتحادي. يتم تمثيل الولايات الاتحادية في المجلس الاتحادي من خلال حكوماتها وليس من خلال نواب منتخبين.

بنية كيان الدولة الألمانية هي بنية فدرالية تحد من قدرة عمل البرلمان الاتحادي إلى حد بعيد. ومع أن الحق في التشريع منوط بالمجلس النيابي الاتحادي، إلا أن لدى ممثلي الولايات الفدرالية حق المشاركة المؤهلة في جميع القضايا التي تمس الولايات. وتناط مهمة تنفيذ القوانين الاتحادية من حيث المبدأ بإدارات الولايات[٣٧٦].

من بين الدول الديمقراطية الليبرالية تعتبر ألمانيا هي الدولة التي وطدت المأسسية القانونية لدولة الأحزاب بحزم ضمن الدستور، وذلك ليس فقط من خلال القانون الأساسي، بل أيضاً من خلال قانون الأحزاب وقوانين الانتخابات. يقسم نظام الأحزاب الألماني الشامل إلى قسمين: فالحزب المسيحي الديمقراطي المتبلور من خلال تأثيرات المسيحية–الديمقراطية والنيوليبرالية معاً، والحزب الديمقراطي الاجتماعي لم تعد كأحزاب منفردة قادرة على الحصول على الأكثرية على المستوى الاتحادي. والأحزاب الأخرى كحزب الديمقراطيين الأحرار الذي يحسب في حالة التردد على النيوليبرالية، واتحاد التسعين / حزب الخضر، وحزب يسار ما بعد الشيوعية أصبح لا غنى عن دخولها في تآلفات مع أحد الحزبين الكبيرين من أجل الحصول على الأكثرية في المجالس النيابية، سواء على مستوى الولايات أو على المستوى الاتحادي. هذا وقد تبلور في الولايات الجديدة (ألمانيا الشرقية سابقاً) في هذه الأثناء نظام أحزاب ثلاثي مع نشأة حزب اليسار ما بعد الشيوعية كقوة ثالثة معتبرة[٣٧٧].

يدلي الناخبون في نظام الانتخابات الألماني المختلط بصوتين: صوتاً مباشراً لمرشح الدائرة الانتخابية، وصوتاً آخر للقائمة الحزبية المعدة على صعيد الولاية. والصوت الثاني هو العامل المقرر لتوزيع المقاعد البرلمانية، حيث أن الانتخابات المباشرة لنواب الصوت

المباشر تحسب في سياق عملية توزيع المقاعد. عند توزيع المقاعد تؤخذ في الاعتبار فقط الأحزاب التي حصلت على نسبة ٥٪ من الأصوات كحد أدنى أو على ثلاث مقاعد مباشرة. نظام الانتخابات الألماني هو بالنتيجة نظام انتخاب نسبي مرتبط بشرط الحيلولة[٣٧٨].

حق انتخاب الحكومة مناط بالمجلس النيابي الاتحادي، ويستطيع إسقاطها إذا كان باستطاعته انتخاب مستشار جديد في نفس الوقت (نزع الثقة البنّاء)[٣٧٩]. تقود تركيبة قانون الانتخاب الألماني والنظام الحزبي في ظل الظروف البنيوية الاجتماعية الحالية عملياً إلى حتمية تشكيل حكومات ائتلافية بشكل مستمر[٣٨٠]. خلافاً لبريطانيا العظمى، لا يمكن لحزب الأكثرية في ألمانيا أن يتفرد بالسلطة. وتبعاً لذلك باتت سلطة الحكومة على درجة عالية من الانقسامات. لذا تنشأ في العادة حاجة ماسة للتوافق الإجباري. وتزداد الحاجة لمثل هذا التوافق الإجباري قوة من خلال التنظيم المركز والشامل للمصالح ضمن إطار استقلالية تحديد تعرفة الأجور. فالتكامل القوي للمصالح الاجتماعية الاقتصادية هو من جهة أساس فاعلية واستقرار النظام الألماني، ومن جهة أخرى ترتبط به تبعيات قسرية بعيدة التأثير. وقدرة النظام الألماني على استيعاب أبعاد جديدة من النزاع محدودة جداً، فهو متوجه في الأساس إلى حل النزاعات التقليدية (مثال "المسألة الاجتماعية"). أما النزاعات المستجدة (مثل المشاكل البيئية) فنادراً ما تدخل في ثنايا المفاوضات، ولذا يصعب استيعابها، وقادت في الغالب إلى التوجه نحو توسيع النظام الحزبي الألماني[٣٨١].

تجري عملية إصدار القوانين في ألمانيا الاتحادية في معظمها، من خلال مقترحات القوانين التي تقدمها الحكومة، حتى وإن كان لمجلس النواب الاتحادي الحق لتبني المبادرة لإصدار القوانين. في النهاية يتم إقرار القوانين من قبل المجلس النيابي الاتحادي والمجلس الاتحادي. في حالة عدم الوصول إلى توافق بين المجلسين، يصار إلى تشكيل لجنة وساطة تتألف من ممثلي الهيئتين[٣٨٢]. تجري التداولات والمشاورات المفصلية في اللجان البرلمانية قبل غيرها، وتشكل هذه اللجان بالتناسب مع قوة الكتل في المجلس. تولى للاتحادات أيضاً أهمية كبيرة، وذلك لأنها مشمولة بالمشاركة في عملية التشريع (مثلاً استدعاء ممثلي الاتحادات في اللجان لسماع أرائهم). تخضع جميع القوانين لرقابة المعايير من خلال المحكمة الدستورية الاتحادية. ويمكن أن يتم تقديم طلبات للرقابة لدى المحكمة الدستورية من قبل الحكومة الاتحادية أو حكومة الولاية أو من قبل أعضاء المجلس النيابي الاتحادي. أما المواطنون العاديون فيمكنهم أن يرفعوا دعاوى دستورية فقط، عندما يكونون هم أنفسهم معنيين بشكل شخصي.

نظام الحقوق الأساسية

الحقوق الأساسية، باعتبارها حقاً قانونياً مباشراً، هي ملزمة للسلطة التنفيذية والتشريعية وفي الأحكام القضائية. والمساس بأي منها يكون مدعاة للاحتكام أمام المحكمة الدستورية. لكن القانون الأساسي يتطرق إلى الحقوق الاجتماعية بشكل محدود فقط. وتنص مواده الأهم في هذا الصدد على ما يلي:

> المادة ١ (١): كرامة الإنسان معصومة من المساس بها. واحترامها وحمايتها واجب إلزامي لجميع أجهزة السلطة في الدولة.
> المادة ٦ (٤): لكل أم الحق في الحماية والرعاية من قبل المجتمع.
> المادة ٢٠ (١): جمهورية ألمانيا الاتحادية هي دولة اتحادية ديمقراطية واجتماعية.

تعبر المادة ٢٠[٣٨٣] عن الدولة الاجتماعية كتحصيل حاصل، فهي تلزم الدولة بكفالة التوازن بين التناقضات الاجتماعية، وبالتالي تلزمها بتوطيد نظام اجتماعي عادل وبضمان أمن اجتماعي لمواطنيها[٣٨٤].

الحق في نفقات معيشية كافية في ألمانيا مكفول بموجب القانون الاتحادي للعون الاجتماعي لعام ١٩٦١. فهو يتيح للمحتاجين فرصة اللجوء إلى القضاء للحصول على حقهم في الإعانة. ويفصل القانون بين نوعين مبدأيين من الإعانة: أولاً، المساعدة لتوفير نفقات معيشية والتي تقدم كأداء مالي، وثانياً المساعدة في حالات معيشية خاصة كتمويل للاحتياجات المادية ولخدمات أخرى (على سبيل المثال في حالة الأمومة أو الإعاقة أو الحاجة للرعاية)[٣٨٥]. وهذان النوعان من الإعانة يوفران الحد الأدنى من التأمين في ألمانيا. وتعتبر الإعانة الاجتماعية بالمقارنة على الصعيد الدولي أداة فعالة نسبياً لمكافحة العوز والفقر[٣٨٦].

إن الحق في التجمع الجماهيري وفي حرية تأسيس الاتحادات مثبت نصاً في الدستور. وتشير إحصائية الاتحادات للعام ٢٠٠١ إلى ما مجموعه ٥٤٤،٧٠١ اتحاد مسجل في جمهورية ألمانيا الاتحادية[٣٨٧]. وتعد الجمعية الألمانية لقضاء الأوقات الحرة ٨٤ مليون عضوية في مختلف الاتحادات والجمعيات في عام ١٩٩٧[٣٨٨]. وتبلغ درجة التنظيم (النسبة المئوية لعدد أعضاء اتحاد واحد على الأقل إلى عدد السكان الراشدين) ٦٤٪، وتبعاً لذلك تعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية دولة ذات نسيج اجتماعي كثيف.

يتم التوصل في ألمانيا إلى شروط عمل مريحة وعادلة عن طريق التفاوض بين اتحادات أرباب العمل والنقابات. ويخلو نظام التفاوض حول تحديد تعرفة الأجور تقريباً بالكامل من تأثير الدولة. ويمثل اتحاد النقابات الألماني المظلة العليا للنقابات، فهو يضم حالياً ١٣ نقابة مهنية. ونجحت النقابات في الماضي غالباً في تحقيق مطالبها الجوهرية ومنها: ٣٨،٥ ساعة عمل في الأسبوع، تحسين قواعد المشاركة في صنع القرار، استمرار دفع الأجور في الحالات المَرضية، مكافآت مالية للإجازة، أربع إلى خمس أسابيع حد أدنى للإجازة السنوية، وقانون حماية عمل الشبيبة، وغيرها. ولا يجوز للنقابات اتخاذ إجراءات نضالية (كالإضراب عن العمل) خلال فترة صلاحية عقود أجور تعرفة العمل ("الالتزام بالسلام"). أما في حال انتهاء صلاحية عقود الأجور أو إعلان التنصل منها، وفي حال أنه لم يتم بعد ذلك التوصل إلى اتفاق جديد بين أرباب العمل وممثلي العمال، فيمكن عندئذ اللجوء إلى الإضراب. وفي هذه الحالة يجب على ٧٥٪ على الأقل من الأعضاء في النقابة المعنية أن يصوتوا لصالح الإضراب[٣٨٩].

الدولة الاجتماعية

يناهز عمر السياسة الاجتماعية الرسمية في ألمانيا ١٢٠ عاماً، وعايشت كثيراً من الأنظمة السياسية، بدءاً من القيصرية الفلهلمينية ووصولاً إلى جمهورية ألمانية موحدة. إن النموذج الأساسي المتبع في السياسة الاجتماعية الألمانية هو نظام الضمان الاجتماعي البسماركي، والذي يعتبر كمثل نموذجي لنظام الدولة الاجتماعية المؤسساتية المحافظة[٣٩٠]. لقد حافظ هذا النظام على نفسه من حيث الجوهر خلال كل العهود بل وتوسع باضطراد[٣٩١].

اختارت ألمانيا بهذا طريقاً وسطًا بين الضمان الاجتماعي حسب النموذج الليبرالي المتوجه نحو السوق، وبين رعاية تعتمد المساواة والشمولية من قبيل كينونة دولة الرفاه لجميع مواطني الدولة. أساس هذا الطريق الوسطي مبني على الضمان الاجتماعي الحكومي الإلزامي، الذي يمول بشكل أساسي من خلال اشتراكات العاملين المؤمن عليهم ومساهمات أرباب عملهم. وباستثناء الدولة النازية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، لم تكن الدولة هي الممول الأساسي للسياسة الاجتماعية في ألمانيا. حالياً يمول حوالي ثلث الميزانية الاجتماعية فقط من الضرائب[٣٩٢].

تقوم الفكرة الرائدة للسياسة الاجتماعية الرسمية بداية على تأمين الحماية للعمال المحتاجين. وتوسعت هذه الفكرة لاحقاً لتصبح تأميناً شاملاً لجميع العمال وأفراد عائلاتهم. ومازال التأمين الاجتماعي مرتبطاً بممارسة المؤمن عليه للعمل، غالباً الأعمال غير الحرة، وليس لانتمائه للجنسية أو لسكان الجمهورية الاتحادية[٣٩٣]. يحظى الحفاظ على وضع الفرد الاجتماعي من قبل السياسة الاجتماعية في ألمانيا بأهمية كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بتأمين الشيخوخة. يناقل تأمين الشيخوخة جزءاً معتبراً من الوضع الاجتماعي الذي تم الوصول إليه في الحياة العملية إلى شرائح تقاعد الشيخوخة[٣٩٤].

يمكن التوصل إلى النجاح في الإصلاحات الاجتماعية الهامة فقط في حال توافق الحزبين الشعبيين الكبيرين، أي الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاجتماعي[٣٩٥]. ولم توضع الترتيبات المؤسساتية في القطاع الاجتماعي مبدئياً موضع تساول من قبل أي منهما. وهذا التوافق الأساسي بين الحزبين الكبيرين في المسائل المبدأية للسياسة الاجتماعية يميز ألمانيا عن بريطانيا العظمى، ولكن ليس عن السويد أو هولندا. جميع دول الرفاه تقريباً التي أنجزت باستمرار علاقة تكاملية بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، تتميز من خلال توافق أساسي بين الأحزاب الشعبية وأحزاب العمال، والذي يمكن إرجاعه إلى إمكانية التوصل إلى حلول وسط على صعيد دولة الرفاه[٣٩٦]. غير أن التناقضات بين الحزبين الشعبيين ازدادت حدة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ليس فقط تبعاً لإعادة توحيد ألمانيا، ولكن بشكل عام خلال العقد الأخير.

نظام التعليم

تتحدد المسؤولية عن التعليم في ألمانيا من خلال التركيبة الفيدرالية للدولة. تملك الولايات الفدرالية الحق في سن التشريعات وإدارة العملية التعليمية. أما التعليم التأهيلي ومواصلة التعليم خارج النطاق المدرسي، وقواعد التعليم الجامعي الأساسية، ودعم التأهيل المهني والعلمي، ودعم الشبيبة والعلماء الناشئين، فهي أمور مركزية تقع ضمن صلاحيات الاتحاد. كما يقوم الاتحاد والولايات بمهام مشتركة كتوسيع وبناء الجامعات والتخطيط العام للتعليم والتأهيل. علماً أن القرارات حول تحديد البنيويات والمضامين الموضوعية الهامة توخذ فقط من خلال مساهمة مشتركة بين الاتحاد والولايات ("مبدأ الإجماع").

في منتصف الستينات وبناءً على أبحاث علمية اجتماعية مختلفة حول عدم مساواة الفرص في مجال التعليم في ألمانيا، تولد نقاش موسع حول السياسة التعليمية، أسفر عن انطلاق إصلاحات أساسية في النظام التعليمي. وتبعاً لذلك فقد تم للمرة الأولى تأسيس وزارة اتحادية للتربية والتعليم (١٩٦٩)، كما تم اعتماد الدعم المالي لبناء الجامعات (١٩٦٩)، وإقرار إطار تشريعي لشؤون التعليم الجامعي(١٩٧٦). وفي نفس الوقت تم توسيع التعليم المدرسي على نطاق الجمهورية والذي يؤهل لمواصلة التعليم، وتم تأسيس كليات جامعية متخصصة، كما وأعيد تنظيم أساليب الإدارات الذاتية الجامعية. وقد تنامت مشاركة الطلبة المحتاجين، وخاصة المنحدرين من الطبقات الاجتماعية الدنيا، وكذلك مشاركة الإناث في التعليم العالي كنتيجة لإجراءات التوسعة ولإقرار برامج الدعم المالي الحكومي لمواصلة التعليم[٣٩٧].

يتعرض الوضع التعليمي في ألمانيا حالياً مرة أخرى إلى الانتقاد. إذ أفادت دراسة PISA بأن مستوى التعليم المدرسي العام قد أظهر نواقص واضحة بالمقارنة الدولية. فالتلاميذ المنحدرين من عائلة ذات إمكانيات مادية محدودة ينالون بفرص أقل بكثير في الوصول إلى إنهاء الدراسة الجامعية مقارنة مع أولئك المنحدرين من أبوين متعلمين. ولا يوجد مكان آخر تكون فيه العلاقة بين الأصل الاجتماعي والمؤهلات المكتسبة أضيق منها في ألمانيا[٣٩٨]. والنظام المدرسي المفصل في المراحل التعليمية المبكرة يجعل حلحلة هذه العلاقة إلى الأفضل أمراً صعباً في ألمانيا.

تتمثل البنية الأساسية للتأهيل المهني في ألمانيا في النظام الثنائي الذي يعمل على الربط ما بين التدريب العملي في المصنع والتعليم المهني المدرسي. تقع مسؤولية التأهيل المهني ضمن صلاحيات مجال الاقتصاد الحرفي، وبالأخص غرفة الصناعة والتجارة وغرفة المهن الحرفية. هذا الربط بين النظام الثنائي والاقتصاد، هو من ناحية ذو جدوى إذ يضمن علاقة ربط قوية للممارسة العملية في عالم المهن الحقيقي، ولكن من ناحية أخرى تنشأ عنه مشاكل عندما تشح العروض لأماكن تدريب كافية بسبب الظروف البنيوية أو ظروف الكساد الاقتصادي. ولذا فإنه من الأهمية بمكان لمستقبل التأهيل المهني، أن يتم حتى في ظل ظروف اقتصادية صعبة تأمين أماكن تدريب مهني مناسبة لجميع الشبيبة.

أما مستوى التنظيم الحكومي لتعليم الراشدين في ألمانيا فهو بالمقارنة ضعيف جداً[٣٩٩]، حيث أنه يتسم بغياب التنسيق نسبياً بين القائمين عليه وتعددية العروض المتشعبة. ومع العلم أنه يوجد هناك عروض كافية لمواصلة التأهيل المدعوم مالياً من قبل الدولة، لكن يقوم على معظمها جهات حرة. ومن خلال عروض مواصلة التأهيل، يتم السعي وراء أهداف مختلف السياسات المتعلقة بسوق العمل والتعليم الجامعي والشؤون الثقافية[٤٠٠].

يعتبر حجم الإنفاق على التعليم في ألمانيا متدني في المقارنة الدولية، فبلغت حصة إنفاق الدولة على التعليم في العام ٢٠٠٠ ما نسبته ١٪ فقط من مجموع النفقات. وبالمقارنة بلغت هذه الحصة في هولندا ١٠٪ وفي السويد ٧٪[٤٠١].

نمط الرأسمالية

حسب التصنيف النمطي من قبل بيتر هال ودايفيد سوسكيس[٤٠٢]، تقدم ألمانيا مثالاً نمطياً لاقتصاد سوق منسق[٤٠٣]. في اقتصاديات السوق المنسق تحل الشركات كثيراً من المشاكل من خلال إستراتيجية التفاعلات البينية المتبادلة. يتوقف توطيد التوازن، على الأقل في بعض منه، على وجود مؤسسات مساندة. ويصف هال و سوسكيس اقتصاد السوق المنسق الألماني في المجالات الخمسة الهامة كما يلي:

الأنظمة المالية:

يخول النظام الضريبي المؤسسي الألماني الشركات بالوصول إلى رأس المال الذي لا يخضع كلياً للإفصاح عنه ضمن البيانات والمعلومات المالية العامة العلنية أو الأرباح الحالية للشركات. تلعب القروض البنكية في مجال تمويل الشركات دوراً كبيراً في ألمانيا. فهي التي تمكن الشركات من الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد، ومن تشغيل العمال المؤهلين حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية أيضاً.

يتم توجيه الاقتصاد على صعيد مؤسساتي تعاوني، مما يعني مثلاً أن إستراتيجية الشركات لا يتم تحديدها من زاوية مصالح المساهمين فقط، بل من منظور مصالح طيف واسع من ممثلي المصالح المجتمعية. تتم مراقبة الشركات من قبل مجالس الإشراف، حيث يلعب فيها بجانب ممثلي البنك ممثلو الشركات وممثلو العمال وممثلو الفعاليات الرسمية دوراً هاماً. لذلك فإن قيمة سهم الشركة السوقية ومصالح المساهمين، ليس لها ذات الأهمية في عملية توجيه الشركة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية[٤٠٤].

البنية الداخلية للشركات:

بناء الهيكلية الداخلية للشركات يعزز نظام المراقبة عن طريق عملية تشبيك للمراقبة. إذ بالكاد يمتلك المدراء العامون في ألمانيا هوامش المناورة من جانب واحد، خلافاً لما هو الحال عليه في اقتصاديات السوق الليبرالية. وبدلاً عن ذلك يتحتم على إدارة الشركة أن تحصل في القرارات الهامة المتعلقة بالشركة ليس على موافقة مجلس الإشراف الذي يجلس فيه ممثلون عن العمال والمساهمين فحسب، بل عليها أن تأخذ أيضاً بآراء المديرين الآخرين والموردين وكبار الزبائن. وتشجع هذه التركيبة القائمة على التوافق في الوصول إلى القرارات على تبادل المعلومات وتدعم تطوير عملية تشبيك المراقبة.

توضع في اقتصاديات السوق المنسقة حوافز للإدارة تقوي من دوافعها في التحرك والعمل ضمن شبكة الأعمال. حيث يفضل إبرام عقود عمل طويلة الأمد مع المديرين. وحيث أنه يتوقع من مدراء الشركات أن يستثمروا في مقدرتهم على تأمين التوافق، فإنهم لذلك يعيرون انتباهاً خاصاً للحفاظ على سمعتهم. ويؤدي كل ذلك إلى عدم وقوع المدراء في اقتصاديات السوق المنسقة تحت الضغط المستمر لتحقيق الربحية للشركة بقدر ما هو الحال عليه لدى المدراء في اقتصاديات السوق غير المنسقة[٤٠٥].

العلاقات الصناعية:

تطبق الشركات في اقتصاديات السوق المنسقة إستراتيجيات للإنتاج ترتكز على الأداء الفعال للعمالة عالية الكفاءات. وتتمتع هذه القوى العاملة المؤهلة باستقلالية عالية المستوى في عملها. ولديها دوافع لمشاطرة الإدارة في توفير المعلومات الضرورية لتحسين المنتجات وتنمية العملية الإنتاجية. واعتادت الشركات في سياق إستراتيجية إنتاج كهذه أن تحافظ على قواها العاملة. وتشعر هذه الشركات بأنها معرضة للخطر إذا حاولت شركات أخرى جذب قواها العاملة إليها. وبرغبتهم في مشاركة الإدارة في المعلومات، يعرض العمال أنفسهم لخطر الاستغلال. لذلك فإن اقتصاديات السوق المنسقة بحاجة إلى مؤسسات تستطيع حل مثل هذه المشاكل في العلاقات الصناعية.

في النظام الألماني للعلاقات الصناعية تجرى المفاوضات حول تحديد تعرفة الأجور في المجالات الصناعية بين النقابات واتحادات أرباب العمل، ويتم تحديد أجور متساوية للعمال بنفس مستوى التأهيل في أي كان من الفروع الصناعية. يضع هذا النظام صعوبات أمام الشركات لاستقطاب عمال من شركات أخرى. وغير ذلك، تتكفل الشركات بدفع الأجر الأعلى الممكن للعمال لما يظهروه من انتماء للشركة. ويحد هذا النوع من تنسيق المفاوضات في الاقتصاد من التأثيرات التضخمية في اتفاقيات تحديد الأجور.

يمثل نظام المجالس العمالية في المصانع والمعامل، والتي تتألف من ممثلين منتخبين للعمال، نظاماً تكميلياً للمؤسسات على مستوى الشركات. ولهذه المجالس العمالية حقوق معينة في المشاركة في عملية اتخاذ القرار حول إنهاء خدمات العاملين وظروف العمل. وحيث أن مجالس العمال في الشركات تحمي العمال من التسريح التعسفي أو من التغييرات السلبية في ظروف العمل، فهي تشجعهم أيضاً على الاستثمار في مهارات نوعية تتعلق بالشركات وعلى بذل جهد خاص في العمل. ويمكن لعمل ممثلي العمال في هذه المجالس أن يكون فعالاً فقط إذا نجح الطرفان (اتحاد أرباب العمل والنقابات) في التوصل إلى إبرام عقود تحديد تعرفة أجور جيدة. وتعمل النقابة المعنية ككفيل خارجي لعمل ممثلي العمال في مجالس عمال الشركة[٤٠٦]. تعتبر النقابات قوية نسبياً في ألمانيا، وهناك حماية قانونية عالية للعمل. لذلك فإن سوق العمل أقل مرونة بكثير مما هو الحال عليه في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

نظام التدريب واستمرارية التأهيل:

العمل في اقتصاديات السوق المنسقة يتطلب نمطياً كفاءات نوعية قديرة متخصصة في المجالات الصناعية وأعمال الشركات الخاصة. فنظام التأهيل واستمرارية التعليم الذي يعد العمال بهذه الكفاءات، يولى في اقتصاد السوق المنسق كما هو الحال عليه في ألمانيا بأهمية عالية. في مثل هذا النظام ينبغي على العاملين أن يتوقعوا بأن مؤهلات معينة لديهم تمكنهم في نهاية الأمر من ممارسة عمل جذاب، بينما تحتاج الشركات التي تستثمر في مواصلة التأهيل / التعليم لعمالها إلى ضمانات بأن يكتسب عمالها كفاءات قابلة لتوظيفها في العمل لديها، وبأنهم لن يستدرجوا من قبل الشركات الأخرى التي لا تستثمر في تأهيل عمالها. وفي العادة يتم إيجاد الحلول لهذه المشاكل في اقتصاديات السوق المنسقة بطرق مختلفة.

تعتمد ألمانيا على طيف واسع من منظمات أرباب العمل الصناعي والمنظمات النقابية التي تحرس على نظام التأهيل ومواصلة التعليم المدعوم من الأموال العامة. ويُطلب من الشركات الكبرى أن توظف المتدربين وتؤمن لهم المشاركة في نظام التدريب. ومن خلال ذلك تحد النقابات واتحادات أرباب العمل من ظاهرة "الركوب المجاني"، بما يعني الحول دون أن تستفيد المصانع التي لا تشارك في عملية التدريب من جهود الآخرين. وبما أن التفاوض حول خطط التدريب ومتطلبات التأهيل يتم على مستوى الصناعة الشامل، يمكن لخريجي دورة تدريبية معينة أن يعملوا ليس فقط في المصنع الذي تدربوا فيه، وإنما أيضاً في مصانع أخرى. ومن جهة أخرى يمكن أيضاً التحقق من أن التدريب قد أكسب المتدرب قدرات متخصصة تحتاجها الشركة بعينها. وتشكل اتحادات أرباب العمل الألمانية منظمات واسعة الشمولية تقدم لأعضائها مميزات كثيرة، وينتمي إليها أغلب الشركات التابعة

لأحد القطاعات. فهي تتموضع في مواقع جيدة جداً، وتوفر الرقابة المطلوبة التي يقتضيها هذا النظام، كما توفر أيضاً المنتديات الاستشارية التي يتم فيها تحديد مستويات التدريب ونسبه. وهكذا يحيط الأشخاص الذين أنهوا تدريبهم بقدرات نوعية خاصة لشركات معينة وبقدرات عامة على حد سواء، والتي تمكنهم من الحصول على عمل في أماكن أخرى[٤٠٧].

العلاقات بين الشركات:

كثير من الشركات في اقتصاديات السوق المنسق تستغل استعمال عقود العمل طويلة الأمد. لذلك فإن تبادل العاملين من ذوي الكفاءات العلمية والتقنية بين الشركات، أقل بكثير مما هو عليه في اقتصاديات السوق الليبرالية، وطبقاً لذلك فإن عملية نقل التكنولوجيا أيضاً أضعف. ولكن الشركات تصون فيما بينها علاقات وثيقة بهدف دفع عملية انتشار تقنيات معينة في الاقتصاد. ويتم دعم هذه العلاقات في ألمانيا من قبل كثير من المؤسسات. ففي التعاونيات واتحادات العمل التجاري الأخرى يتم نقل تقنيات جديدة من خلال عملية تعاون مشترك مع موظفي الدولة لتحديد أين يمكن تحسين العمل في الشركة، وما هي الأموال العامة التي يمكن تحريكها لهذا الغرض. يساعد وصول اتحادات العمل التجاري والتعاونيات إلى المعلومات الخاصة عن القطاع أيضاً على تعزيز فاعلية برامج الدعم الرسمي الحكومي فعلياً.

وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما يتم تمويل جزء كبير من البحث العلمي بالتعاون بين الشركات وشبه المؤسسات الرسمية للبحث العلمي. فيما تساعد معايير القياس التقنية المستخدمة، والتي تشجعها الاتحادات الصناعية، على انتشار تقنيات جديدة، وتساهم في توطيد قاعدة معرفية مشتركة، والتي بدورها تيسر التعاون بين العاملين في العديد من الشركات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد توطد في ألمانيا نظام التوافقية القانونية لإبرام العقود الذي يشجع على إبرام عقود بين الشركات، وبالتالي على دعم هذا النوع من أساليب نقل التكنولوجيا[٤٠٨].

الثقافة السياسية والمجتمع المدني

تعتبر التشاركية الديمقراطية والهوية الوطنية من العناصر الهامة في الثقافة السياسية لكل بلد. ويتبوأ مواطنو جمهورية ألمانيا الاتحادية بالمقارنة الأوروبية مركزاً في أسفل ترتيب درجات الاعتزاز بالوطن. حتى في بلجيكا الممزقة داخلياً بسبب النزاعات الدائرة فيها حول لغة الأم، يوجد هناك أناس من اللذين يعتزون ببلدهم أكثر مما هو الحال عليه في الجمهورية الاتحادية[٤٠٩]. يعود "التثبيط" في وتيرة الاعتزاز الوطني بشكل رئيسي إلى التجارب التي مرت بها ألمانيا إبان الاشتراكية القومية (النازية). وترتكز عناصر الهوية الوطنية للمواطنين أكثر على سيادة دولة القانون واعتزازهم بالأداء الاقتصادي والاجتماعي المميز للنظام وبأبنائهم من كبار الموسيقيين والشعراء الألمان أيضاً.

التشاركية الديمقراطية في البلد كبيرة نسبياً. يمارس ٣٤٪ من المواطنين نشاطاً أو عدة أنشطة طوعياً، وبهذا ينخرط ٢٢ مليون إنسان في جمهورية ألمانيا الاتحادية في أعمال تطوعية بين المواطنين[٤١٠]. فبجانب الأنشطة في الاتحادات والروابط والكنائس والجمعيات الخيرية وغيرها من منظمات المنفعة العامة، والوكالات الطوعية، وحركة الإيواء للمشردين والموائد الخيرية المجانية، يشمل انخراط المواطنين أيضاً العمل في الأحزاب والنقابات، وتكريس الجهد في الخدمات التطوعية والمشاركة في عمل مجموعات المساعدة الذاتية وحلقات المقايضة.

أما ما يثير القلق في صدد الثقافة السياسية في ألمانيا، فهو تناقص الاهتمام السياسي لدى الشبيبة. وثبت ذلك في دراسة شل (Shell) الرابعة عشرة حول الشبيبة الصادرة عام ٢٠٠٢، حيث ورد فيها أن ٣٤٪ فقط من الشبيبة من الفئة العمرية بين ١٢ إلى ٢٤ عام يصنفون أنفسهم كمهتمين بالسياسة (بالمقارنة مع عام ١٩٩٩: ٤٣٪; ١٩٩١: ٥٧٪). وكذلك يتراجع الاستعداد للانخراط في العمل السياسي، وتتلاشى تدريجياً أهميته في تشكيل الحياة لدى الشبيبة. كما وتؤكد الدراسة ظاهرة ميول متزايدة للملل من

السياسة لدى الشبيبة. وهذه الظاهرة لا تبان تلقائياً عن طريق الرفض لدولة القانون الديمقراطية أو بالميول المتطرفة، بل بتراجع أعداد الأعضاء في الأحزاب السياسية والنقابات واتحادات الشبيبة من الأجيال الشابة. وأصبح استعداد الشبيبة هذه الأيام متجهاً أكثر نحو أنواع وأشكال قصيرة الأمد من الأعمال التطوعية (على سبيل المثال كمعاونين أثناء كارثة فيضان نهر الأودر). فهم يهابون الارتباط الطويل الأمد بالمنظمات، ويفضلون مبادرات العمل التطوعي المقتصرة على مشاكل ومشاريع محددة[٤١١].

ويمثل الفرق في تبني المواقف بين سكان شرق ألمانيا وغربها سمة أخرى من سمات الثقافة السياسية في ألمانيا. إذ يتم التمسك والتشديد في ألمانيا الشرقية سابقاً بشكل أكبر على مُثل التوازن الاجتماعي وقوانين الحماية الاجتماعية، بينما يتم التشديد في غرب ألمانيا بالمقابل على قوانين الحرية الليبرالية. ويولي المواطنون الاتحاديون الجدد اعتبارات أكبر لكينونة الدولة الاجتماعية وتوزيع الموازنة، الأمر الذي لا يرجع فقط إلى أن اعتماد المواطنين في الولايات الجديدة على المستحقات الاجتماعية هو أعلى من اعتمادهم عليها في الولايات الاتحادية القديمة[٤١٢]. وهناك خاصية أخرى للثقافة السياسية في الولايات الاتحادية الجديدة وتتمثل في تفضيل المواطنين لعناصر استفتائية في الديمقراطية، كالاستفتاءات الشعبية مثلاً. ويمكن إرجاع مصدر هذه الميزة التفضيلية إلى أنه كانت قد سادت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية شعارات ديمقراطية قريبة من الشعب من قبيل الدعاية فقط، ولكنها حرمت من ممارستها فعلياً.

يتمتع الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الولايات الاتحادية الجديدة، وهو وريث الحزب الاشتراكي الألماني الموحد سابقاً، بموقع قوي في نظام الأحزاب. فهو لسان الحال المفضل لأولئك الذين كانت لهم مواقف قريبة من نظام جمهورية ألمانيا الديمقراطية وكانوا مرتبطين به مهنياً بشكل وثيق، وهو يخدم فضلاً عن ذلك كحوض استيعاب لميول معارضة لأولئك الذين لم يتم استيعابهم من قبل الأحزاب المصنفة كأحزاب "بهيمنة" غربية. يوجد في برلمانات الولايات الاتحادية الجديدة غالباً تركيبة ثلاثية الأحزاب من الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الدمقراطي الاجتماعي والحزب الدمقراطي الاشتراكي[٤١٣]. وبما أنه لا يوجد في الولايات الاتحادية الجديدة بيئة كنسية، لذا لا يتم انتخاب الحزب المسيحي الديمقراطي لأسباب دينية، بل لأسباب براغماتية.

ستبقى الثقافة السياسية في ألمانيا ولمدة طويلة مفصولة من خلال خط تماس بين شرق ألمانيا وغربها. وينبغي أن يبقى فهم الثقافة السياسية في سياق إعادة توحيد ألمانيا من خلفية عدم التجانس الواضح على الصعيد الديموغرافي والسياسي والاقتصادي.

٧-٦ اليابان[٤١٤]

لم يلعب حزب الديمقراطية الاجتماعية في السياسة اليابانية دوراً مركزياً أبداً. ومع ذلك توطد نوع من الديمقراطية الاجتماعية في اليابان، يرتكن إلى النظام المجتمعي والسياسي والاقتصادي الشامل، والذي تميز بعمليات عالية التطور تنتهج الأسلوب التوافقي في عملية صنع القرار. ويُضم إلى العناصر المركزية للديمقراطية الاجتماعية إضافة إلى الدستور بصيغته التقدمية الخارجة عن العادة، وعي السكان المتميز بالعدالة والحس الوطني.

النظام السياسي

يرتكز نظام الرفاه الياباني على نظام سياسي تعددي. إن السمة الملفتة للانتباه في هذا النظام هي هيمنة الحزب الديمقراطي الليبرالي منذ عشرات السنين، والذي أخرج من ظهرانيه رئيساً للوزراء بشكل مستمر منذ عام ١٩٥٥، باستثناء فترة انقطاع قصيرة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤. فقط وفي وقت متأخر نسبياً مع نهاية الستينات، توسع طيف أحزاب المعارضة، وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي الياباني الذي اكتسب ثقلاً موقتاً في الساحة السياسية. لذا وقع النظام السياسي في اليابان في دائرة الانتقاد بكونه

لا ديمقراطي، ولكنه بالنظر إلى طريقة الوصول إلى إيجاد القرار السياسي فيه يعتبر نظاماً سياسياً ينتهج الأسلوب التفاوضي للوصول إلى الحكم. وهذا النظام هو شكل من الأشكال المعروفة بإسم شينجيكاي (Shingikai)، أي هيئات التشاور الوزارية، الذي تم مأسسته. ممثلو روابط المصالح والرأي العام والأخصائيون في هذه الهيئات شبه الرسمية، يندمجون عادة في عمل الوزارات أو في أعمال رئاسة الوزراء. من خلالهم يوضع تحت تصرف الرأي العام السياسي قنوات قانونية للمشاركة في تشكيل الشؤون السياسية. وتعطي الشينجيكاي في نفس الوقت الدولة اليابانية وسيلة بيدها لاستيعاب إمكانات نزاع محتملة في عمليات اتخاذ القرار، حيث تستدعي المشاركين في حقول السياسة المعينة والمعنيين فيها إلى هذه الهيئات التشاورية للتداول معها. يستند الوصول إلى صنع القرار في هذه الهيئات على التوافق، ولذلك تستغرق هذه العمليات غالباً وقتاً طويلاً.

الحس الوطني

لقد طورت اليابان وحتى منتصف القرن التاسع عشر بمعزل عن العالم الخارجي نظامها السياسي والاجتماعي الخاص بها. أحس المواطنون في اليابان بإهانة كبرى بسبب الانفتاح القسري للبلد عام ١٨٥٤[٤١٥]. منذ ذلك الحين تحاول اليابان اللحاق بالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والسير مع ركابها. ودأبت اليابان على إرسال موظفين حكوميين إلى بلدان أوروبا الغربية ليجمعوا هناك خبرات بشكل منتظم ليتم تطبيقها في اليابان. وهكذا استند على سبيل المثال النظام التقاعدي ونظام الرعاية الصحية الياباني على النموذج البسماركي. وانعكس الحس الوطني الياباني في السعي الجاهد لتصل اليابان إلى نفس المستوى من القوة والثروة كالبلدان المتقدمة. وفضلاً عن ذلك، كان للحس الوطني أثناء أزمة النفط في السبعينات تأثيرات فاعلة لعملية اندماجية في الداخل. وشجع الإدراك بحساسية اليابان الناجمة عن اعتمادها على استيراد المواد الأولية، شجع الاستعداد لدى أرباب العمل والعمال على التعاون فيما بينهم مباشرة. وهنا يكمن تأثير عامل الحس الوطني في جاهزية السكان للتحرك الفاعل. وتولدت هذه الجاهزية لدى السكان في اليابان من خلال المشاركة الجماعية في جني ثمار التقدم الاقتصادي، وقد ساهم هذا جوهرياً في استتاب الديمقراطية الاجتماعية بعد عام ١٩٧٥.

نظام الحقوق الأساسية

إن النقابات اليابانية مستقلة ونشيطة. ولكن منظمة العمل الدولية انتقدت القوانين اليابانية التي تحظر على أفراد الجيش والشرطة والاطفائية الانتماء إلى النقابات و / أو الإضراب عن العمل. وبالمثل لا يجوز لموظفي الدولة أيضاً أن ينظموا إضرابات، وتوضع أمامهم محددات فيما يخص التوصل إلى اتفاقيات لتحديد تعرفة الأجور الجماعية[٤١٦]. وتبعاً لذلك بات الحق في الإضراب مكفولاً جزئياً فقط.

الحق الأساسي في المساواة بين الرجال والنساء في اليابان ليس مكفولاً بالكامل أيضاً. وتطلعات النساء إلى الارتقاء في السلك الوظيفي تكاد تكون محدودة، وهن معرضات أيضاً إلى التمييز ضدهن في سلم الأجور. وحسب تقارير جديدة لروابط النقابات اليابانية، فإن التحرش الجنسي في أماكن العمل منتشرة بكثرة. صحيح أن القوانين تضع التحرش الجنسي والاغتصاب تحت طائلة العقوبة، ولكن العقوبة في هذه الحالات تبقى رحيمة جداً[٤١٧]. تتعرض الأقليات اليابانية مثل الآينو (Ainu) والبوراكومين (Burakumin) وكذلك الـ ٦٣٠,٠٠٠ كوري المتواجدون في اليابان للتمييز المجتمعي والاقتصادي[٤١٨].

صحيح أن دستور الدولة اليابانية ينص على الحق في العمل (المادة ٢٧) وعلى الحق في العيش الإنساني الكريم (الحد الأدنى للعيش، المادة ٢٥)، ولكن هاتين المادتين وحسب التفسير القانوني العام لا تمثلان قاعدة للاحتكام إلى القضاء من أجل الوصول إلى هذا الحق. ومع هذا تشكل هاتان المادتين قاعدة لا نزاع عليها للدولة الاجتماعية في اليابان. إضافة لذلك يقضي الدستور الياباني في المواد ١١ و ٩٧ ، بأن حقوق الإنسان حقوق أبدية لا يجوز المساس بها، ويتمتع بها المواطنون لمجرد كونهم بشر.

الدولة الاجتماعية

في المقارنة الدولية حول حجم إنفاق الدولة على الشؤون الاجتماعية منسوباً للناتج الاجتماعي الكلي، تقع اليابان في النهاية السفلى لقائمة الأمم الصناعية عالية التطور. فقد خصصت عام ١٩٩١ فقط ١٤،١٪ من الناتج الاجتماعي الكلي للنفقات الاجتماعية العامة. وبهذا تقع اليابان خلف الولايات المتحدة الأمريكية (١٦،٢ ٪)، وتنفق بالمقارنة مع ألمانيا (٢٩،١٪) نصف مبالغ النفقات الاجتماعية العامة. يعود ذلك إلى حد كبير إلى أن الخدمات الاجتماعية في اليابان تمول بشكل مغاير جزئياً لما هو الحال عليه في بلدان المقارنة.

بالرغم من أن الدستور الياباني يتضمن بالمادة ٢٥ فقرة عن الدولة الاجتماعية، وأنه قد تم منذ عام ١٩٤٧ إصدار قوانين في العديد من المجالات الاجتماعية، إلا أن اليابان تعتبر بلداً قد تأخر في سيرة التطور الاجتماعي. فقط في عام ١٩٧٠ كان قد بوشر ببناء نظام شامل للضمان الاجتماعي. ويرجع ذلك إلى أن الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم كان معجباً ولفترة طويلة بنمط الدولة الاجتماعية وتبناها كمنارة لسياسته، إلا أن تحقيقها بشكل شامل لم يتم إلا تحت الضغط المتنامي من قبل المواطنين ومن قبل المجتمعات المحلية. كما تنامت الانتقادات للحزب الديمقراطي الليبرالي بسبب الاجحاف في حق البيئة إبان عقد الستينات في سياق تبنيه سياسة "الأولوية للاقتصاد".

تتبين خصوصيات النظام الاجتماعي الياباني في العناية الصحية المجانية للمسنين فوق ٧٠ عاماً، التي تم اعتمادها تحت ضغط الحزب الاشتراكي وأحزاب معارضة أخرى، وكذلك في التأكيد على اتباع سياسة سوق العمل والتشغيل. تلعب سياسة التشغيل في نظام الرفاه الياباني دوراً مفصلياً في تأمين الحد الأدنى الكافي للبقاء. إذ يفسر الحق في عيش إنساني كريم بشكل يجب فيه أن يحصل المواطنون أولاً وقبل كل شيء على مكان عمل، حتى يتمكنوا هم بأنفسهم من تأمين بقائهم. وفقط عندما يتعذر إيجاد مكان عمل سواء بالمبادرة الشخصية أو بمبادرة حكومية، تمنح الدولة المواطن مخصصات الحد الأدنى الكافي للبقاء.

لم تسفر الأزمات النفطية في اليابان عن انحسار نظام الرفاه، ولكنها كانت مدعاة للتحول في الرؤى المستقبلية. وفي حين كانت دولة الرفاه من النمط الأوروبي حتى بداية السبعينات تمثل نموذجاً يُحتذى به للسياسة اليابانية، إلا أن الغرب فقد مكانته الآن كمثل أعلى لليابان. وكانت اليابان لا تريد من خلال مأسسة دولة الرفاه على النمط الأوروبي أن تفقد قدرتها على المنافسة العالمية. فتم من ثم رفع شعار "مجتمع الرفاه على النحو الياباني". وأصبح من المفروض أن تحظى الأسرة والفئات المجتمعية بنصيب أكبر من ناتج الرفاه. ولكن ذلك لم يتضمن تقليص الأداء الاجتماعي، بل كان مجرد عملية زحزحة لنقاط الثقل من قبيل الفن الخطابي فقط، وتكييف سرعة التوسع في النفقات الاجتماعية مع المعطيات الاقتصادية المرافقة للتحول الديموغرافي المتوقع. هذا وقد توسعت نفقات الدولة على الشؤون الاجتماعية باستمرار من عام ١٩٥١ حتى عام ٢٠٠٠. وفقط في الأعوام ١٩٨٨ إلى ١٩٩١، حيث مرت اليابان بانتعاش اقتصادي منقطع النظير، حصل تراجع طفيف في تلك النفقات.

يأتي تمويل دولة الرفاه اليابانية من مصادر مختلفة: يتم تمويل تأمين التقاعد والتأمين المرضي وتأمينات العناية والتأمين ضد الحوادث وضد البطالة من خلال مساهمات أرباب العمل وأقساط اشتراكات العاملين. إلا أن مستوى هذه المساهمات أدنى منها في ألمانيا. ويتم دعم التأمين ضد البطالة وتأمين التقاعد (التقاعد الأساسي فقط) من أموال الدولة العامة. ويدفع المريض إضافة لاشتراكاته في التأمين ضد المرض ما نسبته ٢٠ إلى ٣٠٪ من نفقات العلاج الطبي.

نمط الرأسمالية

تتبع اليابان كما هو حال ألمانيا وهولندا والسويد لاقتصاديات السوق المنسق[٤١٩]. ولكن في اليابان لا ينسق اقتصاد السوق ضمن القطاعات الاقتصادية كما في ألمانيا، بل ينسق ضمن مجموعات من الشركات. لقد تم بناء الشبكات الهامة من المؤسسات الاقتصادية على نمط كايرتسو (Keiretsu)، أي على شكل مجموعات أو عائلات من الشركات، وعلى الشبكة الكثيفة المنبثقة عن ذلك، والتي تتجاوز ارتباطاتها الحدود القطاعية. والشكل الأهم من هذا التنسيق هو الكايرتسو العمودي حيث تتموضع شركة رئيسية في مركز مجموعة كاملة من الشركات الأصغر.

ففي حين تتعاون الشركات التابعة لنفس القطاع الصناعي في ألمانيا وبالذات في المجالات الصناعية الحساسة، يتميز الاقتصاد الياباني بالمنافسة الحادة بين الشركات داخل نفس الفروع القطاعية. ولذلك يتم التعاون المنسق في المجالات الحساسة في اليابان وبالطبع في نفس الكايرتسو، أي بين شركات تعمل في قطاعات فرعية مختلفة ولكنها نظمت نفسها تحت مظلة عائلة واحدة من الشركات.

إن لبنية "تنسيق الكايرتسو" هذا تأثيرات عميقة على أنظمة التأهيل وعلى العملية الشائعة لنقل التكنولوجيا. تنظيم التأهيلات المهنية داخل الشركات ونقل التكنولوجيا وتحديد المعايير القياسية الصناعية، تأخذ مجراها بالكامل تقريباً داخل الكايرتسو العمودي. ويُشجع العمال دوماً على كسب كفاءات نوعية في تخصص الشركة أو مجموعة الشركات، والتي يمكن الاستفادة منها ضمن كامل عائلة الشركات. وحتى يمكن إقناع العمال بالاستثمار في مثل هذا التأهيل النوعي الدقيق، تعرض عليهم الشركات وخاصة الكبيرة منها بالمقابل تشغيلاً مدى الحياة.

ولكي تستطيع الشركات اليابانية الالتزام بهذا الوعد، فقد صعدت قدرتها على التكيف مع منتجات جديدة أو مجالات إنتاجية جديدة، حيث يمكن تناقل القوى العاملة داخل مجموعة شركات الكايرتسو حسب الحاجة. مثل نظام الإنتاج هذا الذي يستند غالباً على تنسيق الكايرتسو، يستغل جدوى المستوى العالي من تكامل اليد العاملة في الشركة أو بالأحرى في مجموعة الشركات. ولتعميق هذا التوجه، فقد أقامت الشركات اليابانية "نقابات خاصة بها" تتيح الفرصة للعاملين فيها إمكانية المشاركة في القرارات المتعلقة بشوون الشركة الهامة.

وبنظرة شاملة، يرتكز النظام الاقتصادي الياباني على ثلاثة أعمدة وهي: أولاً نظام الإدارة الياباني، وثانياً أنظمة التشاور التشاركية على مستوى الشركات (إدارة وعاملين) وعلى المستوى السياسي (التشاركية الثلاثية)، وثالثاً نموذج المساهمات على أسس بنكية. وتتشابك هذه الأعمدة الثلاث بنسيج ضيق فيما بينها، بحيث يمكن فهم النظام الاقتصادي الياباني فقط من منظور شامل لهذا النسيج.

نظام الإدارة الياباني:

برز في النصف الثاني من الثمانينات تفوق واضح في أداء صناعة السيارات اليابانية، والذي أجبر المنافسين الأمريكيين والأوروبيين على التعرف، تيمناً بالمثل الياباني الأعلى، على أساليب جديدة من تنظيم العمل الصناعي والتعامل معها، حتى يتم اللحاق بالسبق الياباني في الإنتاجية[٤٢٠]. فقد تم كشف سر النجاح الياباني من قبل علماء باحثين في معهد مساشوستس للتكنولوجيا (MIT)، الذين قاموا في الفترة ما بين عام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ في أربعة عشر بلداً بمسح ودراسة ٩٠ مصنعاً لتجميع وصناعة السيارات. واستعمل الباحثون بعدها ولأول مرة تعبير "الإنتاج المرن" (lean production) ليصفوا به تنظيم شركة تويوتا، وذلك لأنه هنا وبالعكس من مصانع السيارات الغربية يتم استخدام قدر أقل من كل مدخل من مدخلات الإنتاج: نصف العاملين في المصنع، نصف المساحة اللازمة للإنتاج، نصف الاستثمار في الأدوات والعدة، ونصف الوقت اللازم لإخراج منتج جديد. ويحتاج اليابانيون لإنتاجهم أقل بكثير من نصف محتويات المخازن اللازمة، ويرتكبون أخطاء أقل، وينتجون كماً كبيراً من المنتجات المتعددة. واحتاجت مصانع السيارات اليابانية إلى معدل ١٦،٨ ساعة عمل لإنتاج سيارة واحدة، بينما احتاجت المصانع الأمريكية إلى ٢٥،١ ساعة عمل واحتاجت المصانع الأوروبية إلى ٣٦،٢ ساعة عمل[٤٢١].

عندئذ أصبح الأمر واضحاً، بأن التفوق الياباني في الأداء لا يرجع سببه إلى التكنولوجيا بالضرورة، بل إلى التغيير في تنظيم العمل الصناعي، والذي يتمثل جوهرياً في عمل الفريق الواحد، ولكن تدخل فيه عناصر أخرى أيضاً، والتي يمكن توصيفها في مجموعها بكلمة كايزن (KAIZEN) (حرفياً: "التحول نحو الأفضل" أو "التحسين المستمر"). لا يقتصر وصَف فلسفة كايزن في شأن الشركات على الحياة الاقتصادية لليابانيين وحسب، بل يتضمن أيضاً وصف للحياة الاجتماعية والعائلية. تمثل هذه الفلسفة

في المصانع والشركات القاعدة الأساسية للكوادر العاملة والكوادر الإدارية. فهي تعني تعاضد جهد الجميع دوماً للتحسين، وأن يتجنب الجميع كل نوع من الإسراف في المصنع، وأن يشعر الجميع بالالتزام بقاعدة "تصفير الأخطاء"، وأن تكون جودة النوعية من أولويات التفكير أثناء العمل، وأن تستمر المراقبة لجودة النوعية بما يتفق ومتطلبات الزبائن. هذا وقد تم نقل الطريقة اليابانية المثالية في الحال إلى الشركات الأمريكية والأوروبية. ولكن ما زالت تأثيرات هذا التنظيم الجديد للعمل على التشغيل في سوق العمل موضعاً للجدل[٤٢٢].

أنظمة التشاور على مستوى مجريات العمل في المصانع:

كان الحديث في الثمانينات والتسعينات ضمن النقاش في العالم الغربي حول مقدرة الاقتصاد الياباني على الأداء يركز دائماً على طابع العمال اليابانيين المسالم والتزامهم بالنظام، وينظر إليهم بأنهم موالون لشركاتهم بالمطلق، ويكرسون أعلى جهد ممكن لشركاتهم[٤٢٣]. لكن لو أُلقيت نظرة قصيرة على التاريخ، فسيتضح في الحال عدم صحة هذه المقولات. إذ بالكاد يختلف العمال اليابانيون عن زملائهم الأجانب. فتأمين مكان العمل ورفع مستوى الدخل يقعان أيضاً لديهم في مقدمة مصالحهم. لهذا فهم ينظمون أنفسهم ويلجأون للنضال العمالي أيضاً عندما يجدون ذلك ضرورياً. وهذا ما تثبته الإضرابات المتكررة التي قام بها العمال اليابانيون مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. وحتى بداية السبعينات كان الجناح اليساري المتنفذ في النقابات يتألف مما يسمى بالجماعات المُعسكرة[٤٢٤].

تراجعت بالطبع درجة التنظيم النقابي للعاملين في اليابان من حوالي الثلث في السبعينات إلى الخمس حالياً. ويمكن تفسير هذا التراجع بشكل رئيس من خلال تنامي أعداد المعتمدين على العمل في معيشتهم. إذ ازدادت أعدادهم بين عام ١٩٧٠ و٢٠٠١ من ٣٣،٧ مليون إلى ٥٣،٧ مليون شخص، بينما بقي بالمقابل عدد العمال المنتظمين نقابياً منذ منتصف السبعينات ثابتاً. والنقابات اليابانية ممثلة بشكل رئيسي ضمن الشركات الكبرى (الصناعة، النقل، الاتصالات) وفي القطاعات الرسمية وشبه الرسمية بشكل جيد. ووصلت درجة التنظيم في الشركات التي يعمل فيها أكثر من ١٠٠٠ مستخدم إلى حوالي ٥٥٪ منذ عام ١٩٦٠. بالمقابل وصلت درجة التنظيم في الشركات الأصغر وبعدد من العاملين يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٩٩٩ عامل إلى حوالي ١٧٪، وفي شركات بأقل من ١٠٠ عامل تكاد درجة التنظيم لا تتجاوز ١،٣٪[٤٢٥].

لقد بقي الشكل الحالي للعلاقات الصناعية ثابتاً على حاله منذ منتصف السبعينات على أبعد تقدير. ويرتكز ذلك قبل كل شيء على قاعدتين: المفاوضات الجماعية لتحديد تعرفة الأجور ومشاركة العاملين في اتخاذ القرار على جميع المستويات. فيما يتعلق بالمفاوضات الجماعية اليابانية لتحديد تعرفة الأجور، وخلافاً لألمانيا، لا يتم إبرام عقود تحديد أجور تغطي فروعاً اقتصادية كاملة أو تعم على نطاق القطاعات الأخرى في الدولة، بل تجري المفاوضات بين نقابات العاملين في المعمل والشركات، ولكن بالتوافق التام مع الاتحادات العامة. وهكذا يتم التوصل على مدى عدة أسابيع إلى تحديد سقفية قيم لمفاوضات تحديد الأجور في الشركات. وبعد إبرام العقود الأولى في الشركات الأهم، تعم موجة من الإبرامات وعلى مدى بضعة أسابيع أولاً على الشركات الكبرى ومن ثم على الوسطى فالصغيرة. ولكن تتم مع ذلك دائماً مراعاة الوضع الخاص للشركة[٤٢٦]. وبالتالي يمكن بالكاد التفريق بين نتائج هذه المفاوضات وبين تلك التي تحدث في أنظمة يتم تحديد الأجر فيها من خلال عقود تشمل فروع اقتصادية كاملة. إلا أن دخل الأجور يتأرجح حسب حجم الشركة، إذ يقل الدخل السنوي من الأجر في الشركات الصغيرة (من ١٠– ٩٩ عامل) بحوالي الثلث عن نظيره في الشركات بأكثر من ١٠٠٠ عامل.

أما فيما يتعلق بمشاركة العاملين باتخاذ القرار فيجدر ملاحظة مايلي: ازدادت في اليابان حصة العمال بأعمال غير منتظمة إلى إجمالي العاملين بين العام ١٩٧٥ (٩،٩٪) و١٩٩٠ (١٥،٢٪) بحوالي أكثر من ٥٪[٤٢٧]. فالمجموعة الكبرى من العاملين بأعمال غير منتظمة هي القوى العاملة بدوام جزئي. وقد ازداد عددها بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٥ من ٣،٦ إلى ٥،٥٦ مليون عامل[٤٢٨]. وهنا يجدر التنويه إلى أنهم غالباً ما يعملون عدداً من الساعات يقارب عدد ساعات العاملين بدوام كامل. وتشكل النساء الأكثرية الساحقة من العاملين بشكل غير منتظم. إلا انه يتم تجاهل مصالح العاملين على شاكلة التشغيل غير النظامي الجديدة من نقابات

الشركات. وبما أن الإدارة تستطيع تغيير عدد القوى العاملة الغير نظامية بمرونة متناهية حسب ما يقتضيه الوضع الاقتصادي، تبقى علاقات التشغيل الدائم للعمال النظاميين تحت الحماية. لا تعير غالبية نقابات الشركات جهداً لأولئك المهددين بالتسريح قبل غيرهم، وهم العاملون بالتشغيل غير النظامي[٤٢٩]. أدت هذه النواقص في التمثيل النقابي للمصالح المتباينة إلى مبادرات تنظيمية جديدة. فقد تأسست في العديد من المدن ما يطلق عليها اتحادات مجتمعية محلية، والتي تحاول تنظيم جميع العمال على المستوى المحلي بغض النظر عن أشكال تشغيلهم. كما نشأت مع الوقت نقابات تمثل النساء العاملات فقط، "كنقابة النساء طوكيو" على سبيل المثال (Josei Yunion Tokyo) والتي تأسست سنة ١٩٩٨.

أنظمة التشاور على المستوى السياسي:

إن ماهية وأسلوب تأثير الدولة في العملية الاقتصادية تحرك المشاعر في كل مناسبة لدى الشركاء التجاريين الغربيين لليابان. إنه لشيء طبيعي في اليابان أن تحاول الدولة التدخل في الحدث الاقتصادي والتأثير فيه بما يتفق مع أهدافها. وتشمل أدوات الدولة بجانب الإجراءات الاعتيادية للعولمة آليات عديدة أخرى، بداية من مخططات مشتركة بين الوزارات والشركات لتوسيع أو تقليص مجالات اقتصادية معينة، لتصل إلى تجميد العمل بقانون المنافسة أحياناً، والسماح بقيام تجمعات اقتصادية احتكارية في حالات الركود الاقتصادي، ووصولاً إلى تكريس الجهد في الأبحاث والتطوير بشكل منسق[٤٣٠].

من بين الوسائل الهامة للتأثير على "المناخ" الاقتصادي تبرز عملية التوجيه على الصعيد الإداري (Gyosei Shido) عن طريق ممارسة تأثير غير رسمي للبيرقراطية. وهي ترتكز على الارتباط الوثيق بين نخبة من الموظفين الحكوميين والسياسيين وقادة الاقتصاد. وهناك تأكيد حكومي في اليابان على أهمية العنصر التعاوني في العلاقات بين الدولة والاقتصاد. ويجري التعاون هنا بناءً على التوصيات، وكثيراً ما تقرر الدولة والشركات مصير التطلعات المستقبلية لصناعات كاملة، ويتخذان بالتوافق مع بعضهما إجراءات تهدف إلى دعم الشركات وإعادة هيكلتها. لذلك تُعتبر إجراءات الدولة للتوجيه في اليابان أقوى من غيرها في بلدان أخرى من حيث معرفتها باحتياجات الاقتصاد وتوجيهها طبقاً لذلك.

نموذج المساهمات على أسس بنكية:

تعتبر اليابان مثلها مثل ألمانيا من البلدان التي يعتمد نظام المؤسسات الاقتصادية فيها على نموذج المساهمات المرتكز على البنوك[٤٣١]. إذ يتم تمويل الاستثمارات في معظمه مثل ألمانيا عن طريق النظام البنكي، بينما تسيطر المؤسسات المالية والشركات الصناعية على الجزء الأكبر من رأسمال الأسهم، وبالتحديد على ٦٨،٤٪ كما كان في عام ١٩٩٥[٤٣٢]. لم يكن الوضع دائماً كذلك، إذ في عام ١٩٤٩ كان ٦٩،١٪ من رأسمال الأسهم في يد أشخاص بصفتهم الخاصة وليس في يد شخصيات اعتبارية مسجلة.

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، قضت إدارة الاحتلال الأمريكي في سياق الدمقرطة والتجريد من العسكرة على الشركات الكبرى (zaibatsu). واختفت انفرادية المساهمين الكبار كأفراد، وتوزعت الأسهم بشكل أكثر اتساعاً. ومنع قانون مناهضة الاحتكار لعام ١٩٤٧ الأشخاص الاعتباريين من شراء الأسهم لحسابهم[٤٣٣]، ونتيجة لذلك تملك الأشخاص بصفة شخصية الجزء الأكبر من الأسهم. وفي تلك المرحلة كان السؤال حول توجه تطور الرأسمالية في اليابان مفتوحاً[٤٣٤].

مع التعديلات المتعددة لقانون مناهضة الاحتكار، والتي أُقرت أولاها عام ١٩٤٩، بدأ التخفيف من وطأة هذا القانون، وبدأت مرحلة "تملك الأسهم على صعيد المؤسسات" في اليابان[٤٣٥]. وأخذ الكثير من مالكي الأسهم بشكل شخصي يتخلصون من أسهمهم في مرحلة التضخم المالي. ونتيجة لذلك بلغت حصتهم في موجودات الأسهم عام ١٩٦٠ ٤٦٪، لتصل عام ١٩٩١ إلى ما يعادل ٢٣،٢٪ فقط. ومع تعديل قانون مناهضة التوحد الاقتصادي الاحتكاري لعام ١٩٥٣ تزايد التشابك المتقاطع بين الشركات. وفي سياق عقد الاجتماعات المنتظمة لرؤساء الشركات، بادر هؤلاء بتشكيل شركاتهم في تجمعات شركات جديدة[٤٣٦]. وعايشت "التجمعات

المؤسسية" دفعة أخرى للأمام، عندما أصبحت اليابان عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٦٤، وتحتم عليها بهذه المناسبة الموافقة على تحرير أسواق رأس المال، إذ كان هناك تخوف بأن يعمد رأس المال الأجنبي الآن إلى شراء أسهم الشركات اليابانية على نطاق واسع. وأقرت الشركات اليابانية الكبرى تحت قيادة مصانع تويوتا للسيارات بأن يأخذ تفعيل شعار "التملك الآمن للأسهم" مجراه. وتبعاً لذلك باعت الشركات أسهمها لبعضها البعض واشترت من بعضها البعض، وغالباً داخل نفس مجموعة الشركات. ومنذ ذلك الحين لم تتغير التركيبة الأساسية لملكية الأسهم. كانت نسبة ٧،٤٪ من الأسهم عام ١٩٩٥ غالباً في حوزة مؤسسات استثمار أجنبية، التي تسببت في اضطراب كبير في أسواق الأسهم المالية اليابانية من خلال بيعهما وشرائها المتكرر للأسهم، وحتى أنها استطاعت في بعض الحالات أن تحكم سيطرتها على بعض الشركات اليابانية.

الثقافة السياسية والمجتمع المدني

يستند النظام السياسي الياباني على ثقافة سياسية قوية التكامل، والتي تتحدد معالمها بوضوح من خلال متطلب معياري للمساواة. كانت الثقة قوية في النظام السياسي الديمقراطي في الخمسينات والستينات، أي أثناء مرحلة إنجازات النسب العالية من معدلات النمو الاقتصادي. وكانت قناعة سائدة في ذلك الوقت بتساوي الفرص في المجتمع الياباني. ولكن الأمر لم يعد كذلك منذ السبعينات. وبدلاً من ذلك بدأت شفاه المواطنين اليابانيين تردد وبسهولة كلمات "غير عادل" عند إبدائهم آرائهم حول مجتمعهم. وبالنظر إلى عدالة توزيع الدخل الذي يكاد يكون مثالياً بالمقارنة العالمية، يبدو هذا الشعار المعبر مفاجئاً، حتى ولو كانت مؤشرات التوزيع في التسعينات قد ساءت بالفعل بعض الشيء. والوعي بعدم العدالة ينبع من قبيل الإدراك بأن المكافأة لم تعد تمنح حسب نتائج المجهود الشخصي المبذول، بل حسب الأداء. إضافة لذلك أخذ تصنيف الانتماء إلى طبقات اجتماعية يتبلور بناءً على مستوى تعليم الأبوين بشكل أكثر مما كان عليه في السابق، حتى أن مصداقية المجتمع التعليمي الياباني المفتوح، والذي يقتضي بأن كل مواطن وبغض النظر عن أصله وأملاكه، ينبغي أن يصل إلى مكانته اللائقة به حسب موهبته وقدرته ومجهوده، هذه المصداقية قد تزعزعت.

يتماشى هذا التغيير في الوعي حرياً مع تحول النظرة إلى القيم. يمكن ملاحظة تولد تصورات في شأن القيم ما بعد المادية في اليابان منذ نهاية الستينات. فهي تشكل القاعدة لحركات اجتماعية متعددة، والتي كانت ولا تزال ناجحة على مستوى المجتمعات المحلية بشكل خاص. تصل أعداد مبادرات المواطنين ومنظمات المتطوعين إلى الملايين في عددها. إذ أن المجتمع المدني في اليابان قوي أيضاً، حتى وإن كانت قلة فقط من المنظمات والاتحادات تتمتع بتمثيل مصالح سياسية على النطاق الواسع للبلد.

إطلالة

توجد في اليابان جميع عناصر الديمقراطية الاجتماعية، وذلك بالرغم من أن خلق هذه العناصر قد تم بدون وجود حزب ديمقراطي اجتماعي قوي، وبدون قاعدة ثابتة لايديولوجية الديمقراطية الاجتماعية. وقد ساهمت النخب البيرقراطية والأكاديمية والسياسية اليابانية في الديمقراطية الاجتماعية، كونها ثابرت من أجل البحث عن حلول ناجعة، على جمع معلومات وأفكار ومنهجيات من جميع أنحاء العالم وعملت على تطبيقها.

والنظام الياباني ليس خالياً من جوانب إشكالية. ولأنه متوجه في تركيزه نحو الداخل، ولا يزال يهيمن عليه عنصر قومي قوي، بات من الصعب على هذا البلد أن يأخذ مبادرات عملية أو يتجه بنيته لدمج الأقليات الأجنبية. وقد بدأت هجرة القوى العاملة إلى اليابان منذ فترة، ومن المتوقع أن تزداد مستقبلاً. ولذا فلن تستطيع اليابان أن تتحاشى التعامل مع قضايا ساخنة كهذه. لا يتمتع الأجانب حالياً بجميع الحقوق المنصوص عليها في الدستور الياباني. ولا تزال الأقليات الأثنية كالآينو من شمال اليابان على سبيل المثال تتعرض للتمييز. نعم تحسنت حالتهم القانونية منذ التسعينات، ولكن ليس بالقدر الكافي.

وكذلك الأمر بالنسبة للمساواة بين الجنسين، فهي بحاجة ماسة إلى التحسين. ونفس الشيء ينطبق على مسألة دعم من لا مأوى لهم، وعمال العمل اليومي ومستحقي المساعدات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك يبقى موضوع تخطي عبر الماضي في اليابان مشكلة مبرحه، تثقل على علاقات اليابان مع البلدان المجاورة. في ضوء هذه المشاكل المفتوحة يبقى "شئ من حتى" بشأن الديمقراطية الاجتماعية في اليابان، رغم اتساع بناء أنظمة الضمان الاجتماعي فيها وشموليتها وقدرتها على الأداء.

٧-٧ الولايات المتحدة الأمريكية [٤٣٧]

النظام السياسي

الولايات المتحدة الأمريكية هي عبارة عن نظام حكم رئاسي متبلور وناضج. وتمثل بنية الدولة الثنائية ميزة فارقة لهذا النظام. فكل من الحكومة والبرلمان يتمتعان بشرعية خاصة قائمة بذاتها من خلال الناخبين، ولكن أحدهما يعتمد على الآخر فيما يخص قدرتهما على العمل والتعامل[٤٣٨]. تمثل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية سلطات دستورية قائمة بذاتها مجهزة ومتشابكة في كثير من الأمور. لا يمكن إقصاء الرئيس عن مركزه من خلال البرلمان لأسباب سياسية، وبالمقابل لا يستطيع هو أن يحل البرلمان. يظهر التعبير عن هذه الاستقلالية أيضاً في وصية عدم التوافق، والتي بموجبها لا يجوز لأي عضو في الحكومة أن يكون عضواً في البرلمان[٤٣٩]. ينتخب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية واقعياً من قبل الشعب، عن طريق انتخاب بالأكثرية. وينتخب أعضاء المجلس النيابي كل سنتين أيضاً من الشعب مباشرة. وتتمثل كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية الخمسين بواسطة شيخين في مجلس الشيوخ، والذي يتم انتخاب أعضائه لمدة ست سنوات[٤٤٠].

لقد تأثر نظام الحكم الأمريكي كثيراً بمبدأ فصل السلطات الذي يتبناه مونتيسكيو (Montesquieu) وجون لوك (John Locke). فهما يويدان الفصل بين السلطات مع تشابكها في نفس الوقت، حتى لا يساء استخدام السلطة. وتبعاً لهذه المنهجية، تم إيجاد مؤسسات منفصلة عن بعضها ومستقلة على صعيد الكوادر ومن حيث شرعيتها، ولكنها متشابكة فيما بينها. فمن جهة يناط بكل سلطة دستورية مجالاً خاصاً من الصلاحيات، ومن جهة أخرى تتشابك هذه الصلاحيات، بحيث أن لكل مرجع حقوق معينة تخوله من التدخل في صلاحيات المرجعيات الأخرى. وبهذا يتكون النظام من تجمع مترابط من المؤسسات التي تتبادل الرقابة، أي أنه بعبارة أخرى نظام "مراقبة وتوازنات"، وعليه أن يمنع بشكل حاسم أي حكومة قوية من أن تتدخل في الاقتصاد والمجتمع.

يهدف النظام الدستوري الأمريكي تبعاً لذلك إلى تطبيق الحد الأقصى الممكن من الفصل بين السلطات وتقييد السلطة، وبهذا وعلى وجه الخصوص يهدف إلى الحماية الفاعلة لحرية الفرد أمام الممارسات السلطوية غير المبررة للدولة. والمعالم التالية تعطي وصفاً للنظام الدستوري بجزئياته[٤٤١]:

- تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة (Congress)، حيث يعمل كلا مجلسيه معاً على قدم المساواة (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). يجب أن يوافق الرئيس على جميع القوانين قبل إمكانية وضعها في حيز التنفيذ.

- تناط السلطة التنفيذية بالرئيس، وهو في نفس الوقت رئيس الدولة ورئيس الوزراء. ولكنه مرتبط بقراراته بنصائح وموافقة مجلس الشيوخ.

- تناط السلطة القضائية العليا بمحكمة العدل العليا (Supreme Court) وبالمحاكم الفدرالية التي يعينها مجلس الأمة (Congress). وتستطيع محكمة العدل العليا أن تحكم على أي قانون بأنه مخالف للدستور، وبذلك يمكنها أن تتدخل بعمق في صلاحيات السلطة التشريعية.

- تُستكمل صورة الفصل الأفقي للسلطات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، من خلال فصل عمودي من قبيل هيكلة فدرالية قوية للدولة.

- يتضمن الدستور الأمريكي ضمان الحقوق المدنية الليبرالية، ولكن ليس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. يخضع احترام الحقوق المدنية من قبل أجهزة الدولة للسيطرة القضائية.

ليس للمنافسة الحزبية في النظام الأمريكي أي وظيفة فاعلة[٤٤٢]. وبالكاد تشكل الأحزاب الأمريكية بالمقارنة مع الأحزاب في الأنظمة البرلمانية الأخرى، مؤسسات ذات تأثير في التوجيه السياسي، بل تشكل في الغالب منظمات لخوض معارك انتخابية. فهي لا تلتزم بالضرورة ببرامج سياسية ثابتة، ولا تتقدم للانتخابات ببرنامج حكومي يتم إعداده مسبقاً، وهي لا تعمل في مجلس الأمة ككتلة برلمانية مغلقة. والسلطة التنفيذية لا تنبثق عن الكتل البرلمانية. ولا تلعب التبعية الحزبية في القرارات الموضوعية في مجلس الشيوخ والنواب دوراً ذا أهمية تذكر، بل على الأغلب يلعب ارتباط عضو مجلس الأمة الفردي بالمصالح الدور الحاسم[٤٤٣]. ولكن أهمية الأحزاب في العقدين الماضيين تنامت بوضوح في النظام السياسي، وتبلور استقطاب برامجي غير معهود حتى الآن[٤٤٤]. وأخذت الأحزاب الأمريكية منذ الثمانينات تتمايز ايديولوجياً عن بعضها البعض بشكل متزايد، وتصيغ نواياها للعمل بشكل أكثر وضوحاً[٤٤٥]. وقويت وتيرة الميل للاستقطاب الايديولوجي إبان التسعينات بشكل ملحوظ. وسيبقى الأمر رهن الانتظار، فيما إذا استقر هذا المؤشر على حالته.

تتمثل المشكلة المركزية لنظام الحكم الأمريكي قبل كل شيء، في نقص التكامل والاستمرارية في عمل الدولة. إذ أن التفاضل المؤسساتي الحاد في النظام، ونقص مقدرة الأحزاب على التكامل، يتيح الفرص أمام مصالح معينة لتقوية نفوذها. لهذا السبب فالسياسة هنا ضعيفة من حيث التنسيق ومتقلبة أيضاً[٤٤٦].

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً حياً للديموقراطية التعددية. ومع العلم أن نظام الحكم الأمريكي يتمتع بإمكانات معتبرة للمسايرة والمراعاة، عندما يتعلق الأمر بمصالح مجموعات لها قدرة عالية على التنظيم، إلا أنه يفشل غالباً عندما يتعلق الأمر بمصالح جماعات عريضة ولكنها عصية القابلية على التنظيم. يظهر هذا جلياً وعلى وجه الخصوص في المشاكل الدائمة لدمج الأقليات العرقية أو في الصعاب المترتبة على التذليل السياسي الاجتماعي للفقر[٤٤٧].

نظام الحقوق الأساسية

المساواة بين الجنسين في الولايات المتحدة منصوص عليها قانونياً، ويتم تدعيمها من خلال الأحكام القضائية. لا تزال أجور النساء مقابل عملهن في المعدل أقل من أجور الرجال، ولكن الهوة في الرواتب لخريجي الجامعات تضيق باستمرار، ويكاد لا يختلف معدل راتب امرأة ذات الـ ٢٠ عاماً عن معدل راتب مثيلها في العمر من الرجال. تمتهن النساء منذ مدة طويلة مهناً في مجالات الطب والقانون والصحافة، حتى أنهن يمثلن أكثرية الطلاب في كليات الصحافة والقانون في الجامعات[٤٤٨].

تعتبر عدم المساواة في الدخل وفي العناية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع الدول الأخرى موضوع هذا البحث عالية نسبياً. أما البطالة فهي في المقابل منخفضة (٤،١٪ في عام ١٩٩٩)[٤٤٩].

بالرغم من أن الدستور الأمريكي يؤمن للعمال حق تأسيس النقابات، والحق في التفاوض حول تحديد الأجور، إلا أن الحركة العمالية ضعيفة نسبياً. ليس أكثر بكثير من ١٣٪ من العمال وأقل من ١٠٪ من المستخدمين في القطاع الخاص يتبعون لنقابة ما. ويعود انخفاض درجة تنظيم العمال في النقابات أولاً إلى عوامل ثقافية، وثانياً إلى مقاومة أرباب العمل العنيفة لذلك[٤٥٠].

الدولة الاجتماعية

يمثل ميثاق الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٥ الوثيقة السياسية الاجتماعية الأمريكية الأساسية[٤٥١]. فهو ينظم المسائل الهامة المتعلقة بضمان الشيخوخة وتأمين ورثة ضحايا الحروب والمعوقين بشكل موحد على المستوى الاتحادي. أما المجالات الاجتماعية السياسية الأخرى، فيتم تنظيمها على مستوى الولايات الفدرالية، حيث لا تزال هناك فروقات شاسعة فيما يتعلق بالأحقيات المكفولة ونوعيتها ومجالات تغطيتها وكذلك قدرها[٤٥٢]. والنزاع المستمر هنا بين الاتحاد والولايات حول الصلاحيات وتمويل الأداءات الاجتماعية يطبع السياسة الاجتماعية الأمريكية بطابعها الخاص.

تتميز الترتيبات المؤسساتية لإنتاج الرفاه في الولايات المتحدة بمعالم فارقة من خلال هيمنة مبدأ السوق. إذ تهيمن التوقعات في أمريكا، بأنه لا يجوز أن تعمل الإجراءات الحكومية على الحد من تأثير قوى السوق. فبالتوافق مع ذلك، يتم تغييب المحددات الحكومية القانونية لحقوق العمل. وتلعب الأداءات الاجتماعية التي تؤديها مؤسسات العمل للتأمين الاجتماعي دوراً هاماً فوق العادة. وفي حالة البطالة قبل سن التقاعد لا توجد التدابير الكافية المؤثرة لمعالجتها، فعلى كل فرد في الولايات المتحدة الأمريكية أن يكسب تكاليف عيشه من خلال العمل. والدعم الحكومي العام للعناية بالأطفال الصغار متدني جداً، وينظر للعناية بالأطفال كقضية خاصة كلياً[٤٥٣].

تتبوأ الأسرة المرتبة الثانية في ترتيبات إنتاج الرفاه، ولتضامنها أهمية خاصة للحماية الاجتماعية الشخصية. ويعود سبب الفقر في المدن إلى العلاقات الأسرية غير المستقرة.

تقدم الدولة أمناً اجتماعياً فقط لقدماء المحاربين ولكبار السن وللمعوقين. أما الحماية الاجتماعية للمعوزين الآخرين من المجموعات الشعبية فهي من صلاحيات الهيئات الكنسية ومنشآت نفعية عامة أخرى[٤٥٤].

يتقبل المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة عدم المساواة بصدر أوسع مما هو الحال عليه في أوروبا، الأمر الذي يعتبر شرطاً جوهرياً للنظام المتوجه نحو السوق. هذا بالإضافة إلى أن مستوى عدم المساواة في الدخول في أمريكا أعلى منه في معظم الدول الأوروبية[٤٥٥].

يمكن توضيح خصوصيات أخرى للنظام الأمريكي بواسطة مثال النظام الصحي:

يعتبر النظام الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية، بقياس حصتة في النفقات الصحية نسبة للدخل القومي العام، الأغلى تكلفة على الإطلاق في جميع أنحاء العالم. يكمن السبب في ذلك في تكاليف العلاج الباهظة وفي تكاليف التأمين العالية. وبما أن النظام الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية يخضع لمبدأ اقتصاد السوق في حرية التحديد لأسعاره، لذا فلا توجد هناك إجراءات فاعلة لكبح جماح ارتفاع التكاليف[٤٥٦]. فهذا النظام يخلو من الرقابة الحكومية أو من الحماية الكافية للمستهلكين. والضمان الاجتماعي في حالة المرض يعتبر سيئاً بالمقارنة العالمية[٤٥٧]. فعلى جانب القيام بالأداء الاجتماعي في هذا الخصوص يهيمن القطاع الخاص كلياً، وهذا هو الحال أيضاً في نظام التعليم، ويتم توجيه قطاع الصحة حسب مقتضيات اقتصاد السوق. ويظهر الغبن الناتج عن ذلك على سبيل المثال في أن توقعات البقاء على قيد الحياة للنساء من العرق الأسود تقل بست سنوات عنها لدى النساء من العرق الأبيض، حتى أن هذا الفرق يبلغ عند الرجال ثمانية أعوام[٤٥٨]. أما فيما يتعلق بالتأمين الصحي للفئات العمرية القادرة على العمل، فلا تضع الولايات المتحدة الأمريكية أي تعليمات رسمية. وتتمخض عن ذلك نتيجتان: أولاً، يرتبط التأمين الصحي غالباً بعلاقة العمل، ويتحمل أرباب العمل الجزء الأكبر من اشتراكات التأمين، وتصبح استقلالية المستهلكين المؤمنين مقيدة جداً؛ وثانياً، يفقد المسرَحون أو العاملون قيد التسريح من العمل غالباً مع تركهم لوظائفهم الحماية التأمينية[٤٥٩]. حوالي ١٥٪ من السكان ليس لديهم أي تأمين صحي[٤٦٠].

نظام التعليم

يرى بعض المؤلفين أن سياسة التعليم هي جوهر السياسة الاجتماعية الأمريكية[٤٦١]. ويكاد لا يمكن القول أنه توجد هناك سياسة تعليمية موضوعة من قبل الدولة، بل بالأحرى يمكن الحديث عن استدامة أكثر لعملية التسوية في مساواة فرص التعليم بالمقارنة مع أوروبا[٤٦٢]. ويرتبط ذلك مع مُثل الليبرتارية ومُثل المساواة السائدة في أمريكا، والتي بموجبها يجدر بنظام التعليم أن يراعى المساواة في فرص بداية الحياة للجميع. وقد ساهم التوسع في نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية في تبطين المجتمع الأمريكي بطبقة وسطى عريضة، والتي ينتمي أتباعها لأصول متباينة جداً.

لا يوجد في الولايات المتحدة احتكار حكومي للتعليم كما هو الحال في ألمانيا. فقد تأسس نظام التعليم بدايةً من قبل الكنائس ومن

ثم أخذت تقوم به التجمعات السكانية والمجتمعات المحلية. وقد تم بناء وتوسيع الجامعات والمدارس على مستوى كل ولاية من الولايات والمجتمعات المحلية دون مشاركة فعالة من قبل الاتحاد. ولذا تعتبر مشاركة الكنائس ومشاركة الهيئات الخاصة الأخرى في النظام التعليمي مشاركة عالية الحضور.

وبما أن نظام الترخيصات ضمن المجال التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية غير منظم رسمياً من قبل الدولة، تلعب الشهادت دوراً لدى الدخول في الحياة العملية أقل أهمية عما هو الحال في أوروبا، وبهذا فإن نظام التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر انفتاحاً عنه في أوروبا. لا يوجد أيضاً تأهيل مهني ثنائي التنظيم كما في ألمانيا. وكل من يرغب بتدريب عملي، يتم تحويله للتدريب في مكان عمله[٤٦٣]. تلعب السمعة الطيبة للمنشآت التعليمية في الولايات المتحدة في فرص التقدم الاجتماعي للأفراد دوراً أكبر مما هو الحال في أوروبا. ويتطلب الالتحاق بإحدى المدارس الخاصة غير التابعة للقطاع العام غالباً دفع رسوم مدرسية باهظة. وبالرغم من وجود مبادرات خاصة ومنح دراسية متعددة، تنشأ من خلال ذلك عقبات مالية تمنع الالتحاق بهذه المدارس للعائلات محدودة الدخل.

نمط الرأسمالية

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً نمطياً لاقتصاد السوق الليبرالي[٤٦٤]. يمكن لاقتصاديات السوق الليبرالية إذا نظر إليها كاقتصاد جمعي، أن تكون قادرة على الإنجاز تماماً كما هو الحال في اقتصاديات السوق المنسقة، ولكنها تصل إلى مثل هذا الإنجاز بأساليب وطرق مختلفة. ويكون اعتماد الشركات في اقتصاديات السوق الليبرالية على علاقات السوق اعتماداً قوياً في العادة لتحل إشكاليات التنسيق الطارئة، التي يمكن بالمقابل تذليلها في اقتصاديات السوق المنسقة ليس من خلال التنسيق على صعيد الأسواق، بل بالأحرى من خلال التعاون والعمل الإستراتيجي المشترك[٤٦٥].

تثبت الأسواق القادرة على التنافس في جميع مجالات عمل الشركات الأمريكية بأنها صلبة البنيان، وبأنه لا يوجد دعم مؤسساتي كاف لأشكال التنسيق بين الشركات خارج نطاق التنسيق على صعيد السوق[٤٦٦].

أنظمة التمويل:

يتم تمويل الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في معظمه عن طريق سوق رأس المال. وفي عملية التزود برأس المال يكون سوق الأوراق المالية الأمريكي الكبير مرجعاً هاماً، وهو يتميز بشفافية عالية من خلال مجموعات من لاعبي الأدوار غير المتجانسين. التشابك بين الشركات قليل، إذ لا تملك أي شركة ولا حتى أي بنك مقعداً في مجلس إدارة أي شركة أخرى. وتركيز اهتمام المساهمين على أرباح أسهم عالية يحدد في الجوهر إستراتيجية كل شركة[٤٦٧]. وتتوقف إمكانية الحصول على رأس المال من مصادر خارجية على قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية وعلى المعلومات المباشرة المتوفرة بحرية حول البيانات الحديثة لأرباحها وحول تقييمها في السوق. لا توجد محددات قانونية كثيرة في طريق اندماج الشركات وشرائها من قبل شركات أخرى. وهناك تساهل مع عملية "الاستحواذ العدائي" للسيطرة على الشركات بشرائها .

العلاقات الصناعية:

تعتبر النقابات وروابط أرباب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة نسبياً مقارنة مع نظيراتها في اقتصاديات السوق المنسقة. والحماية القانونية من التسريح ضعيفة، وتتميز علاقات العمل من خلال علاقات تشغيل قصيرة الأمد. ومفاوضات تحديد الأجور تجري فقط على مستوى المعمل أو المصنع[٤٦٨]، ولا توجد أي ناظمات قانونية تفرض على الشركات إنشاء مجالس إدارة شؤون العمال. ويعتبر سوق العمل مرن جداً بشكل عام.

إدارة الشركة العليا تتمتع غالباً بالسلطة المطلقة عليها. ويمكنها توظيف القوى العاملة على عجل أو تسريحها كذلك بما يتوافق مع الوضع العام للاقتصاد. بهذا تستطيع الشركات أن تتعامل بمرونة كبيرة مع تطورات السوق، وبالمقابل فإن الضغط للتكيف مع متغيرات السوق هو أيضاً كبير عليها.

بسبب مرونة سوق العمل، يمكن تصريف المنتجات الأعلى تكلفة والمجدية أصلاً لتشغيل العاملين لفترة أطول، بفاعلية أقل[٤٦٩]. إن نموذج الإنتاج النمطي الأمريكي هو إنتاج تقوم به عمالة متدنية التأهيل ومنخفضة الأجور.

نظام التدريب ومواصلة التأهيل:

تبقى أنظمة التدريب ومواصلة التأهيل في اقتصاديات السوق الليبرالية متكيفة مع سوق العمل عالي المرونة[٤٧٠]. تقدم عروض التدريب المهني ومواصلة التأهيل عادة من قبل مؤسسات تعليمية، التي تسعى عن طريق حصص تعليمية شكلية، ايصال مجرد المؤهلات والقدرات العامة للمشاركين. والشركات لا ترغب في الاستثمار في تدريب العاملين لديها وفي توصيل القدرات الصناعية المتخصصة لهم، إذ أن ليس لها أن تتأكد من عدم استقطاب العمال الذين تدربوا لديها من قبل شركات أخرى منافسة. وهذه الشركات الأخيرة عندئذ ستستفيد من التزام شركات أخرى بالتدريب دون أن تستثمر نفسها في التدريب[٤٧١].

إنه من غير المجدي من منظور العمال الذين لا يسعهم سوى القبول بوظائف قصيرة الأمد ويتحركون في سوق عمل مرن، أن يستثمروا هم بأنفسهم في قدرات مصنعية ذات نوعية محددة. إذ أن مسيرتهم المهنية تتوقف حرياً على قدرات وبراعات أكثر عمومية يمكن استخدامها في مجالات عديدة[٤٧٢]. لذا تراهن كثير من برامج التدريب وومواصلة التأهيل، حتى تلك المتعلقة باقتصاد المؤسسات أو بالعلوم الهندسية، على توصيل القدرات الأكثر عمومية من توصيل كفاءات تخصصية.

وبالطبع فإن مستوى أعلى من التأهيل العام يخفض من تكاليف المواصلة الإضافية في التأهيل. لذلك تستثمر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً في التعليم الصناعي، ولكن ليس بقدر ما يتم ذلك في اقتصاديات السوق المنسقة. تقدم الشركات برامج لمواصلة التأهيل في مجالات الأنشطة القابلة للتسويق، بحيث تتولد لدى العاملين حوافز للتعليم. وتكون النتيجة خروج جمع من العاملين اللذين يتسلحون بقدرات عامة جيدة، والتي يمكن استغلالها على وجه الخصوص لتغطية معدلات التشغيل المتزايدة في قطاع الخدمات، حيث هناك أهمية خاصة لهذه القدرات. لا يقدم هذا الجمع من العاملين قوى عاملة متخصصة أو عاملين يحيطون بمعارف نوعية خاصة بالشركات[٤٧٣].

العلاقات بين الشركات:

تتمركز العلاقات بين الشركات في اقتصاديات السوق الليبرالية غالباً ضمن علاقات السوق، وتستند إلى العقود الرسمية القابلة للاحتكام القضائي[٤٧٤]. وفعلاً توجد هناك في الولايات المتحدة الأمريكية تدابير قانونية لمنع الفئوية الاحتكارية والاحتكارات من القيام بتفاهمات تتعلق بالأسعار. ولكن الشركات التي تريد أن تبرم عقوداً لعلاقات مع شركات أخرى، لا تلقى سوى القليل من الدعم من قبل النظام القانوني الأمريكي.

يتم نقل المعرفة التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق انتقال عمل العالم أو المهندس من شركة إلى أخرى (أو من معهد للأبحاث إلى مؤسسة عمل في القطاع الخاص)[٤٧٥]. ويسهل سوق العمل المرن هذا التحرك. وبذلك تقوم الكوادر العلمية بمناقلة المعرفة التقنية. ولكي يصبح نقل التكنولوجيات ممكناً، تعتمد اقتصاديات السوق الليبرالية مثل الولايات المتحدة إلى حد بعيد على منح التراخيص المصنعية أو على بيع التجديدات الإبداعية.

تلعب جمعيات البحث العلمي وعلاقات التعاون بين الشركات فيما يتعلق بنقل المعرفة التقنية في اقتصاديات السوق الليبرالية، دوراً أقل أهمية من دورها في اقتصاديات السوق المنسقة. تخاطر الشركات التي تتعاون مع شركات أخرى منذ سريان مفعول "الميثاق الوطني للبحث التعاوني" (National Cooperative Research Act) لعام ١٩٨٤، بأن تتلقى دعوى قضائية بتهمة مخالفتها قانون منع الفئوية الاحتكارية[٤٧٦].

الثقافة السياسية والمجتمع المدني

ترعرع في الولايات المتحدة الأمريكية تقليد ثقافي للاعتراف بالحريات الشخصية، والذي ترسخ في إعلان الاستقلال وفي الدستور الأمريكي. وبهذا فإن الثقافة الأمريكية فرداوية إلى حد بعيد ومتميزة من خلال ارتباطها العاطفي بالاستقلالية والتنافسية[٤٧٧]. ومن بين الشهادات الدالة على هذه الثقافة، نجد مبدأ المساعدة الذاتية والقيام بالأعمال الخيرية الخاصة وهيمنة مفهوم القدرة على الأداء على مفهوم العدالة. هناك بالفعل ميول قوية في الولايات المتحدة الأمريكية لتفسير هوة عدم المساواة الاجتماعية الواسعة، بأنها عبارة عن نتاج طبيعي لتعايش الناس مع بعضهم. تهيأت هذه الفكرة من قبيل مبدأ القضاء والقدر الكالفاني، ووجدت التعبير عنها في سياق العلمانية من خلال مفهوم الداروينية الاجتماعية[٤٧٨]. وتبعاً لذلك، أصبح ينظر إلى نجاح الفرد كدلالة على اجتهاده، ويعزى فشله بالمقابل إلى عدم اجتهاده. ومن كل هذه العناصر نبع التطور لموقف سلبي نسبياً حيال التدخلات الاجتماعية السياسية[٤٧٩].

يأتي إنتاج الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع معظم الدول الأوروبية في معظمه من منشآت نفعية عامة ومن التجمعات الكنسية. وهناك أيضاً أشكال كثيرة من الأعمال الخيرية على الصعيد الخاص واسعة الانتشار.

أما وضع عالم الاتحادات الأمريكية، والذي أدهش المراقبين بشكل خاص، مثل توكوفيل (Tocqueville)، فقد تغير جذرياً في الثلث الأخير من القرن العشرين[٤٨٠]. تعاني كثير من الاتحادات اليوم من تناقص عدد أعضائها وازدياد الشيخوخة بينهم. ولم تعد تلك الاتحادات الكبرى مثل "الاتحاد العام للنوادي النسائية" والماسونيين أو اتحادات المحاربين القدامى هي التي تتبوأ مركز الثقل الاجتماعي والسياسي في المجتمع الأمريكي، بل مجموعات مصالح صغيرة يقودها أناس مهنيون متمرسون. وتحاول هذه المجموعات أن تؤثر على الرأي العام وعلى التشريع بما يخدم توجهاتها التي تمتد من حماية البيئة إلى العناية بالأطفال الذين يعيشون في الفقر، إلى تقليص نفوذ المانحين من أصحاب رؤوس الأموال في السياسة، ووصولاً إلى الحد من المتطلبات تجاه الدولة. هذا وقد انتشرت جماعات المصالح العامة في السبعينات بشكل قوي وواسع، وكانت موجة التوسع هذه تتسم بليبرالية واضحة[٤٨١].

٧–٨ النماذج في المقارنة

أ – النظام السياسي

جدول رقم ١ : الأنظمة السياسية في المقارنة

(أنظر إلى الصفحة التالية)

المصدر :

Lehner، Franz / Widmaier، Ulrich (2002): Vergleichende Regierungslehre. 4. überarbeitete Auflage. Opladen: Leske + Budrich. Ismayr، Wolfgang (2003): Die politischen Systeme Westeuropas. 3. Auflage. Opladen: Leske Budrich.

	نظام الحكم	نظام الأحزاب
ألمانيا	نظام حكم برلماني	– للمنافسة الحزبية وظيفة فاعلة – الأحزاب : – الحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD) – الحزب المسيحي الديمقراطي (CDU) – اتحاد ٩٠ / الخضر – حزب الاشتراكيين الديمقراطيين (PDS) – اتحاد المسيحيين الاجتماعيين (CSU) – حزب الديمقراطيين الأحرار (FDP)
بريطانيا العظمى	نظام حكم برلماني	– واقعياً نظام ثنائي – الحزبان الكبيران هما: حزب المحافظين وحزب العمال
اليابان	نظام حكم ملكي برلماني	– تلعب الإنقسامات الداخلية للأحزاب دوراً هاماً – تميز نظام الأحزاب حتى عام ١٩٩٣ من خلال تكرار الأغلبية الواضحة للحزب الليبرالي الديمقراطي – المعارضة متشرذمة بشدة وهي ضعيفة نسبياً
هولندا	نظام حكم ملكي برلماني	– يرتكز نظام الأحزاب على "نظام أعمدة" – يوجد خمس أحزاب عمودية (PvdA ،KVP،CHU،ARP،VVD) – ١٩٦٠: تعرض النظام الحزبي للضغط والانتقادات – تأسس حزب جديد (D'66) – وجب على الأحزاب أن تضع لنفسها إستراتيجيات منهجية وبرامجية جديدة – فقدت خطوط التماس الفاصلة بين الطوائف الدينية (الناظمة داخلياً لنظام الأعمدة) كثيراً من أهميتها – بالكاد يوجد تمويل للأحزاب من الدولة
السويد	نظام حكم برلماني (ملكي برلماني)	– استمرارية عالية في نظام الأحزاب (من ١٩٢١ – ١٩٨٠) – أحد أنظمة الأحزاب الأكثر استقراراً في العالم الغربي – توجد خمس أحزاب – هيمنة حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي (SAP) – تحول ١٩٨٨: بناء كتل جديدة بين الأحزاب بناءً على قضايا معينة
الولايات المتحدة الأمريكية	نظام حكم رئاسي	– ليس للتنافس الحزبي دوراً هاماً – الأحزاب هي لتجميع المصالح وللتوجيه السياسي دون أهمية تذكر – ليس للأحزاب ثوابت برامجية – لا تمثل الأحزاب في مجلس الشيوخ كتلاً مغلقة

	قانون الانتخاب	الفصل بين السلطات
	– قانون الانتخاب النسبي مع الفقرة القانونية المانعة (يجب على الأحزاب الحصول على ٥٪ من الأصوات لتتمكن من الحصول على مقاعد برلمانية)	– بنية اتحادية (فدرالية) (يتقاسم الاتحاد والمقاطعات ممارسة سلطات الدولة) – من المحتمل أن تخضع القوانين التي يقرها البرلمان للرقابة من خلال المحكمة الدستورية الاتحادية
	– انتخاب بالأكثرية البسيطة في دوائر انتخابية ذات مقعد واحد	– ليس هناك محددات لسلطة الحكومة على الصعيد المؤسسي، بل تتم الرقابة عليها ومنحها الشرعية بشكل ديمقراطي من خلال التنافس بين الأحزاب
	– حتى عام ١٩٩٤: انتخاب بالأكثرية في دوائر انتخابية متعددة المرشحين – يتيح نظام الانتخابات دخول الأحزاب الصغيرة أيضاً إلى المجلس النيابي – يهدف إصلاح قانون الانتخاب للعام ١٩٩٤ إلى تقوية التكامل داخل الأحزاب وإلى استقرار نظام الحكم، فهو يطرح قانون انتخاب مختلط من قانون انتخاب نسبي وانتخاب بالأكثرية لمجلس النواب؛ يهدف إلى الحد أيضاً من تمركز السلطة؛ وهناك أيضاً الفقرة القانونية المانعة لمجلس النواب وهي ٣٪	– نظام المجلسين (عنصر فاصل بين السلطات) – مجلس النواب وفيه ٥١١ عضواً، ومجلس الشيوخ وفيه ٢٥٢ عضواً – في مقدمة ما يؤثر كفاصل بين السلطات هي الفترات التشريعية المختلفة لكلا المجلسين
	– قانون انتخاب نسبي حاد – لا توجد فقرة مانعة لدخول المجلس النيابي – يعطي الناخب صوت تفضيلي لأحد المرشحين الذين تضعها الأحزاب على قوائمها الانتخابية – يعد البلد بالكامل كدائرة انتخابية واحدة ولكنه يقسم إدارياً إلى ١٩ دائرة انتخابية – يتم انتخاب جميع برلمانات المقاطعات كل ١٢ سنة	– نظام المجلسين (يتضمن المجلس الأول ٧٥ عضواً ويتضمن المجلس الثاني ١٥٠ عضواً)
	– يوجد ٢٩ دائرة انتخابية – لكل دائرة انتخابية في المعدل حوالي عشر مقاعد – يوجد ٣٤٩ مقعداً في مجلس النواب (الرايخستاج)، منها ٣١٠ مقاعد ثابتة للمقاطعات و٣٩ مقعداً للتسوية – مدة الدورات الانتخابية أربع سنوات – الحاجز المانع لدخول المجلس النيابي ٤٪ – توزع المقاعد حسب نظام "سانت لاج" (Saint-Lague) – توجد أيضاً استفتاءات استشارية	– ١٩٧٠: الانتقال من نظام المجلسين إلى نظام المجلس الواحد في مجلس النواب (الرايخستاج) – تتم رقابة الحكومة حسب مبدأ المسؤولية الوزارية أمام البرلمان – توجد إدارة مستقلة عن السياسة إلى حد بعيد
	– قانون انتخاب بالأكثرية	– يتوجه النظام لممارسة الفصل بين السلطات حسب المبادئ العلمية لمونتيسكيو وجون لوك: (Montes-quieu، Locke) ويمثل الفصل بين السلطات وتشابكها مبدأً أساسياً – يوجد فصل رأسي بين السلطات على شكل بنية الدولة الفدرالية

ب – نظام الحقوق الأساسية

جدول ٢ : العوز الانساني و الفقر في المداخيل

البلدان	المرتبة (مؤشر الفقر) بين ١٧ بلد تم اختياره	مؤشر الفقر (القيمة النسبية)	الاحتمالية عند الولادة لعدم وصول سن الـ٦٠ (نسبة هذه المجموعة من السكان) ٢٠٠٥ – ٢٠٠٠	نسبة السكان التي تعاني من الأمية× الوظيفية (من ١٦–٦٥ سنة)	نسبة البطالة طويلة الأمد (إلى نسبة السكان القادرين على العمل) ٢٠٠١	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (بدخل قدره ٥٠٪ من معدل الدخل العام) ١٩٩٠–٢٠٠٠
ألمانيا	الدرجة ٦	١٠،٢ ٪	٩،٢ ٪	١٤،٤ ٪	٤،٢ ٪	٧،٥ ٪
بريطانيا	الدرجة ١٥	١٤،٨	٨،٩	٢١،٨	١،٣	١٢،٥
اليابان	الدرجة ١٠	١١،١	٧،٥	..	١،٤	١١،٨
هولندا	الدرجة ٤	٨،٤	٨،٧	١٠،٥	١،٦	٨،١
السويد	الدرجة ١	٦،٥	٧،٣	٧،٥	١،١	٦،٦
الولايات المتحدة	الدرجة ١٧	١٥،٨	١٢،٦	٢٠،٧	٠،٣	١٢،٥

– تعني الأمية الوظيفية صعوبة المقدرة على فهم نص عادي.

المصدر :
http://www.undp.org/hdr2003/indicator/pdf/hdr03_table_4.pdf [download 22.07.2004]

ملاحظة: مؤشر الفقر = المؤشر الذي يقيس أربع مجالات: طول مدة وصحة الحياة، المعرفة والوضع التعليمي، مستوى المعيشة والاستثنائية الاجتماعية. التعبير باللغة الإنجليزية لمؤشر الفقر هو: Human Poverty Index 2

جدول ٣ : الأعمار المتوقعة

البلد	العمر المتوقع (سنة)
ألمانيا	٧٨
بريطانيا العظمى	٧٨
اليابان	٨١
هولندا	٧٨
السويد	٨٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٧

المصدر :
2003 Freedom House

ج – الدولة الاجتماعية

جدول ٤: مواصفات الدول الاجتماعية مدار البحث

(أنظر إلى الصفحة التالية)

المصدر:

Esping, Andersen, Gosta (1998): Die drei Welten des Wohlfahrtskapitalismus. Zur politischen Ökonomie des Wohlfahrtsstaates. In: Lessenich, Stephan / Ostner, Ilona (Hrsg.): Welten des Wohlfahrtskapitalismus. Der Sozialstaat in vergleichender Perspektive. Frankfurt a.M. / New York: Campus, S. 19–56.

	الخصائص المميزة
ألمانيا	– تمثل الدولة الاجتماعية الألمانية النوذج النمطي لنظام نسيج محافظ من المؤسساتية الاقتصادية حسب اسبنج – اندرسن – دور تدخل نشيط للدولة – ارتباط قوي للتأمين مع ممارسة العمل – دور مركزي للعائلة كمؤسسة تأمين وإمداد – علاقة قوية بين التأمينات والوضع الاجتماعي (تتحدد المستحقات حسب الدخل السابق) – موقع مميز لموظفي الدولة الرسميين – حقوق الفرد ليست مرتبطة بوضعه كمواطن في الدولة بل بوضع عمله
بريطانيا العظمى	– يقدم النظام شكلاً مهجناً من أنواع دولة الرفاه المختلفة، فهو يتضمن عناصر من نوع دولة الرفاه المحافظة كما يتضمن أيضاً عناصر من أنواع دولة الرفاه الليبرالية ودولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية على السواء – يعمل السوق والأسرة على تحقيق وظائف هامة لدولة الرفاه – إن التزامات التأمين الممولة عن طريق الاشتراكات وعن طريق المبالغ المستقطعة للأداء الاجتماعي تكفل فقط الحد الاجتماعي الأدنى – أي تأمين خارج عن هذا النطاق يتم تنظيمه بشكل فردي خاص – عائدات التأمين متدنية بشكل عام – السمة المميزة: آهلية عالية – نموذج بيفريدج (Beveridge-Model)
اليابان	– نسبة منخفضة من الالتزامت الاجتماعية ولكن أداء اجتماعي عالي – لجميع المواطنين الحق وعليهم الواجب في العمل (المادة ٢٧ من الدستور) – تهيمن العائلة والدولة في تدابيرإنتاج الرفاه – التأمين الصحي: تأمين شامل لجميع السكان – للالتزامات الاجتماعية التطوعية من قبل أرباب العمل للقطاعين الخاص والعام أهمية قصوى – تستهدف سياسة سوق العمل وسياسة التوظيف الوصول إلى نسبة عالية من التشغيل، ليتسنى تمويل الضمانات الاجتماعية
هولندا	– نمط مختلط من دولة الرفاه (من ناحية، عناصر من نموذج بيفيردج، ومن ناحية أخرى عناصر من النموذج البسماركي) – هذا النمط المختلط من دولة الرفاه هو حالة فريدة في غرب أوروبا. – من ناحية هناك مكونات من رعاية لكافة المواطنين، ومن ناحية أخرى هناك مكونات من أنظمة تأمين تراعي أوضاع العاملين – الدين والكنيسة يلعبان دوراً خاصاً في تطور الدولة الاجتماعية – حتى الستينات: كان هناك تعميد ("نظام الأعمدة")
السويد	– دولة رفاه ديمقراطية اجتماعية – بقي لفترة طويلة النموذج النمطي لدولة الرفاه الحديثة – السمات المركزية: آهلية عالية – الاستغناء عن تقديم العناية من قبيل الوصم بالعوز – العناية بمواطني الدولة على قدم المساواة – المستحقات المالية الاجتماعية عالية نسبياً
الولايات المتحدة الأمريكية	– مستحقات مالية اجتماعية متدنية – في الغالب موقف سلبي من التدخل الاجتماعي السياسي – يهيمن مبدأ السوق على إجراءت إنتاج الرفاه وبعد ذلك تأتي العائلة – على كل فرد أن يكسب تكاليف معيشته مبدأياً من خلال العمل – تتركز الإعانات الاجتماعية الحكومية على قدماء المحاربين والمسننين والمعاقين. أما المجموعات الأخرى فتتكفل بها الكنائس والمنشآت النفعية العامة – لا تقدم مساعدة اجتماعية من ناحية مبدأية للعاطلين عن العمل القائمين بذاتهم فقط – يمكن القبول بعدم المساواة الاجتماعية أكثر مما هو الحال في أوروبا – لا تكفي المستحقات الاجتماعية للحفاظ على مستوى المعيشة – نقابات ضعيفة

	التمويل	هدف التأمين الاجتماعي
	– يتم تمويل التأمين ضد البطالة وضد المرض والتقاعد والعناية بالأمومة من اشتراكات العاملين ومن ما يقابلها من أرباب العمل – تأتي إعانات مالية من الدولة إلى تأمين التقاعد وحماية الأمومة من أموال الضرائب – يمول التأمين ضد الحوادث من قبل أرباب العمل فقط – تمول المساعدات الاجتماعية من الضرائب	– في الغالب لتأمين المستوى المعيشي
	– يتم تمويل الضمان الاجتماعي العام الذي يغطي مخاطر كالبطالة والحوادث والأمومة والشيخوخة من الاشتراكات ومن الضرائب معاً – يتم تمويل الخدمات الصحية الوطنية والحد الاجتماعي الأدنى من الضرائب	– تأمين الحد الأدنى
	– يمول التأمين للتقاعد ضد المرض وللعناية وضد الحوادث وضد البطالة من خلال اشتراكات أرباب العمل والعاملين – ولكن المساهمات هناك هي أقل مما هو الحال في ألمانيا – مساهمات مالية من الدولة تدعم التأمين ضد البطالة – يتم تمويل تأمين التقاعد لجميع الشعب (تقاعد أساسي لجميع المواطنين) جزئياً من أموال الضرائب – نظام التأمين الصحي: يتحمل المريض ٢٠–٣٠٪ من تكاليف العلاج الطبي	– تأمين مستوى المعيشة
	– يمول الضمان الاجتماعي العام (والذي يغطي مخاطر كالشيخوخة والبطالة والأمومة والإعاقة وغيرها) من الاشتراكات – يمول تأمين الحد الأدنى الاجتماعي من الضرائب (يؤمن الحد الأدنى للمعيشة)	– متفاوت
	– يمول الضمان الاجتماعي العام (يغطي مخاطر كالحوادث، والشيخوخة والأمومة والأبوية، والمرض) من تسديد الاشتراكات (أرباب العمل) ومن أموال الضرائب – وبالمثل يمول التأمين ضد البطالة – يمول ضمان الحد الأدنى الاجتماعي فقط من الضرائب	– تأمين مستوى المعيشة
	– يمول نظام التأمين الحكومي للشيخوخة والإعاقة من خلال اشتراكات أرباب العمل والعاملين – يتم تمويل التأمين ضد البطالة من خلال استيفاء ضريبة مرتبطة بهذا الغرض على الأجور المستوفاة من أرباب العمل – يتم إعانة بعض أنظمة التأمين الرسمية من الاتحاد الفدرالي	– تأمين الحد الأدنى

جدول ٥ : نسبة الضرائب والرسوم في المقارنة العالمية، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، (١٩٨٠–٢٠٠١)

البلد	١٩٨٠		١٩٩٠		٢٠٠١	
	ضرائب	رسوم اشتراكات اجتماعية	ضرائب	رسوم اشتراكات اجتماعية	ضرائب	رسوم اشتراكات اجتماعية
ألمانيا	٢٤،٦	٣٧،٥	٢٢،٣	٣٥،٧	٢١،٧	٣٦،٤
بريطانيا	٢٩،٣	٣٥،٢	٣٠،٧	٣٦،٨	٣١،٠	٣٧،٤
اليابان	١٧،٨	٢٥،١	٢١،٤	٣٠،١	–	–
هولندا	٢٧،٠	٤٣،٦	٢٦،٩	٤٣،٠	٢٥،٦	٣٩،٩
السويد	٣٣،٨	٤٧،٥	٣٩،٠	٥٣،٦	٣٧،٣	٥٣،٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١،١	٢٧،٠	١٩،٨	٢٦،٧	–	–

المصدر:
OECD-Revenue Statistics 1965-2001، Paris 2002 (http://www.sozialpolitik-aktuell.de/docs/2/tab/TabelleII13.pdf)

جدول ٦ : النفقات الاجتماعية، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٠–١٩٩٥)

البلد	النفقات الاجتماعية ٪ من الناتج المحلي الإجمالي		
	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٩٨×
ألمانيا	٢٣،٧	٢٨،٠	٢٧،٢٩
بريطانيا العظمى	١٨،٣	٢٢،٥	٢٤،٧٠
اليابان	٩،٩	١٣،٨	١٤،٦٦
هولندا	٢٨،٥	٢٧،٨	٢٣،٩٠
السويد	٢٩،٨	٣٣،٠	٣٠،٩٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣،٤	١٥،٨	١٤،٥٩

– هذه الأرقام بناءً على:
http://www.oecd.org/statisticsdata/0,2643,en_2649_34635_1_119656_1_1_1,00.html

المصدر:
Scharpf, Fritz W./Schmidt, Vivien A. (2000): Welfare and Work in the Open Economy. Volume I and II. Oxford: University Press, p. 364.

جدول ٧: النفقات الاجتماعية العامة، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٨)

البلد	المجموع	التقاعد	الإعاقة	انجراز الخدمات الأسرية	الإنجازات النقدية الأسرية	البطالة	سياسة سوق عمل نشيطة	الصحة
ألمانيا	٢٧،٢٩	١٠،٤٦	١،٠٥	٠،٨٠	١،٩٣	١،٣٢	١،٢٦	٧،٨٠
بريطانيا	٢٤،٧٠	٩،٧٧	٢،٦٤	٠،٤٩	١،٧٣	٠،٣٢	٠،٣١	٥،٦٢
اليابان	١٤،٦٦	٥،٦٧	٠،٣٢	٠،٢٦	٠،٢١	٠،٥٠	٠،٢٥	٥،٦٥
هولندا	٢٣،٩٠	٦،٢١	٢،٣٩	٠،٤٠	٠،٨١	٢،٦٠	١،٣٢	٥،٩٧
السويد	٣٠،٩٨	٧،٤٦	٢،١٠	١،٦٨	١،٦٣	١،٩٣	١،٩٦	٦،٦٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤،٥٩	٥،٠٧	٠،٨٦	٠،٢٩	٠،٢٢	٠،٢٥	٠،١٨	٥،٨٦

المصدر:
OECD. Social expenditures database (SOCX)

جدول ٨ : المتقاعدين والتقاعد

البلد	النسبة لعدد السكان[١] (٪)	نسبة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي[٢]
ألمانيا	١٧	١٣،١
بريطانيا العظمى	١٦	١١،٨
اليابان[٣]	–	–
هولندا	١٤	١٢،٩
السويد	١٧	١١،٤
الولايات المتحدة الأمريكية[٣]	–	–

١) نسبة من تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاماً
٢) نسبة نفقات التقاعد إلى الناتج المحلي الإجمالي
٣) لا يوجد بيانات لهذه البلدان في جداول إحصائيات Eurostat
المصدر: Eurostat بوضع ٢٠٠١

جدول ٩ : نسبة الانجاب

البلد	نسبة الانجاب	
	١٩٨٠	٢٠٠١
ألمانيا	١،٤	١،٤
بريطانيا العظمى	١،٩	١،٧
اليابان	١،٨	١،٤
هولندا	١،٦	١،٧
السويد	١،٧	١،٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١،٨	٢،١

المصدر:
World Bank (2003): World Development Indicators. Washington: 100 – 102

جدول ١٠ : مستحقات الأمومة

البلد	مدة إجازة الأمومة	حجم المستحقات المايةفي فترة الأمومة
ألمانيا	١٤ أسبوع	١٠٠٪ من الدخل
بريطانيا العظمى	١٨ أسبوع	٩٠٪ من الدخل في الأسابيع الستة الأولى ، وبعدها مبلغ مقطوع (١١٥ يورو لكل أسبوع)
اليابان	١٤ أسبوع	٦٠٪ من الدخل
هولندا	١٦ أسبوع	١٠٠٪ من الدخل
السويد	٦٤ أسبوع	٨٠٪ من الدخل في السنة الأولى وبعدها مبلغ مقطوع
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢ أسبوع	لا يوجد أي مستحقات

المصدر:
http://europa.eu.int/comm/employment_social/missoc/index_de.html [2.8.2004]

د. سوق العمل

جدول ١١: نسبة العاطلين عن العمل (نسبة العاطلين المسجلين إلى مجموع القادرين على العمل غير الحر)

البلد	نسبة العاطلين عن العمل		
	المجموع	رجال	نساء
ألمانيا	٨،١	٧،٦	٨،٦
بريطانيا العظمى	٦،٠	٦،٧	٥،١
اليابان	٤،٨	٥،٠	٤،٥
هولندا	٣،٦	٢،٧	٤،٩
السويد	٧،١ ×	٧،٤ ×	٦،٧ ×
الولايات المتحدة الأمريكية	٤،١×	٣،٧×	٤،٦×

– الأرقام من العام ١٩٩٩

المصدر:
ILO (2002): Key Indicators of the Labour Market 2001–2002. Geneva: International Labour Office, pp. 262–283.

جدول ١٢ : نسبة الملتحقين بالعمل لعدد السكان في العام ٢٠٠٠

البلد	نسبة التشغيل		
	المجموع	رجال	نساء
ألمانيا	٥٣،٧	٦٣،٦	٤٤،٥
بريطانيا العظمى	٥٩،٧	٦٧،٤	٥٢،٣
اليابان	٥٩،٥	٧٢،٧	٤٧،١
هولندا	٧٠،٩ ×	٨٠،٣×	٦١،٣ ×
السويد	٦٦،٧	٦٩،٥	٦٣،٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٢،٧	٧٠،٠	٥٦،٠

– الأرقام من العام ١٩٩٩

المصدر:
ILO (2002): Key Indicators of the Labour Market 2001–2002. Geneva: International Labour Office, pp. 55–67.

جدول ١٣: درجة التنظيم النقابي

البلد	درجة التنظيم
ألمانيا	٢٨٪ ١
بريطانيا العظمى	٣٠٪ ٢
اليابان	٢٢٪
هولندا	٢٨٪
السويد	٩٠٪
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣٪

1) www.gesis.org/Dauerbeobachtung/Sozialindikatoren/Daten/System_Sozialer_Indikatoren/keyindik/P009.pdf [26.7.2004]
2)www.boeckler.de/cps/rde/xchg/SID-3D0AB75D91C0F2DF/hbs/hs.xsl/512_15731.html [26.04.2004]

المصدر:
Freedom House 2003

جدول ١٤: التغييرات في درجة التنظيم النقابي وفي نظام التفاوض حول الأجور مع مرور الزمن

البلد	درجة التنظيم النقابي			نظام التفاوض حول الأجور		
	١٩٥٠–١٩٧٣	١٩٧٤–١٩٨٤	١٩٨٥–١٩٩٢	١٩٥٠–١٩٧٣	١٩٧٤–١٩٨٤	١٩٨٥–١٩٩٢
ألمانيا	٣٨	٤٠	٣٧	٢،٠	٢،٠	٢،٠
بريطانيا العظمى	٤٥	٥١	٤١	١،٧	٢،١	١،٠
اليابان	٣٤	٣١	٢٥	١،٤	٢،٠	٢،٠
هولندا	٤٠	٣٦	٢٨	٣،٧	٣،٤	٢،١
السويد	٧١	٨٦	٩٥	٣،٧	٣،٧	٢،٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩	٢٣	١٥	١،٣	١،٠	١،٠

ملاحظات: ١) اتفاقات الأجور على مستوى العامل، ٢) اتفاقات الأجور على مستوى القطاع الصناعي، ٣) اتفاقيات مركزية دون عقوبات، ٤) اتفاقيات مركزية مع عقوبات (الأرقام هي معدلات تلك الفترة).

المصدر:
Hall/Soskice 2001: 59

جدول ١٥ : الأعباء المترتبة على ذوي الدخل المنخفض

البلد	الأعباء
ألمانيا	٤٧،٧
بريطانيا العظمى	٢٨،٤
اليابان	١٩،٤
هولندا	٣٨،٨
السويد	٤٩،٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩،٢

ملاحظة: رسوم اشتراكات أرباب العمل و العاملين في التأمينات الاجتماعية ز في ضريبة الدخل الشخصية.

المصدر:
Ferrera، Maurizio / Rhodes، Martin (2000): West European Politics. Recasting European Welfare States. Volume 23، April 2000، Number 2، p. 147.

جدول ١٦ : نسبة العاطلين عن العمل ١٩٧٠ – ١٩٩٨

البلد	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٨
ألمانيا	٠،٦	١،٠	٣،٩	٣،٢	٤،٥	٧،٩	٧،٦	٦،٢	٨،٨	١٠،٣	١١،٢
بريطانيا	٢،٤	٢،١	٤،٨	٤،٥	٩،١	١١،٤	١٠،٢	٥،٩	١٠،٣	٨،٠	٦،٥
اليابان	١،٢	١،٣	٢،٠	٢،١	٢،٢	٢،٧	٢،٨	٢،١	٢،٥	٣،٣	٤،٢
هولندا	٠،٩	٢،٢	٤،١	٣،٦	٥،٨	١٠،٦	٨،٠	٦،٠	٦،٥	٦،٦	٤،١
السويد	١،٥	٢،٥	١،٦	٢،١	٢،٥	٣،١	٢،١	١،٦	٨،٢	٨،١	٦،٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٥،٠	٤،٩	٧،٧	٥،٨	٧،٦	٧٥	٦،٢	٥،٦	٦،٩	٥،٤	٤،٦

المصدر:
Scharpf، Fritz W. / Schmidt، Vivien A. (2000): Welfare and Work in the Open Economy. Volume I and II. Oxford: University Press، p. 341.

جدول ١٧ : النسبة الموحدة للعاطلين عن العمل آذار ٢٠٠٤

البلد	٢٠٠٤
ألمانيا	٩،٧
بريطانيا العظمى	٤،٧
اليابان	٤،٧
هولندا	٤،٧
السويد	٦،٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٥،٧

المصدر:
http://www.oecd.org/dataoecd/41/13/18595359.pdf [download 1.8.2004]

جدول ١٨ : النسبة المئوية للعاملين بدوام جزئي

البلد	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥
ألمانيا	٧،٣	٧،٩	١٠،٢
بريطانيا العظمى	–	١٤،٠	١٦،٦
اليابان	١٠،٧	١١،٦	١٤،٩
هولندا	٨،٢	١١،٥	٢٠،٨
السويد	١٥،٧	١٨،٩	١٧،٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠،٣	١١،٧	١٣،٥

ملاحظة: نسبة السكان المؤهلين عمرياً للعمل (١٥–٦٥ سنة) الذين يعملون بدوام جزئي.
المصدر:
Scharpf, Fritz W./Schmidt, Vivien A. (2000): Welfare and Work in the Open Economy. Volume I and II. Oxford: University Press, p. 351.

هـ – نظام التعليم

جدول ١٩ : نتائج الدراسة الصادرة عن بيزا (PISA)

البلد[1]	القراءة	الرياضيات	العلوم الطبيعية
ألمانيا	المركز ٢٢	المركز ٢٠	المركز ١٩
بريطانيا العظمى	المركز ٧	المركز ٨	المركز ٤
اليابان	المركز ٨	المركز ١	المركز ٢
السويد	المركز ٩	المركز ١٥	المركز ١٠
الولايات المتحدة الامريكية	المركز ١٥	المركز ١٩	المركز ١٤
معدل OECD	المركز ١٥	المركز ١٦	المركز ١٣
من مجموع	٣١ مصنفاً	٣١ مصنفاً	٣١ مصنفاً

١) لم تشارك هولندا في دراسة بيزا ٢٠٠٠ هذه.

المصدر:
Deutsches PISA-Konsortium (Hrsg.) (2003): PISA 2000. Ein differenzierter Blick auf die Länder der Bundesrepublik Deutschland. Opladen: Leske + Budrich, S. 52.

جدول ٢٠ : النسبة المئوية لنفقات الدولةعلى التعليم ١٩٩٢– ٢٠٠٠

البلد	النسبة المئوية لنفقات الدولة على التعليم ١٩٩٢–٢٠٠٠
ألمانيا	١
بريطانيا العظمى	٤
اليابان	٦
هولندا	١٠
السويد	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢

المصدر:
Baratta, Mario von (2002): Der Fischer Weltalmanach 2003. Frankfurt a. M.: Fischer Taschenbuch Verlag, S. 31-49.

جدول ٢١: نفقات البحث العلمي والتنمية ربالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

البلد	نفقات البحث العلمي والتطوير بالنسبة المئوية من الناتج الإجمالي
ألمانيا	٢،٥١
بريطانيا العظمى	١،٨٩
اليابان	٣،٠٦
هولندا	١،٨٩
السويد	٤،٢٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢،٧٤

المصدر:
globus Infografik GmbH. 59. Jg., Ic-9368, 2. August 2004

جدول ٢٢ : الترابط بين المنشأ الاجتماعي والنجاح في التعليم (الفروقات بين متوسط القدرات على القراءة و فهمها للفئة العمرية من ١٥ سنة المنحدرين من عائلات من الربع الأعلى والربع الأسفل من البنية الاجتماعية (الوضع الاجتماعي الأعلى للأب أو للأم)

البلد	القدرة على القراءة للربع الأعلى من البنية الاجتماعية[1]	القدرة على القراءة للربع الأسفل من البنية الاجتماعية	فروقات القدرة على القراءة بين الربع الأعلى وبين الربع الأسفل من البنية الاجتماعية
ألمانيا	٥٣٨	٤٢٧	١١١
بريطانيا العظمى	٥٧٦	٤٧٤	١٠٢
اليابان	٥٤٣	٥٠٧	٢٧
هولندا	×	×	×
السويد	٥٥٦	٤٨٤	٧٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٥٢	٤٥٥	٩٧

× للأسف لا يوجد أرقام لهذه الدولة

١) الأرقام هي مقياس القدرة على القراءة: كلما ارتفعت الأرقام ازدادت القدرات.

المصدر:
Deutsches PISA-Konsortium (Hrsg.) (2003): PISA 2000. Ein differenzierter Blick auf die Länder der Bundesrepublik Deutschland. Opladen: Verlag Leske + Budrich, S. 384.

ملاحظة: في كل البلدان يوجد عدم تكافؤ في اكتساب المقدرة على القراءة ولكن على قدر متباين. وترتبط علاقة المنشأ الاجتماعي مع التفوق التعليمي في الدول على الوجه التالي: (أنظر العمود الرابع في الجدول أعلاه) يتبين أن الفرق في ألمانيا (١١١ نقطة) في قدرة القراءة بين الشبيبة من الشرائح الاجتماعية العليا والسفلى هو الأكبر بين هذه الدول. حتى في الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة كمثال لعدم التكافؤ في فرص التعليم نجد هذا الفرق أقل من ألمانيا رغم ارتفاعه (٩٧ نقطة). تسجل اليابان أدنى فرق (٢٧ نقطة) وتليها السويد (٧٢ نقطة). فيما يتعلق بالطاقات العلمية في الرياضيات والعلوم الطبيعية، بينت دراسات بيزا (PISA) أن هناك فروقات مثيلة متفاوتة بسبب المنشأ الاجتماعي في هذه الدول.

٧-٩ الخلاصة

يقدم هذا التمثيل البياني لنماذج الديمقراطية في البلدان المختارة أجزاء من المعطيات المادية التجريبية، التي ترتكز عليها منهجية الديمقراطية الاجتماعية المعروضة هنا. فهو يكشف للعيان الصلات والترابطات الهامة بوضوح أكثر تفصيلاً. وينطبق ذلك على سبيل المثال على العلاقة بين الشكل المؤسسي للنظام السياسي وبين فرص التشكيل السياسي للعلاقات المجتمعية. وهكذا يمثل النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، بما يضعه من محددات لممارسة السلطة السياسية، حاجزاً عالياً أمام سياسة التشكيل الاقتصادي والمجتمعي، في حين أن الديمقراطية البرلمانية كما هي سائدة على سبيل المثال في بريطانيا العظمى أو في هولندا أو في السويد، تقدم ودون وجود لاعبين سلطويين يتمتعون بحق النقض، فرصاً لإجراء تغيرات جذرية في مجالات الاقتصاد السياسي وتشكيل المجتمع.

الثقافة السياسية والمجتمع المدني يضعان شروطاً هامة لكيفية الاستفادة من فرص التشكيل السياسي. أما الثقافة الفردية التي تهيمن عليها أفكار عصامية متزمتة، بأن الفرد هو الذي يتحمل في نهاية المطاف ذنب فقره، هذه الثقافة كما هي موجودة في الولايات المتحدة، ليس بوسعها أن تقدم منطلقات ملائمة لسياسة الديمقراطية الاجتماعية. في حين أن ثقافة التضامن السائدة في السويد والتي تتميز بمشاطرة التزام الفرد فيها بشؤون المجموعة، تقدم في المقابل دوافع قوية لانتهاج سياسة ديموقرطية اجتماعية.

الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الليبرتارية كلاهما، وكما يظهر من التحاليل الجارية في الدول، لا تمثل منهجية ستاتيكية ساكنة يمكن أو يجب أن يلتزم بها بلد ما إلى الأبد. بل يحددان بالأحرى معالم أنماط مثالية، يستطيع أي بلد أن يتقارب منها بقد أكبر أو أقل في حدود سياسته العملية. وليست الثقافة السياسية وحدها هي التي تجعل اختيار هذه الأمة أو تلك يقع على إحدى هذه الأنماط. إنما يلعب دوراً مقرراً هنا، الخبرات الناتجة في الغالب عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تتطلب إجابات جديدة على التساؤلات الأساسية لدى تشكيل الاقتصاد السياسي. فهكذا قاد الركود الاقتصادي الكبير في عقد الثلاثينيات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقترابها من نمط الديمقراطية الاجتماعية في مجالات الاقتصاد الجمعي والضمان الاجتماعي، ولكن لفترة وجيزة فقط. أما المثال السويدي، فقد أظهر أن شكلاً من أشكال مأسسة العطاء الحكومي الاجتماعي الذي لا يشمل فقط المحتاجين للمساعدة، بل يشمل أيضاً الطبقة الوسطى العريضة، يمكن أن يؤدي بدوره إلى استقرار الثقافة السياسية الذي من شأنه أن يجعل استمرارية دعم مشروع الديمقراطية الاجتماعية محتملاً.

يظهر للعيان أيضاً العلاقة الوثيقة بين المؤسسات في مجالات العمل المختلفة للاقتصاد السياسي في الديمقراطية الاجتماعية في دول موضوع هذا البحث. وبينما تطور بلدان اقتصاديات السوق المنسقة أيضاً أشكالاً من الضمان الاجتماعي الحكومي المستند على الحقوق الأساسية، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً نمطياً لبلد قد أقام على قواعد اقتصاد سوق ليبرالي مجرد ما قد يعتبر بقايا كينونة دولة اجتماعية. بين العناصر الجزئية لكلا النوعين من الاقتصاد يوجد تجاذب قوي، وإلى حد ما علاقة وظائفية تفرضها المعطيات الظروفية أيضاً.

ولتعدد متنوعات الأنظمة أهمية خاصة في فهم نهج الديمقراطية الاجتماعية. تتطلب الحقوق الأساسية العامة، كونها تمثل قاعدة معيارية للديمقراطية الاجتماعية، ممارسة عملية لاقتصاد سياسي يكفل هذه الحقوق الأساسية لجميع المواطنين. و يترك الاقتصاد في هذا الإطار هامشاً عريضاً لخيارات مختلفة لعملية التشكيل ولكل بلد حسب ظروفه المؤسساتية والتاريخية والاقتصادية والثقافية، وحسب الخبرات التي اكتسبها من خلال ممارسة الحلول للمشاكل التي واجهته.

من خلال المقارنة بين الدول، يتضح أيضاً الدور المحوري الذي يلعبه نظام التعليم في توزيع فرص الحياة الاجتماعية في كل مجتمع. إذ أثبت المثال السويدي وبشكل يثير الإعجاب، أن دعم البدء المبكر بالتعليم والتدرج اللاحق في النظام المدرسي على صعيد المدرسة اليومية، يمثل الضمان الأفضل ويقدم الدعم الأمثل للمواهب وللمساواة في الفرص الاجتماعية.

تنم الجداول عن سلسلة من الاستنتاجات المفتاحية على صعيد المقارنة. وهكذا تبين أرقام نسب البطالة، أن اقتصاد السوق الليبرالي للولايات المتحدة الأمريكية يحصل بالمقارنة على علامات جيدة، ولكنه ليس أفضل من اقتصاديات السوق المنسقة التي نفذت أشكالاً فعالة من إصلاحات التحديث مثل هولندا. وكما هو متوقع، تودي الديمقراطيات الليبرتارية إلى حد ما، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمركية وبريطانيا العظمى التي من الأولى اعتبارها بقايا دول اجتماعية، تودي في الواقع إلى انتشار واسع للفقر وعدم المساواة الاجتماعية. ومن الدلالات الواضحة نجدها في الفروقات الهامة في مجال التعليم، حيث تتبوأ السويد قمة الهرم في جميع الأبعاد، ولكن الولايات المتحدة أيضاً تظهر بمظهر جيد بالمقارنة في هذا الصدد. بينما أدى نظام التعليم الألماني القائم على عملية غربلة مبكرة للطلاب، وعلى نظام المدرسة النصف نهارية إلى نتائج أودت به إلى ذيل سلم ترتيب الدرجات.

بالنسبة للنموذج الياباني فهو بحاجة إلى توضيح، حيث يظهر منه أن المعطيات الرقمية تتناقض مع التحاليل النوعية. ويرجع ذلك أولاً إلى أساليب الحساب المختلفة للإنجازات الاجتماعية. فمثلاً تنتج النسبة المتدنية للنفقات الاجتماعية خاصة في مجال البطالة، من جراء المبالغ الفلكية التي تنفق لتمويل برامج توليد فرص عمل في مجال اقتصاد النشاطات العمرانية، والتي لا تتحملها موازنة النفقات الاجتماعية، بالرغم من كونها أصلاً من صلب برامج الدولة الاجتماعية الشاملة. واليابان توفي إلى حد جيد بمتطلبات الديمقراطية الاجتماعية وفي مقدمتها الحقوق الاجتماعية، مع أنها مقصرة في نفس الوقت في جوانب أخرى من المتطلبات مثل متطلب الدمقرطة المجتمعية.

تثبت اليابان بأن منهجية الديمقراطية الاجتماعية ليست هي تصورات أوروبية مركزية فقط، تستمد آهليتها للتطبيق حصراً في دائرة الثقافة الأوروبية. فجوهر منهجية الديمقراطية الاجتماعية لا يستند إلى أي من التقاليد الثقافية الدينية الخاصة، لأنها تهدف في النهاية إلى تحقيق الحقوق الأساسية العامة عالمياً. وينبغي لهذه الحقوق أن تكفل تكافؤاً عادلاً لفرص الحياة التي يمكن للفرد عندئذٍ أن يحولها إلى حقيقة حياتية، كل حسب أفكاره الثقافية.

يظهر مثال الولايات المتحدة الأمريكية، أنه بالرغم من تعدد المعابر التدريجية للتجسير بين الديمقراطيات الاجتماعية عالية التطور والأقل تطوراً، توجد هناك أيضاً حدود مؤسساتية التي من بعدها تغير الديمقراطية طابعها. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت عدداً من برامج الحماية الاجتماعية، إلا أن الثغرات في هذه البرامج وضعف تأسيسها لكي تصبح حقوقاً اجتماعية عامة، وهيمنة الأسواق في المجالات الاقتصادية الهامة، كلها تدعو إلى تبرير وصف نمطها كديمقراطية ليبرتارية. إن ذلك يمثل تشخيصاً جذرياً للطبيعة اللامتغيرة لهذه الديمقراطية، بل يمثل قبل كل شئ تشخيصاً للوضع القائم على مرجعية تناسب القوى بين لاعبي الأدوار على صعيد الديمقراطية الليبرتارية والديمقراطية الاجتماعية في هذا البلد.

أما في مقدمة ما تظهره هذه المقارنات للعيان، فهو البرهان الحقيقي بأن التشكيل المحدد بشكل خاص للأسس الاجتماعية للديمقراطية ضمن الإطار الذي ترسم حدوده الحقوق الأساسية الشاملة، ليس إلا شأناً أخلاقياً خاصاً بمجتمع بعينه، وبالخبرات التي مر فيها عملياً في سياق حله للمشاكل التي واجهها. إن متطلب الديمقراطية الاجتماعية متطلباً شمولياً، ولكنه يترك حيزاً واسعاً لخيارات مختلفة لتشكيل ثقافي ومجتمعي واجتماعي بطرق متباينة.

٨ – الممارسة السياسية العملية

٨–١ لاعبو الأدوار السياسية على صعيد الديمقراطية الاجتماعية

هناك مداخل ثلاث لتحديد لاعبي الأدوار الهامة الحقيقيين على صعيد الديمقراطية الاجتماعية[٤٨٢].

أولاً: مدخل تحليل المصالح، الذي يطرح تساؤلاً حول المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي ترتبط مع مشروع الديمقراطية الاجتماعية، وفي نفس السياق حول لاعبي الأدوار الذين يكرسون عملهم من أجل ذلك،

ثانياً: مدخل تاريخي، الذي يحدد هوية الناشطين الذين عملوا من أجل المشروع خلال المسار التاريخي،

ثالثاً: مدخل مجتمعي نظري، الذي يحدد من قبيل أهمية الديمقراطية الاجتماعية للاندماج المجتمعي والسياسي هوية الناشطين، الذين من خلفية دوافعهم تجاه مصالح سياسية ديمقراطية ودوافع مصالح مواطني الدولة، يكرسون عملهم من أجل المشروع.

تحت منظور تحليل المصالح ينطوي قبل كل شيء، تمثيل مصالح نقابية للعمال ولموظفي الشركات، وكذلك الأحزاب السياسية التي تفهم نفسها كممثل لهذه المصالح.

ولكن الاعتبارات التاريخية تظهر أنه قد تم دعم أجزاء كبيرة من مشروع الديمقراطية الاجتماعية في العديد من البلدان الأوروبية أيضاً من قبل أحزاب مسيحية ديمقراطية ومن مؤسسات مجتمعية. وعلاوة على ذلك، كانت في الدول الاسكندنافية أحزاب المزارعين المتوسطة والصغيرة الحجم وروابطها المجتمعية، قد عملت كجبهة يُعتمد عليها للدفاع عن الدولة الاجتماعية الشاملة.

أما المدخل المجتمعي النظري، فهو يبين بوضوح بأن فئات من الطبقة الوسطى، سواء كانوا من الناخبين أو كانوا مواطنين ملتزمين بمبادرات المجتمع المدني، يمكنهم دعم مشاريع الديمقراطية الاجتماعية التي يرون فيها مساهمة في إقامة مجتمع عادل وأهمية بالغة للاندماج السياسي لمجتمعهم.

تظهر المقارنة بين البلدان، بأن هناك طيفاً واسعاً من لاعبي الأدوار المحتملين في الديمقراطية الاجتماعية. وتبين كذلك بأنها ليست المصالح الاجتماعية الاقتصادية فقط، بل أيضاً مصالح سياسية وأخلاقية ثقافية هي التي تولد الدوافع لدى الناشطين مجتمعياً ليكرسوا عملهم في سبيل مشروع الديمقراطية الاجتماعية.

تتضمن قائمة لاعبي الأدوار في الديمقراطية الاجتماعية على الساحة الدولية، هيئات ومنظمات مثل المجتمع المدني العابر للحدود الوطنية وأنظمة إقليمية للتعاون السياسي كالاتحاد الأوروبي، وكثيراً من بلدان العالم الثالث.

الأمر الهام لتحقيق مشروع الديمقراطية الاجتماعية على جميع المستويات، بما فيها المستوى المجتمعي الوطني والمستوى الإقليمي والمستوى العالمي، يتمثل في تشكيل ائتلاف عريض قدر المستطاع للاعبي الأدوار في هذا المضمار. لهذا فإنه من الأهمية بمكان أن يكون واضحاً، بأن الديمقراطية الاجتماعية ليست ايديولوجية معينة، بل مشروع سياسي يمكن تحقيقه شيئاً فشيئاً بخطوات متتالية، كما أن دوافع ومصالح مختلفة يمكن أن تساهم في تحقيقه أيضاً.

٨-٢ التشكيل والتكيف

تتكشف بطبيعة الحال توترات بين مختلف الأهداف المعيارية للديموقراطية الاجتماعية. وينطبق ذلك مثلاً إزاء العلاقة بين المساواة في فرص العيش والديناميكية الاقتصادية، وبين الحرية والمساواة، وبين الاختلاف الثقافي والمواطنة المشتركة، وبين الدمقرطة المجتمعية والقدرة على الإنجاز الاقتصادي، وبين الضمان الاجتماعي الحكومي والمسؤولية الذاتية للفرد.

لهذا السبب، ولأن هناك ضرورة للتفريق الواضح بين الأهداف الحقيقية والوسائل المتاحة لتحقيق مشاريع الديمقراطية الاجتماعية، يمكن أن تفهم الديمقراطية الاجتماعية فقط كبراغماتية مصحوبة بالمبادئ. وينبغي تقييم وسائل تحقيق الأهداف الحقيقية دوماً في ضوء الخبرات المكتسبة وفي ضوء الخيارات المتاحة الأفضل. إن جميع الوسائل التي أثبتت جدواها لتحقيق الأهداف، هي وسائل مشروعة. فالإنفتاح والاعتبار من الخبرة، ورفض وسائل وطرق محببة لكنها لم تؤد للنجاح، واللجوء إلى آليات جديدة عندما تبشر بالنجاح تحت ظروف متغيرة، تمثل جميعها أسساً لمشروع الديمقراطية الاجتماعية من حيث النظرية ومن حيث التطبيق العملي.

يتصرف لاعبو الأدوار السياسيون على الدوام تحت مقيدات الظروف البنيوية للنظام ومنطقياته، ومن خلال توافقات الناشطين. ويمكن من حيث المبدأ استنفاذ القدر المحدود أصلاً للسلطة السياسية على تشكيل الاقتصاد بشكل أفضل، كلما تعمق الفهم لجوهر قوانين الوظيفة الاقتصادية بدقة، وكلما تم احترامها فعلياً. ومع أنه يمكن على الدوام تشكيل النظام الاقتصادي سياسياً إلى حد معين، وأنه يمكن التأثير على منطق الوظيفة الاقتصادية من خلال وضع أطر ووسائل مناسبة للتدخل، إلا أن ترسيم الحدود النهائية يتم فعلياً من خلال المكونات الجزئية للنظام الاقتصادي نفسه. وفي العادة تثأر تجاوزات تلك الحدود لنفسها من خلال النتائج الحتمية للفشل الوظيفي ومن خلال ممارسات تدخل الدولة غير المرغوب فيها.

إنه لتساؤل مفتوح، بأي قدر يفرض الاقتصاد المفتوح ضمن الاقتصاد العالمي المعولم نفسه كأحد شروط النظام القاسية التي يجب التعامل معها في العديد من المجالات أثناء تحقيق أهداف الديمقراطية الاجتماعية عن طريق اللجوء إلى إستراتيجيات من التكيف، والتي لا يسعها أن تلتف حول الشروط الأطرية القاسية هذه. وسيبقى من غير المؤكد، بأي قدر يمكن للشروط الاقتصادية نفسها أن تتشكل سياسياً. حتى إذا ما تم استحداث توافق شبه إجماعي على مستوى المعرفة الاجتماعية العلمية لهوامش المناورة الممكنة العابرة للحدود الوطنية، ودأب علاوة على ذلك عدد كبير من لاعبي الأدوار على صعيد الحكومات الوطنية وعلى الصعيدين الاقتصادي والمجتمعي، على تبني مناهج عمل سياسية تتفق مع ذلك، سيبقى أمر تحقيقها على الدوام متوقفاً على توافق طويل الأمد موثوق به بين لاعبي أدوار حق النقض والفيتو من اللاعبين السياسيين على الصعيد الدولي. فطالما تشبثت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كأقوى لاعب على الصعيد الدولي بالإستراتيجية السياسية الليبرتارية في العلاقة مع الأسواق المفتوحة ومع إمكانيات حرية الأداء السياسي على صعيد الدولة الوطنية، فستبقى الحدود ضيقة لتحقيق حتى المقترحات المنطقية لتشكيل نوع من الاحتضان الاقتصادي على صعيد دولي. وفي هذه الحالة يؤثر السوق العالمي المفتوح وكأنه واقعاً حياتياً مع أنه ليس كذلك.

وحيث أن انصار سياسة الديمقراطية الاجتماعية لا يكتفون بأن ينتظروا حتى يتم استحداث توافق بين اللاعبين السياسيين الهامين دولياً من أصحاب حق النقض، وخاصة أن حدوث مثل هذا التوافق غير مؤكد من حيث المبدأ إن لم يكن غير محتمل الحدوث في كثير من المجالات، فإنهم سيلجأوا مضطرين للحل الثاني الأفضل للتعامل مع المأزق، وسيعتمدون في ذلك على إستراتيجية المسار المزدوج. فبينما يسعون بما لديهم من قوة لاستحداث شروط التشكيل الاقتصادي العابر للحدود الوطنية من ناحية، فإنهم يعتمدون من ناحية أخرى في ضوء هذا الوضع على وضع وتحقيق إستراتيجيات مناسبة للتكيف، من شأنها أن تتوافق في ظل ظروف المعطيات الوطنية أو الإقليمية مع الحد الأقصى الممكن لتحقيق الأهداف السياسية المنشودة.

إنه لمن الممكن بلا ريب تحت اعتبارات عملية أن يتم على المدى الطويل، تبني سياسة على المستوى الدولي تودي للنجاح وبمقياس معولم، والتي تتطابق مع سياسات الاحتضان الاجتماعي للرأسمالية في الديمقراطيات الاجتماعية الأوروبية. ولكن لا الحفاظ على الوضع القائم للعولمة السلبية، ولا اللجوء إلى اتباع الخطوات المبررة قسراً في عملية العولمة الايجابية، يمكن أن تُفسر كديناميكيات تلقائية تمثل عملية تطور غير قابلة للانعكاسية. لقد بين ريجر ولايبفريد (Rieger and Leibfried) بشكل منطقي معقول[٤٨٣]، بأن الحماية الاقتصادية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل بديلاً نمطياً عملياً ومقبولاً شعبياً لغياب التأمين الاجتماعي السياسي للدخل.

وللتساول حول إمكانيات التشكيل المسؤول للعولمة، بالتوافق مع المتطلبات المعيارية المبررة للديمقراطية الاجتماعية، بات من المهم معرفة أي من تأثيرات العولمة المذكورة تم ضبطها إلى حد بعيد من خلال تلك المتطلبات المعيارية، أو حتى أمكن الرجوع عنها بشكل يمكن من خلاله إعادة صياغة شروط العمل والتعامل للاعبي الأدوار السياسية في ساحة العمل السياسي الموسعة التي كانت سائدة كشروط فاعلة قبل العولمة.

مشاهد (سيناريوهات) الحالة الأفضل

مع أن نتائج هكذا عولمة ايجابية هي تاريخياً عبارة عن فصيلة تكميلية، وبالتالي يجب أن يتم التعامل معها في أي نظرية تستند إلى التجارب العملية ككمية فصيلية فقط، إلا أنه يمكن تقدير إطار "سيناريو الحالة الأفضل" بشكل عقلاني. ينشأ هذا السيناريو ببناء نظام على الصعيد الدولي، يتم فيه تحليل كل التأثيرات المحتملة لجميع الاقتراحات المعروفة للتشكيل الايجابي لضبط اجتماعي اقتصادي على الصعيد العالمي والتي تبدو أنها قابلة للتحقيق من حيث المبدأ، والتي بالإضافة إلى ذلك تحظى بدعم من ائتلافات لاعبي الأدوار. وكنتيجة لذلك ترتسم الأوضاع المؤاتية التالية:

أولاً، تدفقات مالية: يبدو أنه من الوارد أن يتحقق إنشاء دائرة رقابة مالية دولية تابعة للأمم المتحدة، وكذلك إيجاد شكل لفرض ضرائب على التدفقات المالية قصيرة الأجل العابرة للحدود الوطنية على غرار نموذج توبين للضرائب مثلاً (Tobin tax). بهذا يمكن على الأغلب تحجيم التدفقات المالية المضارباتية والقصيرة الأجل إلى حدود لا بأس بها سواء من حيث كبر حجمها أو من حيث قصر تردد تحركاتها. ولكن المسلك الموضوعي الأساسي نفسه، بأن مبالغ مالية كبيرة تدخل بغرض المضاربات إلى اقتصاديات وطنية معينة وتخرج منها متى شاءت، لا يمكن التخلص منه حتى ولا من خلال مؤسسة رقابة دولية. وسيبقى الأمر حتى في أحسن أشكال العولمة الايجابية أيضاً، شرطاً للعمل والتعامل ذا صلاحية مستمرة لجميع لاعبي الأدوار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ثانياً: معايير اجتماعية وايكولوجية: إن التنفيذ الحازم للرقابة على المعايير الاجتماعية والايكولوجية على النطاق العالمي، كمعايير منظمة العمل الدولية، والتعامل بشكل حازم مع برتوكولات ريو / كيوتو، سيجعل العالم بمجمله اجتماعياً وايكولوجياً أكثر أماناً، وسيكفل الاستدامة ويحد من امتيازات نقل مواقع عمل الشركات غير المقبولة. بالطبع، لن تتغير ظروف التنافس الحاد على النطاق العالمي جذرياً ضمن القطاعات المعرضة للمخاطرات، وبالتأكيد لن تقود المعايير الاجتماعية والايكولوجية،

على الأقل في المستقبل المنظور، إلى قيام دولة اجتماعية عالمية موحدة بمستويات من التأمين والإنجازات الاجتماعية تقارن بتلك المعايير. بل غالباً سيبقى القدر المتفاوت في بناء كينونة الدولة الاجتماعية في بلدان مختلفة كموقع اقتصادي له جدواه، عاملاً مؤثراً تتوقف عليه قدرة كل بلد بعينه على التنافس في الأسواق، وبالتالي تتوقف عليه فرص التطور الاقتصادي الاجتماعي بشكل عام. لن تستطيع الاقتصاديات الوطنية الأكثر إنتاجية أن تتفادى هذا البعد من حدة التنافس المعولم، حتى تحت ظروف اقتصاد عالمي نزيه أيضاً، كما ولن تستطيع أن تتجنب حدة التنافس فيما بينها.

ثالثاً: التنافس في مجال الإنتاجية العالية: ستزداد وتيرة التنافس في مجالات الإنتاجية العالية من البضائع والخدمات في القطاعات المعرضة للمخاطرات، من خلال ناظمات أكثر انصافاً للتجارة العالمية، ومن خلال رقابة أفضل على ممارسات الشركات العالمية العابرة للحدود الدولية. إذ أن إجراءات من هذا النوع ستستدعي بوجه خاص توقعات بانفتاح أكبر للأسواق، وبمدخل أسهل لعروض من بلدان الأجور المنخفضة، وبرقابة أفضل للاحتكارات في الأسواق العالمية.

استدامة العولمة

مع أن جميع سياسات الضبط العالمية المذكورة، تبدو من منظور الديمقراطية الاجتماعية مبررة نظرياً بشكل جيد، ومن المنظور السياسي الدمقراطي مرغوب بها إلى حد كبير وقابلة للتحقيق سياسياً من حيث المبدأ، إلا أن التمعن في مؤثراتها المتوقعة يبين بأنها تترك سلسلة من العناصر الجوهرية لآثار الأسواق المفتوحة على الاقتصاد السياسي للفعاليات على صعيد الدول الوطنية والسياسات الإقليمية حاضرة وغير منقوصة. ومن هذا المنطلق، فليس هناك ما يويد أن إعادة الاحتضان للأسواق المفتوحة على الصعيد الدولي ستلغي من ناحية مبدأية ضغوط العولمة للتكيف، وأنها ستتمكن من إعادة توطيد شروط العمل والتعامل في الساحة الدولية التي سبق وأن تحققت على المستوى المجتمعي الوطني إبان الحقبة الذهبية للديمقراطية الاجتماعية.

والأمر الأهم بالنسبة لسياسة الديمقراطية الاجتماعية تحت ظروف الأسواق المفتوحة يدور حول علاقة تبادلية واقعية مبررة بشكل جيد بين التشكيل والتكيف. وفيما يخص مجال الاقتصاد السياسي، تدور أهمية الأمر حول التخطيط والتحقيق لإصلاحات تتكيف مع تلك الظروف من العولمة التي ستبقى، حسب جميع التوقعات التجريبية العملية مسيطرة إلى أمد طويل. في نفس الوقت يجب مواصلة العمل على التشكيل الجديد لتلك الشروط الأطرية للأسواق المعولمة التي تبدو قابلة لتحقيقها سياسياً على المدى الزمني المتوسط. على جانب إستراتيجيات التكيف يجب أن يحسب مقدماً حساب التغييرات الناشئة من خلال العولمة، والتي سيستمر مفعولها أيضاً عندما يتم التوصل إلى الاحتضان المعولم للأسواق. تحت هذا المتطلب تقع جميع إستراتيجيات العمل والتعامل الموضحة في فصول هذا الكتاب عن موضوع الاقتصاد السياسي.

٨-٣ الديمقراطية الليبرتارية: ديمقراطية معطوبة

توجد هناك بين أنظمة الحكم السياسية اللاديمقراطية بالمطلق، وأنظمة الحكم الاوتوقراطية وديمقراطيات دولة القانون المستتبة أشكال انتقالية مختلفة[٤٨٤]. فهي تنشأ إما أثناء المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية أو كشل من أشكال انهيارها. تتميز الديمقراطيات المعطوبة بأنها، ومع العلم أنها بتبنيها قانون انتخاب عام بالمساواة قد وضعت في الواقع قاعدة هامة لأسس الديمقراطية، لكنها لم توفِ في جوانب أخرى بمعايير الديمقراطية كلياً أو جزئياً. فهي من الممكن أن تحمل في طياتها بذور الدمقرطة الشاملة، إذا كان عطبها مجرد تعبير فقط عن بداية تطور نحو الديمقراطية المتفتحة كلياً. وهي تستطيع أن تمهد لانهيار ديمقراطيات قائمة، عندما تنشأ عن طريق هدم البنيويات الديمقراطية القائمة قبل ذلك. وهي تستطيع أن تبقى فاعلة كتشويهات دائمة لأنظمة حكم سياسية بديمقراطية كاملة شكلياً.

في سياق ممارسة الحكم السياسي تظهر حسب تصنيف فولفجانج ميركل (Wolfgang Merkel)[٤٨٥] الأعطاب العميقة للديمقراطية في الأبعاد التالية:

أعطاب الديمقراطية

أولاً في الدخول إلى السلطة: ينطبق ذلك إذا التقت مجموعات معينة من المواطنين بعقبات لا يمكن تجاوزها، أو يمكن تجاوزها بصعوبة بالغة فقط للمشاركة في تكوين إرادة سياسية وللمشاركة في الانتخابات.

ثانياً في أحقية السلطة: ينطبق ذلك عندما يتم تجاوز حدود دولة القانون لممارسة السلطة، كالمساس بالحقوق الأساسية أو الحد منها على سبيل المثال.

ثالثاً في احتكار السلطة: ينطبق ذلك عندما يتم سحب الشرعية الديمقراطية وممارسة السلطة في مجالات معينة من المجتمع، مثلاً عندما يتنصل الجيش في بلد ما من الخضوع إلى الرقابة الديمقراطية.

رابعاً في تركيبة السلطة: ينطبق هذا في حالة ما تم استبعاد مصالح معينة من عملية تكوين الإرادة السياسية.

خامساً في طريقة ممارسة السلطة: يكون هذا هو الحال عندما يلحق الغبن بحقوق أفراد أو جماعات من خلال ممارسة السلطة السياسية.

يمكن أن تفهم الديمقراطية الليبرتارية المحضة بهذا المعنى كديمقراطية معطوبة. وهناك سلسلة من الأسباب الهامة تدعم ذلك. فالعطب ضمن أحقية السلطة ينشأ عندما يطلق العنان بالكامل لتوول وسائل الإعلام خاضعة للاعتبارات التجارية، وبالتالي تصبح مقومات تكوين رأي عام ديمقراطي مقيدة في جوهرها. ويتم انتهاك احتكار السلطة الديمقراطية، عندما يتمكن ناشطون اجتماعيون واقتصاديون متنفذون من ممارسة تأثير حاسم على العملية السياسية، بينما يحرم عدد كبير من المواطنات والمواطنين بسبب فقر مصادرهم الاجتماعية والاقتصادية من التشاركية في التأثير السياسي الفعال. لهذه الأسباب نفسها تنشأ أيضاً أعطاب في تركيبة السلطة، عندما تبقى الفرص المتساوية للمصالح الاجتماعية والاقتصادية مستبعدة من التأثير على العملية السياسية.

عندما يجري الاستنكاف عن تأمين المصادر الاجتماعية والاقتصادية للشرائح الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً من السكان، عندئذ تنتهك الديمقراطية الليبرتارية ليس فقط شروط العدالة الاجتماعية، بل ومعايير الديمقراطية السياسية نفسها أيضاً. ولهذه الأسباب كذلك، باتت الديمقراطية الاجتماعية كنتيجة حتمية لمتطلب الديمقراطية الليبرالية الداعية إلى احترام الحقوق الأساسية لجميع المواطنين على قدم المساواة.

٩ – إطلالة

في حاضر العالم المعولم يقف نموذجان متنافسان من الديمقراطية قبالة بعضهما البعض. النموذج الليبرتاري (الليبرالي المتزمت) كما تتم ممارسته على وجه التقريب في الولايات المتحدة الأمريكية، ونموذج الديمقراطية الاجتماعية كما يتم تحقيقه تقريباً في معظم الدول الأوروبية. تستند الديمقراطية الليبرتارية على الحقوق المدنية والسياسة الأساسية وحدهما، وترى أن في الأسواق الناظمة لنفسها وفي الحرية اللامحدودة للملكية وفي علاقات التعاقد الحرة، ترى فيها تجسيداً مجتمعياً شرعياً للحرية. في حين أن الديمقراطية الاجتماعية تتطلع إلى تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية أيضاً، وتريد أن توفر لها وجوداً واقعياً من خلال سوق اقتصادي اجتماعي مرتبط بدولة اجتماعية مستندة على الحقوق الأساسية.

يعود كلا النهجين في مرجعيتهما إلى تشكيل المجتمعات بشكل فردي وتشكيل النظام العالمي ككل أيضاً. وتتوافق الديمقراطية الليبرتارية مع نمط السوق المعولم، فيما تتطلع الديمقراطية الاجتماعية علاوة على ذلك إلى عولمة سياسية، لكي تضمن مراعاة المسؤولية الديمقراطية في عملية العولمة.

لا تنتزع العولمة من الديمقراطية الاجتماعية قواعد آهليتها، ولكنها تضعها أمام تحديات جديدة، وتجعل ضرورة وجودها أكثر إلحاحاً. ومن أبحاث التجارب العملية تم التعرف على ثلاث حقائق يمكنها أن تلعب دوراً توجيهياً لمنهجيات الديمقراطية الاجتماعية المستقبلية:

أولاً: الأسواق الاقتصادية الاجتماعية مع دول اجتماعية مستندة إلى الحقوق الأساسية، تستطيع أن تعزز من ثباتها في ساحة المنافسة المعولمة بنفس القدر على الأقل الذي تستطيعه الأسواق الاقتصادية الليبرالية. فالعولمة لا تفرض أبداً تبني نموذج الديمقراطية الليبرالية في كل البلدان التي تريد الحفاظ على قدرتها التنافسية.

ثانياً: تحقيق الديمقراطية تدريجياً على الصعيد العالمي، والتشكيل السياسي على نطاق واسع من العالم للعلاقات الاقتصادية والمجتمعية العابرة للحدود الوطنية ليس أمراً ضرورياً فقط، بل وممكناً كذلك.

ثالثاً: إذا أمكن التوصل إلى تركيبة سياسية لعملية صنع القرارات وتحمل المسؤوليات ضمن إطار دولي، عندئذ سيتحتم على جميع بلدان الجنوب والشمال أن تستعد للتعايش والتكيف مع توزيع جديد للعمل على النطاق العالمي ومع تصعيد حاد للمنافسة. إن العمل على توفير المقومات المناسبة على صعيد الدولة الاجتماعية والصعيد الاقتصادي من أجل ضمان كافة الحقوق الأساسية، ليمثل المهام المستقبلية للديمقراطية الاجتماعية.

الديمقراطية الاجتماعية تضع نصب عينيها المساواة في الحرية وضمان مقوماتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذه مهمة مستمرة يمكن إنجازها بطرق مختلفة وبمستويات إنجاز مختلفة، متوقفاً ذلك على مدى توفير الموارد والمقومات اللازمة في كل حالة. وتنطلق الحقوق الاجتماعية من حقيقة أن كل مواطن يقوم بتأمين شوونه الحياتية بمسوولیته الذاتية إن أمكنه ذلك، وأن بإمكانه أن يتوقع دعماً أكيداً من المجتمع في حالة أن جهوده الشخصية لا تكفي لذلك.

وبدون تأسيس جيد للحقوق في الضمان الاجتماعي وفي التشاركية، وبدون التزام الحكومة بسياسة اقتصادية ومجتمعية تستند إلى هذه الحقوق، تبقى الديمقراطية الاجتماعية في نظر الكثير من المواطنين "كما قصيراً". ولذا فإن الديمقراطية الاجتماعية ليست مجرد مطلب لتحسين حياة الإنسان ولتعزيز ضمان حقوقه الأساسية، بل هي إحدى المقومات اللازمة للديمقراطية للايفاء بتطلعاتها وضمان استمراريتها على هذا النحو.

١٠ – ملخص باللغة الانجليزية

10 – English Summary

The Future of Social Democracy

The present volume examines not only the future of social democracy، but its foundations and historical roots as well. The analytic portion focuses on four related questions: how does a modern democracy acquire legitimacy; what is the role of social justice in it; what basic rights does it necessarily protect; and what significance does democracy have for the stability and efficacy of a given society?

All contemporary democracies of the Western، constitutional type are founded upon the basic liberal model، the pillars of which include: a state committed to the rule of law; equal and universally applicable civic rights; and political power that is constitutionally linked to popular sovereignty. Social democracy developed out of the critique of the contradictions inherent in liberalism. Hermann Heller، a prominent political scientist and constitutional law scholar during Germany's Weimar Republic، was the first to sketch the outlines of a comprehensive theory of social democracy. The deficiency that Heller detected in political liberalism is its refusal to confront empirical reality. Liberalism systematically evades the question of how or whether equal human and civic rights can be validated under the unequal empirical conditions that prevail in liberal societies. Hence، in his view، liberalism cannot in practice fulfill the promise inherent in its theoretical committments. To correct this deficiency Heller advocated structural reforms that would establish a social welfare state and economic democracy.

The civic، political، social، economic، and cultural basic rights set forth in the United Nations charters of 1966 and ratified by 148 countries from all cultural zones and stages of development، represent the normative basis of modern–day social democracy. In all cases where the basic rights of persons are jeopardized by risks for which political authorities should reasonably assume responsibility، the state has a prima facie duty to act. It must insure that the life chances of citizens subject to such risks are not inferior to those of citizens who have not been victimized by equivalent risks. Indeed، in the first instance the state has an obligation to prevent such risks from occurring at all. If it cannot do that، it must compensate "losers" for the consequences of the risks they have undergone. But all citizens are likewise obligated to make whatever contribution they can toward avoiding or compensating for such risks by their own efforts.

The state fulfills its obligations to act on several levels. It offers social protection against risks that violate its citizens' basic rights; guarantees them equal educational opportunities، not only for

acquiring skills، but also for partaking in broader cultural life; and it safeguards their dignity in economic and social contexts. To accomplish those ends، it may need to regulate markets in a capitalist economy and guarantee a functioning public sphere، among other things.

Citizens too have certain obligations that complement their basic rights: not simply to accept the dignity of all human beings، but actively to assume responsibility for their own lives. Every citizen is obliged to request the aid of the community only to the extent that his or her own efforts to earn a living have not met with success. This is a precondition for the maintenance of the entire social security system.

For social democracy civil society plays a crucial role. Not only does it offer opportunities for citizens to advance their own interests and exert a democratizing influence on representative procedures; it also allows for the provision of supplementary social support. Furthermore، civil society promotes the political socialization of the citizenry، and assumes important society-wide steering functions.

Another fundamental element of social democracy is an open، discursive political public sphere. The latter insures that a shared understanding of social justice can emerge from practical discourses and be connected to projected political actions. This is one of the essential conditions for success in the process of political integration undertaken by social democracy. A functioning public sphere not only provides the individual with information and arguments; it furthermore enables citizens to reach agreement about the values that will shape their commonwealth، for example in matters of educational، economic، and social policy.

In practice، the political economy of social democracies may accommodate a wide range of variations. The relationship between politics and the market is everywhere characterized by specific areas of tension: productivity and growth، flexibility and innovation are constantly pitted against the principles of social justice and social security. Hence، the fundamental goal of political economy in a social democracy is to harmonize the market's operation with the policy
requirements generated by liberal، political، economic، and social basic rights. Of course، the functional capacity of the market should ideally be maintained in all of its productive aspects. Yet the goals of rising living standards and free consumer choice have to be balanced against those of full employment، ecological sustainability and long-term economic growth prospects. The coordinated market economy is therefore a more appropriate arrangement for social democracy than the liberal market system، since the latter often lacks the institutional means to balance productive against social aims.

For the political regulation of markets to succeed، a suitable legal framework must be created، and various micro- and macroeconomic strategies for managing supply and demand need to be instituted، in order to insure the primacy of the common good and basic rights over individual private interests. In principle، the political community must be in a position to influence the market subsystem so as to minimize potential conflicts between the rationality of individual economic decisions and goals that have been defined politically as in the interest of the entire society. Yet economic enterprises need to have sufficient latitude to continue and enhance the socially desirable entrepreneurial activities they engage in.

Social democracy is also characterized by a comprehensive social welfare state that insures protection of the basic rights alluded to earlier as well as maintaining a just distribution of life chances. It likewise contributes to economic efficacy and growth as well as to social cohesion and political stability. The social state acts as a kind of shock absorber، damping down the insecurities generated by market capitalism by underwriting state-sponsored security guarantees that are independent

of the market. It provides a minimum income to individuals and families, while offering effective protection against sickness, poverty in old age and unemployment. Moreover, it provides a range of social services such as child supervision and care for the aged.

In the economically advanced democracies there are three types of social state: the universalistic social state on the Scandinavian pattern; the conservative version well represented in Continental Europe; and the liberal model characteristic of the Anglo-Saxon countries. These types of social state may be distinguished in part by ascertaining whether and to what degree they have institutionalized social civic rights. One condition for the achievement of social democracy is that there must be a constitutionally guaranteed civic right to social services. The liberal social state, in which there is only a form of poor relief without any legally binding claim on the part of recipients, would thus fail to meet the criterion for social democracy. The other two variants, by contrast, clearly have institutionalized social civic rights.

Social democracy requires a social market economy tied to social citizenship. Globalization thus poses new challenges for social democracy. Since the 1970's it has spawned unprecedented risks to social rights, while at the same time considerably reducing the opportunities for political actors to address the root causes of unwelcome economic and social developments. The sovereignty of the nation state is being dismantled along a range of dimensions in which it used to be able to act alone; yet transnational institutions capable of replacing the sovereign nation state's capacity for action have yet to be created. The age of globalized markets demands that democracy also be globalized. We must make sure that the procedures liberal democracies have adopted to make decisions and take action also begin to operate at the global level. Open markets must be imbedded socially, politically, and ecologically. Market globalization is not just a fact of life to which all social and political actors must accommodate themselves; it can be shaped and reshaped by deliberate political intervention. Global civic rights and global democratization are among the prerequisites for a positive future development.

Contemporary societies are becoming more and more multicultural. To offer fair terms of integration to all their members, societies must embrace a politics of recognition. Besides the preservation of cultural identity on the basis of equal civic rights, such politics should also encourage the equal participation of all in the social and economic resources of the society.

The present volume, "The Future of Social Democracy," also investigates the political practice of social democracy (or the approximations of it) in six countries (Germany, Great Britain, Japan, the Netherlands, Sweden, and the USA). The policies of each of these countries will be compared with respect to their success or failure in insuring their citizens against social risks and in the granting of equal social and political participation. It will turn out that a culturally universal model of democracy finds fullest expression in social democracy, since all five categories of basic rights are most effectively secured by it. Social democracy should therefore be considered a condition for the achievement of full participatory, stable democratization. By contrast, libertarian democracy, which is concerned exclusively with the assignment of civic and political rights while ignoring social and economic ones, deserves to be labeled a "defective" democracy. It can neither ensure the efficacy of basic rights in the real world, nor can it vouchsafe the equality and political autonomy of its citizens.

Social democracy, already largely a reality in a range of mostly European countries, is not only a model for the nation-state, but a project for progressive globalization as well. It guarantees the efficacy of democracy even under conditions of social and economic globalization.

١١ – المراجـــــع

11 – Literature

Albert، Mathias / Linssen، Ruth / Hurrelmann، Klaus (2003): Jugend und Politik. Politisches Interesse und Engagement Jugendlicher im Lichte der 14. Shell Jugendstudie. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament، B 15 / 2003: 3–5.

Albert، Michel (1992): Kapitalismus gegen Kapitalismus. Frankfurt a. M.: Campus Verlag.

Alemann، Ulrich von (1989): Organisierte Interessen in der Bundesrepublik. 2. Auflage. Opladen: Leske + Budrich.

Alemann، Ulrich von (2000): Das Parteiensystem der Bundesrepublik Deutschland. Grundwissen Politik 26. Opladen: Leske + Budrich.

Alemann، Ulrich von (2003): Das Parteiensystem der Bundesrepublik Deutschland.

3. überarbeitete Auflage. Opladen: Leske + Budrich.
Alston، Philip (1979): The United Nations' Specialized Agencies and Implementation of the International Covenant on Economic، Social and Cultural Rights. In: Columbia journal of transnational law، 18، pp. 79–118.

Anderson، Elizabeth (1990): The Ethnical Limitations of the Market. In: Economics and Philosophy، No 6، pp. 179–205.

Andeweg، Rudy B. / Irwin، Galen A. (2002): Governance and Politics of the Netherlands. Houndmills: Palgrave Macmillan.

Anheiner، Helmut K. / Priller، Eckhard / Seibel، Wolfgang / Zimmer، Annette (1998): Der Dritte Sektor in Deutschland. Organisation zwischen Staat und Markt im gesellschaftlichen Wandel. 2. Auflage. Berlin: Edition Sigma.

Anheiner, Helmut K. / Priller, Eckhard / Zimmer, Annette (2000): Zur zivilgesellschaftlichen Dimension des Dritten Sektors. In: Klingemann, Hans-Dieter / Neidhardt, Friedhelm (Hrsg.): Zur Zukunft der Demokratie: Herausforderungen im Zeitalter der Globalisierung. WZB-Jahrbuch 2000. Berlin: edition sigma, S. 71–98.

Aspling, S. (1989): 100 år i Sverige. Vägen till folkhemmet. Stockholm: Tiden.

Atkinson, Anthony B. (1996): Income Distribution in Europe and the United States. In: Oxford Review of Economic Policy, 12, pp. 15–28.

Barber, Benjamin R. (1995): Jihad vs. McWorld. New York: Random House.

Baratta, Mario von (2002): Der Fischer Weltalmanach 2003. Frankfurt a. M.: Fischer Taschenbuch Verlag, S. 31–49.

Bathke,, Gustav-Wilhelm / Schreiber, Jochen / Sommer, Dieter (2000): Soziale Herkunft deutscher Studienanfänger – Entwicklungstrends der 90er Jahre. Kurzinformation Hochschulinformationssystem, A9 / 2000.

Blanke, Bernhard (1998): Sozialdemokratische Reformpolitik im „aktivierenden Staat". In: Buckmiller, Michael (Hrsg.): Opposition als Triebkraft der Demokratie, S. 492–509.

Beck, Ulrich (1986): Risikogesellschaft. Auf dem Weg in eine andere Moderne. Frankfurt a. M.: edition suhrkamp.

Beck, Ulrich (1997): Kinder der Freiheit. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Beck, Ulrich (1998): Politik der Globalisierung. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Beck, Ulrich (2002): Macht und Gegenmacht im globalen Zeitalter. Neue weltpolitische Ökonomie. Frankfurt a. M.: Suhrkamp Verlag.

Benner, Mats / Vad, Torben B.P. (2000): Sweden and Denmark: Defending the Welfare State. In: Scharpf, Fritz / Schmidt, Vivien A. (Hrsg.): Welfare and Work in the Open Economy. Volume II, S. 399–466.

Benz, Arthur / Scharpf, Fritz W. / Zintl, Reinhard (1992): Horizontale Politikverflechtung. Zur Theorie von Verhandlungssystemen. Frankfurt a. M.: Campus Verlag.

Berger, Johannes (2001): Wirtschaftssystem. In: Schäfers, Bernhard / Zapf, Wolfgang (Hrsg.): Handwörterbuch zur Gesellschaft Deutschlands. Opladen: Leske

+ Budrich, S. 738–750.
Bernstein, Eduard (1910): Die Arbeiterbewegung. Frankfurt a. M.: Literarische Anstalt, Rütten & Loening.

Beyme, Klaus von (1996): Das politische System der Bundesrepublik Deutschland. Eine Einführung. München / Zürich: Piper.

Briggs, Asa (1961): The welfare state in historical perspective. In: Archives Européenes de Sociologie 2, Heft 2, S. 221–258.

Brock, Adolf / Wulf, Franz (1982): Zum Urteil des Bundesverfassungsgerichts über das Mitbestimmungsgesetz von 1976. Eine Dokumentation. In: diskurs. Bremer Beiträge zu Wissenschaft und Gesellschaft. Thema: Mitbestimmung zwischen Arbeiter- und Kapitalinteressen. Beiträge zur Diskussion, Heft 5, S. 140

Buergenthal, Thomas (1997): The Normative and Institutional Evolution of International Human Rights. In: Human Rights Quarterly, vol. 19, pp. 703

723. Bundesministerium für Bildung und Forschung (2004): Ganztagsschulen – Das Investitionsprogramm „Zukunft Bildung und Betreuung". Download unter: http://www.bmbf.de/de/1125.php [14.07.2004].

Commission on Global Governance (1995): Our Global Neighborhood. Oxford University Press.

Crouch, Colin (2001): Welfare State Regimes and Industrial Relations Systems. The Questionable Role of Path Dependency. In: Ebbenhaus, Bernhard / Manow, Philip (edit.): Comparing Welfare Capitalism. Social Policy and Political Economy in Europe, Japan and the USA. London: Routledge, pp. 105–124.

Czada, Roland / Lütz, Susanne / Mette, Stefan (2003): Regulative Politik. Zähmungen von Markt und Technik. Opladen: Leske + Budrich.

Deutscher Bundestag (Hrsg.) (2002): Schlussbericht der Enquete-Kommission Globalisierung der Weltwirtschaft. Opladen: Leske+ Budrich.

Deutsches PISA-Konsortium (Hrsg.) (2001): PISA 2000. Basiskompetenzen von Schülerinnen und Schülern im internationalen Vergleich. Opladen: Leske + Budrich.

Deutsches PISA-Konsortium (Hrsg.) (2003): PISA 2000. Ein differenzierter Blick auf die Länder der Bundesrepublik Deutschland. Opladen: Leske + Budrich.

Dörner, Manfred (2000): Politische Kultur und Medienunterhaltung. Konstanz.

Dworkin, Ronald (1981): What ist Equality? Part 2: Equality of Ressources. In: Philosophy & Public Affairs, No 10.

Dworkin, Ronald (2000): Sovereign Virtue. The Theory and Practice of Equality. London: Harvard University Press.

Egle, Christoph (2004): Vom „Modell Deutschland“ zum „kranken Mann“ – Bilanz und Perspektive der Sozialen Demokratie in der Bundesrepublik Deutschland. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II (im Erscheinen).

Enquete-Kommission „Zukunft des bürgerschaftlichen Engagements“, Deutscher Bundestag (2002): Bericht Bürgerschaftliches Engagement: auf dem Weg in eine zukunftsfähige Bürgergesellschaft. Opladen: Leske + Budrich.

Esping-Andersen, Gøsta (1990): The Three Worlds of Welfare Capitalism. Cambridge: Polity.

Esping-Andersen, Gøsta (1996): Welfare States in Transition. National Adaptations in Global Economies. London / Thousand Oaks / New Delhi: SAGE Publications.

Esping-Andersen, Gøsta (1998): Die drei Welten des Wohlfahrtskapitalismus. Zur Politischen Ökonomie des Wohlfahrtsstaates. In: Lessenich, Stephan / Ostner, Ilona (Hrsg.): Welten des Wohlfahrtskapitalismus. Der Sozialstaat in vergleichender Perspektive. Frankfurt a. M. / New York: Campus, S. 19–56.

Esping-Andersen, Gøsta (1999): Social Foundations of Postindustrial Economies. Oxford: Oxford University Press.

Esping-Andersen, Gøsta (2002a): Why We Need a New Welfare State. Oxford: Oxford University Press.

Esping-Andersen, Gøsta (2002b): A Child-Centred Social Investment Strategy. In: (ders.): Why We Need a New Welfare State. Oxford: Oxford University Press, pp. 68–95.

Evers, Adalbert / Rauch, Ulrich / Stitz, Uta (2002): Von öffentlichen Einrichtungen zu sozialen Unternehmen: hybride Organisationsformen im Bereich sozialer Dienstleistungen. Studie der Hans-Böckler-Stiftung, Modernisierung des öffentlichen Sektors, Sonderband 16. Berlin: Edition Sigma.

Fabian Essays (1962) by Shaw, Georg Bernard / Webb, Sidney / Wallas, Graham / The Lord Olliver / u.a. London.

Ferrera, Maurizio / Rhodes, Martin (2000): West European Politics. Special Issue on Recasting European Welfare States. Volume 23, April 2000, Number 2.

Freedom House (2003): Country Ratings: Germany, Japan, Netherlands, Sweden, United Kingdom, United States of America. Download unter: http://www.freedomhouse.org/research/freeworld/2003/countryratings/ [09.06.2004].

Frenzel, Martin (2002): Neue Wege der Sozialdemokratie. Dänemark und Deutschland im Vergleich (1982–2002). Wiesbaden: Dt. Universitäts-Verlag.

Friedrich, Horst / Wiedemeyer, Michael (1998): Arbeitslosigkeit – ein Dauerproblem. Dimensionen, Ursachen, Strategien. Opladen: Leske + Budrich.

Fulton, Lionel (2001): Britische Gewerkschaften und Arbeitsbeziehungen im Vereinten Königreich. Friedrich-Ebert-Stiftung. Working Paper 1 / 2001.

Goodman, Roger / Peng, Ito (1996): The East Asian Welfare States: Peripatetic Learning, Adaptive Chance, and Nation-Building. In: Esping-Andersen, Gøsta (edit.): Welfare States in Transition. National Adaptations in Global Economies. London / Thousand Oaks / New Delhj: SAGE Publications.

Gottlieb, Robert (1993): Forcing the spring. The Transformation of the American Environmental Movement. Washington: Island Press.

Gray, John (1995): Liberalism. Second Edition. Buckingham: Open University Press.

Greiffenhagen, Martin / Greiffenhagen, Sylvia (2002): Handwörterbuch zur politischen Kultur der Bundesrepublik Deutschland. 2. Auflage. Wiesbaden: Westdeutscher Verlag.

Gukenbiehl, Hermann L. (2001): Bildung und Bildungssystem. In: Schäfers, Bernhard / Zapf, Wolfgang (Hrsg.): Handwörterbuch zur Gesellschaft Deutschlands. Bundeszentrale für politische Bildung. Opladen: Leske + Budrich, S. 89-102.

Gurgsdies, Erik (2004): Entwicklung, Ausbau und Sicherung des schwedischen Wohlfahrtsstaats. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II (im Erscheinen).

Habermas, Jürgen (1990): Strukturwandel der Öffentlichkeit. Untersuchung zu einer Kategorie der bürgerlichen Gesellschaft. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Habermas, Jürgen (1992): Faktizität und Geltung. Beiträge zur Diskurstheorie des Rechts und des demokratischen Rechtsstaats. Frankfurt a. M.: Suhrkamp Verlag.

Habermas, Jürgen (1996): Die Einbeziehung des Anderen. Studien zur politischen Theorie. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.Habermas, Jürgen / Luhmann, Niklas (1971): Theorie der Gesellschaft oder Sozialtechnologie. Was leistet die Systemforschung? Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Hall, Peter A. / Soskice, David W. (2001): Varieties of Capitalism. The Institutional Foundations of Comparative Advantage. Oxford / New York: Oxford University Press.

Hawken, Paul / Lovins, Amory / Lovins, L. Hunter (1999): Natural Capitalism. Creating the Next Industrial Revolution. Boston: Little Brown & Co.

Hayek, Friedrich August von (1977): Drei Vorlesungen über Demokratie, Gerechtigkeit und Sozialismus. Tübingen: Mohr.

Hayek, Friedrich August von (1981): Die Illusion der sozialen Gerechtigkeit. Eine neue Darstellung der liberalen Prinzipien der Gerechtigkeit und der politischen Ökonomie. Landsberg am Lech: Verl. Moderne Industrie.

Heidelmeyer, Wolfgang (1997): Die Menschenrechte. 4. Auflage. Paderborn: Verlag Ferdinand Schöningh.

Heidenheimer, Arnold J. (1981): Education and Social Security entitlements in Europe and America. In: Flora, Peter / Heidenheimer, Arnold J. (Eds.): The Development of Welfare States in Europe and America. New Brunswick / London, pp. 269–304.

Heimann, Eduard (1929): Soziale Theorie des Kapitalismus. Tübingen: Mohr.

Heimann, Eduard (1963): Soziale Theorie der Wirtschaftssysteme. Tübingen: Mohr.

Heitmeyer, Wilhelm (1997): Bundesrepublik Deutschland: Auf dem Weg von der Konsens– zur Konfliktgesellschaft. Frankfurt a. M.: Suhrkamp Verlag.

Heitmeyer, Wilhelm (2004a): Was treibt die Gesellschaft auseinander? Frankfurt a. M.: Edition Suhrkamp.

Heitmeyer, Wilhelm (2004b): Was hält die Gesellschaft zusammen? Frankfurt a. M.: Edition Suhrkamp.

Held, David (1995): Democracy and the Global Order. From the Modern State to Cosmopolitan Governance. Cambridge: Polity Press.

Held, David (2000): A globalizing world? Culture, economics, politics. London: Routledge.

Held, David / McGrew, Anthony (2000): The Global Transformations Reader. An Introduction to the Globalization Debate. Cambridge: Polity Press.

Held, David / McGrew, Anthony / Goldblatt, David / Perraton, Jonathan (1999): Global Transformations. Politics, Economics and Culture. Cambridge: Polity Press.

Heller, Hermann (1934): Staatslehre. Herausgegeben von Gerhart Niemeyer. Leiden: A. W. Sijthoff's Uitgeversmaatschappij N. V.

Heller, Hermann (1971a): Gesammelte Schriften. Erster Band (I): Orientierung und Entscheidung. Leiden: A.W.Sijthoff.

Heller, Hermann (1971b): Gesammelte Schriften. Zweiter Band (II): Recht, Staat, Macht. Leiden: A.W.Sijthoff.

Hemerijck, Anton (2002): The Self-Transformation of the European Social Model(s). In: Esping-Andersen, Gøsta (Hrsg.): Why We Need a New Welfare State. Oxford: University Press.

Hemerijck, Anton / Unger, Brigitte / Visser, Jelle (2000): How Small Countries Negotiate Change: Twenty-Five Years of Policy Adjustment in Austria, the Netherlands, and Belgium. In: Scharpf, Fritz W. / Schmidt, Vivien A. (Ed.): Welfare and Work in the Open Economy. Volume II. Diverse Responses to Common Challenges, pp. 175-263.

Hinchman, Lew (2004a): Die USA: Ein liberaler Wohlfahrtsstaat? In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II (im Erscheinen).

Hinchman, Lew (2004b): Nachhaltigkeit. Boden und Arbeit. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II (im Erscheinen).

Hinsch, Wilfried (2002): Gerechtfertigte Ungleichheiten. Grundsätze sozialer Gerechtigkeit. Berlin: de Gruyter.

Hobhouse, Leonard Trelawny (1911): Liberalism. London: Williams an Norgate.

Höffe, Otfried (1999): Demokratie im Zeitalter der Globalisierung. München: Beck.

Huntford, Roland (1971): Wohlfahrtsdiktatur. Das schwedische Modell. Frankfurt: Ullstein.

InterAction Council (1997): Allgemeine Erklärung der Menschenpflichten. Download unter: http://www.interactioncouncil.org [06.06.2004].

Jackson, Gregory (2001): The Origins of Nonliberal Corporate Governance in Germany and Japan. In: Streeck, Wolfgang / Yamamura, Kozo (Hrsg.): The Origins of Nonliberal Capitalism. Germany and Japan in Comparison. Ithaca-London: Cornell University Press, S. 121 – 170.

Jänicke, Martin (1999): Umweltpolitik. Bonn: Dietz Verlag.

Jahn, Detlef (2003): Das politische System Schwedens. In: Ismayr, Wolfgang (Hrsg.): Die politischen Systeme Westeuropas. 3. Auflage. Opladen: Leske + Budrich, S. 93-130.

Kamppeter, Werner (2003): Arbeitsmarkt und soziale Sicherungssysteme in Japan. Eine (partielle) Bestandsaufnahme. Tokyo: Deutsche Botschaft.

Kamppeter, Werner (2004): Soziale Demokratie in Japan. Vorbild für Deutschland? [unveröffentlichtes Manuskript].

Kastendieck, Hans (1998): Arbeitsbeziehungen und gewerkschaftliche Interessenvertretung. In: ders./Rohe, Karl/Volle, Angelika (Hrsg.): Länderbericht Großbritannien. Geschichte. Politik. Wirtschaft. Gesellschaft. Bonn. S. 331 – 357.

Kaufmann, Franz-Xaver (2003): Varianten des Wohlfahrtsstaates. Der deutsche Sozialstaat im internationalen Vergleich. Frankfurt a. M.: edition suhrkamp.

Kaul, Inge/Conceiçao, Pedro/le Goulven, Katell/Mendoza Ronald U. (2003): Zusammenfassung. Die Bereitstellung globaler öffentlicher Güter. Globalisierung gestalten. Veröffentlichung für UNDP. New York/Oxford: Oxford University Press.

Kayser, Folke (2000): Internationale Regulierung von Sozialstandards. Diplomarbeit im Fach Politikwissenschaft an der Universität Leipzig.

Kersting, Wolfgang (1993): Über Liberalismus, Kommunitarismus und Demokratie. In: Göhler, G. (Hrsg.): Normative Demokratietheorie. Philosophische Begründungen der Demokratie heute. Baden-Baden: Nomos Verlag.

Klein, Ansgar (2001): Der Diskurs der Zivilgesellschaft. Politische Hintergründe und demokratietheoretische Folgerungen. Opladen: Leske + Budrich.

Kleinfeld, Ralf (2001): Niederlande. In: Reutter, Werner/Rütters, Peter (Hrsg.): Verbände und Verbandssysteme in Westeuropa. Opladen: Leske + Budrich,

S. 287-312.
Krell, Christian (2004): Lagger or Leader – Der britische Sozialstaat im Spiegel der sozialen Demokratie. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II (im Erscheinen).

Lassalle, Ferdinand (1864): Die Wissenschaft und die Arbeiter. Eine Verteidigungsrede vor dem Berliner Criminalgericht gegen die Anklage die besitzlosen Klassen zum Haß und zur Verachtung gegen die Besitzenden öffentlich gereizt zu haben. Berlin: Ihring.

Lee, Eun-Jeung (2004): Soziale Demokratie in Japan. Elemente sozialer Demokratie im japanischen System. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II (im Erscheinen).

Lehner, Franz/Widmaier, Ulrich (2002): Vergleichende Regierungslehre. 4. überarbeitete Auflage. Opladen: Leske + Budrich.

Leibfried, Stephan (2001): Welfare State Futures. Cambridge: University Press.

Lepszy, Norbert (2003): Das politische System der Niederlande. In: Ismayr, Wolfgang (Hrsg.): Die politischen Systeme Westeuropas. 3. Auflage. Opladen: Leske + Budrich, S. 349-387.

Lewis, Jane (1993): Women and Social Policies in Europe. Work, Family and The State. Cornwall: Hartnolls.

Locke, John (1967): Zwei Abhandlungen über die Regierung. Hrsg. von Walter Euchner. Frankfurt a. M.: Europ. Verl.-Anst.

Löwenthal, Richard (1978): Jenseits des Kapitalismus. Ein Beitrag zur sozialistischen Neuorientierung. 3. Auflage. Bonn: Dietz.
Luhmann, Niklas (1993): Das Recht der Gesellschaft. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Lund, Brian (2002): Understanding State Welfare. Social Justice or Social Exclusion. London.

Marshall, Thomas H. (1992): Bürgerrechte und soziale Klassen. Zur Soziologie des Wohlfahrtsstaates. Serie: Theorie und Gesellschaft, Band 22. Frankfurt a. M.: Campus Verlag.

Matzner, Egon (1982): Der Wohlfahrtsstaat von morgen. Entwurf eines zeitgemäßen Musters staatlicher Interventionen. Wien.

Mayntz, Renate / Rosewitz, Bernd / Schimank, U. / Stichweh, R. (1988): Differenzierung und Verselbständigung. Zur Entwicklung gesellschaftlicher Teilsysteme. Frankfurt a. M. / New York: Campus Verlag.

McGrew, Anthony (2000): Democracy beyond Borders? In: Held, David / McGrew, Anthony (edit.): The Global Transformations Reader. An Introduction to the Globalization Debate. Cambridge: Polity Press, pp. 405-419.

Meidner, Rudolf (1980): Our Concept of the Third Way. Some Remarks on the Socio-political Tenets of the Swedish Labour Movement. In: Economic and Industrial Democracy, I / 3, pp. 343-369.

Menningen, W. (1971): Ungleichheit im Wohlfahrtsstaat. Der Alva-Myrdal-Report der schwedischen Sozialdemokraten. Reinbek: Rowohlt.

Merkel, Wolfgang (1999): Defekte Demokratien. In: Merkel, Wolfgang / Busch, Andreas (Hrsg.), Demokratie in Ost und West. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Merkel, Wolfgang (2000): Social Justice and Social Democracy at the Beginning of the 21st Century. Herzliya.

Merkel, Wolfgang / Egle, Christoph / Henkes, Christian / Ostheim, Tobias / Petring, Alexander (2005): Die Reformfähigkeit der Sozialdemokratie. Regierungspolitik in Westeuropa. Wiesbaden: Verlag VS.

Merkel, Wolfgang / Puhle, Hans-Jürgen / Croissant, Aurel / Eicher, Claudia / Thiery, Peter (2003): Defekte Demokratie. Band 1: Theorie. Opladen: Leske + Budrich.

Merkel, Wolfgang / Krück, Mirko (2003): Soziale Gerechtigkeit und Demokratie. Auf der Suche nach dem Zusammenhang. Bonn: Friedrich-Ebert-Stiftung, Internationale Politik-Analyse.

Meyer, Thomas (1977): Bernsteins konstruktiver Sozialismus. Eduard Bernsteins Beitrag zur Theorie des Sozialismus. Berlin / Bonn: Verlag J.H.W. Dietz Nachf. GmbH.
Meyer, Thomas (1991): Demokratischer Sozialismus – Soziale Demokratie. Eine Einführung. Bonn: Verlag J. H. W. Dietz Nachf..

Meyer, Thomas (2001): Mediokratie. Die Kolonisierung der Politik durch die Medien. Frankfurt a. M.: Suhrkamp Verlag.

Meyer, Thomas (2002a): Soziale Demokratie und Globalisierung. Eine europäische Perspektive. Bonn: Verlag J.H.W. Dietz Nachf. GmbH.

Meyer, Thomas (2002b): Identitätspolitik. Vom Missbrauch kultureller Unterschiede. Frankfurt a. M.: Suhrkamp Verlag.

Meyer, Thomas (2005a): Theorie der Sozialen Demokratie. Band I. Wiesbaden: Sozialwissenschaftlicher Verlag.

Meyer, Thomas (2005b): Theorie der Sozialen Demokratie. Band II, Ländervergleiche. Wiesbaden: Sozialwissenschaftlicher Verlag.

Mill, John Stuart (1969): Über Freiheit. Frankfurt a. M.: Sauerländer.

Mill, John Stuart (1971): Betrachtungen über die repräsentative Demokratie, herausgegeben u. eingeleitet von K. L. Shell. Paderborn.

Milner, Henry (1989): Sweden. Social democracy in practice. Oxford: Oxford University Press.

Müller, Michael (1999): Der Ausstieg ist möglich: eine sichere Energieversorgung ohne Atomkraft. Bonn: Dietz.
Müller, Michael (2002): Nachhaltigkeit. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Münch, Richard (1991): Dialektik der Kommunikationsgesellschaft. Frankfurt a.M.: Suhrkamp Verlag.

Murphy, Liam / Nagel, Thomas (2002): The Myth of Ownership. Taxes and Justice. Oxford: University Press.

Näringsdepartementet (2002): Benchmarking av näringspolitiken.

Naphtali, Fritz (1966): Wirtschaftsdemokratie. Ihr Wesen, Weg und Ziel. Frankfurt: Europ. Verlagsanstalt.

Neidhardt, Friedhelm (1994): Öffentlichkeit, öffentliche Meinung, soziale Bewegungen. In: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, Sonderheft 34, S. 7–41.

Nida-Rümelin, Julian (1999): Demokratie als Kooperation. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Nida-Rümelin, Julian (2002): Ethische Essays. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Niesen, Peter (2002): Die politische Theorie des Libertarianismus: Robert Nozick und Friedrich A. von Hayek. In: Brodocz, André / Schaal, Gary S. (Hrsg.): Politische Theorien der Gegenwart I. Opladen: Leske + Budrich, S. 77–117.

Novy, Klaus (1978): Strategien der Sozialisierung. Die Diskussion der Wirtschaftsreform in der Weimarer Republik. Frankfurt a. M. / New York: Campus Verlag.

Nozick, Robert (1974): Anarchy, State and Utopia. Oxford: University Press.

O'Connor, James (1998): Natural Causes. Essays in Ecological Marxism. New York: Guidford Press.

Offe, Claus / Kocka, Jürgen (Hrsg.) (2000): Geschichte und Zukunft der Arbeit. Frankfurt: Campus.

Office for National Statistics (2003): Social Trends No. 33. London.

Paine, Thomas (1973): Die Rechte des Menschen. Frankfurt a. M.: Suhrkamp Verlag.

Paridon, Kees van (2004): Wiederaufbau – Krise – Erholung. Die niederländische Wirtschaft seit 1945. In: Wielenga, Friso / Taute, Ilona (Hrsg.): Länderbericht Niederlande. Geschichte – Wirtschaft – Gesellschaft. Bundeszentrale für politische Bildung. Band 399, S. 363–422.

Pierson, Paul (2000): The Three Worlds of Welfare Capitalism Research. In: Comparative Political Studies, 33, pp. 791–821.

Polanyi, Karl (1977): The great transformation. Politische und ökonomische Ursprünge von Gesellschaften und Wirtschaftssystemen. Wien: Europa Verlag.

Powell, Martin / Hewitt, Martin (2002): Welfare State and Welfare Change. Buckingham: Open University Press.

Priller, Eckhard (2001): Der dritte Sektor international. Mehr Markt – weniger Staat? Berlin: Edition Sigma.

Putnam, Robert (2000): Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community. New York.

Putnam, Robert (2001): Gesellschaft und Gemeinsinn. Sozialkapital im Internationalen Vergleich. Gütersloh: Verlag Bertelsmann Stiftung.

Rawls, John (1972): Eine Theorie der Gerechtigkeit. Frankfurt a. M.: Suhrkamp Verlag.

Rawls, John (1993): Gerechtigkeit als Fairness: politisch nicht metaphysisch. In: Honneth, Axel (Hrsg.): Kommunitarismus. Eine Debatte über die moralischen Grundlagen moderner Gesellschaften. Frankfurt a. M. / New York: Campus Verlag, S. 36–67.

Rawls, John (1998): Politischer Liberalismus. Frankfurt a. M.: Suhrkamp Verlag.

Reese-Schäfer, Walter (2000): Politische Theorie heute. München / Wien: Oldenbourg.

Rein, Martin u.a. (1987): Stagnation and renewal in social policy: The rise and fall of policy regimes. New York: Armonk.

Reszat, Beate (1998): Industrie- und Wirtschaftsstruktur: Charakteristika und Problemfelder. In: Pohl, Manfred / Mayer, Hans Jürgen (Hrsg.): Länderbericht Japan. Geographie. Geschichte. Politik. Wirtschaft. Gesellschaft. Kultur. Bundeszentrale für politische Bildung. Schriftenreihe Band 355, S. 278–285.

Rhodes, Martin (2000): Restructuring the British Welfare State: Between Domestic Constraints and Global Imperatives. In: Scharpf, Fritz W. / Schmidt, Vivien A. (Hrsg.) (2000a): Welfare and Work in the Open Economy. Volume II. Diverse Responses to Common Challenges. Oxford. S. 19 – 68.

Rohatyn, Felix (1993): Introduction. In: Albert, Michel (edit.): Capitalism vs. Capitalism. How America's Obsession With Individual Achievement And Short-Term Profit Has Led It To The Brink Of Collapse. New York: Four Walls Eight Windows, p. XV–XIX.

Rosenau, James / Czempiel, Ernst Otto (1992): Governance Without Government. Order and Chance in World Politics. Cambridge.

Rothstein, Bo (1996): The social democratic state. The Swedish model and the bureaucratic problem of social reforms. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

Rothstein, Bo (1998): Just Institutions Matter. The Moral and Political Logic of the Universal Welfare State. Cambridge: University Press.

Rothstein, Bo / Steinmo, Sven (2002): Restructuring the welfare state. Political institutions and policy change. New York: Palgrave Macmillan.

Ruggie, John Gerard (1998): Constructing the world polity. Essays on international institutionalization. London: Routledge.

Sachverständigenrat Bildung bei der Hans-Böckler-Stiftung (2002): Reformempfehlungen für das Bildungswesen. Weinheim / München: Juventa Verlag.

Sachverständigenrat zur Begutachtung der gesamtwirtschaftlichen Entwicklung (2003): Jahresgutachten 2002 / 2003.

Salamon, Lester M. / Anheier, Helmut K. (1998): Der Dritte Sektor in internationaler Perspektive. In: Anheiner, Helmut K. / Priller, Eckhard / Seibel, Wolfgang / Zimmer, Annette (Hrsg.): Der Dritte Sektor in Deutschland. Organisation zwischen Staat und Markt im gesellschaftlichen Wandel. 2. Auflage. Berlin: Edition Sigma, S. 153-174.

Samuelson, Paul A. (1954): The pure theory of public expenditure. In: Review of Economics and Statistics, No 36, pp. 387-389.

Sartori, Giovanni (1997): Demokratietheorie. Darmstadt: Primus Verlag.

Schäfers, Bernhard / Zapf, Wolfgang (2001): Handwörterbuch zur Gesellschaft Deutschlands. Bundeszentrale für politische Bildung. 2. Auflage. Opladen: Leske + Budrich.

Scharpf, Fritz W. (1972): Demokratietheorie zwischen Utopie und Anpassung. Konstanz: Univ.-Verl..

Scharpf, Fritz (1999): Regieren in Europa. Effektiv und demokratisch? Frankfurt a. M. / New York: Campus.

Scharpf, Fritz / Schmidt, Vivian A. (2000): Welfare and Work in the Open Economy. Volume I and II. Oxford: University Press.

Schiller, Theo (1978): Liberalismus in Europa. Niedersächsische Landeszentrale für politische Bildung (Hrsg.). Hannover.

Schimank, Uwe (1985): Der mangelnde Akteurbezug systemtheoretischer Erklärungen gesellschaftlicher Differenzierung – Ein Diskussionsvorschlag. In: Zeitschrift für Soziologie 14, Heft 6, S. 421-434.

Schimank, Uwe (1988): Gesellschaftliche Teilsysteme als Akteurfiktion. In: Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie 40, Heft 3, S. 619-639.

Schimank, Uwe (1992): Determinanten politischer Steuerung – akteurtheoretisch betrachtet. Ein Themenkatalog. In: Bußhoff, Heinrich (Hrsg.): Politische Steuerung. Steuerbarkeit und Steuerungsfähigkeit. Ein Beitrag zur Grundlagendiskussion. Baden-Baden, S. 165-191.

Schimank, Uwe (1996): Theorien gesellschaftlicher Differenzierung. Opladen.

Schimank, Uwe (2000): Handeln und Strukturen. Einführung in die akteurtheoretische Soziologie. Weinheim / München: Juventa.

Schleicher, Andreas (2003): Bildung auf einen Blick 2003. OECD briefing notes for Germany.

Schluchter, Wolfgang (1968): Entscheidung für den sozialen Rechtsstaat. Hermann Heller und die staatstheoretische Diskussion der Weimarer Republik. Köln / Berlin: Kiepenheuer & Witsch.

Schmid, Josef (1996): Wohlfahrtsstaaten im Vergleich. Soziale Sicherungssysteme in Europa: Organisation, Finanzierung, Leistungen und Probleme. Opladen: Leske + Budrich.

Schmidt, Manfred G. (1998): Sozialpolitik in Deutschland. Historische Entwicklung und internationaler Vergleich. 2. Auflage. Opladen: Leske + Budrich.

Schmidt, Manfred G. (2000): Demokratietheorien. Eine Einführung. 3. Auflage. Opladen: Leske + Budrich.

Schmidt, Vivian A. (2000a): Still Three Modells of Capitalism? The Dynamics of Economic Adjustment in Britain, Germany and France. In: Czada, Roland / Lütz, Susanne (Hrsg.): Die politische Konstitution von Märkten. Wiesbaden: Westdeutscher Verlag, S. 38–73.

Schmidt, Vivian A. (2000b): Values and Discourses in the Politics of Adjustment. In: Scharpf, Fritz W. / Schmidt, Vivian A.: Welfare and Work in the Open Economy. Volume I. From Vulnerability to Competitiveness. Oxford: University Press, pp. 229–309.

Schneider, Markus (1994): Gesundheitssysteme im internationalen Vergleich. Augsburg.

Schuppert, Gunnar Folke / Neidhardt, Friedhelm (2002): Gemeinwohl – Auf der Suche nach Substanz. WZB Jahrbuch 2002. Berlin: Edition Sigma.

Schwan, Gesine (1979): Demokratischer Sozialismus für Industriegesellschaften. Köln: Europ. Verl.–Anst..

Schwan, Gesine (1982): Sozialismus in der Demokratie? Theorie einer konsequent sozialdemokratischen Politik. Stuttgart / Berlin / Köln / Mainz: Kohlhammer.

Schwan, Gesine (1988): Bedingungen und Probleme politischer Stabilität. Baden–Baden: Nomos–Verl.–Ges.

Schwan, Gesine (1995): Wissenschaft und Politik in öffentlicher Verantwortung. Problemdiagnosen in einer Zeit des Umbruchs. Baden-Baden: Nomos-Verl.-Ges.

Schwedisches Institut (1999): Tatsachen über Schweden. Die schwedischen Medien. Stockholm.

Schwedisches Institut (2001): Tatsachen über Schweden. Gymnasialschule und Erwachsenenbildung. Stockholm.

Schweizer, Urs (1999): Vertragstheorie. Tübingen: Mohr Siebeck.

Seelaib-Kaiser, Martin (2001): Globalisierung und Sozialpolitik. Ein Vergleich der Diskurse und Wohlfahrtssysteme in Deutschland, Japan und den USA. Schriften des Zentrums für Sozialpolitik, 12. Frankfurt a. M.: Campus Verlag.

Seifert, Karl-Heinz / Hömig, Dieter (1995): Grundgesetz für die Bundesrepublik Deutschland. Taschenkommentar. 5. Auflage. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.

Seifert, Wolfgang (1998): Japanische Gewerkschaften heute: Existenzbedrohung durch Kooperation. In: Pohl, Manfred / Mayer, Hans Jürgen (Hrsg.): Länderbericht Japan. Geographie. Geschichte. Politik. Wirtschaft. Gesellschaft. Kultur. Bundeszentrale für politische Bildung, Schriftenreihe Band 355, S. 103-111.

Seils, Eric (2004): Soziale Demokratie, Beschäftigung und Wohlfahrtsstaat in den Niederlanden. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II (im Erscheinen).

Selznick, Philip (1995): From Socialism to Communitarianism. In: Walzer, Michael (edit.), Toward A Global Civil Society. Oxford: Berghahn Books, pp. 127-132.

Sen, Amartya Kumar (1993): Moral codes and economic success. London: Suntory-Toyota Intern. Centre for Econ. and Related Disciplines.

Sen, Amartya Kumar (1999a): Global justice: Beyond international equity. In: Kaul, Inge (Hrsg.): Global Public Goods. International Cooperation in the 21st century. New York: Oxford University Press, S.116-125.

Sen, Amartya Kumar (1999b): Human rights and economic achievements. In: Bauer, Joanne R. (Hrsg.): The East Asian challenge for human rights. Cambridge: Cambridge University Press, S.88-99.

Shinkawa, Toshimitsu (1990): Nihongata no fukushi seijikeizaigaku (Politische Wohlfahrtsökonomie nach japanischer Art) Tokyo: Sanichi Shobo. (hier wurde verwendet: koreanische Übersetzung von Yun, Mun-Gu, Seoul: Hongikjae 2001).

Smith, Adam (1974): Der Wohlstand der Nationen: Eine Untersuchung seiner Natur und seiner Ursachen. München: Beck.

Stahnke, Holmer (1998): Japans Außenpolitik von 1854 bis 1945. In: Pohl, Manfred / Mayer, Hans Jürgen (Hrsg.): Länderbericht Japan. Geographie. Geschichte. Politik. Wirtschaft. Gesellschaft. Kultur. Bundeszentrale für politische Bildung, Schriftenreihe Band 355, S. 135–143.

Stedward, Gail (2000): New Labour's Education policy. In: Coates, David / Lawler, Peter (Hrsg.): New Labour in power. Manchester / New York, S. 169–180.

Streeck, Wolfgang (1994): Staat und Verbände. Opladen: Westdeutscher Verlag.

Streeck, Wolfgang (1998): Internationale Wirtschaft, nationale Demokratie. Herausforderungen für die Demokratietheorie. Schrift des Max-Planck-Institut für Gesellschaftsforschung. Sonderband. Frankfurt a. M. / New York: Campus Verlag.

Swaan, Abram de (1993): Der sorgende Staat: Wohlfahrt, Gesundheit und Bildung in Europa und den USA der Neuzeit. Frankfurt a. M.: Campus Verlag.

Thelen, Kathleen (2001): Varieties of Labour in Developed Democracies. In: Hall, Peter A. / Soskice, David (Hrsg.): Varieties of Capitalism. The Institutional Foundations of Comparative Advantage. Oxford: S. 71 – 103.

Thode, Eric (2002): Internationaler Reformmonitor – Was können wir von anderen lernen? In: Aus Politik und Zeitgeschichte, B 46–47 / 2002, S. 13–21.

Timmermans, Arco (1991): Königreich der Niederlande. In: Steffani, Winfried (Hrsg.): Regierungsmehrheit und Opposition in den Staaten der EG. Opladen: Leske + Budrich, S. 283–314.

Tinbergen, Jan (1965): International Economic Integration. Second, Revised Edition. Amsterdam.

Vereinte Nationen (1950): Draft International Covenant on Human Rights and Measures of Implementation. Resolution 421 (V) vom 04.12.1950.

Vester, Michael / von Oertzen, Peter u. a. (1992): Neue soziale Milieus und pluralisierte Klassensellschaft. Hannover.

Vester, Michael / von Oertzen, Peter u.a. (1993): Soziale Milieus im gesellschaftlichen Strukturwandel. Zwischen Integration und Ausgrenzung. Köln: Bund-Verlag.

Visser, Jelle / Hemerijck, Anton (2000): Die pragmatische Anpassung des niederländischen Sozialstaates – ein Lehrstück? In: Leibfried, Stephan / Wagschal, Uwe (Hrsg.): Der deutsche Sozialstaat. Bilanzen – Reformen – Perspektiven. Frankfurt a. M.: Campus Verlag, S. 452–473.

Visser, Jelle / Hemerijck, Anton (1998): Ein holländisches Wunder? Reform des Sozialstaates und Beschäftigungswachstum in den Niederlanden. Frankfurt a.M. / New York: Campus.

Vitols, Sigurt (2001): Varieties of Corporate Governance: Comparing Germany and the UK. In: Hall, Peter A. / Soskice, David (Hrsg.): Varieties of Capitalism. The Institutional Foundations of Comparative Advantage. Oxford: S. 337 – 360.

von Weizsäcker, Carl-Christian (2000): Logik der Globalisierung. Göttingen.
von Weizsäcker, Ernst-Ulrich (1999): Das Jahrhundert der Umwelt: Vision: ökoeffizient leben und arbeiten. Frankfurt a. M.: Campus Verlag.

von Weizsäcker, Ernst-Ulrich (2001): Von Ökoeffizienz zu nachhaltiger Entwicklung in Unternehmen. Wuppertal: Wuppertal-Institut für Klima, Umwelt, Energie GmbH.

Wängnerud, Lena (1994): Male and Female Party Images in Sweden. In: Scandinavian Political Studies 17, S. 143–170.

Walzer, Michael (1992): Sphären der Gerechtigkeit. Ein Plädoyer für Pluralität und Gleichheit. Frankfurt a. M.: Campus Verlag.

Walzer, Michael (1995): Toward A Global Civil Society. Oxford: Berghahn Books.

Wattenberg, Martin P. (1990): The Decline of American Political Parties: 19521988. Cambridge: Harvard University Press.

WCED Report (World Commission on Environment and Development) (1987): Our Common Future. (auch „Brundtland-Report" genannt) Oxford: Oxford University Press.

Wellmer, Albrecht (1993): Bedingungen einer demokratischen Kultur. Zur Debatte zwischen Liberalen und Kommunitaristen. In: Brumlik, Micha / Brunkhorst, Hauke (Hrsg.): Gemeinschaft und Gerechtigkeit. Frankfurt a. M.

Wood, Stewart (2001): Business, Government, and Patterns of Labour Market Policy in Britain and the Federal Republic of Germany. In: Hall, Peter A. / Soskice, David (Hrsg.): Varieties of Capitalism. The Institutional Foundations of Comparative Advantage. Oxford. S. 247 –274.

Woyke, Wichard (2000): Handwörterbuch Internationale Politik. 8. Auflage. Opladen: Leske + Budrich.

الهوامش

1-Heller 1934, Heller 1971
2-Gray 1995:85
3-Gray 1989, Gray 1995, Habermas 1992, Schiller 1978
4-Meyer 2002
5-Locke 1967
6-Locke 1967
7-Kersting 1993
8- تنطوي هذه الحجة تحت مفهوم الحرية السلبية.
ينبغي أن لا تتدخل الدولة بقدر الإمكان.
ومصطلح حرية الأداء هنا هو ذو طابع قانوني شكلي.
9-Sartori 1997
10-هذا مع العلم أن لوك يطالب بأن يكون هناك نوع من الحق
لمثل هؤلاء الأشخاص في تلقي إعانات من الأثرياء
لمساعدتهم على البقاء في العيش.
11-Hayek 1977
12-Hayek 1997, Hayek 1981, Nozick 1974
13-Nozick 1974, Gray 1995: 22 ff.
14-Gray 1995:
وهذا ما يفصح عنه الوضع في أحدث حلقات النقاش
15-Niesen 2002: 78 f.
16-Hobhouse 1991 قارن الآراء الكلاسيكية وخاصة رأي
17-Lasalle 1864
18-Lasalle 1864: 22
19-Mill 1969, Mill 1971
20-Fabian Essays 1962
21-Heller 1971, II: 527 ff.
22-Schluchter 1968
23-Heller 1971, III: 371
24-Heller 1971, III: 48
25-Heller 1971, II: 451
26-Heller 1971, II: 427
27-Heller 1971, I: 402-501, II: 310 f.
28-Heller 1971, I: 484
29-Heller 1971, I: 405-531
30-Heller 1971, II:458

31- لا تفهم العدالة كمعادلة مادية، بل كنتيجة للتفاهم العقلاني.
32-Merkel et al. 2003
33-Paine 1973
34- مصطلح الإنجليزية "citizenship" لا يترجم ببساطة بمصطلح "المواطنة على صعيد الدولة". حيث أن الترابطات بين الحقوق و الواجبات لمواطن الدولة و دوره النشط تُفتقد إلى حد بعيد في مضمون ذلك المصطلح. و لذلك تم اعتماد مصطلح "وضع المواطن" في معظم النصوص، و في بعض الأحيان تم استعمال "حقوق المواطن" كذلك.
35-Marshall 1992
36-Marshall 1992: 40
37-Marshall 1992: 58
38-Marshall 1992: 64
39-Heidelmeyer 1997: 44
40- حسب آخر المعلومات لعام 2003
41- جيمي كارتر كان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من 1977 إلى 1981.
42-Buergenthal 1997
43-Heidelmeyer 1997: 244 ff.
44-Heidelmeyer 1997: 255
45- الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
46- الحقوق المدنية والسياسية.
47- المعني بذلك هي الإجراءات لتنفيذ واجبات الفرد تجاه الدولة بشكل مباشر للتفصيل راجع Woyke 2000: 264
48-InterAction Council 1997
49-1-2: نفس المرجع
50-12 نفس المرجع
51-Dworkin 2000
52-Beck 1986: 35 ff.
53- ينطبق ذلك تحت الظروف الاجتماعية-الثقافية للحداثة.
54-Swaan 1993
55-Dworkin 2000: ff.
56-Beck 1986: 35 ff.
57- وتعود المرجعية لذلك إلى أصحاب النظريات: كارل ماركس (Karl Marx)، فيرديناند لاسال (Ferdinand Lasalle)، جورج برنارد شو (George Bernard Shaw)، جين جور (Jean Jaures)، إدوارد بيرنشتاين (Eduard Bernsetin)، جوستاف مولر و أنثوني روسلاند (Gustav Möller, Anthony Rossland)، إدوارد هايمان (Eduard Heimann)، هيرمان هلر (Herman Heller).
58-Scharpf/Schmidt 2000
59-Heller 1971
60-Heller 1971 قارن
61-Rawls 1993,l Rawls 1972
62-Walzer 1992
63-Dworkin 2000
64-Habermas 1992
65- على سبيل المثال صاغ جون رولز (John Rawls) ذلك كما يلي:
"عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية (...) يجب (...)
أن تنعكس بتأثيراتها لتأمين فائدة بقدرالإمكان على الفئات المجتمعية الأقل حظاً.
66-Münch 1991
67- ذلك هو جوهر موضوع "نظرية العدالة على صعيد المجتمعات المحلية" على غرار ميشائيل فالتسر (Walzer 1992)

68-Hinsch 2002: 19
69-هذا الفصل هو عبارة عن خلاصة ما ورد في أطروحات
Hinchman, Lew (2004): Nachhaltigkeit - Boden und Arbeit. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II (im Erscheinen).
قارن كذلك Müller 2002 und von Weizsäcker 2001
70-WCED Report 1987
71-WCED Report 1987: 3
72-Hawken et al. 1999: 149
73-Gottlieb 1993: 240-244
74-Jänicke 1999: 137; von Weizsäcker 2001
75-O'Connor 1998: 237; Müller 2002
76- هذه الشروط هي في نفس الوقت الشروط المرجعية لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية وبالأحرى لتحقيق كينونة دولة القانون على الصعيد المادي ضمن نظام مجتمعي شامل.
77-Meyer 1977
78-Mayntz et al. 1988
79-Schimank 1985: 422
80-Mayntz et al. 1988: 17-18
81-Streeck 1998
82-Polanyi 1977
83-Offe/Kocka 2000
84-Klein 2001
85- أي أن هذا التعريف يتضمن بشكل واضح مكونات معيارية. بمعنى أن أنشطة تقوم بها مجموعات من الأفراد لا تنطوي على أهداف تخدم الصالح العام، أيضاً لا تعتبر جزءاً من المجتمع المدني.
86-Putnam 2000
87-Anheier/Zimmer/Priller 2000
88-Walzer 1992
89-Münch 1991
90-Habermas 1990
91-Dörner 2000
92-Neidhardt 1994
93-Alemann 2000
94-Beck 1998; Streeck 1998; Held/McGraw et al. 1999; Scharpf/Schmidt 2000
95- على سبيل المثال، البرنامج الطموح للحزب الاجتماعي الديمقراطي الأوروبي لعام 2003 المتعلق بمجال هذا العمل، أو ما يسمى تقرير راسمومسن لعام 2003 (Rasmussen Report).
96-Scharpf/Schmidt 2000: 69 ff.
97-Esping-Andersen 1990: 12
98-Polanyi 1977
99-Heimann 1929; Heimann 1963
100-Crouch 1999, Esping-Andersen 1990
101-Pierson 2000
102-Albert 1992
103-Schmidt 2000
104-Hall/Soskice 2001
105-Hall/Soskice 2001: 6
106-Hall/Soskice 2001: 6

107-Nozick 1974
108- 1967 لعام "قانون الاستقرار المتزن" قارن
109-Löwenthal 1978
110-Polanyi 1977
111-Milner 1989: 213
112-Polanyi 1977
113-Bernstein 1910
114-Heimann 1929
115-Seifert/Hömig 1995: 169-182
116-1979 آذار 1 المقصود هنا هو الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية الاتحادية بتاريخ
وكانت مقدمة نص وتعديل الحكم الذي تكون من 113 صفحة تنص على ما يلي
"لإن المشاركة الموسعة للمستخدَمين في اتخاذ القرار حسب قانون "المشاركة في صنع القرار" بتاريخ 4 أيار 1976 تتواءم مع الحقوق الأساسية لمن تضمنهم هذا القانون من الشركات والشركاء المالكين وتآلفات أصحاب العمل"
117-آنذاك قام العديد من الشركات وروابط أرباب العمل بتقديم شكوى دستورية ضد قانون "حق المشاركة في صنع القرارات" لعام 1976. فقد خشي أرباب العمل أن باب دخول "الاشتراكيين" و"أعداء حق الملكية الفردية" إلى مجالس الإشراف للشركات سيكون مفتوحاً على مصراعيه من خلال هذا القانون. وتحججوا بأنه سيقزّم الملكية المحمية من قبل القانون الأساسي لتصبح مجرد دالة ثانوية متغيرة. لكن المحكمة فندت هذه الحجج و أصدرت حكمها القاضي بدستورية حق المشاركة في اتخاذ القرار (قارن Brock/Wulf 1982: 140 ff.).
118-1979 آذار 1 حكم المحكمة الدستورية "حق المشاركة للمستخدَمين" من
119-نفس المرجع
120-نفس المرجع
121-Polanyi 1977
122-Czada/Lütz/Mette 2003: 13
123-Polanyi 1977
124-Czada/Lütz/Mette 2003: 13
125-Czada/Lütz/Mette 2003: 16
126-Beck 1986
127-و لكن هذا النهج قد تبلور أيضاً على صعيد برامجي في السويد و بعض الدول الأخرى
128-Novy 1978
129-Naphtali 1966
130- 1919 و قد تم مراعاة هذه التطورات في دستور جمهورية فايمار عام
131-المحاولات التي بادرها متراند (Mitterand) بهدف الطلاق إجبارياً
من منطق الرأسمالية يمكن اعتبارها أيضاً نموذجاً ضمن نماذج الاقتصاد الديمقراطي لضبط الأسواق.
132-Anderson 1990, Milner 1989, Meidner 1980
133-Meidner 1980
134-Scharpf/Schmidt 2000, Streeck 1998
135-Rothstein 1998
136-Reese-Schäfer 2000: 101
137-Samuelson 1954, Schweizer 1999
138-Rawls 1972, Rawls 1993, Dworkin 1981, Walzer 1992, Habermas 1992 خصوصاً
139-Rawls 1972
140-Walzer 1992
141-Dworkin 2000
142-Matzner 1982
143-Evers/Rauch/Stitz 2002
144-أستاذ جامعي في كلية ترينتي في بريطانيا
145-Heitmeyer 1997 قارن
146-Scharpf 1999

147-Frenzel 2002
148-Hemerijck 2002
149-Streeck 1994
150-Briggs 1961: 221-258
151-Powell/Hewitt 2002: 1-12
152-Schmidt 1998: 240-241
153-Esping-Andersen 1990
154-"welfare state Regimes" (Esping-Andersen 1990) ترجمة للتعبير الإنجليزي
155-Esping-Andersen 1990; Esping-Andersen 1998: 19-56
156-Esping-Andersen 1990
157-Rothstein 1996
158-Rothstein 1996: 173 ff.
159-Vester/von Oertzen u. a. 1992
160-Schmidt 1998: 215 قارن
161-216 :قارن نفس المرجع
162-216 :نفس المرجع
163-Scharpf/Schmidt 2000
164-Esping-Andersen 1990
165-Kaufmann 2003: 122
166-Esping-Andersen 1990
167-de-commodification من المصطلح الإنجليزي
commdity هي السلعة. إذاً يدل هذا المصطلح على إزالة صفة التشبه بالسلعة عن شيء أو شخص.
168-Habermas 1996 قارن
169-Rothstein/Steinmo 2002
170-Joakim Palme أخذ هذا المصطلح من خلال حديث مع يواكيم بالمة
171-Schmidt 1998: 54
172-Schleicher 2003 مثلاً
173-نفس المرجع
174-Sachverständigenrat Bildung 2002: 91
175-نفس المرجع
176-Esping-Andersen 2002a
177-Deutsches PISA-Konsortium 2003: 55-57
178- يأتي بجانب ذلك – و كما تبين دراسات المقارنة
أن التحاق النساء بالعمل يحسن الوضع التشغيلي العام.
و بالتالي يدعم مصادر التمويل للدولة الاجتماعية.
179-Sachverständigenrat Bildung der Hans-Böckler-Stiftung 2002: 85-87
180-نفس المرجع
181-35 :نفس المرجع
182-Gukenbiehl 2001
183-Schleicher 2003
184-نفس المرجع
185-Bathke/Schreiber/Sommer 2000: 4-12
186-Sachverständigenrat Bildung 2002: 48-49
187-نفس المرجع
188-51 :نفس المرجع
189- Kaufmann 2003: 200
190-نفس المرجع
191-Hall/Soskice 2001

192-Streeck 1994
193-هال/ سوسكيس يرجعان إلى ارقام تم تجميعها من قبل
M. Knetter, Knetter 1989
194-Scharpf/Schmidt 2000: Statistical Appendix Tab. A 4
195-Esping-Andersen 2002
196-Scharpf 1999, Scharpf 2000
197-Scharpf/Schmidt 2000
198-Scharpf 1999
199-Benner/Vad 2000
200-Czada/Lütz/Mette 2003: 26
201-قارن الفصل الخامس
202- Scharpf 2000
203-قارن فصول 4.6 إلى 4.10
204-Scharpf 2002
205-قارن الفصل 4.2
206-لا ينطبق ذلك على مستحقات اجتماعية من قبل الدولة
للأشخاص الذين تم استقطابهم من خلال دفع اشتراكاتهم.
207-Beck 1997, Held/McGrew/Goldblatt/Perraton 1999
208-وصف يان تنبرغن العولمة في هذا السياق "بعولمة سلبية"
209-(انظر Tinbergen 1965) باستثناء الاتحاد الأوروبي, مع أن هناك أيضاً نواقص ديمقراطية.
210-Ruggie 1998
211-Beck 1986
212-Benz/Scharpf/Zintl 1992
213-Höffe 1999
214-Wellmer 1993: 192 f.
215-قارن Höffe 1999
216-تتضمن حقوق العمل الجوهرية حظر العمل الإجباري و التمييز وعمل الأطفال.
كما تشمل ضمان حرية الاتحادات وحق التفاوض الجماعي لتحديد تعرفة الأجور.
217-Barber 1995
218-von Weizsäcker 2000
219-Held 2000: 429; Beck 1998
220-أتبع McGrew 2000 في النماذج الثلاث الأولى, وأضفت إليها النموذج الرابع
221-Commission on Global Governance 1995
222-Held 1995, Held 2000
223-Höffe 1999
224-"ميركوسور" تعني السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية و يضم الأرجنتين و البرازيل و براغواي و أوروغواي و تشيلي
225-Rosenau/Czempiel 1992
226-Held 2000: 428
227- ينضم إلى "مجموعة السبعة" G7: الولايات المتحدة, اليابان, كندا, ألمانيا, فرنسا, بريطانيا وايطاليا.
وبعد مشاركة روسيا منذ عام 1994 كضيف دائم في قمة (G7) الاقتصادية تم في عام 1998 اعتماد اسم مجموعة الثمانية (G8) رسمياً في اطار المحادثات على الصعيد الدولي. لكن مشاركة روسيا في المشاورات حول السياسات المالية والاقتصادية ضمن مجموعة السبعة بقيت محدودة حتى الآن.
228-UNDP: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
229-Kaul/Concei.ao/leGoulven/Mendoza 2003
230- المقصود ببراندت – ريبورت (تقرير براندت) هو ذلك التقرير الذي تم تقديمة لدى الأمم المتحدة تحت عنوان: "لنعمل سوياً على تأمين البقاء على الحياة - المصالح المشتركة بين الدول الصناعية والدول النامية". وتم اعداد هذا التقرير من قبل "الهيئة المستقلة لقضايا التنمية العالمية" برئاسة فيلي براندت.
231-Merkel/Krück 2003

232-International Labour Organisation
233-Tinbergen 1965
234-Scharpf 1999
235-Scharpf 1999: 104
236-عند اعداد الدراسة كان عددها خمسة عشر دولة
237-Scharpf 1999: 157
238-لا يوجد علاقة تناسبية لكافة الدول الصناعية
الأعضاء في OECD (منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية) (Scharpf 1999: 158).
239-Scharpf 1999
240-Scharpf 1999: 139 مثلاً
241-Scharpf 1999: 163
242-Selznick 1995
243-Meyer 2002
244-Habermas 1992
245-المقصود هنا على سبيل المثال: أصوليو العرقية الأوروبية
أو الأصوليون المسيحيون في الولايات المتحدة.
246- هذا الفصل تم اعداده بالاعتماد على
Gurgsdies, Erik (2004): Entwicklung, Ausbau und Sicherung des schwedischen Wohlfahrtsstaates. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II.
247-Huntford 1971
248-Menningen 1971
249-Sachverständigenrat zur Begutachtung der gesamtwirtschaftlichen Entwicklung 2002: 42 f.
250-Jahn 2003: 93
251-Kaufmann 2003: 168
252-f.168 :2003 نفس المرجع
253-Jahn 2003: 94 f.
254-في الفترة بين عام 1970 حتى 1994 جرت الانتخابات مرة كل ثلاث سنوات
255-Jahn 2003: 106
256-106 نفس المرجع
257-107 نفس المرجع
258-107 نفس المرجع
259-107 نفس المرجع
260-109 نفس المرجع
261-Jahn 2003: 98
262-98 نفس المرجع
263-Gurgsdies 2004
264-69,5% للمقارنة تصل نسبة التشغيل بين الرجال في السويد
265-Lewis 1993
266-Jahn 2003: 98
267-Kaufmann 2003: 185
268-Schmid 1996: 124
269-125 نفس المرجع
270-Frankfurter Rundschau: 16.07.2004: 28
271-29 نفس المرجع
272-Freedom House 2003
273-Schmid 1996: 130
274-Schmid 1996: 130
275-170 نفس المرجع

276-Schmid 1996: 122
277-f122 :نفس المرجع
278-Kaufmann 2003: 171
279-Benner/Vad 2000
280-Gurgsdies 2004: 17
281-Schwedisches Institut 2001: 2
282-Kaufmann 2003: 200
283-f200:نفس المرجع
284-Hall/Soskice 2001
285-سمي هذا النموذج على اسمي علماء الاقتصاد النقابي كوستا رين و رودولف مايدنر
.(Rudolf Meidner و Gösta Rehn)
286-Kaufmann 2003: 176
287-178 :نفس المرجع
288-Näringsdepartementet 2002: 62 f :للمزيد عن هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى
289-Benner/Vad 2000: 455
290-Kaufmann 2003: 177
291-178 :نفس المرجع
292-Benner/Vad 2000: 459 ff.
293-Jahn 2003: 117
294-117 :نفس المرجع
295-118 :نفس المرجع
296-Kaufmann 2003: 163-164
297-Schmid 1996: 123
298- تم اعداد هذا الفصل بالرجوع إلى المؤلفات التالية:
299-Krell, Christian (2004): Lagger or Leader – Der britische Sozialstaat im Spiegel der sozialen Demokratie. In: Meyer, Thomas: Theorie der sozialen Demokratie, Band II.
300-Esping-Andersen 1990
301-Schmidt 2000a: 229-309
302-Lehner/Widmaier 2002: 85
303-Freedom House 2003
نفس المرجع 2003
304-Esping-Andersen 1990
305-Kaufmann 2003: 144
306-ترتبط المطالبة "بالاقتصاد المختلط" بسياسة التشغيل الكامل.
اذ ان الحكومة البريطانية كانت حتى عام 1979
تنطلق من ان ضمان التشغيل الكامل لا يتم الا من خلال قطاع عام متوسع.
307-Kaufmann 2003: 145
308-148 :نفس المرجع
309-نفس المرجع
310-160 :نفس المرجع
311-157 :نفس المرجع
312-(1899-1902) الصراع بين البريطانيين والبور المنحدرين من أصل هولندي في جنوب افريقيا.
313-Kaufmann 2003: 157
314-158 :نفس المرجع
315-158 :نفس المرجع
316-158 :نفس المرجع
317-158 :نفس المرجع
318-Stedward 2000: 174

إمكانات القراءة: المركز 7. التعليم الأساسي في الرياضيات:-319
المركز 8. والتعليم الأساسي في العلوم الطبيعية: المركز 4 (من 31 مركز).
320-Lund 2002: 207
321-Hall/Soskice 2001: 19
للمزيد من التفصيل في موضوع تطور النقابات في بريطانيا-322
ارجع إلى Kastendieck (1998: 331 – 357) و Wood (2001: 260 ff.).
323-Thelen 2001: 79 f.
324-Walsh 1998: 348
325-Thelen 2001: 94 f.
326-Vitols 2001: 344
327-Hall/Soskice 2001: 30 قارن
328-Rhodes 2000: 57
329-Wood 2001: 250
330-Hall/Soskice 2001: 47
331-Vitols 2001: 344
332-Hall/Soskice 2001: 10
333-Vitols 2001: 341 f.
334-Kelly u.a. 2001: 346
335-Vitols 2001: 352
336-Wood 2001: 250
337-Office for National Statistics 2003: 19
338-Krell 2004: 71
تم اعداد هذا الفصل بالرجوع الى المؤلفات التالية:-339
"الديمقراطية. التشغيل ودولة الرفاه في هولندا" بقلم ايريك سايلس (Eric Seils,2004
كما ورد في: "نظرية الديمقراطية الاجتماعية" الجزء تحت النشر من توماس مايرز.
340-Timmermans 1991: 285
341-Lepszy 2003: 352
342-356 نفس المرجع:
343-356 نفس المرجع:
344-350 نفس المرجع:
345-360 نفس المرجع:
346-360 نفس المرجع:
347-361 نفس المرجع:
348-349 نفس المرجع:
349-Schmid 1996: 108 ff
350-Freedom House 2003
351-ويتبع ذلك: تأمين العجز عن العمل (Aaw) وتأمين الشيخوخة (Aow). ورعاية الباقين على
قيد الحياة بعد الحروب والكوارث (AWW) وتأمين حالات المرض الخاصة (AWBZ). وفحوصصات الأطفال (AKW).
352-Schmid 1996: 105 f.
353-107 نفس المرجع:
354-نفس المرجع: 108 وتبعاً.
355-Hall/Soskice 2001
356-Paridon 2004: 401
357-Andeweg/Irwin 2002: 142-143
358-Visser/Hemerijck 1998: 192
359-Thode 2002
360-13 نفس المرجع:
361-Visser/Hemerijck 1998: 195

362-196 :نفس المرجع
363-53 :نفس المرجع
364-56 :نفس المرجع
365-469 :نفس المرجع
366-Hemerijck/Unger/Visser 2000: 227
367-Visser/Hemerijck 2000: 470
368-Paridon 2004: 402
369-402 :نفس المرجع
370-402 :نفس المرجع
371-Schmid 1996: 107
372-108 :نفس المرجع
373-Lepszy 2003: 362-370
374-376 :نفس المرجع
375-377 :نفس المرجع
376-Kaufmann 2003: 256
377-Alemann 2003: 74
378-Lehner/Widmaier 2002: 102
379-103 :نفس المرجع
380-148 :نفس المرجع
381-148-149 :نفس المرجع
382-102 :نفس المرجع
383-كانت هذه المادة مدعاة للمحكمة الدستورية الاتحادية لأن تصنف الجمهورية الاتحادية
384- معيارياً بأنها ديمقراطية اجتماعيةSchäfers/Zapf 2001: 512
385-Kaufmann 2003: 287
386-289 :نفس المرجع
387-"هيئة إنكيت" (Enquete) "مستقبل استعدادية المواطنين للالتحاق بالعمل التطوعي".
المجلس النيابي الألماني 2002 – 69.
388-69-70 :نفس المرجع
389-Alemann 1989: 81-90
390-Esping-Andersen 1990
391-Schmidt 1998: 147
392-147-159 :نفس المرجع
393-150 :نفس المرجع
394-150 :نفس المرجع
395-Kaufmann 2003: 305
396-305 :نفس المرجع
397-299-300 :نفس المرجع
398-57 :ائتلاف PISA الألماني 2003
399-Kaufmann 2003: 301
400-301 :نفس المرجع
401-Baratta 2002: 31-49
402-Hall/Soskice 2001: 21ff.
403-نفس المرجع
404-22-24 :نفس المرجع
405-24 :نفس المرجع
406-24-25 :نفس المرجع
407-25-26 :نفس المرجع
408-26 :نفس المرجع

409-Beyme 1996
410-"هيئة انكيت": "مستقبل استعدادية المواطنين للانخراط في العمل التطوعي".
411-Albert/Linssen/Hurrelmann 2003: 3
412-Greiffenhagen/Greiffenhagen 2002: 292
413-نفس المرجع: 295-294
414-تم اعداد هذا الفصل بالرجوع إلى المؤلفات التالية
"الديمقراطية الاجتماعية في اليابان: عناصر الديمقراطية الاجتماعية في النظام الياباني"
بقلم Lee, Eun-Jeung (2004)
في: "نظرية الديمقراطية الاجتماعية" الجزء (تحت النشر) من توماس ماير (Meyer, Thomas)
415-عزل اليابانيون بلادهم عن العالم الخارجي في عهد ايدو (1603 – 1868) (Stahncke 1998:135)
416-Freedom House 2003
417-نفس المرجع
418-نفس المرجع
419-Hall/Soskice 2001: 19
420-Friedrich/Wiedemeyer 1998: 113
421-نفس المرجع: 115
422-نفس المرجع: 47
423-Okumura 1992: 21
424-Shinkawa 1990: 252-275
425-نفس المرجع
426-Kamppeter 2003: 36-38
427-Seifert 1998: 106
428-نفس المرجع: 106
429-نفس المرجع: 106
430-Reszat 1998: 280
431-Jackson 2001: 121
432-Jackson 2001: 123
433-Okumura 1992: 22-25
434-نفس المرجع: 153
435-نفس المرجع: 25-22
436-نفس المرجع: 48
437-تم اعداد هذا الفصل بالرجوع إلى المؤلفات التالية: "الولايات المتحدة: دولة رفاه ليبرالية؟" بقلم
Hinchman, Lew (2004) من توماس ماير (تحت النشر) الجزء "نظرية الديمقراطية الاجتماعية" في:.
438-438 Lehner/Widmaier 2002: 115
439-نفس المرجع:115
440-نفس المرجع: 117-116
441-نفس المرجع: 119
442-نفس المرجع: 221
443-نفس المرجع: 221
444-Seelaib-Kaiser 2001: 282
445-نفس المرجع: 282
446-Lehner/Widmaier 2002: 124
447-نفس المرجع: 149
448-Freedom House 2003
449-نفس المرجع
450-نفس المرجع
451-Kaufmann 2003: 121
452-نفس المرجع: 121

453-122 :نفس المرجع
454-122 :نفس المرجع
455-Atkinson 1996
456-Kaufmann 2003: 112
457-109 :نفس المرجع
458-Schneider 1994: 475
459-Kaufmann 2003: 111
460-Schneider 1994: 473-477
461-Heidenheimer 1981
462-Kaufmann 2003: 107
463-108 :نفس المرجع
464-Hall/Soskice 2001: 19
465-27:نفس المرجع
466-27:نفس المرجع
467-27-29 :نفس المرجع
468-29:نفس المرجع
469-نفس المرجع
470-30 :نفس المرجع
471-نفس المرجع
472-نفس المرجع
473-30:نفس المرجع
474-نفس المرجع:30 والصفحة التابعة.
475-31 :نفس المرجع
476-31:نفس المرجع
477-Kaufmann 2003: 89
478-90 :نفس المرجع
479-90 :نفس المرجع
480-Putnam 2001: 638
481- 638-641 :نفس المرجع
482-Blanke 1998 :قارن
483-Rieger/Leibfried 2001
484-Merkel 1999
485-Merkel 1999

كلمة شكر

نتقدم بالشكر الجزيل للزملاء التالية أسماؤهم لمساهمتهم القيمة بالتعليق والنصح في إعداد هذا العمل أو بعض أجزائه، وهم:

Prof. Dr. Dieter Birnbacher، Heinrich-Heine-Universität Düsseldorf; Dr. Michael Dauderstädt، Internationale Politikanalyse، FES، Bonn; Christoph Egle، Johann Wolfgang Goethe-Universität، Frankfurt am Main; Prof. Dr.Volker Gerhardt، Humboldt-Unitersität zu Berlin; Dr. Erik Gurgsdies، FES Landesbüro Mecklenburg-Vorpommern، Schwerin; Prof. Dr. Lew Hinchman، Clarkson University، New York; Dr. Werner Kamppeter، Deutsche Botschaft، Tokyo; Christian Krell، Berlin; PD Dr. Eun-Jeung Lee، Tokyo und Martin-Luther-Universität Halle-Wittenberg; Prof. Dr. Herfried Münkler، Humboldt-Universität zu Berlin; Dr. Alfred Pfaller، Internationale Politikanalyse، FES Bonn; Prof. Dr. David S. Randolf، College of Social Science and Philosophy، University of the Philippines، Manila; Prof. Dr. Gesine Schwan، Europa-Universität Viadrina، Frankfurt(Oder); Prof. Dr. Reimund Seidelmann، Justus-Liebig-Universität Gießen; Eric Seils، Universität zu Köln; Dr. Daniel Sparringa، FISIP Universitas Airlangga، Surabaya، Indonesien; Prof. Dr. Hiroki Sumizawa، Japan Women's University، Tokyo; Prof. Dr. Mario Telo، Université Libre، Brüssel; Norbert von Hofmann، FES، Singapur; Prof. Dr. Jiro Yamaguchi، School of Law، Hokkaido University Japan und Prof. Dr. Karl Georg Zinn، RWTH Aachen.

هذا واعتمد هذا العمل جزئياً على نتائج أحد مشاريع البحوث في جامعة دورتمنوند بتمويل من جمعية البحوث العلمية الألمانية.